

THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS
CHICAGO, ILLINOIS 60607
U.S.A. AND LONDON, ENGLAND
1992

THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS
CHICAGO, ILLINOIS 60607
U.S.A. AND LONDON, ENGLAND
1992

THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS
CHICAGO, ILLINOIS 60607
U.S.A. AND LONDON, ENGLAND
1992





تأليف

حجة الاسلام العلامة

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثالث

حقوق الطبع محفوظة

مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر

قم - ايران

تلفون : ۲۴۵۶۸

طبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ۹۹۷



موسسه مطبوعاتی

دارالکتاب

ایران، قم، خیابان ارم

تلفن ۲۴۵۶۸

مرکز تحقیقات کتب و خطوط اسلامی

* نام کتاب : المدرّس الافضل ج ۳

* مؤلف : حجة الاسلام الشيخ محمدعلي المدرّس الافغانی

* تیراژ : یکهزار نسخه

* ناشر : انتشارات دارالکتاب

* چاپ : دارالکتاب

* تاریخ : ۱۳۶۲

((حق چاپ محفوظ است))

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان والصلاة والسلام على من ارسله هدى للناس وأكرمه بفضله في الخطاب والنبيان وعلى اله واصحابه الذين فازوا بشرف الايمان والذعن الدائم علي اعدائهم اعداء القرآن من الان الى يوم يوضع فيه الميزان فيخسر المبطلون وحزب الشيطان .

وهمد فيقول العبد المذنب الثاني ابن مراد علي محمد علي الافغانى هذا هو الجزء الثالث من كتابنا المسعى - (المدرس الافضل في شرح ما يرمز ويشار اليه في المطول) فلتشرح فيه به حول الله وقوته .

﴿ الباب الثاني احوال المسند اليه ﴾

(اعنى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه) لا لذاته فحزح الامور العارضة له من حيث ذاته او لفظه ومعناه او وضعه واستعماله ككونه عرضا او جوهر او ككونه كلياً او جزئياً او متواطياً او مشككاً وككونه حقيقة او مجازاً او كناية او من حيث لفظه خاصة ككونه ثلاثياً او رباعياً ناقصاً او صحيحاً ونحو ذلك فتأمل .

وليعلم ان حيثية كونه مسندا اليه تقييدية لا تعليلية . المراد بالتقييدية ما يمكن قيد الموضوع الاحوال والمراد بالتعليلية ما يكون

قيداً وعلّة للاحوال ولا يكون له دخل بالموضوع والحاصل ان المراد بالاحوال في هذا الباب ما تعرض للفظ حال كونه مسنداً اليه لالكونه، مسنداً اليه وهذا نظير قول الامرلين في اجتماع الامر والنهي ان الجهة والحيثية فيهما تقييدتان لا تعليلتان فالمباحث عنه في هذا الباب انما ينحصر في الاحوال التي تعرض على اللفظ بقيد كونه، مسنداً اليه (كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات) المذكورة في هذا الباب (الراجعة اليه لذاته) اي بواسطة كونه مسنداً اليه (لا بواسطة الحكم) اي الاسناد (او) بواسطة (المسند مثلاً ككونه مسنداً اليه احكم مؤكداً او متروك التأكيد) فان البحث عن ذلك قد تقدم في الباب الاول (وكونه مسنداً اليه لمسند مقدم او مؤخر او معرف او منكر ونحو ذلك) فان البحث عن ذلك راجع الى الباب الثالث كتحقيق كونه مسنداً

فاندفع بما قلنا من ان الحيثية تقييدية لا تعليلية ما ربما يتوهم ان الظاهر من تفسير الاحوال بالاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لذاته ان هذه الاحوال عارضة له لأجل كونه مسنداً اليه وليس كذلك لأنها تعرض عليه لعلل اخرى يأتي بيان كل واحدة منها في محله مثلاً المحذف يمرض له بعلة الاحتراز عن العبث في الظاهر لا بعلة كونه مسنداً اليه وكذلك الذكر يمرض له بعلة كونه الاصل لا بعلة كونه مسنداً اليه وهكذا سائر الاحوال المذكورة في هذا الباب فتدبر جيداً :

واندفع ايضاً بما قلنا ما ربما يتوهم ايضاً نظراً الى اللام في قوله

لذاته ان العلة الواحدة وهو كونه مسندا اليه كيف تقتضى امرين متنافين كالتعريف والتشكيك او التقديم والتأخير ونحوهما فان قلت سلمنا ولكن من جملة الاحوال التى تعرض للفظ من حيث كونه مسندا اليه الرفع فيجب ان يذكر في هذا العلم هل في هذا الباب مع انه يذكر في علم النحو فكيف ذلك .

قلت اضافة الاحوال الى المسند المعهد اى الاحوال المعهودة عند اهل هذا الاصطلاح للمسند اليه وذلك لان المناسب لاهل الاصطلاح ان يريد باللفظ ما هو الاصطلاح عنده فالمراد بالاحوال انما هي الاحوال التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا كل الاحوال فنخرج الرفع في زيد قائم وقام زيد فانه وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه لكن لا من حيث انه يطابق به اللفظ مقتضى الحال.

وهذا نظير ما قاله في القوانين لاجراجه علم المقلد من الفقه وهذا نصه فالاول في الاجراجه التمسك باضافة الادلة الى الاحكام واردة الادلة المعهودة فان الاضافة (كما يأتى في هذا الباب في بحث تعريف المسند اليه) للمعهد انتهى .

وأما الجواب عن ذلك بان المقصود من عنوان الباب ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لا ان كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور في هذا الباب ففيه نظر ظاهر .

وذلك لان عنوان كل باب بمنزلة المعرف لما يذكر في ذلك الباب فلا بد من ان يكون جامعا ومانعا يدل على ذلك ما قاله السيوطي عند قول المصنف هذا باب الثائب عن الفاعل اذا حذف تعريضا على

ابن الحاجب وهذا نصه والتعبير به احسن من التعبير بمفعول ما لم
يسم فاعله لشموله للمفعول وغيره واصدق الثاني على المنصوب في
قولك اعطى زيد درهما وليس مراد انتهى.

(و-يأتى) بعد الفراغ عن بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
(بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم) دأى المسند لکن اذا كان
مبتدأ لا فاعلا ووجهه ظاهر .

واما تقدم البحث عن احواله على البحث عن احوال المسند فلكونه
كما ياتي الركن الاعظم (اما حذفه قدمه) اى المحذف (على
سائر الاحوال لانه) اى المحذف (عبارة عن عدم الاتيان به وهو)
اى عدم الاتيان (مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث) اى حادث
كان (عن عدمه) قال قوشجي عند قول المصنف والوجود ان اخذ
غير مسبوق بالغير او بالعدم فتقدم والا فحادث ما هذا نصه القدم
والحدوث صفتان للوجود واما المبهة فانما توصف بهما باعتبار اتصاف
وجودها بهما وقد يوصف بهما العدم فيقال للعدم الغير المسبوق بالوجود
قديم والمسبوق حادث .

وقال المحكيم السبزواري مشيرا الى ذلك :

اذا الوجود لم يكن بعد العدم او غيره فهو مسمى بالقدم

واذا الحادث منه بالخلاف وصف بالحقيقى وبالاضافى

ولا ينهب عليك ان تفسير المحذف بعدم الاتيان بظاهره نياقي

ما ياتى في اول الباب الثالث لأن حاصل ما ياتى هنا ان المحذف

من قبيل الرفع والتترك من قبيل الدفع والتفسير بعدم الاتيان يناسب

الثاني لا الاول .

(والمحذف) اذا كان المحذوف منه مبتدأ لا فاعلا ويأتي وجه ذلك من قرب (يقتصر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو) الضمير راجع الى القابلية لان الضمير الراجع الى المصدر يستوي فيه المذكور والمؤثت فلا حاجة الى ما ارتكبه الفاضل المحشى من تاويل القابلية باحد الامرين (ان يكون السامع عارفا به) اى بالمبتدأ (اوجود القرائن) الخاصة اللفظية او المحنوية او غيرهما (ولأني) الامر (الداعي الموجب لرجحان المحذف) الذي هو خلاف الاصل في الالفاظ (على الذكر) الذي هو الاصل كما يأتي ذلك عن قريب .

واعلم انه اعترض على تعليل تقديم المحذف على سائر الاحوال بتاخر وجود الحادث بانه يفيد تقديمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لأن المحذف مقابل له دون بقية الاحوال كالتعريف والتشكيك ونحوهما اذ ليس المحذف مقابلا لهذه الاحوال حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده .

وأجيب بان بقية الاحوال متفرعة على الذكر لأنها تفصيل له والمقدم على الاصل مقدم على الفرع ايضا .

(ولما كان) الامر (الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا) كما قال في الالفية :

وفي جواب كيف ليدل ذلك فزيد امتننى عنه اذ عرف
(دون) الامر (الثاني قصد) الخطيب (الى تفصيل) الامر (الثاني) مع اشارة ما (اي اجمالية) ضمنية الى (الاول) فقال

فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه (اي على المسند اليه)
(فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على
الظاهر والا) اي وان لم يكن بناء على الظاهر (فهو) اي المسند
اليه (الركن الاعظم من الكلام) فينبغي كمال الالفاظ اليه والتصريح
به وان كانت القرينة عليه موجودة لما في النعمول على القرينة كما يأتي
عن قريب من الضعف لا سيما فيما هو الركن الاعظم الاهم .

(قيل معناه) اي معنى قول الخطيب بناء على الظاهر (انه)
اي ذكر المسند اليه (عبث نظرا الى ظاهر القرينة) الاضافة هنا
ببانه اي الظاهر الذي هو القرينة (واما في الحقيقة فيجوز ان
يتعلق به) اي بذكر المسند اليه (غرض) من الاغراض التي
تأتي عن قريب لذكره (مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غواية
السامع ونحو ذلك) من الاغراض الاخر الآتية والفرق بين المعنيين
المذكورين لقوله بناء على الظاهر ان نفي العبث على المعنى الاول
بناء على كون المسند اليه الركن الاعظم والمقصود الاهم وعلى
المعنى الثاني بناء على جواز تعلق الغرض بذكره .

(اد تخيل) عطف الاحتراز اي المحذف لتخويل المتكلم السامع اي لايقاع
المتكلم في خيال السامع اي في ظنه اي في وهمه اي في ذهنه (المدول) اي
عدول المتكلم (الى اقوى الدليلين) وقوله (من العقل واللفظ) بيان
للدليلين لا لقواهما لان الاقوى كما يصرح بعيد هذا هو العقل فقط (يعني
ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ) وحده لكن هذا (من
حيث الظاهر) والا فني الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا (و)

الاعتماد (عند المحذف على دلالة العقل) وحده لكن هذا ايضا من حيث الظاهر والا ففى الحقيقة الاعتماد على اللفظ والعقل معا (وهو) اي العقل (اقوى لاستقلاله بالدلالة) فانه يمكن ان يدل بدون اللفظ كما في المتولات المحضة كاستحالة اجتماع الوجود والعدم وكما في دلالة الاثر على المؤثر .

(بخلاف اللفظ) لعدم استقلاله بالدلالة (فانه يفتر) في الدلالة (الى العقل) بل يعلم بالعقل ان اللفظ الفلاني موضوع للمعنى الفلاني (فاذا احدث) المسند اليه (فقد خيات) انت ايها المتكلم اي اوقعت في خيال السامع اي في ظنه اي في وهمه أي في ذهنه (انك عدلت من الدليل الاضغ) يعنى اللفظ (الى) (الاقوى) يعنى العقل (وانما قال التحويل) لان الدال على ان المدلول الى اقوى الدليلين اي العقل امر وهمي خيالي (لان الدال عند المحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكافة على اللفظ ولا عند المحذف) الاعتماد بالكيفية (على العقل كقوله) (قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل) الشاهد في حذف المسند اليه من عليل فانه (لم يقل انا عليل الاحترار) عن المبعث (والتحويل المذكورين) معا ويمكن ان يكون لواحد منهما والمقصود عند الشاعر ويعلم ذلك بالقرينة .

(او اختبار) اي امتحان (تنبه السامع عند القرينة هل يقننه) بها على المحذوف (ام لا او اختبار مقدار تنبيهه) ومبلغ ذكائه (هل

يشبه بالقرآن الخفية (على المحذوف (ام لا) مثل لذلك بعضهم
بما اذا حضر عندك شخصان احدهما اقدم صحبة من الآخر فنقول
لمخاطبك والله حقيق بالاحسان تريد ان اقدمهما صحبة وهو زيد
مثلا حقيق بالاحسان فنحذف ذلك المسند اليه اخبار المبلغ ذكاه
هل يشبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي ان اهل
الاحسان والصدقة القديمة دون حادثها او لا يشبه له .

(او ايها) اي ايقاع المنكلم في وهم السامع اي في ذهنه (صوته)
اي حفظه (اي المسند اليه عن لسانك) كقولنا سيظهر ويبدأ
الله به الارض قسما ومعد لا نريد به الممدي الموعود به جل الله
فرجه فحذفناه (تعظيما له وافغاما) كما هو مقتضى بعض
الروايات (او عكسه اي ايها صور لسانك عنه) اي عن المسند
اليه تحقيرا له (واهـ اية) يعلم مثاليه من عكسه كما قال الشاعر
مثيرا اليه :

ولقد علمت بانهم نجس واذا ذكرتهم غسلت فمي

(او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة) الى الانكار لانه قد
تدعو الحاجة الى التكلم بشيء ثم تدعو الحاجة لانكاره (نحو فاسق
فاجر اي زيد) فالحنف (ليتيسر لك) الانكار اذ لو قلت زيد
فاسق فاجر لم تستطع عند الحاجة الانكار واما اذا احدثت فيمكن
لك (ان تقول ما اردته بل اردت غيره) فتنجي من الفائلة .

فان قلت فهذا حيثئذ مدعاة الى الكذب وهو محرم شرعا وقبيح

مقلا قلت نحن نتكلم على اسباب الحذف التي لاحظها البلغاء واعتبروها في الكلام بحسب مقتضى المقام سواء كان ذلك جائزا شرعا فبحسب عقلا وذلك كما اذا كان فيه مصلحة مهمة وذلك ظاهر (او تعينه) اي حذف المسند اليه لتعينه بحيث يعلم ان المسند منحصر فيه فلا حاجة الى ذكره كقولنا علم العيب والشهادة اي الله (او ادعاه اي) ادعاء (الثعين) نحو وهاب الالوف اي السلطان فحذف المسند اليه لادعاء تعينه وانه لا يتصف بذلك غيره من رعيته وانما كان تعينه بذلك ادعائيا لانه يمكن ان يكون غيره من اهل مملكته كذلك :

(او نحو ذلك كضيق المقام عن اطاعة الكلام بسبب ضجرة) اي غم وغلق وضيق صدر (وسأمة) قال في المجموع السأمة الملااة وژبا ومعنى حاصل معني ضجرة وسأمة بالفارسية (دل كرفته كي) كما يقول شاعرهم :

دلم كرفته بعدی که میل باغ ندارد بعد انکه بچیند کلی دماغ ندارد
فالانسان اذا اغتم او حصل له ضجرة وسأمة بسبب من الاسباب يختار اختصار الكلام بل يترك بعض امور العظام كما قال في القوانين ان الامام موسى بن جعفر عايهما السلام كان يترك للنوادل اذا اغتم واغتم كما ورد في الروايات وافتي بضمونه في الذكرى انتهى .

(او فوات فرصة) عطف على ضجرة وسأمة والكلام على حذف مضاف اي خوف فوات فرصة لان المقنضى للحذف خوف الفوات لانفس الفوات والفرصة النوبة والوقت كما في المصباح ومن هنا قال بعضهم انها

قطعه من الزمان يحصل فيها المقصود قاللتكلم الفصح يحذف
المسند اليه اثلا يفوت المقصود بسبب اطالة الكلام بذكره والامثلة
لذلك كثيرة (او محافضة على سجع) وهو تحريك قواصل الكلام وتشابهها
اذا لم يكن الكلام موزونا اي اذا كان ثثرا كقولهم (من طابت سريرته
حمدت سيرته) ببناء حمدت للمفعول فلم يقل حمد الناس سيرته لضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافضة على السجع اذ لو ذكر المسند اليه
اعنى الناس لكانت السريرة مرفوعة والسيرة منسوبة فيفترق الفاصلتان
في الكلامين وذلك مرجوح ومرغوب عنه عند البلغاء .

(او) محافضة على (وزن) شعر (لو قافية) له ويصح ان يمثل
للوزن بقوله قلت عليل اذ لو ذكر المسند اليه ومقال انا عليل لم
يستقم الوزن واما القافية فكتوبه :

وما المرء الا كالشهاب وسوته يحور وما يدا اذ هو ساطع
وما المال والاعلون الا ودائع ولا يد يوما لن ترد الودائع
فلو ذكر المسند اليه وقيل لن يرد لنس لاختلفت القافية لغيرورتها
مرفوعة في الاول ومنسوبة في الثاني فحذف المسند اليه لاجل المحافظة
على القافية وفيه ايضا محافضة على الوزن متخير .

وقوله (وما اشبه ذلك) عطف على شجرة وساعة اي كضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب ما اشبه الشجرة والساعة (كقول الصياد)
مخاطبا المطيور الجوارح عند اصاره للغزال (غزال) اي هذا غزال
(فان المقام لايسع ان يقال هذا غزال قاسطادوه) هكذا بينه بعضهم
وقال فحذف هذا لامك اذ رغبته في التسارع اليه توهمه ان في ذكره

طولا كثيرا يوجب قوة وفراجه بحسب (معه وجماء مثلا لغوات الفرسة وفيه ما فيه وقال بعض آخر كقول الصياد عند عرض ابيصار الغزال غزال غزال اي هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان ذكره بحسب رغبته في التسارع اليه وتوهمه ان فيه طولا كثيرا يعينه برمحه وفيه ايضا مالا يخفى لانه لم يبين المخاطب بالكلام وفي بعض النسخ كقولك للصياد وذلك ظاهر ولكن الاحسن على النتيجة المتقدمة ان يفسر المثال كقول الصياد لمصاحبيه الصيادين الاخر هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لغوات الفرسة وعليه فالاول اتصاله بقوله لغوات الفرسة فتأمل .

(وكالاختفاء من غير السامع من الحاضرين) الاولى ان يقول من غير المخاطب وذلك لان الحاضرين ان كانوا سامعين كان الاختفاء من غيرهم معن لم يسمع ولا يصح قوله من الحاضرين وان كانوا غير سامعين فلا حاجة للاختفاء عنهم بل لا يمكن فتأمل (مثل جاء) في هذا المثال مالا يخفى اذ لو كان المراد منه حذف الفاعل لكان مخالفا لما نقل عنهم السبوطي في باب الفاعل من انهم قالوا لا يحذف الفاعل اصلا وان كان المراد منه حذف المبتدأ فلا بد فيه من التصريح بذلك اي من التصريح بان المستند اليه المحذوف هو المبتدأ لئلا يتوهم ان المراد الفاعل وهو مذكوره فتأمل (وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه) اي ترك المستند اليه وذلك لكون الكلام مثلا والامثال لا تنفرد كما بينا ذاك في باب افعال المصحح والذم من المكررات (مثل ومية من غير رام) اي هذه ومية مصيبة من غير

وام مصوب بل الذي رام مخطيء نظيره بالعارضية :
 كه بود كز حكيم روشن راي بر يا يـه درست تدبيري
 گاه باشد كه كودك اداي بغلط برهدى زلف تدبيري
 فحذف المحذوف اليه ولم يقل هذه رعية امتناعا للاستعمال للوارد
 على تركه لان هذا الكلام مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن .
 وليس اهلا لصدوره منه والامثال كما قلنا لاتغير واول من
 قال هذا الكلام رجل من مضر حين نذر ان يذبح بقرة وحش على
 جبل حننى وكان من ارمى الناس فصار كلما يرمى بقرة لا يصيبها رمية
 وام يمكنه ذلك اياما حنى كاد ان يقتل نفسه ثم ان ابنه خرج معه
 في بعض الايام للصيد فرمى الاب بقرتين فأخطئتهما فلما عرضت الثالثة
 رماها الابن فاصابها وكان ام ذلك لا يصح الرمي فقال ابوه رعية من
 غير رام فصار مثلاً (و) كقولاه :

ان بني زملوني بدم شنة اعرفوا من اخزم
 البيت لامي اخزم الطائي الشنة الحاق والطبيعة وادو اخزم جد حاتم
 الطائي اوجد جده له ابن يقال له احرم مات وترك بنين فوثبوا يوما
 على جدهم ابي اخزم وادموه فقتل هذا البيت والمقصود ان اخزم ايضا
 كان عاقا والشاهد في شنة حيث لم يقل هذه شنة

(او) كاتباع الاستعمال الوارد (على ترك نظائره كما في) قطع
 الصفة بل مطلق للتوابع عن النامية الاعطاف المنسق ثم (الرفع) اي
 رفع التابع المقطوع (على المدح او الذم او النوح) وعلى جملة خبرا
 لمبتدأ محذوف وحوا (فانهم لا يكادون يذكرون فيه) اي في التابع

المقطوع (المبتدأ) كما قال السبوطي في باب المبتدأ والخبر .

(نعو الحمد لله اهل الحمد بالرفع) اي برفع الامل اي هو

اهل الحمد :

ونعو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم اي هو الرجيم .

ونعو اللهم ارحم عبدك المسكين برفع المسكين اي هو المسكين .

ونحن قد ذكرنا المسئلة في باب النعت من المكررات مستوفاة

(ومنه) اي من هذا الباب اي باب ورود الاستعمال على ترك نظائره

(قولهم بعد ان يذكروا رجلا) فيذكرون امورا واشياء راجعة اليه

(فتى من شانه كذا وكذا) اي هو اي الرجل المذكور فتى من

شانه كذا وكذا (و) قولهم (بعد ان يذكروا) احد (الديار

والمازل) فيذكرون امورا واشياء واجعة اليها (ربع كذا وكذا)

اي هو اي المذكور من الممازل والديار ربع اي منزل ربيعي كذا

كذا وكذا (وهذه طريقة مستمرة عندهم) ويأتي نظير هذا البحث

في اوائل باب الفصل والوصل مع توضيح ما انشاء الله تعالى وساعدا

التوفيق لشرح ذلك .

(و) اعلم انه (قد يكون المسند اليه المحذوف هو العاقل

وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول) ليكون نائبا عن العاقل (ولا

يفتقر هذا) الحذف (الى الامر الاول اعمي (القرينة) الخاصة (الدالة

على نعيم) العاقل (المحذوف بل) يفترق (الى) الامر الثاني وهو

(محذوف القرينة) ادعى الى المحذوف اي حذف العاقل (مثل قتل

الخارجي) وانه لم يفتقر الى حذف القرينة (لعدم الاعتناء

بشان (الفاعل المحذوف اعني) قائله وانما المقصود ان يقتل (الخارجي (ليؤمن) المسلمون (من شره) وقد ذكرنا لحذف الفاعل صوراً اخرى في المكررات عند قول السيوطي قالوا لا يحذف للفاعل اصلاً فراجع ان شئت .

وقد يكون حذف الشيء (سواء كان مسنداً اليه او غيره) اشعاراً بانه (اي الشيء المحذوف) بلغ من العظمة (عظمتا) لا يمكن ذكره (وذلك كما (قل الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي) يهدي الناس الى (الهدى التي او الحالة او الطريقة) الشاهد في حذف واحد من هذه الثلاث لا الياس فتنبه (ففي الحذف فخامة) وعظمة (لا توجد) تلك العظمة والعظمة (في الذكر) وذلك ظاهر لمن له ذوق سليم وفهم مستقيم .

قال في السكشاف للتي هي اقوم الحالات واسدها او للملة او الطريقة واينما قدرت ان تجتمع الاثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف لما في ايها الموصوف المحذوف من فخامة تفقد مع ايضاحه انتهى . واعتبر في المقام بان الموصول لكونه اسماً لاصدة لا يقتضي ذكر موصوف قبله الا حذف ذلك ولاشعار انما هو من ايها الموصول دون الحذف وقد يحاط بان الحذف على قسمين احدهما حذف لا بد منه في تصحيح اللفظ كحذف المبدأ والآخر عامنه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما يؤيد جمعه ل مثلاً وقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان المسكنه كثير في الموارد .

(او) اشعار بانه اي الشيء المحذوف (بلغ من العظمة)

وشدة الشناعة والقبح (الى حيث لا يقدر المتكلم على احرائه على
 اللسان او) لا يقدر (السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان)
 حال كوك (سائلا عن) الشخص المعبود (الواقع في بلية) محسوسة
 او غير محسوسة (يقال) في جوابك (لا تسئل عنه) اي عن الشخص
 المسؤول عنه المعبود والنهي عن السؤال (اما لانه) اي المتكلم المحجوب
 (تجزع ان تجرى على لسانه ما) اي البلية التي (هو) اي الشخص
 للمعبود (فيه) اي تلك البلية والتذكير فيه وفيما ياتي باعتماد لفظ
 ما (لفظا عنه) اي البداية (واضجاره) اي البلية (المتكلم) المحجوب
 (واما لانك) ايها السائل (لا تقدر على استماعه) اي استماع تلك
 البلية (لا يعاينه) اي لا يحش تلك البلية (السامع) السائل (واضجاره)
 اي اضجار تلك البلية السامع وهذا هو المراد بكونهم بالغ الفارسية (نه
 مرا طاقت كفتن و نه تورايان راي شنون) .

(واما ذكره) اي المسند اليه (فليكونه اي الذكر) هو (الاصل)
 في مطلق الالفاظ (ولا مقتضى للمدول عنه) اي عن الذكر فان قلت
 سيأتي عن قريب التصريح بان هذه الامور المذكورة الموحية لذكر المسند
 اليه انما تكون مع قيام القرينة فلاحتراز عن العبث في الظاهر كما تقدم
 اننا مقتضى للمدول عن هذا الاصل .

قلت المقتضى للمدول عن الاصل انما هو قصد الاحتراز وفصليته
 لا مجرد امكان ذلك القصد وجوازه ولا يخفى انه غير لازم

(او للاحتياط اصف التعويل على القرينة) لان دلالة اللفظ
 اقوى من دلالة القرينة وذلك لخفتها وبقوتها غالبا او لعدم الوثوق

بنهاة السامع وتنبيهه او لاشتباه فيها .

فان قلت ان هذا يقتضى ان يكون اللفظ اقوى من القرنية العقلية
فيخالف ما سبق من ان العقل اقوى الدليلين .

قلت ان ذلك بالنسبة الى بعض السامعين وهذا بالنسبة الى بعض
اخر او ان ذلك بالنسبة الى بعض القرائن وهذا بالنسبة الى بعض ائرو
الى ذلك اشرنا بقولنا غلبا .

وقد يجاب بان ما سبق بحسب التخييل او بالنظر الى ذات اللفظ
وهذا بحسب الحقيقة وبالنظر الى القرنية واللفظ معا .

(او التنبيه على غباوة السامع) اى تنبيه الحاضرين السامعين
على غباوة السامع المقصود بالاسماع وبعبارة اخرى يذكر المسند اليه
مع العام بان السامع يفهمه وان لم يذكر لوجود القرنية عليه وذلك
لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع حتى يعرفوه ويطلبوا على
حاله او لاجل اهانتهم وتحقيره فيقال في جواب كيف زيد :
زيد وثق بذكر المسند اليه تنبيها على ان السامع غيب لا يتبين ان
يكون الخطاب معه الا بذكر المسند اليه وان كان في السؤال قرنية
دالة عليه يفهمه السامع منها لكونه غير غافل عنها .

(او زيادة الايضاح) اى ايضاح المسند اليه وانكشافه لفهم السامع
(والتقريب) اى تقرير المسند اليه وتشبيهه في نفس السامع (وعنه)
اى من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقريب .

قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم (واولئك هم المفلحون)
الشاهد في اسم الاشارة الثانية كما اشار اليه بقوله (بشكرير اسم

(الإشارة) حيث لم يجعل هم المفلحون خبرا بعد خبر عن اسم الإشارة الاولى (تنبيها على انهم) اى المتقين (كما ثبت لهم الاثمة) اى العلامة او المكرومة والمضيئة (بالهدى) فى دار الدنيا (فى) اى الاثمة (ثابتة لهم) اى للمتقين (بالفلاح) فى دار الآخرة والمعنى الاول للآثمة اولى بقرينة قوله (فجعل كل) واحدة من الاثرتين (فى تميزهم) اى المتقين (بها) اى بكل واحدة من الاثرتين (عن غيرهم بالمثابة) اى بالحسنة والمثابة (لنى او انفردت) كل واحدة من الاثرتين (كفت) اى كافية حالكونها (ممة) للمتقين من غيرهم (على حياها) اى على انفرادها والحاصل ان تكرير اسم الإشارة اعنى اولئك اعاد ثبوت الاثمة لهم اى المتقين بكل واحد من الهدى والعلاج ممبزا لهم عن غيرهم اى العاسقين الكافرين ولو لم يذكر اسم الإشارة وجعل هم المفلحون خبرا ثانيا لاسم الإشارة الاول لاحتمل امتيازهم بهجموع الاثرتين وبكل واحدة منهما فيحصل الاجمال فيفوت المقصود اعنى الايضاح الحاصل بالتكرير ويأتى الكلام فى الآية ايضا فى بحث تعريف المسند اليه باسم الإشارة انشاء الله تعالى .

(اظهر تعظيمه) اى المسند اليه (او) اظهر (اهانتة او) اظهر الشبرك بذكره او (اظهر) استلذذه (اى استلذاذ المتكلم بذكر المسند اليه .

وليعلم ان ما ذكر فى هذه الصور الاربع انما هو فيما اذا كان لفظ المسند اليه مفيدا لذلك فالاول كقولك العالم فى الدار والثانى

كقولك الجاهل فيها والذالك كقولك الله ثقتي ورحائي في اتمام الكتاب والرابع كما اذا قيل مثلا ابنة فلان بالباب فتقول نعم بنت فلان بالباب ومن هنا قيل .

اعد ذكر معان من ذكره هو المذكر ما كررته يتنوع
فلولا قصد هذه الامور لكانت القرينة كافية في الدلالة على المسند
اليه كما هو المفروض في المقام فتذكره لافادة ما هو المقصود اعني
هذه الامور .

(او بسط الكلام) والاطباب فيه مذكر المسند اليه ولو كانت
القرينة الخاصة الدالة عليه موجودة في المقام وذلك حيث الاصفاء
مطلوب اي في مقام يكون اجزاء السامع (اي اسماءه) مطلوبا
للمتكلم لعظمته (اي السامع) وقوله نحو (وما تلك بيمينك يا موسى)
(قال هي عصاي) آتوك في عليها واهش بها علي عني ولي فيها
مارب اخرى .

والشاهد في هي عصاي ان كان يكفي في الجواب لولا قصد بسط
الكلام مع الله جل جلاله ان يقول عصا لان السؤال عن الجنس فزاد
بنى الله موسى على سبنا والله افضل الصلوة والسلام المبتدأ والانهاف
والاوصاف للبسط المذكور .

(ولهذا يطال الكلام مع الاحياء ويجوز ان تكون حيث) في
المتن (مستعارا للزمان) وان كان معناه الحقيقي كما اثير اليه
المكان قال في المصباح حيث ظرف مكان ، يضاف الى الجملة وهي مبنية علي
الضم وبنو تميم ينصبون اذا كانت في موضع نصب انتهى (وقد يكون

بمعط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج) اى اظهار الفرح والسرور
(وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة) للحال والمقام (كما يقال من
نبيك فنقول) مفتخرا او مبتهجا (نبيا حبيب الله ابو القاسم محمد
بن عبدالله (ص) الى غير ذلك من الاوصاف) التى له (ص)
كنهاتم النبیین وسيد المرسلین اشرف خالق الله العربى المدنى .
بلغ العلمى بكماله كشف الدجى بجماه حسنت جميع خصاله
صلوا عليه وآله .

(وقد يذكر المسند اليه للتحويل) اى التخويف وذلك اذا كان
اسم المسند اليه مفيدا للتحويل كقولهم امير المؤمنين يامرك بكذا
تمويلا للمخاطب يذكر الامير باسم الامارة كالمؤمنين ليمثله امره .
(او) يذكر المسند اليه لاطهار (التعجب) نحو الصبي يقاوم
الاسد اذ لاذك ان منشاء التعجب مقاومة الاسد لكن في ذكره اظهار
التعجب من ذلك .

(او الاشهاد في قضية) كان يقال لمن هو حاضرا في مجلس البيع
زهد باع داره بالثمن دينار لعمره فبذكر المسند اليه اعنى زيدا لاجل
ان يكون منهينا فلا يقع التباس ولا يجد الشاهد مبيلا للانكار اذا
اريد منه الشهادة .

(او التسجيل على السامع) اى كتابة الحكم عليه بين يدي
الحاكم فيقول الكاتب زيد باع داره بالثمن ثم يكتبه في ديوان الحكم
(حتى لا يكون له) اى للسامع (سبيل الى الانكار) وقد مثل
بعضهم لذلك بما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل اقر هذا على

نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر على نفسه بكذا فيذكر
المسند اليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلا الى الانكار بان يقول للحاكم
عند التسجيل انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيري فاجاب ولذلك لم
انكر ولم اطلب الاعذار فيه (هذا الذي ذكر من قواه فلكونه الاصل
الى قول الشارح حتى لا يكون له سبيل الى الانكار) كله مع قيام
القرينة (على المحذوف اد لو فقدت في شيء من الصور المذكورة
لكان ذكر المسند اليه واحدا لا تنفاه شرط المحذف اد قد تقدم ان
المحذف يقتصر الى امرين أحدهما وجود القرائن ولا وجه لجعل هذه
الامور مقتضيا للذكر بل المقتضى حيثئذ هو عدمها كما يصرح بهمد
هذا (ومما حمله المقتضى للذكر ان يكون الخبر عام بالنسبة
الى كل مسند اليه) اي ان يكون الخبر صالحا لان ينسب الى كل
واحد من الاشخاص المتعددة (والمراد بتخصيصه) اي الخبر (بمعنى)
اي بشخص معين (نحو زيد قام وعمرو ذهب وخالد في الدار) فان
الاخبار في هذه الامثلة سالحة لان ينسب الى كل من يمكن صدورها
عنه ولكن المراد تخصيص كل واحد منها بشخص معين وهو زيد
في الاول وعمرو في الثاني وخالد في الثالث فوجب ذكر المسند اليه
في كل واحد من هذه الامثلة الثلاث ايضين المراد .

(واعترض المصنف عليه) اي على السكاكي (بانه ان قامت
قرينة) خاصة (تدل عليه) اي على الشخص المعين الذي هو المراد
(ان حذف) ذلك الشخص المراد (فعموم الخبر واردة تخصيصه
بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره) اي المسند اليه اي الشخص المراد

بل لا يحتاج الى ذكره لوجود القرنية الخاصة الدالة عليه كما هو المفروض .

(بل لابد) في الحذف حيثئذ من (أن ينضم اليهما) أى كون الخبر عام النسبة وإرادة تخصيصه بمعنى (امرئ ثالث كالتبرك والاستلذاد ونحو ذلك) من الأمور المذكورة انفا (ليترجع) بهذه الضميمة (الذكر على الحذف) هذا كله فيما اذا قامت القرنية (وإن لم تقم قرنية دالقة على المسند اليه أى على الشخص المعين المراد تخصيص الخبر به (كان ذكره) أى المسند اليه حيثئذ (واجبا لانتفاء شرط الحذف) أى القرنية (لا لانتفاء عموم النسبة) وإرادة التخصيص (وجوابه) أى جواب اعتراض المصنف انا نختار الثانى أى عدم قيام القرنية بدعوى ان (عموم النسبة وإرادة التخصيص) بمعنى (تفصيل) وبيان (لانتفاء القرنية وتحقيق له) بمعنى انه اذا اجتمع الامر ان أى عموم النسبة وإرادة التخصيص يكشف هذا الاجتماع عن انه لا قرنية هنا فيكون ذكره واجبا فكلام المفتاح حق لأقبار عليه (لانه) أى الخبر (اذا لم يكن عام النسبة) الى كل احد (نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله جل جلاله) لوجود القرنية العقلية الدالة على انه لا خالق الا الله فاطر السموات والارض (وإن كان) الخبر (عام النسبة ولم يرد تخصيصه) بمعنى (نحو خير من هذا الفاسق العاجز يفهم منه) من هذا الكلام (ان المراد كل احد) خير من هذا الفاسق (ولا نعنى بالقرنية سوى ما يدل على المراد) والدال على المراد موجود في الصورتين كما بينا والا

فمن أين عرفنا أن المراد في الصورة الأولى هو الله تعالى وفي الثانية كل واحد .

(وقيل مراده) أي مراد المصنف من الاعتراض أنه إن لم تقم قرينة (فيكون ذكره) أي المسند إليه (واجبا لأرجحها) فعموم النسبة وإرادة التخصيص لا يكونان من أقسام المقتضى (و) ذلك لأن (المقتضى) في اصطلاح هذا العلم (ما يكون مرجحا لاموجبا أو مراده أنه إذا لم تقم قرينة (فيكون ذكره) أي ذكر المسند إليه (واجبا فلا يكون) الذكور (مقتضى الحال) فعلى كلا الاحتمالين لا تكون مسألة عموم النسبة وإرادة التخصيص من مباحث هذا العلم لأنه كما تقدم علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال .

(والجواب) أي جواب كلا الاحتمالين (إن المقتضى) في اصطلاح هذا العلم (أعم من الموضح والمرجح) هذا جواب الاحتمال الأول (و) أما جواب الاحتمال الثاني فهو قوله (لأنسام المضافة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فإن كثيرا من مقتضيات الأحوال المذكورة في مباحث هذا العلم (بهذه المثابة) أي مما هو واجب كحذف المسند إليه في الرفع على المدح أو الذم أو الترحم فلا يمكن الذكر فيما نحن فيه أيضا كذلك .

(فائدة) أعلم أنه ليس المرض من بيان النكات في بابي الحذف والذكر بل في باب من أبواب هذا الفن الاستيعاب والحصار لأن النكات المقتضية للاعتبارات المناسبة للمقام والحال ليست سماعية بل المدارف فيها

الذوق السليم والفهم المستقيم فكل نكتة عدها الذوق والعلم مقتضيا
لاعتبار ما مناسب للحال والمقام يعمل بها وإن لم يذكرها أهل هذا
الفن .

(أما تعريفه أي جعل المسند اليه معرفة) أي إيراد في الكلام
معرفة لأجله معرفة لأن ذلك وظيفة الواضع بخلاف إيراد معرفة
فانه وظيفة البليغ المستعمل للفظ .

(وهو) أي المعرفة والتذكير باعتبار الخبر (ماوضع ليستعمل
في شيء بعينه) هذا مأخوذ من كلام ابن الحاجب مع تصحيح من
نجم الأئمة فانه قال المعرفة ماوضع لشيء بعينه فقال الجامي أي
بذاته المتعينه المعلومة للمتكلم والمخاطب بالمعمودة بينهما فالشيء مقيدا
بهذه المعلومية والمعهودية إذا وضع له اسم فهو المعرفة وإذا وضع له
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة وقوله ماوضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة .

وقال نعم الأئمة معنى قوله (أي ابن الحاجب) بعينه احتراز
عن النكرات ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا
أذ لو أراد ذلك لم يدخل في عده . لا الإعلام إذا الصائر والمبهمات
وذو اللام والمضى إلى أحدهما يصلح لكل معنى قصد المستعمل ولطعن
ماوضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا أو واسع كما في الإعلام
أولا كما في غيرها ولو قال ماوضع لاستعماله في شيء بعينه لكان أصرح وأما أحول
ذاللام موضوعا كالرحل والتمرس وإن كان مر كبا لمسامر في حد الاسم إن المراكبات
أيضا موضوعة بالتأويل للذي ذكرنا هناك أو جعل اللام من حيث عدم

استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ويدخل عليه وضع
الافراد ويدخل في هذا الحمد العلم المنكر نحو رب معاد وزينب
لقيتهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه رجلا ونعم
رجلا وبئس رجلا والمحقق انه منكر .

ولا يفترض على هذا الحمد بالضمير للراجع الى نكرة مختصة قبل
بحكم من الاحكام نحو حائى رجل فضرته لان هذا الضمير لهذا
الرجل الحائى دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جائى
رجل فضرته الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسجلتها فنكرة كما
في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر الممود اليه بحكم اولا انتهى واما
قوله (وحقيقة التمرير حمل الذات ماثرا به الى خارج اشارة وضعية)
فهو مأخوذ من كلام نجم اللائمة مع تغيير ما .
فانه قال والاصح في رسم المعركة أن يقال (ماثير به الى خارج
مختص اشارة وضعية .

فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى نكرات والمعرف باللام
العهدية وان كان الممود نكرة اذا كان الممود اليه او الممود
مختصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان
منكر او اما ان لم يختص الممود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم
ابوه واظنى كان امك ام حمار كما يجيبه البحث فيه في باب كان
ونحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا ويا لها قصة ورب رجلا واخيه
فالضمائر كلها نكرة اد لم يسبق اختصاص الرجوع اليه بحكم ولو
قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسجلتها

بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو عهد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جئتني زحل تعرفه او رجل هو اخوك لاررجال لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا عام المنكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه .

ومن ثم لا يعين ان يخاطب بل ان من الالسنه الامن سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فتولم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها انتهى وانما نقلنا كلامه لانه بطوله يفيدك في المباحث الالية ايضا .

(و) انما (قدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس) اي الاصل فيه التنكير قبل وانما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والمحكم على المجهول غير مفيد فلا بد من ان يكون معرفة وايضا العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك

الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه هذا ولكن
سيأتي في بحث تنكير المسند المناقشة في ذلك فانتظر .
واما كون الاصل في المسند التنكير فلانه محكوم به والحكم بالمعلوم
كالنار حادة لا يفيد فلا بد من ان يكون المقصود من الكلام اثبات شيء
مجهول لشيء معلوم معين هذا ولكن سيأتي المناقشة في ذلك ايضا في
الموضع المذكور .

وقيل انما قدم التمريض لانه وجودي والتنكير عديم وقيل لان
المعرف اعم من المسمى فقدم عليه والمراد به ان المنكر يدل على الحقيقة
بغير القلة او الكثرة او غير ذلك كالتحقير والتأظيم ونحوهما مما
سيأتي في بحث تنكير المجهول اليه والمعرف يدل على الحقيقة لا يفيد
او المراد ان المعرفة عام اذا دخلت ال على ما سيأتي في معرفة باللام
او الاضافة بخلاف النكرة في الأسماء كما هو واضح فتأمل جيدا .
وكيف كان (فتعريفة) اي المسند اليه (افادة) المتكلم (المحاطب)
اتم فائدة وذلك لان الغرض كما مر (في اول الباب الاول (هي)
اي الغرض والثانيث «اعشار الجبر وهو قوله (افادة) المتكلم (المحاطب)
اما (الحكم اولاهمه وهو) اي اللازم (ايضا حكم لان المتكلم كما
يعلم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين) اي المسند اليه والمسند
(يحكم) في الثاني اي حين افادة لازم الحكم (ياب) اي المتكلم
(عالم بوقوع النسبة) بين الطرفين نحو قد حفظت التوراة وقد مر
بيانه مستوفي هناك (ولا شك ان احتمال تحقق الحكم) في كلتا
الصورتين (متى كان ابعد) كما في قولك زيد حافظ للتوراة (كانت

الفائدة في الاعلام به) اي بذلك الحكم الا بعد (اقوي) وانه
(وكلما ازداد المسند اليه والمسند تحصيا ازداد الحكم بعدا) من
الذهن وكلما ازداد المسند اليه والمسند عموما ازداد الحكم قربا من
الذهن حتى يصل بالقرب الى حد لا فائدة في الاخبار به كما في
قولك النار حارة والمطار المطاط في قوة الفائدة وصفها هو البعد من
الذهن وقربه منه (كما ترى في قولك شيء ما موجود) هذا مثال
لما هو قريب من الذهن لعموم المسند اليه والمسند فيه وذلك واضح
(وقولك زيد حافظ للتوراة) هذا مثال لما هو بعيد من الذهن
لتخصص المسند اليه لكونه شخصا معينا وكذلك المسند لكونه من
افعال النصوص (فائدة) ازداد من التزيادة اصله ازتيد قلت التاء
دالا والياء الفا كما اشار اليه ابن مالك في قوله

طانا افعال رد اثر مطابق في اذان وازداد وادكر دالا يفي

(ففادته اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان يمكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه) اي في
ذلك الوصف (غيره) كقولك اعيد اله خلق السماء والارض (الشاهد
في اله حيث تخصص بوصف لا يشاركه فيه غيره وذلك الوصف كونه
خالق السماء والارض) (و) كقولك (لقيت رجلا سلم عليك اليوم
وحده قبل كذا احد) الشاهد في رجلا حيث تخصص بوصف لا يشاركه
فيه غيره وذلك الوصف التسليم عليك بالقيود المذكورة ولا يذهب عليك
ان المثالين ليسا من المسند اليه وذلك واضح .

(لكه) اي تخصيص الفكرة بالوصف المذكور (لا يكون في قوة تخصيص

المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة) لانه عارضى حصل بالاستعمال والتقييد حينه .

(ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة) وتلك الوجوه عند الجمهور ستة كما قال الشاعر بالفارسية .

معارف شش بود مضمراضافة علم ذو اللام موصول اشارة
ووجه الانحصار فيها ان التعيين في لفظ المعرفة اما ان يفيد
نفس اللفظ وجوهرة وهو العلم كما قال ابن مالك .

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرتقا
او يفيد حرف وهو ذو اللام او تبديء القرنية في الكلام وهو
المضمرا او تفيد اشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او تفيد
الاشارة العقلية الى نسبة معهودة معلومة كلساع وتلك النسبة ان كانت
خبرية فهو الموصول والا فهو المضاف الى احد الخمسة (يتعلق بها)
اي بتلك الوجوه (اغراض مختلفة اشار اليها) اي الى الاغراض او
الى الوجوه (بقوله لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة) فادا
قيل مثلا من اكرم زيدا وكنت انت المكرم له فنقول انا ولا نقول
فلان وان كان المكرم له المحاطب قلت انت واذا كان المكرم له
مرا للمائب وكان قد تقدم له ذكر قلت هو فالخامس انه اذا كان
المقام للتكلم والخطاب او الغيبة لايشعر بذلك الا الضمير الموضوع
لذلك وهذا لايتنافى كون الاسم الظاهر ايضا شعرا بذلك لانه ليس
نصافي ذلك فنقول الحليفة امير المؤمنين امر بكذا يحتمل المتكلم ويحتمل
الاخبار عن غيره فليس نصافي ذلك بخلاف انا امرت بكذا فانه نصافي ذلك .

والحاصل ان المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب ومن الغائب من حيث أنه غائب فلا يرد ان مقام التكلم ثابت في قول الخليفة امير المؤمنين امر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعنى توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لاتخاطب به واحدا منها وان الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لاتستدعى الاضمار لان الاسم الظاهر كما ياتى في بحث الالتفات في حكم الغائب (وقدم) المصنف (المضمرة لكونه اعرف المعارف) ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة في رتبة العلم هذا عند الجمهور :

وقال الكوفيون ان الاعرف العلم ثم المضمرة ثم اسم الاشارة والموصول ثم ذو اللام واما المضاف فتحكمه بحكم ما اضيف اليه وهنا اقوال اخر لا فائدة مهمة في ايرادها وسيأتى في اول بحث تعريف المسمى اليه كلام مناسب للمقام فانتظر

واعرف المضمرة المضمرة المتكلم ثم المخاطب قال الرضى وانما كان المتكلم اعرف لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم .

(واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان) نحو كوايت وتروى (او كثيرا) نحو راينا ورايتم وتريان وترون وذلك (لان وضع المعارف) كما تقدم انفا (على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب) في اللغة (هو توجيه الكلام الى) سامع (حاضر فيكون ممينا)

وهو الاصل (وقد يترك) الاصل (اى الخطاب مع معين) لينوجه الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب (اى كل من يصلح ان يكون مخاطبا) على سبيل البدل نحو قوله تعالى ولو ترى اذا المجرمون قأكسوا رؤسهم عند ربهم .

قال في الكشاف يجوز ان يكون او ترى خطابا لرسول (ص) وفيه وجهان ان يراد به التمنى كانه قل وليتلك ترى كقوله (ص) للمغيرة لو نظرت اليها والتمنى لرسول الله كما كان المرجو له (ص) في لعنهم يهتدون لانه (ص) تحرع عنهم العصص ومن عداوتهم واخراهم فحمل الله له تمنى ان يراهم على تلك الصفة العظيمة من الحياء والحرى والعم ليشمت بهم وان تكون لو الامتناعية قد جذف جوانها وهو لرايت امرا فظيها او لرايت اسوء حال ترى (ثم قل) ويجوز ان يخاطب به كراحدكم تقول ملاز اثيم ان اكرمته اهانتك وان احسنت اليه اساء اليك الا تريد به مخاطبا بعينه فكذلك قلت ان اكرم وان احسن اليه

ولو واذا كلاهما للمضى وانما حاز ذلك لان المترقب من الله بمنزلة الموجود المنطوق به في تحقيقه انتهى والى حاصل وجه الكشاف يشير بقوله (لا يريد) الخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفطيع حال المجرمين (اى تفطيع حالهم وشدتها) .

قال في المصباح قطع الامر فطاعة جاوز الحد في القبح فهو فظيع وافظع اظعا فهو منقطع مثله وانقطع الرحى بالبنا للمفرد نزل به امر شديد انتهى .

(تنزهت حالهم الفظيمة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المعشر الى حيث يمتنع خفائها فلا يختص بها) اي بحالهم الفظيمة (رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص بهاي بهذا الخطاب) اي بقوله لو ترى (مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب (و) وجد (في بعض النسخ) مكان قوله فلا يختص به بتذكير الضمير (فلا يختص بها) بتأنيث الضمير (اي برؤية حالهم مخاطب) فالضمير المؤنث راجع الى حالهم الفظيمة على تقدير مضاف وهو الرؤية اما قبل لفظة الحال او بعد الباء في بها (او بحالهم رؤية مخاطب) فالضمير المؤنث ايضا راجع الى حالهم الفظيمة لكن (على حذف مضاف) وهو الرؤية ايضا لكن قبل لفظة مخاطب .



(قال في الايضاح وقد يتوكل) الاصل اي الخطاب مع معين ليتوجه (الى غير معين نحو قوله) (فلان لثيم ان اكرمه اهالك وان احسنت اليه اماء اليك فلا تريد) بالخطاب الخ (مخاطبا بعينه اي مخاطبا معيناً) بل تريد (الفعل المسمى بالمفعول اي) ان اكرم او احسن اليه فتخرج) اي قواك اكرمه الخ (في صورة الخطاب) لفظا لا معنى وذلك لانك لا تريد مخاطبا معيناً (ليفيد العموم) اي ليشمل كل من يمكن منه الرؤية (وهو) اي اخراج الكلام في صورة الخطاب لفظا لا معنى ليفيد العموم (في القرآن كثير نحو ولو ترى الآية) حيث (اخرج) هذا الفعل اعني ترى (في صورة الخطاب) لفظا فقط وانما يحمل على هذا اي صورة الخطاب

لفظاً فقط (لما اريد العموم) اي لارادة العموم (فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تمريد مخاطباً بعينه) كما اشرنا نحن الى ذلك (لا بقوله فتخرجه في سورة الخطاب لفساد المعنى) حيثئذ اذا الخطاب مشعر بالتعيين والخصوص لا العموم فيلزم تعليل الشيء بما يتألفه فتأمل جيداً .

(وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحتمل على هذا اي عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك) اي بما قلنا في متعلق التعليلين (لفظ المفتاح) حيث قال وانه في القرآن كثير لحمل قوله تعالى ولو قرى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم على العموم قصد ال تفتيح حال المجرمين .

(وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علماً وهو) اي العلم اسماً كان او لقبا او كنية (ما وضع لشيء مع جميع شخصاته) التي تمنع من وقوع الشبهة فيه .

والمراد بتلك الشخصات امارات الشخص وعلاماته المميزة له من غيره من الاعراض والصفات كالكم والكيف لانها امارات وعلامات يعرف بها الشخص ويتميز عما عداه فتدل الشخصات لا يوجب تبدل الشخص .

واعترض بان التعريف لا يصدق فيما اذا اسمى الاب واده الذي لم يره فانه حيثئذ لم يطلع على جميع شخصاته والذي يتمقله حين التسمية من اماراته وعلاماته امور كلية لا تفيد تشخصه لان ضم كلى وهو ماتمقله من الامارات والارصاف الى كلى اخر وهو الذات لا يفيد

تشخصه وتعيده .

واجيب بانه لا يتعين في الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظة الشخصات بالوجه الجزئي بل يكفي ملاحظتها بوجه كلى ينحصر في ذلك الجزئي وحاصله ان معرفة الشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفى في وضع العلم ونظير ذلك ما قبل في وجه كون لفظ الله علما .

وامترض ايضا بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحيث فلا يصدق عليه انه وضع لشيء مع جميع مشخصاته .

واجيب عن ذلك بان التعريف لما علميته حقيقة وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فانه علميته حكمية حتى يشرح البجاء بان علمية الجنس انما تعتبر عند الضرورة ولاحكام لعلية كما قال في الالفية .

ووصعوا لبعض الاحناس علم كعلم الاشخاص لعلما وهو علم قيل ويمكن ان يجعل التعريف شاملا لعلم الجنس بان يرد بالمشخصات الشخصات الخارجية بالسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس وهذا اولي ويظهر وجهه من المباحث الالية .

واما اسماء الكتب فقيل انها وضعت للمقدر المشترك بين النسخ او ما وجد منها فعليه ليست باعلام وقيل انها وضعت للنقوش الاولى وهي نسخة المصنف ويكون الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع فعليه تدخل في الاعلام المشتركة .

واما اسماء العلوم فلتكتف بما حققه بعض المتأخرين على قول

صاحب القوانين ان قولنا اصول الفقه علم لهذا العلم وهذا غرض الظاهر
انه يريد بالعلمية هنا نحو ما في كلام النعانة من ان الرفع علم
الفاعلية اى علامة الفاعلية بناء على ان كل اسم علامة لمسمى لا ما
هو من قبيل علم الشخص والالم يصح تعديد مسماء بظابط ان الجزئى
الحقيقى لا يعرف ولا يعرف به وعلم الشخص ما كان مسماء جزئيا ولا
ما هو من قبيل علم الجنس كما يظهر وجهه بملاحظ نظائره من اسامي
سائر العلوم التى يصح اطلاق العلمية على جميعها حيث لا يعامل معها
معاملة المعارف بل يعامل معها معاملة النكرات من صحة الاضافة
ودخول لام التعريف وغير ذلك ويمكن الفرق بين ما عبر عن جنس
تعريفه بالمعرفة فيكون من قبيل علم الجنس كالفقه واصول الفقه وما
عبر عن جنس تعريفه بالنكرة فيكون من قبيل اسم الجنس كالنحو والمطابق .

ولكن يا اباها صحة دخول لام التعريف على الجميع ولا ينتقض ذلك
باصول الفقه حيث لا يصح اضافته ولا دخول لام التعريف عليه بالنسبة
الى معناه العلمى لانه من جهة وجود المانع وهو الاضافة الموجودة
فئة الحاصلة باعتبار المعنى النغوى المدقول منه لامن جهة فقد المقضى
وهو قبول معناه التعريف بواسطة الاداة او الاضافة فليتدبر انتهى

فنهمل من جميع ما حققنا لك ان العلم وضع للشيء وهو الذات
بضميمة الشخصات فالشخصات جزء من الموضوع لانه لا انفكاك بينهما
له بحيث يكون الموضوع له الشيء والشخصات حاصلة بطريق المنع
فان قلت هذا يقتضى ان يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل الشخصات
لان صفات الطولية مثلا الحاصلة عند الوضع تدور عند الكبر والشخوذة

كصغر الاعضاء ، وعدم المطلق وعدم التميز فان كلها تزول عند الكسر والشيخوخة مع ان استعمال العلم بعد زوالها حقيقة ، جماعا .

قلنا ان المراد بالمشخصات هي المشتركة بين جميع احواله التي يتحقق بها جزئيتها وتمنع من وقوع الحركة فيه كما لو حود الخارجى والحياة واللون المخصوص ، امثالها ولا شك انها صفات ومشخصات لازمة له في جميع الاحوال فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل .

والحاصل ان المراد بالمشخصات المعتبرة حزه للموضوع له الصفات والعوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم للذات ولا تحصل للذات الا بها .

وليعلم ان الاعلام العامة التي تعينت لعرد معين مطلوبة الاستعمال فيه كما قال

()

وقد يصير علماء بالخلق مذهب او مصحوب ال كالعقبة
 راحلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم
 الغالب بعرد معين بمنزلة الوضع ، وواضع معين فكأن هؤلاء المستعملين
 وضعوا له ذلك قال في الفوائن في القانون الثاني وفي معنى الوضع
 استعمال اللفظ في شيء مع القرينة مكررا الى ان يستغنى من القرينة
 فيصير حقيقة انتهى .

(وقدمها) اي العلمية (على بقية المعارف لانها اعرف منها)
 لانها يعين المسمي بنفس اللفظ بخلاف البقية لانها تعينه اما بقيد لمعنى
 وهو الصلة وال والمضاف اليه او بقيد معنوى وهو الاشارة فتأمل .
 (لاحضاره اي المسند اليه) لا ينحجب عليك ان في الكلام نوع

استخدام لان الضمير في قوله لاحضاره لمعنى المسند اليه ومدلوله والمعرف بالعلمية لفظه اللام الا ان يقال ان الكلام على حذف مضاف اى لاحضار مدلوله (بعينه اى بشخصه) اورد على ذلك بان الاحضار بعينه لا يثنى في المثال الاتى اعنى قل هو الله احد فان المعنى الذي وضع له لفظ الجلالة لا يثنى حضوره في ذهن السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته .

واحيب عن ذلك بان المراد بالاحضار بعينه ما يتناول احضاره بوجه جزئى كاحضاره بذاته مشخصاته .

او بوجه كلي ينحصر فيه فالاول كريد والثانى كلفظ الجلالة فانه معناه يستحضر بوجه كلي وينحصر فيه تعالى وتقدس ككونه واجب الوجود الخالق للعالم وكانفـالى ذلك اشار بقوله (بحيث يكون متميرا عن جميع ما عدله) فالمدار في حضوره في ذهن بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمنع اشتراكه بين كثيرين فعليه يمكن احضاره تعالى وتقدس بعينه في ذهن السامع والمراد بالاحضار في ذهن التفاته اليه جل جلاله وتوجهه اليه ولا شك ان السامع اذا سمع لفظ الجلالة يتوجه ذهنه اليه جل جلاله .

(واحترز به اى بقوله بعينه) عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جائئى فانه لا يفهم منه الا رجل متصف بالعلم فيحتمل ان يكون هو زيدا او غيره واعترض بان الاحضار بعينه قد يحصل باسم الجنس كما اذا لم يكن في البلد الا عالم واحد واحيب بان المراد الاحضار

من حيث الوضع والاحضار في المثال في الفرض المذكور عاوضي لانه بسبب الانحصار لامن حيث الوضع وليعلم ان الشاهد في رجل وانما اتى بهالم لاجل صفة الابتداء بالنكرة فلا تغفل (في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به) اي بقوله ابتداء (عن احضاره ثانيا بالضمير الفائب) لان الاحضار به انما يكون بسبب تقدم المرحح لفظا او معنى او حكما فلا يكون الاحضار فيه اول مرة (نحو جاء زيد وهو راكب) فاحضار المسند اعني مدلول هو انما يكون بسبب ذكر ما يعود اليه اعني زيد اولا (باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع) :

قال الرضى ضد قول ابن الحاجب العلم ماوضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وصاحب الواضع ينطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واسعه لم يصفه الا لاسمي معين ولا نظره الى تناوله معين اخر كما كان في سائر المعارف ثم قل قوله بوضع واحد متعلق بمنناول اي لايتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فلما يتناول بوضع اخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله المعين الثاني بوضع اخر غير للوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم انتهى (واحترز به) اي بقوله باسم مختص به (عن احضاره بضمير المتكلم)

نحو اذا ضربت (و) صمير (المخاطب) نحو انت ضربت (واسم
 الاشارة) نحو هذا ضرب زيد (والموصول) نحو الذي اكرم زيدا جاء
 (والمعرف بلام العهد) نحو وليس الذكر كالانثى (والاضافة) نحو
 قال ابن عباس (فانه يمكن اختاره) اى المسند اليه (بعينه ابتداء
 بكل واحد منها) كما عرفت في الامثلة (لكن ليس شيء منها بمسند
 اليه معين) لانها كما نقلنا عن الرضى انما وضعت لتطلق على اى معين
 يراد بخلاف العلم فانه لم يوضع الا لاسم معين وهذا الفرق متشابه
 الوضع فيهما ويأتى بيانه في آخر المبحث

(فان قيل هذا التقييد) اى قوله باسم مختص به (ممن عن الاولين)
 اى قوله بعينه وابتداء (لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا
 العلم) فيخرج به كل ما اخرج بالاولين وذكرهما لغير مختص اليه
 (قلنا) لانسلم ان ذكر القيود للاحتراز ولتحقيق مقام العلمية
 بل المقصود من ذكرها ايضاح المقام وتأكيد كماله كما يأتى في بحث وصف
 المسند اليه نحو ريد التاجر وامس الدامر والى ما ذكرها اشار بالمعنى
 بعد في قوله (بعد التسليم ان ذكر القيود) الثلاثة اعنى بعينه وابتداء
 واسم مختص به كلها (اى هو) اى ذكر القيود (لتحقيق مقام العلمية)
 والاحتراز عن غير ذلك المقام والمراد بمقام العلمية الامر الذى يتضمن تعريف
 المسند اليه بالعلمية (فلا يأس من يقع فيها) اى في القيود (ما) اى
 قيد (يصح به) اى بذلك القيد (لاحتراز عن الجميع) اى عن جميع
 ما يريد الاحتراز عنه فلا داعى من كون بقيه القيود للتوضيح والتأكيد
 لا للاحتراز (كما في التعريعات) الاخر .

قال بعض المحققين في حاشية شرح المطالع في بحث ختلال التعريف
عند قول الشارح وهو القيد المستدرك ما هذا نصه اشارة بقوله وهو
القيد المستدرك الى بطلان ما اشتهر من بان كل قيد في الحد لابد ان
يحترز به عن شيء والا كن مستدرك فانه باطل قطعا لانهم يوردون
في التعريفات فصولا متساوية وحواس كذلك انتهى

فنحصل مما ذكرنا انه يصح ان يكون كل واحد من العدد الثلاثة
للاحتراز عن الجميع ولا مانع في ذلك .

(لا يدل ان قوله ابتداء) لا يصح الاحتراز به عن الجميع لانه
(احتراز عن المضمرة الغائب والمعرف بلام العهد والموصول) فقط
فيحتاج اخراج غير هذه الثلاثة الى قوله باسم مختص به (لانا نقول
هذا) اي اختصاص الاحتراز بقوله ابتداء بهذه الثلاثة (موقوف على
ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني اشارة الى
يقوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ومعلوم)
يعني الصلة ولام التعريف والتكلم والخطاب والاشارة والاضافة (ولو
اريد ذلك) اي كون معنى قوله ابتداء بنفس لفظه فحينئذ يكون
هذا بمعنى معنى قوله باسم مختص به وبعد المتبنا والتي يكون (قوله
ابتداء) احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص (ابتداء
بالاحتراز عن (ماذكر) يعني المعارف الثلاث (جهة) صحة (لان
اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه) من المعارف (انما وضع
ليستعمل في معين) اي معين كان فلا يختص لفظه بمعين خاص عند
الوضع فتأمل .

(فائدة) اللتيا تصغير التي قل السيوطي خالفوا بها تصغير المعرب في بقاء اولها على حركته الأصلية والنمويض من ضمها الفا مزيدة في اخرها اذا عرفت ذلك فاعلم ان اللتيا والتي مثل والاصل فيهما ان رجلا تزوج قصيرة صببة الخلعة فقاسى عنها شدايد فطلقها فتزوج طويلة فقاسى منها اضعاف ذلك فطلقها وقال بعد اللتيا والتي لا اتزوج ابدا ثم صارت مثلا وكفى بها من الشدايد المتعاقبة

(فيشفي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه) اي ابتداء (اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره اي المسند اليه) في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تعيد اول زمان ذكرها لامفهوماتها الكلية (لان لفظة هذا مثلا لا تعيد اول زمان ذكرها الا كلى المفرد المذكر المطعارة اليه) واعادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كنعدم الذكر في ضمير الغائب (والاشارة) بالابدا والحاجب ونحوهما في اسماء الاشارة (والعلم بالصلة) في الموصول (و) العلم با (لنسبة) في المضاف (ونحو ذلك) كالكلمة والمخطوب في ضمير المتكلم والمخطوب وكلمة هو وديه في الماعرف باللام (ولا يخفى على المصنف ان الوجود كذا اولاً) من كون كل واحد من القيود الثلاثة للاحتراز عن شيء من المعارف حسب ما تقدم .

(تنبيه) اعلم ان في وضع اسماء الاشارة والموصولات والضمائر قولين احدهما وهو قول قدماء اهل العربية ان الموضوع له فيها عام كالوضع والمستعمل فيه فيها خاص فتكون مجازات بلا حقيقة مستعملة

كما قيل في لفظة الرحمن .

وثانيهما وهو قول المناخرين ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص قال شارح الكافية المعرفة ستة انواع بالاستقراء فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ ادلا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة للملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يناد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئى مشخص .

والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلومته ومعهوديته او الجسمية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع لفظ الاسد حيث معلومته ومعهوديته لفظا سامية فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس ومعرفة بخلافه اذ اوضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنس مع قطع النظر عن معلومته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة .

والثالث المبهمات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت بمبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة منهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع للعام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها وضما عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور وعين لفظ هذا بالراء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضما عاما لان

التصور المقتضى فيه عام وهو المقتضى المشترك بين تلك الافراد والموضوع له بخاصة لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها .

الاج - الخامس ما عرفت بالاسلام العهديه والجنسية او الاستغراقية او عرف البداء بحوبا رجل د قصد به معين بخلاف ارجلا لغير معين ونه كما ذكر المتقدمون لرجوعه الى ذي الاسم اذا اصله رجل يا ايها الرجل

والسادس المضاف الى هذه معنى اى اضافة معنوية انتهى باختصار فاحفظ ذلك فانه يعيدك في المباحث الالية كما يتضح بذلك ما تقدم (نحو قل هو الله احد) في تركيبه مولا احدهم ان يكون هو مبتدئه والله خبرا اوليا وخبريا ثانيا او بدلا من الله تعالى حوازا لبدال الفكرة غير الموصوفة من المعرفة كما ذكره الرضى بشرط ان يستعمل من البدل ما لم يستعمل من المبدل منه وثانها ان يكون هو ضمير لسان مبتدئه اوليا والله مبتدئه ثانيا واحدا خبره والجملة خبر الضمير والشاهد انما هو على هذا القول في ايراد المبتدئه اما لاجل احضاره في ذهن السامع ابتداء بمبتدئه باسم مختص به بمعنى لفظ الجلالة .

واما على القول الاول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مبتدئا لله بل مبتدئا او بدلا منه مقدس جديدا .

(والله اصلها الاله) قال بعض المحققين ان ال فى قوله اصلها الاله من الحكاية لمن المحكى فمرده ان اصله له مكرا وانما ادخل

حرف التعريف عليه لافادة المحصر كما يأتي في زيد الأمير رداء على
من يقول اصله لاه فاصله اله منكر (حذف الهمزة) من اوله
(وعوضت منها حرف التعريف) يعني ال فادغم لاه في لاه فصار
الله (ثم جعل علما للذات الواجب الخالق لكل شيء ومن زعم انه
اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما كلي
انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سبى الا
تري ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالانفاق من غير ان ينوقف
على اعمار عهد قلوب كثر الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته (الكلين) لاعلمنا للفرد الموحود منه (اي من المفهوم) لما
اورد التوحيد لان المفهوم (الكلي) من حيث هو (كلي مع قطع
النظر عن الدليل الدال على ايجاده في كرم) (يحتمل الكثرة) بل
بها قوامه وتمامه كما يظهر من قولهم المفهوم ان امنع فرض صدقه
على كثيرين فحزلي والاكلي
(وايضا) اشكال اخر على كون الله اسما للمفهوم الكلي المذكور
لاه ان كان كذلك (المراد بالاله في هذه الكلمة) يعني قواه
لا اله الا الله .

(اله المعبود بالحق) الكلي كما ان المراد بلفظ الله على زعم هذا السامع
ايضا ذلك (فيلزم) حيثئذ (استثناء الشيء من نفسه) وهو غير
جائز بل غلط (او) المراد بالاله في هذه الكلمة (مطلق المعبود) اي
اعم من ان يكون معبودا بالحق او الباطل (فليرم) حيثئذ (الكذب)
اذ نفى جنس الاله بهذا المعنى اعم غير مطابق للواقع (لكثرة

المعبودات الباطلة) عند أغلب الناس وذلك ظاهر

(فيجب ان يكون اله) في هذه الكلمة (بمعنى المعبود بالحق والله علما للفرد الموجود منه) لا اسما للمفهوم الكلى كما زعم هذا السامع (والمعنى) أى معنى هذه الكلمة أى قولنا لا اله الا الله انه (لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موحود الا للفرد الذى هو خالق العالم) وهذا معنى صحيح لا غبار عليه .

(وهذا معنى قول صاحب الكشف ان الله معتمى بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره أى بالعدد الموحود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس) وفى تفسير اى السعود ما يتضح به حقيقة الحال فى اسم الله الذى الجلال من حيث الاشتقاق والموضوع له والاعلال وما فيه من الاقوال فلا بأس فى نقله وان كان فيه شيء من التلويل فى المقال لان استبعاد الكلام فى هذا الاسم الجليل لا سيما فى هذا المقام مطابق لمقتضى الحال ادا المقام يقتضى نقل ما فيه من القبل والقال

قال ما هذا نصه الله اصله الا له وحذفت همزة على غير قياس كما ينبىء عنه وجود الادغام وتعويض الالف واللام عنها حيث ارعاه وحردا عن معنى التعريف ولذا قيل يا الله بالقطع فان المعنوف القياسى فى حكم الثابت فلا يحذف الى التدارك ما ذكر من الادغام والتعويض وقيل على قياس تخفيف الهمزة فيكون الادغام والتعويض من خواص اسم الجليل ليمتاز بذلك عما عداه امتياز اسماء مما سواء بما يوجد فيه من نعوت الكمال

والا له فى الاصل اسم جنس يقع على كل معبود بحق او باطل

اي مع قطع النظر عن وصف الحقيقة والبطلان لامع اعتبار احدهما لا بعينه ثم غلب على المعبود بالحق كالنجم والصق .

واما الله بعذف الهمزة فعلم مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا واشتقاقه من الالوهة والالوهية بمعنى العبادة حسبما نص عليه الجوهري على انه اسم بمعنى المالوه كالكتاب بمعنى المكتوب لاعلى انصفة منها بدليل انه يوصف ولا يوصف به حيث يقال اله واحد ولا يقال شيء اله كما يقال كتاب مرقوم ولا يقال شيء كتاب .

والعرق بينهما ان الموضوع له في الصفة هو الذات المبهمة باعتبار اتصافها بمعنى معين وقيامه بها فمدلولها مركب من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن معني معين قائم بها على ان ملاك الامر تلك الخصوصية فباي ذات يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كما في الافعال ولذلك تعمل عملها كاسمي الماعل والمفعول والموضوع له في الاسم المذكور هو الذات المعينة والمعنى الخاص فمدلوله مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان للمعنى على الذات كما في الصفة ولذلك لم يعمل عملها وقيل اشتقاقه من اله بمعنى تحير لانه سبحانه يمار في شانه المفعول والافهام واما اله كبد ورتا ومعني فمشتق من اله بالكسر وكذا تاله واستاله اشتقاق استنوق واستعجر من الناقة والحجر .

وقيل من اله الى فلان اي سكن اليه لاطمئنان القلوب بذكره تعالى وسكون الارواح الى معرفته .

وقيل من اله اذا فزع من امر نزل به والله غير اذا اجاره اذ

للمأئذ به تعالى يفرح اليه وهو يجبره حقيقة او هي زعمه
وقيل اصله لاه على انه مصدر من لا يلبه بمعنى احتجب وارتفع
اطلق على الفاعل مبالغة .

وقيل هو اسم علم المذات الجليل ابتداء وعليه مدار امر التوحيد
في قولنا لا اله الا الله ولا يخفى ان اختصاص اسم الجليل بذاته
سبحانه بحيث لا يمكن احلاقه على غيره اصلا كاف في ذلك ولا يقدح
كون ذلك الاختصاص بطريق العلية بعد ان كان اسم جنس في الاصل
وقبل هو وصف في الاصل لكنه لما غلب عليه تعالى بحيث لا يطلق على
غيره اصلا صار كالعلم ويرده امتناع الوصف به واعلم ان المراد بالمنكر
في كلمة التوحيد هو المعبود بالحق مما لا يفرق من افراد المعبود
بالحق الا ذلك المعبود بالحق وقيل اصله لاه بالسريانية وعرب يحذف
الالف الثانية وادخل الالف واللام عليه وتفهيم لاه اذا لم يسكن
ما قبله سة وقيل هطفا وحذف الهمزة تحس تفسد به الصلوة ولا ينمقد
به صريح اليمين وقد جاء ضرورة الشعر في قول

الا لا بارك الله في سهل اذا ما لله بارك في الرجال

انتهى وقد تقدم نبذ من القول في هذا الاسم الجليل في الجزء
الاول في شرح الديباجة فراجع ان شئت .

(او) تعريف المصدر اليه بالعلمية لافادة تعظيم اوهدة كما في
اللقاب الصالحة لمجد (فيفيد تمظيها نحو فخر المحققين قال كذا
(او ذم) فيفيد اهانه نحو فخر المشككين قال كذا

ولا يذهب عليك ان تعبد الاله بالصالحه ظاهريتنا في لاطلاق المستعاد

من كلام الرضى على ما نقله السيوطي من الظاهر من كلامه ان اللقب مطلقا صالح لمحد او ذم اللهم الا ان يقال ان التقييد للكشف والتوضيح لا للاحتراز عن الالفاظ غير الصالحة وذلك لعدم وجودها فيكون هذا التقييد نظير ما يأتي في بحث وصف المسند اليه من قولك الجسم العريض الطويل العميق يحتاج الى فراغ يشغله فتأمل (او) تعريف المسند اليه لافادة (كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو ابي فعل كذا) فان هذا الاسم يصلح لكونه كناية عن كون المسمى حقهيا اعلم ان الاسم على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل اتصاف بمصاه العامى بمعناه الاسلى لتعال او التطير كالفضل والحارث والنعمان والثاني ما كان وضعه بعد اتصافه به كاميرون وابنى الحسن والظاهر ان ايا ابي من قبيل الاول فلا تنقل (وفى التنزيل ثبت يد ابي لهب اي يدا حنهى لان اتصافه الى اللهب) ابي النار (يدل على ملاسته اياها) وقد عد هذه الآية من صجرات القران الكريم لانها اخبر عن الشيء اى عن يقاه ابي لهب على كفره وخروجه من الدنيا كاهرا قبل وقوعه وقد وقع ولعلم انها ليست من امثلة تعريف المسند اليه لان ابي لهب مضاف اليه فلا تنقل .

قال فى الكشف روى انه لما نزل وانذر عشيرتك الاقربين .

رقى رسول الله صلى الله عليه وآله الصفا وقال يا صاحباؤنا استمعوا اليه الناس من كل اوب فقال (ص) يا بنى عبد المطلب يا بنى فهر ان اخبرتكم ان يفتح هذا الجبل خيلا اكتبتم صدقى قالوا نعم قل (ص) فاني نذير لكم بين يدي الساعة فقال ابو لهب تبارك

الهدا وموتنا فنزلت (هذه السورة) .

فان قلت لم كناه والتكنية تعظيم وتكرمة قلت فيه ثلاثة اوجه
احدهما ان يكون مشهورا بالكنية دون الاسم فقد يكون الرجل معروفا
ياحدهما ولذلك تجرى الكنية على الاسم او الاسم على الكنية عطف
بيان فلما اريد تشهيره بدعوة للسوء وان تبقى سمة له ذكر الاشهر
من علميه .

ويؤيد ذلك قراءة من قرء ابو لهب كما قيل على بن ابو
طالب (ع) ومحادبة بن ابو سفيان لثلاثين مرة منه شيء فيشكل على
السامع ولقيلنة بن قاسم امير مكة ابنا احدهما عبدالله بالجرو والآخر
عبدالله بالنصب كان مكة (رجل يقال له عبدالله بجرة الدال لا يعرف
الا هكذا .

والثاني انه كان اسمه عبد العري فعزل عنه الى كنيته والثالث
انه لما كان من اهل النار وماله الى نار ذات لهب وافقت حاله
كنيته فكان جديرا بان يذكر بها ويقال ابو لهب كما يقال ابو
الشر للشرير وابو الخير للخير انتهى .

قال الثعالبي في كتاب تدارق القلوب الباب الثامن عشر في الابهام
والامهات الذين لم يلدوا والبنين والبنات الذين لم يولدوا ابو الذئبان
كنى بذلك عبد الملك بن مروان لشدة بخره وموت الذئبان اذا دنت
من فمه .

ابو طريف كنية المرح وانشد لابن احممر .

قالت فاهد لنا ازارا معلما فابو طريف ما عليه ازار

ابو زياد كنيته الحماد وكذلك ابو نافع قال الشاعر يهجو زياد
بن ابي زياد .

لست ادري من ابوه ولكن الحماد ابو زياد
وابو زياد كنية الذكر ايضا قال الشاعر .

تحاول ان تقيم ابا زياد ودون قيامه شيب الغراب
ابو جهمه كنية الذئب ابو خالد كنية الكلب ابو يقظان كنية
الديك ابو الحركة كنية السكاح ابو راحة كنية النوم ابو الحصين
كنية الثعلب ام القرى اما في جزيرة العرب فهي مكة وام كلارض
اعظم بلدانها واكثرها اهلا كالصرة فانها تسمى ام العراق ومروانها
كانت تسمى ام خراسان وام كل شيء اصله ومعه قيل للنبي (ص)
امي لاته نسب الى ام القرى وهي مكة ويقال بل نسب الى العرب اي اسلمهم
وكانوا لا يقرمون ولا يكتبون فليل لكل من لا يقر ولا يكتب امي وام
القرى بكسر القاف وفتح الراء النار .

ام المؤمنين هي عائشة رضى الله عنها وكل واحدة من ازواج
النبي (ص) ام المؤمنين لقول الله عز اسمه النبي ادل بالمؤمنين من
انفسهم وازواجه امهاتهم ويروى ان ام ارفى العبدية دخلت على عائشة
رضي الله تعالى عنها فقالت يا ام المؤمنين ماتقولين في امرأة قتلت ابنا
لها صغيرا فقالت قد استحققت النار قالت امه اصفر عما تظنين قالت قد
استوجببت النار قالت فما تقولين في امرأة قتلت من ابنائها الكبار
الوفا تعرض بيوم الجمل فقالت خذوا بيد عدوة الله واخرجوها .
ام الطعام الحنطة ام مويد كنية الاست وكذلك ام سكين وام

تسمين وفي نسخة ام ستين وسئل ابن الاعرابي عن هذا البيت .
ابى علماء الناس ان يخبروني بناطقة خرساء مساو كها الحجر
فقال هي ما علمت ام سويد يعنى الاست ام عامر هي الضيع يقال
لها خامري ام عامر قال الشاعر .

ومن يصنع المعروف في غير اهله يلاقى الذى لاقى مجير ام عامر
(هذه من ابيات نقلها صاحب حبوّة الحيوان في موضعين ونسبها
الى بعض الاعراب فراجع ان شئت) .

ابن الماء كل طائر يالف الماء ابن الليالى القمر ابن الليلة الهلال ابن
الغمام البرد ابن حبه الخبز ابن الخصى حالا يجوز ان يكون ابن
الحرب الشجاع ابن الدهر النهار هو الايام اهل العصر بنوا الدنيا هم
الناس قبل اهل ابن امى طالب (ح) اما ترى حب الناس للدنيا
فقال هم بنوها ابنة الكرم هي الخمر بنت الحمية الحمى بنت العكر هي
العكر والراي بمات الدهر حوادثه ومصائبه بنات الليل هي الاحلام
ويقال ايضا هي النساء انتهى باختصار بعض الشواهد وتنبير ما لم نحفظ
ذلك امله يفورك في بحث تعريف المسند اليه باللام .

(كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب
لمن يلايس هذه الامور) اي الخير والشر والفضل والحرب (والمحب
الحقيقي لمحب جهنم) لان المطلق عند الاطلاق ينصرف الى العرد الاكمل
اعاذنا الله منها بحق شفاء المحشر سلام الله عليهم اجمعين

(فالانتقال من ابي لمحب الى جهنمي انتقال من الملزوم) يعنى
الذات الملازمة للنار الملازمة لها الموضوع لها اللفظ في الاصل اي قبل

النقل الى العلمية (الى اللازم) اي النار الحقيقية اي لهب جهنم (او من اللازم) اي من الجهنمي (اي الملزوم) اعني الشخص المهم-ود الذي اسمه جدد لغري والحاصل انه على الاول المطع مستعمل في الشخص المهود لكن باعتبار المعنى الاصلي له قبل العلمية لينتقل منه لل لازم معناه وهو كونه ملاها للنار .

وعلى الثاني مستعمل ايضا في الشخص المهود لكن باعتبار لازمه بعد العلمية اي كونه بسبب ماسد منه من الاعمال جهنميا لينتقل منه الى ما هو المقصود من ذكر كينه وهو الايماء الى كونه جهنميا فتأمل والترديد مبنى (على اختلاف الراي) الاتيين في الفن الثاني . (في) بحث (الكتابة) لكن لا يخفى عليك ان الراي الثاني لا يتلائم مع قوله (الا ان هذا الملزوم) من معناه والنار (انما هو بحسب الوضع الاول) الاصلي (يعني الاضافي دون الثاني) العارضي (اعني العلمي) فتأمل وكذلك قوله (وهم يعتبرون في الكنى المعاني الأصلية) .

وذلك لان الالفاظ المركبة اذا نقلت الى المعاني العلمية تجرد جزئيهما عن المعنى الاصلي فالجرح الثاني من ابي لهب بعد العلمية ليس معناه النار بل لا معنى له حيثئذ فانه حيثئذ صار بمنزلة الدال من زيد والراء من عمرو .

قال نجم الائمة في اخر باب المركبات وانما لم يجر تركيب الاعلام المتقولة عن المضاف والمضاف اليه (اي انما لم تبسبب التركيب) تشبيها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدي سبا وهادي بدا

ر اي كما بنى هذان) وان اسمى عن حزبيهما (اى عن جزئى الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه) ايضا معناهما الافراد يان كما اسمى ذلك عن جرئى ايدي سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينتقل من معنى الى معنى اخر من غير ملح للاصل الا لمحا خفيا وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس (كما اشار اليه ابن مالك بقوله) .

(وبعض الاعلام عاينه وحالا) (للمع ماقد كان عنه نقلا)

فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان مصاهل الاصلي المنقول منه مقصود من ذاك المعنى المنقول اليه لاد معنى (لمعرفة) ايدي سبا مثلهم في الخرق فالاصل مؤذن بالفرق ليبلغ الكمال الذى هو المعنى المنقول اليه واما اذا لم يكن في المعنى تغير كثير حوزوا تغير اللفظها كان لان المعنى يكفى في الايدان بالاصل المنقول منه ننهى مع زيادة منا للتوضيح فان تدبرت في ذلك تعرف معنى قول التعت زامى وهم يعتبرون الخ) .

(وما يدل على ان الكتابة) عن كون المسمى جهيميا (انما هي بهذا الاعتبار) اى باعتبار المعنى الاصلي قبل العلمية (لا باعتبار المعنى العلمي اى لا باعتبار) ان ذلك الشخص لزمه انه جهيمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او حمرا او غير ذلك) اى بكرا او خالدا مثلا (انك لو قلت هذا لرجل فعل كذا مشيرا الى) معنى (اى لهب لا يكون) قولك (من الكناية) في شيء) اذ ليس في

قولك هذا الرجل دلالة على النار فضلا عن ان يكون في دلالة على كون المشار اليه جهنميا .

(ويجب ان يعلم ان ابا لهب إنما استعمل هنا) اى في الآية الكريمة (في الشخص) المعبود (المسمى به) اى بابي لهب الذى هو عم النبي (ص) (لكن لينتقل منه) اى من هذا الاسم (الى) انه (جهنمى) كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة (فكون ابا لهب كناية انما هو في هذه الصورة (و) اما اذا لم يستعمل في الشخص المسمى به بل استعمل في شخص اخر شبه ذلك الشخص المعبود في كونه كافرا معاندا جهنميا (كما لو قلت رايت اليوم ابا لهب و اردت) شخصا اخر شبيها بالشخص المعبود في كونه (كافرا جهنميا) وذلك (لاشتراك ابي لهب بهذا الوصف) اى يكونه كافرا معاندا جهنميا فالاسم حينئذ (يكون استعارة) .

لا كناية لانه حينئذ (نحو رايت حاتما) اذا اردت به شخصا جوادا لا الشخص المعبود المعروف المشهور بالجود والكرم .

(و) نحو رايت اسدا اذا اردت به رجلا شجاعا لا الحيوان المفترس المعبود ومن المعلوم ان ذلك استعارة و (لا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مرل الاقدام) المرال جمع المزلّة من الزلل .

قال الطريحي المزلّة موضع الخطر والمزلّة بكسر الزاى وفنحها بمعنى المزلقة اى موضع تمزلق فيه الاقدام الى ان قال زل في متلفه

من باب ضرب زلة خطأ وقال أيضا قوله تعالى صعبدا زلقا اي لوضا
ملسا يزلق فيها ومكان زلق بالتحريك الذي لاثبت فيه القدم الى ان
قال المزلة موضع يزلق فيه انتهى والمناسب للمقام هو الاخير لكن
بعد ارادة الافهام من الاقدام اي اقدام الافهام .

(او ايها استغذاؤه) هذا من اضافة المصدر الى المفعول (اي)
وجدان المعكلم (العلم) لذيذا ندو قوله .

قال يا ظبيات القام قلن لنا ليلاي منكن ام ليل من البعر
(او التبرك به) عطف على الابهام اي او تعريف المسند اليه
بالعلمية للتبرك اذا كان الاسم صالحا لذلك ندو الله هو الموفق .
(او ندو ذلك كالتفأل) بالخير ندو سعد في دارك والناصر
جارك (والتطير) بالشر والنشأ به ندو السباح في دار حديقك وحياتي
لذلك توضيح في بحث تقديم المسند اليه فانتظر (والتسجيل على
السامع) اي التثبيت عليه حتى لا يجد الي الانكار سبيلا كما او قال
القاضي لكتابه هل اقر (يد بكذا فيقول الكاتب زيد اقر بكذا فلم
يقبل هو اقر بكذا بل ذكر اسمه العلم لاجل التسجيل حتي لا يقدر
على الانكار (وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام) بحسب ما يقتضيه
النوع وبراء مناسبا للمحال والمقام كالتنبيه على غباوة السامع كما
لو قال لك كيف زيد فتقول له زيد دنف يا ايراد المسند اسما ظاهرا
او علما مع كون المقام مقام الحذف والاثيان بالضمير وذلك للتنبيه
على غباوة السامع وبلاذته وانه لا يفهم الا بالاسم الظاهر العلم المذكور
والا يمكن ان تقول هو دنف او دنف فقط كما قال ابن مالك .

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف
(وبالموصولة اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الاسب
ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف) من الموصول (لان
المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف اسم الموصول) فانه يعرفه
بالقلب فقط هذا ولكن قال بعض المحققين انما قدمه على اسم
الاشارة مع ان اسم الاشارة اعرف لان فيه اى في الموصول شبه الالفاب
بافادته وصف الرفة كما في جائنى الذي ابوه مجتهد وعكسها كما في
جائنى الذي ابوه سارق انتهى بادلى تصرف منا للتوضيح .

(ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذى
يوسوس صفة للحناس) لان الوصف كما في الجاهل يجب ان يكون
اعرف من الموصوف او مساويا له ولا شك في ان المعرف باللام ليس
باعرف من الموصول فيجب ان يكون مساويا (وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيدييه
وعليه الجمهور) .

قال الجاهلي والمنقول عن سيدييه وعليه جمهور النحاة ان اعرف
المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف والموصولات
بينهما مسارة .

وبال سيد نعمة الله في الحاشية اما المنكأ والمخاطب فلمقدم
الالتباس فيها واما الغائب فلان احتياجه الى المرجع الحق بها في عدم
الالتباس واما كان العلم اعرف من اسم الاشارة .

لان مدلول العلم ذات مبنية في الوضع والاستعمال بخلاف اسم

الإشارة فإن تعيينه في الاستعمال من جهة الإشارة المحسية وكثيرا ما يقع
الاستنباط في مثله وإنما كان اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام لان
المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين بخلافه فإنه بالمعجب
فقط وكذا شريكه في المرتبة (يعنى الموصول) وأما المضاف الى
أحدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولدا
يوصف المضاف الى المضمحل ولا يوصف المضمحل .

واعلم ان سيبويه استثنى من أعرفية المضمحلرات من الاعلام لفظ
الله تعالى فذهب الى انه أعرف من كل معرفة وفعل انى رايت في المنام
كان الله قد نجاني من احوال الحساب ورقاني الى حزيل الثواب
بهذا السبب انتهى .

(وفيها مذاهب اخر) شأنه لا فاعل في إيرادها (والمقام الصالح
للموصولية هو ان يصح إحصاء الشيء) سواء كان ذلك الشيء المسند
اليه او غيره (بواسطة جملة) خبرية خالية من معنى التعجب أو شبهها
كما قال في الالفية .

وجملة وشبهها الذي وصل به كمن هندي الذي ابنه كعل
(معلومة الانتساب الى عشار اليه بحسب الذهن) غالبا كما في
السيوطي وذلك (لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما
يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حامل له)
الضمائر الاربعة كلها راجعة الى ما الموصولة في قوله مايعتقد فلا
تعمل (فلذا) اى لان وضع الموصول الخ (كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرة الموصوفة المختصه بواحد) معين بسبب الصفة (فان

تخصيصها (وتعيينها) ليس بحسب الوضع (بل بحسب استعمالها مع الوصف المعين له (فقوله) اى المتكلم .

(لقيت من ضربته اذا كانت) لفظة (من موصولة) بضربته فحيث (معناه) اى معنى قول المتكلم (لقيت الانسان المعهود) بينه وبين السامع (يكونه مضر وبالك وان جعلتها) اى لفظة من نكرة (موصوفة) بجملة ضربته (فكانك قلت لقيت انسانا مضر وبالك) فلا بد فيه من دلالة لعظية على كون ذلك الانسان معهودا بين المتكلم والمخاطب (فهو) اى الانسان المذكور (وان تخصص بالوصف المختص اذ العرض فيما لم يكن الك مضروب الاذاك الانسان (لكنه) اى التخصيص (ليس بحسب الوضع لان موضوع لسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها) اى الصلة على احد القولين بل الاقوال .

قال السيوطي في بحث زيادة ال في الذين واللاتي وهذا (اى زيادة ال فيهما) على القول بان تعريف الموصول بالصلة واما على القول بان تعريفه باللام ان كانت فيه وبنيته ان لم تكن فليست زائدة انتهى .

وقال في حاشية الا نموذج اختلفوا في تعريف الموصولات قال بعضهم ذاتي واعتقدها الى الصلة وانضمام الصلة لارادة الابهام كما ان زيدا مع كونه علما معرفة للاشتراك فيه بتعدد الاوضاع يفنقر الى صفة تزيل الابهام عنه وقال اخرون كبسي سري من الصلة اليه سريانه من المضاف اليه الى المضاف لكن لما لم يتفك عن الصلة لم يضاف ولم يدخل اللام

عليه ولعل هذا اقرب الى الحق لان المعرفة لا بد ان يشير الى معلوم السامع حالة الاطلاق والاشارة في ذات الموصول الى معلومه والا لما اعتبروه مع صفة شيئا واحدا ولما اعربوهما باعراب واحد بل جعلوا الصلة كالصفة الجارية على المعرفة لازلتها الابهام انتهى .

قال الشيخ في دلائل الاعجاز : اعلم ان لك في «الذي» علما كثيرا واسراراً جمّة ، وخفايا اذا بحثت عنها وتصورتها اطلمت على فوائد تؤنس النفس وتثلج الصدر ، بما يفيض بك اليه من اليقين ، ويؤديه اليك من حسن التبين .

والوجه في ذلك : ان تتأمل عبارات لهم فيه . ام وضع ؟ ولاي غرض احتلب ؟ واشياء وصفوه بها ؟ فمن ذلك قولهم : ان «الذي» احتلب ليكون وصلة الى وصف المكارف بالعدل . كما احتلب «ذو» ليتوصل به الى الوصف واستقام الاجناس سرهمون بهذا انك تقول : مررت بزيد الذي ابوه منطلق ، وبالرجل الذي كان عندنا امس : فتحدك قد توصلت بالذي الى ان ابنت زيدا من غيره بالجملة التي هي قولك (ابوه منطلق) ولولا (الذي) لم تصل الى ذلك ، كما امك تقول : مررت برجل ذي مال : فتوصل بذى الى ان تبين الرجل من غيره بالمال . ولولا « ذو » لم يتأت لك ذلك اذ لا تستطيع ان تقول : برجل مال : فهذه جملة مفهومة ، الا ان تعنتها خبايا تحتاج الى الكشف عنها . فمن ذلك ان تعلم من اين امتنع ان توصف المعرفة بالجملة ؟ ولم لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التي تعفها بها في قولك : مررت برجل ابوه منطلق . ورأيت انسانا تقار

الجنائب بين يديه ؟ وقالوا . ان للسبب في امتناع ذلك : ان الحمل
نكرات كلها ، بدلالة انها تستفاد وانما يستفاد المجهول دون المعلوم
قالوا فلما كانت كذلك كانت وفقا للنكرة فجاز وصفها بها ولم
يجز ان توصف بها المعرفة ، اذ لم تكن وفقا لها .

والقول المبين في ذلك . ان يقل : انه انما اجنب حتى اذا كان
قد عرف رجل بقصة وامر حري له . فتخصص بتلك القصة . وبذلك
الامر عند السامع ، ثم اريد القصة اليه ذكره ، الذي .

تفسير هذا . انك لاتصل « الذي » الا بجملة من الكلام قد سبق
من السامع علم بها ، وامر قد عرفه له . نحو ان ترى عنده رجلا
ينشده شعرا . فتقول له من غد ما فعل الرجل الذي كان عندك
بالامس ينشدك الشعر ؟ هذا حكم الجملة بعد « الذي » اذا انت
وصفت به شيئا فكان معنى قولهم : انه اجنب ليتوصل به الى وصف
المعارف بالحمل : انه حتى ليصل بين ان يراد ذكر الشيء بجملة
قد عرفها السامع له ، وبين ان لا يكون الامر كذلك .

« من قلت قد يؤتى بعد « الذي » بالجملة غير المعلومة للسامع .
وذلك حيث يكون « الذي » ، كقولك « هذا الذي كان عندك بالامس
وهذا الذي قدم رسولا من الخصرة » انت في هذا وشبهه تعلم المخاطب
امرا لم يسبق له به علم ، وتعيده في المشار اليه شيئا لم يكن عنده ،
ولو لم يكن كذلك لم يكن « الذي » خيرا اذا كان لا يكون الشيء
خبيرا حتى يفاد به . فالقول في ذلك : ان الجملة في هذا النحو -
وان كان المخاطب لا يعلمها لعين من اشرت اليه - فانه لا بد من ان

يكون قد علمها على الجملة ، وحدث بها فانك على كل حال لاتقول :
هذا الذي قدم رسولا : لمن لايعلم ان رسولا قدم . ولم يبلغه ذلك في
جملة وتفصيل . وكذا لاتقول : هذا الذي كان عندك امس : لمن
قد نسي انه كان عنده امس وذهب عن وهمه . وانما تقوله لمن
ذاك على ذكر منه ، الا انه رأى رجلا يقبل من بعيد فلم يعلم انه
ذاك ، ويظنه انسانا غيره .

وعلى الجملة : فكل عاقل يعلم بون ما بين الحير بالجملة مع الذي ،
وبينها مع غير الذي فليس من احد به طرق الا وهو لايشك ان
ليس المعنى في قولك هذا الذي قدم رسولا من الحضرة كالمعنى
اذا قلت : هذا قدم رسولا من الحضرة . ولا : هذا الذي يسكن في
محلة كذا . كقولك : هذا يسكن في محلة كذا . وليس داك الا انك
في قولك : هذا قدم رسولا من الحضرة ، مبندي خيرا بامر لم يبلغ
السامع ، ولم يبلغه ولم يعلمه اصلا . وفي قولك : هذا الذي قدم
رسولا ، معلم في امر قد بلغه ان هذا صاحبه فلم يدخل ادأ من
الذي بدأ نابه في امر الجملة مع الذي ، من انه ينبغي ان تكون
جملة قد سبق من السامع علم بها . فاعرفه ، فانه من المسائل التي
من جهلها جهل كثيرا من المعاني . ودخل عليه العاط في كثير من
الامور . والله الموفق للصواب انتهى وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه
من فوائد جمة لمن كان من اهل الذوق والهمة .

(هذا) المشار اليه بهذا قوله والمقام الصالح للموصولية الخ (هو)
المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث (اى

الداعي اى السبب (الموجب له) اى لا يراد المستداليه معرفة بالموصولية
(او المرجح له بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به) اى
بالمستداليه (سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امن رجل عالم)
لا يقال اذا لم يكن للمخاطب علم بالاحوال المختصة به يمكن
ايراده نكرة موصوفة كقولنا رجل كان معنا امن عالم وكذلك يمكن
ايراده معرفة بالاضافة كقولنا صاحبنا امن رجل عالم او معرفة
باللام المهدية كقولنا الرجل الذى كان معنا امن رجل عالم فانه
يقال لانسلم ذلك اذا يراده نكرة ولو موصوفة خروج عما نحن فيه
اذ كلامنا في ايراده معرفة وايراده معرفة بالاضافة احضار .

للمعهود بعنوان المضاف اليه وبإداة التعريف احضار له بعنوان ال
وطريق الموصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف
الموصول بها وهذه الطرق متغايرة عن حيث الداعي الموجب لها ومن
حيث المقام والحال .

(ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بتغير الصلة
نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم) هذا مثال للاول (او لانعرفهم)
هذا مثال للثاني اى الذين في ديار الشرق لانعرفهم انا وانت ايها
السامع .

(لقلة حدودى هذا الكلام ونكرة وقوعه) وانما لم يقل لعدم
حدوى هذا الكلام لانه لا يدخلوا من فائدة وهي افادة المخاطب عدم
معرفة المتكلم لهم ولكن هذه العائدة قليلة بحيث لا يلتفت اليها البادء
لان المفروض ان المتكلم لا يعلم بشيء من الاحوال المختصة به سوى

الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المنكلم الا بالاحوال العامة التي يعلمها كل واحد والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى كما في قولك النار حارة .

(او استمجان التصريح بالاسم) والاستمجان اي الاستقناع في اسم المسند اليه اما لاشعاره بمعنى يتقهر الطمع من معامه لاستقذاره عرفا كان يقال البول والعائط والعصاة ذنابات للوصوء فيعدل عن ذكر هذه الاسماء لاستمجانها فيقال الذي يخرج من احد السبيلين ناقض للوصوء .

واما من جهة تركيب الاسم من حروف يتقهر الطمع عن التأنظ بها لكراهتها على اللسان وبعرة السمع عنها واما من جهة كون التصريح بالاسم في نفسه قبيحا متافيا كما عليه ذو والاخلاق العاضلة ولعظة زليخا محتمل بكلا الوجهين وسياتي بيانه

(او زيادة التعرير اي تقرير العرض المسوق له الكلام محذو وادوته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمرادة من رد يرود اذا جاء وذهب) هذا معناها في اصل اللغة ثم استعيرت في المعرف المتخادعة بالمعجبي والذهاب بجامع التردد .

والحاصل ان المرادة في الاصل بمعنى المعجبي والذهاب ما يريد منها المتخادعة وهي مطلقة والمراد منها ههنا مخادعة خاصة لدلالة قرينة المقام على الخصوصية والمعاملة هنا ليس على حقيقتها من وقوع المرادة من كل منهما لان يوسف عليه السلام معصوم لا يقع منه طلب ذلك الامر بل المراد بها اصل الفعل واما عر بالمعاملة للدلالة على المبالغة في

طلبها منه اى التكثر في طلبها منه ذلك العمل القبيح .

قال في شرح التصريف وفاعل زيادة الالف نحو قاتل يقتل مقاتلة وقتالا وقتيالا الى ان قال وتأسيسه على ن يكون بين اثنين فصاعدا يفعل احدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد ضربا وقد يكون بمعنى فعل اى لتكثر نحو صاعقه اى ضافته ومعنى افعل نحو عافاك الله اى اعفك الله ومعنى فعل نحو واقع بمعنى وقع ودافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سهر انتهى .

وقال في المحصاح داودته على الامر مرادة ورواد امر باب قاتل طلبت منه فعله وكان في المراودة معنى المخادعة لان الطالب يطلب في طلبه تلمظ المخادع ويعرض حرجه انتهى .

والى ماذكره اشار بقوله (وكون المعنى جادته عن نفسه وقطعت فعل المخادع اصاحبه عن الشيء الذى لا يريد ان يخرج من يده فيحتال عليه ان يذله وياخذه به وهي عبارة عن التمدل) اى الاحتيال لمواقفته اياها) يظهر ذلك من قوله تعالى وغلقت الابواب وقالت هيئت لك (فالكلام) اى قوله تعالى وراودته الخ (مسوق البراهة يوسف (ع) وطهارة ذيله والمذكور) اى الايمان بالموصول والصلة اى التى في بيتها (ادل) اى على الغرض المسوق له الكلام اعنى نرايته (ع) وطهارة ذيله (من امرئة العريز او زايخا) بهتج الراى وكسر اللام كما في القاموس وبضم الزاى وفتح اللام كما في البيضاوي .

(لان كونه في بيتها و) فيه اشعار وايما الى (انه مول) وعبد (لها) وذلك (يوجب قوة تمكنها من المراوة ونيل المراد

فأما (ع) عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه (اي معنى قول المصنف (زيادة تقرير المسند) اي راودته (لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمرادة) التي هي مضمون المسند اعني راودته (لما فيه) اي في كونه في بيتها (من فرط الاختلاط والالفة) .

قال في المصباح خلطت الشيء بغيره خلطا من باب ضرب ضمته اليه فاختلط هو وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحبوباوات وقد لا يمكن كخلط المايعات فيكون مزجا قال المرزوقي اصل الخلط تدخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض وقد توسع فيه حتى قيل رجل خلط اذا اختلط بالناس كثيرا والجمع الخلطاء كشراف وشرقاء ومن هنا قال ابن فارس الخلط المجاور والخليط الشريك انتهى والمناسب في المقام المعنى الاول من المعنيين الآخرين وان كان الظاهر بحكم الذوق الاخير منهما لكونه (ع) شريكا لها في سكنى تلك الدار التي غلقت ابوابها فتأمل .

(وقيل بل) معناه (زيادة تقرير المسند اليه) اي التي صدرت منها المرادة (وذلك لامكان وقوع الاشتراك في (ليخا) لا مكان تعدد المسماة بها (و) كذلك في (امرئة العزيز) لامكان ان يكون له ازواج متعددة (فلا ينقرر) المسند اليه (اي التي صدرت منه المرادة (ولا يتعين مثله) اي مثل التقرر والتعين .

(في) قوله تعالى (التي هو في بينها لأنها) اي التي هو في بيتها (واحدة معينة مشخصة) .

والحاصل انه لو قيل راودته زليخا او امرئة العزيز لم يعلم انها التي هو في بيتها اذ زليخا مشترك لفظي فيحتمل ان يكون المراد بها امرئة اخرى غير التي هو في بيتها وكذلك امرئة العزيز لانها اسم جنس فيحتمل ان يكون المراد بها امرئة اخرى من زوجات العزيز بخلاف راودته التي هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معبودة معينة مشخصة اعني تلك الميزة التي اسمها زليخا وهي امرئة العزيز .

(وما هو نص في زيادة تقرير العرض المسوق له الكلام) لكن (في غير المسند اليه بيت) ضرام (السقط) وهو قوله (اعباد المسيح يخاف صحنى) (وضعن هبيد من خلق المسوحا) الشاهد في لفظ من وهو غير المسند اليه لانه مضاف اليه للفظ هبيد (فانه) اى لفظ من مع صلتته (ادل على عدم خوفهم) . اى اصحاب الشاعر اى المسلمين (من النصارى) فذلك ادل (من) ان يقول نحن هبيد الله (وقريب من ذلك ما قيل بالعربية . اكربت برستى بتى رابرست كه وارد هزاران بت وبت برست

(والمفهوم من المعناح انها) اى الموصولية في قوله تعالى وراودته الخ (مثال لها) اى لزيادة التقرير (ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح) بالاسم (او ان يقصد زيادة التقرير نحو راودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح) القاضى وقد اشار صاحب المعالم الى مضمونها في بحث اقتضاء الامر النهى عن الضد .

واما نص الحكاية على ما في المفتاح فهو انه يعكس عن شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم وجع ينكر فقل له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل (بقوله شهد عليك الخ بدل اقررت) ليعدل عن التصريح بنسبة الحمافة الى المنكر لكون الافكار بعد الاقراء ادخلا للعنق في رقة الكذب .

لأحوالة او المتهمة (وكل منهما دال على الحمافة) انتهى ما في المفتاح مع زيادة منا للتوضيح .

(فلو لم تكن) الآية اعنى قوله تعالى رادته الخ (مثلا لهما) اى للاسمهان وزيادة التقرير (لآخر) السكاكى (ذكر زيادة التقرير عن الحكاية) ليعض الحكاية لبيان استهجان التصريح بالاسم والاية لزيادة التقرير فلما لم يؤخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فمعلم من ذلك ان الآية مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم (فافهم) واما وجه الاستهجان في التصريح بلفظة وليخا فهو انه يقع عند اولى الاخلاق العاضلة التصريح باسم المرأة لاسيما في امثال المأمم الا اذا دعت ضرورة الى التصريح بالاسم .

وقبل ان وجه الاستهجان فيه ان السمع يمج من لفظه وليخا لكونها مركبة من حروف يستتبع السمع من اجتماعها فهي اما من قبيل هضع او من قبيل جرشى فغافل .

(او) التعريف بالموسولية للدلالة على (التخييم) اى التظيم (نحو قوله تعالى ففسهم من اليم ماغشيم) قال في الكشف ماغشيم من باب الاختصار ومن حوامع الكلم التى تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة

اي فشيم مالا يعلم كنهه الا الله وقره فغشاهم من اليم ماغشاهم والتغشيه
النطية وفاعل غشاهم .

اما الله سبحانه او ماغشاهم او فرعون لانا الذي ورط جنوده وتاميب
لهلاكهم انتهى ففى الابهام المدلول عليه بالوصول من التغشيم والتغشيم
مالا يخفى على من له ذوق سليم وفهم مستقيم اذ فيه دلالة على ان
ماغشيم بلغ من الفخامة والمظمة بحيث يصبق عنه نطق البيان (ومن)
اي من التعريف بالوصولية للتغشيم (في غير المسند اليه قول ابي
نواس .

(ولقد نهرت مع الذواة بدلوهم واسعت سرح المحظ حيث ساموا)
(وبلغت ما بلغ امره بشبابه) (فاداعصارة كل ذاك اثم)
الشاهد في قوله ما بلغ امره حيث يدل على التغشيم والتغشيم وهو
ليس بمسند اليه بل مفعول به لقوله بلغت وكون الوصولية في هذا
البيت دال على التغشيم والمظمة يظهر من قوله .

ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء اي مفسدة
(او تنبيه المخاطب على خطأه نحو قول عبدة بن الطيب من قصيده
يعط فيها بنيه ان الذين تروهم اي تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم
ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث) وقد قلت بضمونه
بالفارسية .

اين همه مردمان كه بنداري هريكى و ابراده و يارى
كيتنه سینه شان شفايا بد جون و سدر تورانم و خوارى
(فنيه) اي الوصول فى قول عبدة (من التنبيه على خطائهم

في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الغالائي وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء (حيث قال ما هذا نصه او ان تؤمى بذلك (اي بالموصول) الى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه (اي على الموصول) فتقول الذين امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم درجات الجحيم ثم يتفرع على هذا (اي على الايماء المذكور) اعتبارات لطيفة ربما جعل (الايماء المذكور) ذريعة الى التعريض بالتمظيم كقولك الذي يرافقتك يستحق الاحلال والرفع والذى يفارقك يستحق الازلال والصفع الى ان قال وربما جعل (الايماء) ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله .

ان النى ضربت ميتا (مهاجرة) كقوة الجند غالت ودها غول وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطاء كقوله ان الذين ترونها البيت انتهى بزيادة مما للتوضيح .

(ورده المنصف) في الايضاح حيث يقول وفيه نظر اذ لا يظهر بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الاول (اي الايماء) ذريعة الى الثاني (اي تحقيق الخبر) والمسند اليه في البيت الثاني (اي ان الذين ترونها البيت) ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه اي الصداقة انتهى مع زيادة مما للتوضيح

والى هذا اشار بقوله () (بانه ليس فيه) اي في هذا البيت اي ان الذين ترونها الخ (ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه) اي الصداقة .

(وجوابه) اي المصنف (ان المعروف الذوق ناهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلاصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه اي على هذا المبتدأ اي الذين مع صلته (امر) اي شيء (ينافي الاخوة وبيان المحبة) والصدقة وذلك الامر هو العداوة فرد المصنف في غير محله (او الايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه) اي نوعه وصفه (تقول حملت هذا الحمل على وجه عمالك وعلى جهته اي على طرده وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للإشارة الى ان بناء الخبر عليه) اي على الموصول والصلة (من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك) من انواع معاني الاخبار واصنافها كالمعالة والنسق ونحوهما كقول الذي كل اصناف اهل العلم وطوائفه عنده سواء يستحق ان يقلده المسلمون .

(وحاصله) اي حاصل الايماء الى وجه بناء الخبر (ان تاتي بالفتحة) اي ابتداء الكلام واوله (على وجه ينبيه القطن على الغفلة) اي على انتهاء الكلام (كالارصاد) الاتي (في علم البديع) حيث يقول ومنه (اي من المحسنات المعنوية الارصاد ويسميه بعضهم التسميم ايضا وهو ان يجعل قبل المعجز من العقرة (في النثر) او من البيت ما يدل عليه اي على العجز نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وكقوله .

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
انتهي ماخصا (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون

جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه (اي على
الموصول وصلته) امر من جنس الحجاب والادلال بخلاف ما اذا ذكرت
اسمائهم (اي المستكبرين) (الاعلام) الشخصية بان يقال ان فرعون
وهامان وقارون مثلا سيدخلون جهنم داخرين اد حينئذ ليس في الكلام
ذلك الايماء فتأمل .

(ثم) اعلم (انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر) الحاصل من
الموصول وصلته (ربما جعل) ذلك الايماء (دريعة اي وسيلة الى
التعريض بالتنظيم لكانه اي شئ الخبر نحو قول الفرزدق .

ان الذي سمك اي رفع السماء بني لنا بيتا اراد به الكعبة) اذ
قصده الافتخار على جرير بان ايماءه من قريش الذين منهم مدية البيت
وهم جيرانه .

(او) اراد (بيت العرب والمجد والعز) لان قبيلته من اعظم
قبائل العرب بخلاف قبيلة جرير فانهم من ارادل قبيلة بني تميم
واسفروهم وهذا المعنى هو المتعين لان جريرا من المسلمين فلا معنى
للافتخار عليه بالكعبة اذ لكل مسلم فيها حق فتأمل (دعائمه
اعر واطول من دعائم كل بيت الدعائم جمع) دعامة كسر الدال وهي عماد
البيت اي قوائمه واعمدته ولا يخفى ان في قوله من دعائم كل بيت
كلام ذكره بعض المحققين في باب افضل التفضيل من شرح التصريح وهذا
نصه فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز
منها احتقارا لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمل
انتهى .

وكيفكان (ففى قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان العبر
المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء) لان الصلغة اى سمك معناه
ذلك .

قال في المجمع قول لرفع سمكها اى بناؤها وسمك الله السماء سمكها
رفعها والسمك من اعلى البيت الى اسفله قوله فى القاموس والمسموكات
السموات والسبع والسمك العمال المرتفع وسمك البيت سقفه انتهى
(بخلاف ما اذا قيل ان الله والرحمن او غير ذلك) من اسمائه الحسنى
واوصافه العليا جل جلاله .

(ثم فيه) اى فى الموصول وصلته (تعريض بتعظيم بناء بيته)
اى العرزدق (لكونه) اى بيته (فعل من) بنى و (رفع السماء
التي لا ياء ارفع منها واعظم) .
والخلاص ان شان الصانع المتقن فى صنعته ان تكون صنعته متقنه
فحيث اثبت ان بناء بيته فعل من سمك السماء ومنها سماه بيته اعظم
واتقن من كل بيت ودعائمه اعز والطول من كل دعائم كل بيت
لان صانع المتقن فى صنعته لا تختلف غالبا فثامل .

(او) حمل الايماء ذريعة الى التعريض بتعظيم (شان غيره اى
غير العبر نحو الدين كذبوا شعبا كذبوا هم الخاسرين فيه) اى
فى الموصول وصلته فى هذه الاية (ايماء الى ان طريق بناء الخير ما
ينبىء عن الحيلة والخسران وتعظيم لشان شعيب ح) وهو ليس بخير
بل معمول به لكذبوا (وهو ظاهر) .

لا يقال ان البيت فى قول العرزدق ايضا كذلك لانه ايضا مفعول

به لقوله بنى فكيف ذلك من قسم التزمريض بتعظيم شان الخبر .
فانه يقال نعم لكن تعظيم البيت لتعلق الخبر اعنى بناء من بنى
للسماء به جعله كانه نفس الخبر لانه لا يحصى عن اعتبار تعلق الخبر به في
تعظيمه وهذا بخلاف شبيب اذ منشاء تعظيمه ليس لتعلق الخبر اعنى
كانوا به بل المنشاء كون تكذيبه موجبا للخيبة والخسران فتأمل
فانه دقيق وبالثامل حقيق .

(وقد يجعل) الايماء (دريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان
الذى لا يعرف العقه قد صنف فيه) فصبه ايماء الى وجهه بقاء الخبر وكونه
دريعة الى اهانة ما صنف في العقه ظاهر .

(او) يجعل الايماء دريعة الى اهانة (شان غيره) اى غير الخبر
(نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر) ففي الموصول وصلته ايماء
واشارة الى ان الخبر المبني لعاهه من حش الخيبة والخسران وفي ذلك
الايماء تعريض باهانة الشيطان الذى هو مفعول به لقولنا يتبع لانه
اذا كان اتباعه يترتب عليه الخيبة والخسران كان مهانا ومحقرا .

(وقد يجعل) الايماء (دريعة الى تحقيق الخبر) اى تقريره
وتثبيت اى جعله مقرا وثابتا في ذهن السامع حتى كان الايماء
المذكور برهان ودليل عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح دليلا
لوجود الخبر وحصوله (نحو) قوله .

(ان التى ضربت بينا مهاجرة) (بكوفة الجند غالت ودها غول)
(فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق
بناء الخبر ما ينبنى عن زوال المحنة وانقطاع المودة ثم انه يحق زوال

المحبة والمودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
اظهر الفرق بينه (اي بين التحقيق المذكور) وبين الايماء الى وجه
بناء الخبر وسقط (ما تقدم اثنا نقلا من الايضاح وهو) اعتراض المصنف
بانه لا يظهر فرق بينهما (اي بين التحقيق المذكور والايماء) فكيف
يجعل الايماء ذريعة اليه (اي الى التحقيق المذكور) الا ترى ان
قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونها البيت فيه ايماء
من غير تحقيق الخبر (بخلاف قوله ان التي ضربت بينا البيت فان
في ضرب البيت اي الخيام بالكوفة والمهاجرة اليها دليل وتحقيق انها
غالت اي اكلت واحلكت ودها قول فرالت محبتها والا فكيف يهاجر الى
الكوفة وتقيم بها فلذا قل بالعلامة (داسي كه چيت دولت ديدار
دوست ديدن در كوى اوكدائي ^{برخسروى} كزیدن) وادخال التاء
في الفعل اعني خالت لكون القول مؤنث سماعي وان كانت بمعنى
المهلك وازافة الكوفة الى الجند لاقامة جند كسرى ملك الهم بها
(وقد يجعل) الايماء (ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر) في
قوله ان الذين ترونها اخوانا البيت (فاحسن التأمل في هذا المقام فانه من
مطارح الانظار ومسارح الافكار حتى لا يشبه عاينك الامر كما اشبه
على المصنف فزعم انه لا فرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وبين
ما يجعل ذلك الايماء ذريعة اليه من التعريض بتعظيم شان الخبر او تحقيقه
ونحوهما على ما تقدم بيانه .

(والفاضل للعلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في) قول السكاكي
(الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلّة والسبب كما هو الظاهر في قولنا

ان الذين امنوا لهم درجات النعيم) لان الظاهر منه ان العلة والسبب
لكون الدرجات لهم انما هو ايمانهم لاشيء اخر .

(ثم صرح) الفاضل للعلامة (بان) لفظة هذا في (قوله ثم
يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا
اشارة الى) مجموع (جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء
الخبر) لال جعل المسند اليه موصولا فقط (فاشكل عليه) اي على
الفاضل للعلامة (الامر) اي تطبيق ما فسر به الوجه اعني العلة والسبب
(في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت والذين ترونها لعدم
تحقق السببية) والعلية في امثال هذه الايات الثلاثة (وهو اي الفاضل
العلامة) لم يتعرض لذلك) اي لم يتعرض للاشكال ولا لدفعه بل
مر منه مر الكرم وذلك لعجزه عن ذلك .

(ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة) والسبب
(لكن هرب عن الاشكال) الوارد في امثال الايات الثلاثة (بان
معنى قوله) اي السكاكي (ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند
اليه موصولا من غير اعشاء الايمان) الى وجه بناء الخبر

والحاصل ان من اقتفى اثر العاقل للعلامة في تفسير الوجه
بالعلة والسبب تفصى عن الاشكال المذكور بجعل لفظة هذا اشارة
الى خصوص جعل المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايمان الى وجه
بناء الخبر فلا يحتاج في امثال الايات الثلاثة الى تطبيق ما فسر به
للوجه اعني العلة والسبب (فلا يلزم في الايات) الثلاثة (المذكورة
ايمان) الى وجه بناء الخبر اي الى العلة والسبب للخبر فصح تفسير

الوجه بالعلمة والسبب ولا اشكال فيه اى في هذا التفسير .
 (و) الحال ان (سوق الكلام) اى كلام السكاكي (ينادى
 على فساد هذا الراي عند المنصف) اذ سوق كلامه ظاهر بل سريح
 في ان المراد من الوجه ما ذكرنا من الطريقة والطرز لا مفسره به الفاضل
 العلامة ومن اقتفى اثره في ذلك .

(وقد يقصد بالموصول) وصلته (الحث) والترغيب (على التعظيم
 او التحقير او الترحم او) يقصد بالموصول (نحو ذلك) كالتمكم
 (كقولنا جائك الذي اكرمك) مثال الاول (او) جائك الذي
 (اهانك) مثال الثاني (و) كقولنا جاء الذي (سبى اولاده
 ونهب امواله) مثال الثالث (وقد يكون) الموصول وصلته (للتمكم)
 اى الاستهزاء والمخزيه (نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك
لمجنون) .

قال في الكشف وكان هذا المداء منهم على وجه الاستهزاء كما
 قال فرعون ان رسولكم الذى ارسل اليكم مجنون وكيف يقرون
 بنزول الذكر عليه وينسبونه الى الجنون والتعكير في كلامهم للاستهزاء
 والتمكم مذهب واسع وقد جاء في كتاب الله في مواضع منها فبشرهم
 بعذاب اليم انك لانت المهليم الرشيد وقد يوجد كثيرا في كلام العجم
 والمعنى انك لتقول قول المجانين حين تدعى ان الله نزل عليك الذكر
 انتهى .

هذا ولكن قال الطريحي تمكم عليه اذا اشتد ضربه عليه انتهى
 ولا يخفى ان هذا المعنى انصب بما ذكر من الايات .

قال في تاج العروس التهكم التهم يكون في البئر ونحوها يقال تهكمت البئر اذا تهدمت اى تهوأت والتهكم الاستهزاء والاستخفاف يقال قالها علي سبيل التهكم كالأهكوهة بالضم والتهكم الطعن المتدارك وايضا التبخر بطرا وايضا الغضب الشديد وهو التهمد من الفيض الشديد والحق وايضا التندم على الامر الفائت وايضا المطر الكثير الذى لا يطاق وكذلك السيل وايضا التخرى عن ابي زيد قال وهكمت تهكما غنيت له بصوت والمستهكم المنكبر نقله الجوهري والهمك ككتف الشرير المقتحم على مالا يصيبه وينعرض للما بالشر وما يستدرك عليه التهكم التكبر وايضا حديث الرجل في نفسه وايضا التهمدي انتهى بحذف الهواهد وانما نقلنا جميع المعاني لما فى نقلها من الهوائد .

فما تعرف (ولطف هذا الباب) اى باب الموصول (لا تكاد تضبط) كما اشار اليه الشيخ فى كلامه المتقدم فى اول الباب فراجع ان شئت .

(وبالإشارة اى تعريف المسند اليه بإيراده اسم إشارة متى صلح المقام له) اى للتعريف المذكور (واتصل به) اى بالتعريف المذكور (غرض) موجب له او مرجح له على ما يأتى تفضيله بعيد هذا (اما المقام الصالح) له (فهو ان يصح) اى يمكن (احضاره) اى المسند اليه (فى ذهن السامع بواسطة الإشارة) اليه (حسا) .

قال الرضى اى إشارة بالجوارح والاصعاء (فان اصل اسماء الإشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس) حين الإشارة « قريب » نحو هذا الرجل « اوبعيد » نحو ذلك الرجل .

(فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد) حين الاشارة نحو تلك الجنة وهذه جهنم (او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته) نحو ذلكم الله وذلكما مما هلمنى ربي (فلتصيره) اى المشار اليه في الصورتين (كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية) لاسيما في ذلكم الله فان من كانت المخلوقات باسرها والاعليه فهو فوق المحسوس (واما الغرض الموجب او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز) استشكل عليه بانه يقتضى ان يكون اسم الاشارة اعرف المعارف وهو خلاف ما عليه الجمهور من ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المهمات وقد تقدم بيانه .

واجيب بان المراد انه اكمل من حيث التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه وايضا الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف

وقد يجاب بان دلالة اسم الاشارة على اكملية التمييز اما هو من حيث ان معه اشارة حسية ولايتاني معها اشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشراكة لكن ربما يكون مشتركا لفظيا او يكون مسماء غير معلوم السامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافي ان غير اسم الاشارة اعرف منه من جهة اخرى . وذلك لان من المضمرات ضمير المتكلم الذى لا يتصور فيه اشتباه اصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غيره . وبالجمله فدلالة اسم الاشارة على اكملية التمييز لا تقتضى اعرفيته فلا

يكون القول باكملية اسم الإشارة من حيث التمييز مخالفا لما عليه الجمهور من أن أعرف المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم المبهمات (نحو قوله أي ابن الرومي هذا أبو الصقر فردا) أي منفردا أو متفردا (نصب) بضم الأول وكسر الثاني أو ففتح الأول وسكون الثاني أي منصوب (علي المدح) أي لأجل المدح فلمظة على للتمايل قل في المعنى الرابع (من معاني عل) التمايل كاللام نحو ولتذكروا الله على ما هذاكم أي لهدايته أياكم وقوله

علام تقول الرجح ينقل عتقى إذا أنا لم أطمع أذ الحيل كرت انتهى فالتقدير أمدح فردا أو التقدير أعني فردا إذ لا يشترط في المنصوب علي المدح أن يكون المأخوذ منه دالا على المدح (أو) نصب (على الحال) من الحرر أفي أبو الصقر .

فإن قلت الحال لا تأتي من الخبر كما لا تأتي من المبتدأ عند الجمهور قلت سوغ ذلك كون الخبر هنا مفعولا في المعنى طعنى اسم الإشارة أو هاء التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو أثير أو أنه قال إن الحاجب وعاملها (أي الحال) أما الفعل أو شبهه أو معناه .

وقال الجامي في الشرح أو معناه المستنبط من محتوى الكلام من غير تصريح به أو تقديره كإشارة والتشبيه في نحو هذا زيد قائما وكأنداء والتمنى والترحي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك هندی هقيما ولعله في الدار قائما وكأنه أسد صائلا هذا مافي الجامي ولكنه مخالف في بعض الأمور لما في الرضى فراجع إن شئت إن تعرف .

(في محاسنه) أي في محاسن أعماله وصفاته أي متفردا فيها (من

نسل شيبان) اى حالكون ابو الصقر من نسل شيبان والنسل الولد
وشيبان بفتح الشين علم لايى القبيلة المسماة باسمه (بين الضال) بتخفيف
اللام جمع ضالة بلا همز (والسلام) جمع سلمة اى حالكونهم اى
تلك القبيلة بين الضال والسلام (وهما شعرتان بالبادية) الاول شجر
السدر البرى والثانى شجر ذو شوك من اشجار البادية يقال له الهضاه
(يعنى) هذه القبيلة (يقيمون بالبادية) وانما مدحهم بذلك (لان)
العرب تعتقد ان (فقد العز في الحضر) وهو كذلك في الجملة لان
من كان في الحضر قتاله غالبا يد الارادل من الحكام والى ذلك يشير
ابو العلاء بقوله .

الموقدون بنجد نار بادية لا يحضرون وفقد العز في الحضر
وقريب من ذلك ما قال الشاعر الفارسي :

بهر ديار كه در چشم خلق خار شدى

سبك سفر كن اذا نجاهر وبجاي ذكر

درخت اكر متحرك شدى زجاي بجاي

نه جوواره كشيدى و نه جفاى تبر

ويحتمل ان يكون المراد بمدحهم بسكنى البادية وصغرهم بكمال
البلاغة ونهاية الفصاحة لكونهم لا يخالطون في الحضر طوائف الهجم فنكرو
لفاتهم سالمة مما يخل بالفصاحة .

قال المجاحظ في البيان والتبيين من زعم ان البلاغة ان يكون
السامع يفهم معنى القائل (اى مقصود المتكلم) جعل الفصاحة واللكنة
والخطاء والصواب والاغلاق والابانة والملمحون والمعرب كله سواء وكله

بيانا .

وكيف يكون ذلك كله بيانا ولولا طول مخالطة السامع للمعجم
وشاهد للفاسد من الكلام لما عرفه ونحن لم نفهم عنه الا للتقص
الذي فينا .

واهل هذه اللغة وارباب هذا البيان لا يستدلون على معاني هؤلاء
بكلامهم كما لا يعرفون رطانة الرومي والصقلي .

وان كان هذا الاسم لما يستحقونه باغا تفهم عنهم كثيرا من
حوادثهم فنحن قد نفهم من جملة الفرس كثيرا من حاجاته ونفهم بضع
السنون كثيرا من ارادته وكذلك الكلب والحمار والمسي الرضيع وانما
عنى من قال ان كل من افهمك حاجته فهو بليغ افهامك العرب حاجتك
على مجرى كلام الصحاح واصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل
منها .

مكره اخاك لا بطل واذا عز اخاك فهن

ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم ذهبت الى ابو زيد ورايت ابي
مروا ومتى وجد النحويون اعرابيا يفهم هذا واشباهه بهرجوه (اي
ابطلوه اى عدوا كلامه ردينا اي لم يقبلوا كلامه شاهدا للقواعد النحوية)
ولم يسمعوا منه لان ذلك يدل على طول اقامته في الدار التي تفسد
اللغة وتنقص البيان لان تلك اللغة انما انتقلت واستوت واطردت وتكاملت
بالنخيل التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجيرة . ولقد
الخطاء من جميع الامم .

ولقد كان بين يزيد بن كثره يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم

حات بون بعيد على انه كان قد وضع منزلة في آخر موضع الفصاحة
واول موضع العجمة وكان لا يتك من رواة ومذاكر من انتهى .

(او التعريض بضاوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس)
لما تقدم انما من ان الاصل في اسم الاشارة ان يشار به في المشاهد
المحسوس فوقع التعريض به كما بنفس الاشارة بالأعضاء والجوارح
فانه لو سئلك سائل بحضرة فاعل العمل فقل من فعل هذا وقمت
وضعت يدك على الفاعل ولو اجبت باسمه لعرفة كان في ذلك من
التعريض بضاوته مالا يحفى ولا سيما عند وجود القرائن الدالة على الفاعل
فاسم الاشارة كذلك (كقوله اى الفرزدق) .

(اولئك ابائى فجئنى بمثلهم) اذ اجتمعنا يا حرير المجمع
(هذا الامر) اى قوله فجئنى بمثلهم (للتعجيز كقوله تعالى
فاتوا بسورة من مثله) فالمراد انك عاجز لا تقدر على الاتيان بمثل
ابائى في المناقب (اذ اجتمعنا يا جر المجمع) للافتقار لان ابائكم
ليس لهم مناقب ومفاخر .

(او بيان حاله اى المسند اليه في القرب او البعد او المتوسط كقوله
هذا) بكر في القريب (او ذاك) عمرو في البعيد (او ذاك زيد)
في المتوسط خلافا لايين مالك حيث قل ولدى البعد انطق بالكاف
حرفا دون لام او مع وانما (اخر) المصنف (ذكر المتوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين) اى القرب والبعد .

(فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعد وذلك للمتوسط مما
يقرره الوضع واللغة) وليس من وظائف هذا الفن .

(فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد) اي الاخبار بثبوت شيء لشيء مثلا او نفيه عنه والزائد على ذلك ما يطابق به اللفظ مقتضى الحال حسب ما تقدم مفصلا ومشروحا عند بيان تعريف علم المعاني .

(قلت مثله كثير في علم المعاني كماكثر مباحث التعريف والنوابغ وطرق القصر وغير ذلك) مما هو مذكور في علم النحو (وتحقيقه) اي للجواب النحوي (ان اللفظ) والنحو اما (تنظر فيه) اي اسم الاشارة (من حيث ان) لفظه (هذا للمقرب مثلا وعلم المعاني ؛ ينظر فيه) من حيث انه (اي الشأن) اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو (اي النظر من هذه الهيئة) زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور (في الكلام) المعبر عنه بشيء (اي بلفظ) يوجه تصوره ايما كان (اي اي لفظ كان اي سواء افاد حاله من قرب او بعد او توسط ام لا لكن البليغ يراعى ما يقتضيه الحال فياتي باسم اشارة يكون مؤديا .

لاصل المراد مع خصوصية بما يطابق الكلام لمقتضى الحال (ولو سلم) ان البيان المذكور في السؤال مما يقرره الوضع .
واللفظ ولا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني (فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتخرج عليه من) الخصوصيات والاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي (التحقير والتنظيم) والتمهيد الاتي وغير ذلك مما يعبر اليه في آخر المبحث (كما اشار اليه) اي الى ما يتخرج عليه (بقوله او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب)

الذي يدل عليه اسم الإشارة اذ من لوازم قرب الشيء الابتذال وكونه سهل المنال الملازم عرفا للاحقارة وعدم الاعتناء به في غائب الاحوال .
كما قال المحكيم الفارسي (شبهها اكرهه قدو بودى شب قدو بمقدر بودى) والحاصل انه قد يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا التحقير المشار اليه لدلالة القرب على ذلك كما ان لفظ القرب يفيد ذلك ايضا كما يقال هذا شيء قريب اى مبتذل حين تناول سهل المثلثة (نعو) قوله تعالى في سورة الانبياء واذا رءى الذين كفروا ان يتخذوك الاهزوا (اهذا الذي يذكر الهنكم ، وهم يذكر الرحمن هم كافرون وقوله تعالى في سورة الفرقان واذا رءى ان يتخذوك الاهزوا اهذا الذي يمض الله رسولا .

قال الرمخشى اهذا محكى بعد القول المصغر وهذا استصغار انتهى محل الحاجة من كلامه والاستصغار بعد الشيء صغيرا اى حقيرا ذليلا .
« وقد يقصد به » اى باسم الاشارة الموضوع للقرب « تقريب حصوله » اى وقوع المسند اليه المشار اليه « نعو هذه القيامة قد قامت » في كون تقريب المحصول مفهومه من اسم الاشارة تأمل بل منع يظهر وجهه من مراجعة بحث قد في علم النحو فتأمل

« او تعظيمه » اى المسند اليه « بالبعد » المفهوم منه « نعو الم ذلك الكتاب » فاستعمل اسم اشارة البعيد « تنزيلا لبعده ورجته » في البلاغة والاخبار بالضيوب .

« ورفعة محله » وشأنه في الفصاحة والاسلوب « منزلة بعد المسافة » والمكان كما ان لفظ البعد ايضا يعيد ذلك كما يقال هذا شيء بعيد

لاتناله الافهام والايادي الا بشق الانفس وتهيئة المبادي ومن هنا قالوا
من طلبه المعالي سهر الليالي .

فايراد اسم الاشارة الموضوع للبعيد لقصد تعظيم المشار اليه اعنى
الكتاب كيف لا وقد اعجز البلغاء عن ادراك رموز الفاظ فضلاء عن دقائق
معانيه ومحتوياته وقد قال عز اسمه وعظم كبريائه في تعظيم شأنه
وتفخيم امره قل لكن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا
القران لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ولقد اتيناك بها
من المثاني والقران العظيم ولو انزلنا هذا القران على جبل لرآه
خاشعا متصدعا من خشية الله .

قال الشنقى في حاشية لمضى في بحث ضمير الفصل عند المسئلة الثالثة
ما عدا نصه في الشرح وسئل مرة بعض الاسحاب عن المحكمة في التفريق
بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل
في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب المدينة واتي به في حق الاخرين
فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشاة فتامله انتهى واقول
المحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتمييز ما اريد به اكمل تمييز لصحة
احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة كما كقول ابن الرومي هذا
ابو العقر البيت ولا كذلك الضمير .

وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه القريب
ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرئة العزيز
فذل لكن الذي ملئتني فيه حيث لم يقل هذا وهو حاضر انتهى محل
الحاجة من كلامه .

هذا ولكن سيأتي في بحث تعريف المسند إليه نقلا عن ابن هشام ان التعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب مستفاد من ال فتأمل .

(وقد يقصد به) اى باسم الاشارة البعيد (تعظيم المشير) اى المتكلم (كقول الامير لبعض حاضريه) مشيرا الى رجل حاضر عنده « ذلك » الرجل (قال كذا) وقد يأتى لتحقير المشير ونظيره نداء الله تعالى كما ياتى في باب الانشاء .

« او تحقيره » اى المسند اليه المشار اليه (بالبعد كما يقال ذلك ذلك اللعين فعل كذا) في انهما التحقير من ذلك مع ذكر اللعين تأمل لا يخفى وجهه وكيفكان استعمل اسم اشارة البعيد (تنزيلا لبعده عن ساحة فر المحذور والخطاب وسفالة محله منزلة بهذا المسافة) ولفظ ذلك « الموضوع لمشار اليه لزم منه حضوره » صالح للاشارة الى كل غائب حينما كان او معنى « اى مشاهدا كان ذلك الغائب اذا حضر او غير شامد وتلك السلاجية تعمل « بان يحكى عنه » اى عن الغائب «اولا ثم يشار اليه » بلفظة ذلك « نحو جاتني رجل فقال ذلك الرجل » هذا مثال للعين « و » اما امثال المعنى فهو « ضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكى عنه » في المثالين « غائب » حين الاشارة اليه قالاستعمال فيها مجاز فتأمل .

« ويجوز على قلة » استعمال « لفظ » هذا الدال على « الحاضر نحو » جاتني رجل « فقال هذا الرجل و » ضربني زيد « فهالني هذا الضرب اى هذا المذكور » في كل من المثالين « عن قريب اى قبل للتلفظ بلفظة هذا « فهو » اى المذكور « وإن كان غائبا » حين

الكلم والاشارة « لكن جرى ذكره من قريب فكانه حاضر » في
لفظة كان اشعار بان هذا الاستعمال ايضا مجاز فتأمل .

« وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم » اى المشار اليه « بلفظ
البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى » كما قال
نجم الائمة « غير مدرك بالحس فكانه بعيد » فذلك ايضا من قبيل
المجاز .

« او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة » كلفظة اولئك في
الاية الاتية المستشهد بها « للتنبيه » علة للتعريف « عند » ظرف للتنبيه
« تعقيب المشار اليه » وهو الذين في الاية على وجه ياتي بياقه « باوصاف »
اصطلاحية او لغوية وهي هنا جملة الصلة اعني يؤمنون وماعطف عليها
« اى عند ايراد اوصاف » ولفظة ما على « بمعنى في كما في ودخل
المدينة على حين غفلة اى عند ايراد اوصاف في « عقيب المشار اليه »
اي بعده « ثم تقول عقبه فلان » بالتشديد « اذا جاء » فلان « على
عقبه » اى بعده « ثم تعديده » اى عقبه بالتشديد « الى المفعول الثاني
بالباء » نحو باوصاف في المتن « وتقول عقبته » بالتشديد « بالشئ
اى جعلت الشئ على عقبه » اي في عقبه اى بعده « على انه » متعلق
بالتنبيه « اي للتنبيه على ان المشار اليه » اي الذين « جدير » اي حقيق
اى مستحق « بما » اى بخبر وهو على هدى في اولئك الاول وهم
المفلحون في اولئك الثاني « يرد بعده » اي بعد اسم الاشارة « اي اولئك
« من اجلها اى من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله تعالى اولئك على هدى

من ربهم وأولئك هم المفلحون (الشاهد في أنه (عقب المشار إليه وهو
الذين) وحده لامع (يؤمنون) لأنه من الأوصاف كما يظهر ذلك من
قوله (بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقامة الصلوة وغير ذلك)
يعنى الاتفاق مما رزقهم الله في سبيله والإيمان بما أنزل إلى رسول
الله (ص) وبما أنزل قبله (ص) والإيمان بالمعاد وكونهم مؤقنين
بذلك (ثم عرف المسند إليه) وهو أولئك (بأن أورده اسم إشارة
تنبيها على أن المشار إليهم) يعنى الذين (احتفاء) أي مختصون (بما)
أي ماخبار وأحكام (يرد بعد) لفظه (أولئك هو) أي ما يروى بعد أولئك
(كونهم على الهدى عاجلا) أي الدنيا (و) على (العوز بالفلاح عاجلا) أي في الآخرة
(من أجل الأوصاف المذكورة) اتعا معنى الإيمان بالله إلى آخر ما ذكرنا .

(تنبيهان) الأول إنما قلنا إن المشار إليه هو الذين وحده لامع
يؤمنون كما يظهر من كلام الشارح لما أشار إليه الفاضل المحشي من
أن المراد بالمشار إليه ذات الموصول من غير من ملاحظتها مع مضمون
الصلة بقرينة هذه الإيمان من جملة الأوصاف انتهى وأما توجيه كلام
الشارح بأن التعبير عن تلك الذات بنفس الموصول من دون ذكر صلاته
قبيل فلم يظهر لي وجه لذلك إذ لا شاهد له على ذلك لاعقلا ولا نقلا
نعم لم يعبر بالكشاف عن الموصول كذلك ولا حاجة فيه .

الثاني كون المشار إليه بأولئك هو الذين مبنى على كونه منقطعا
عن المقتين والا فالشارح إليه هو المقتين .

قال في الكشاف الذين يؤمنون أما موصول بالمقتين على أنه صفة
مجرورة أو مدح منصوب أو مرفوع بتقدير أعني الذين يؤمنون أو هم

الذين يؤمنون واما منقطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبر عنه
باولئك على هدى انتهى .

(او) تعريف المسند اليه باسم الإشارة (لانه) اى الثانى (لا يكون
طريق الى احضاره) اى المسند اليه (سوى الإشارة لجعل المتكلم او
السامع باحواله) كما اذا رايت رجلا في المدرسة لا تعرفه انت ولا
السامع فتقول هذا سارق (او لنحو ذلك) قال المحشي مثل ان
تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة يتحير
فيها النقول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التى يتحير فيها
النقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك .

وقال ايضا قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان
مايورد في امثال هذه المقامات من الايالات امتثلة لاشواهد حتى يتوهم
التقص باحتمال الغير وانه لا امتناع في مثال واحد الجمع بين كثير
من اللطائف والاغراض فان مبني تلك الاقتضائات كون التراكيب مما
يذكر من الاغراض على مجرد المتناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود
المتكلم ماينسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكتة فلها مواضع
نفع انتهى .

(وباللام اى تعريف المسند اليه باللام) وحدها والالف زائدة هذا
احد الاقوال والثانى ان المعرف هو ال بجملتها فالهمزة اسلية كما
في اللفية .

ال حرف تعريف او اللام فقط فقط عرفت قل فيه النهط
والثالث ان المعرف الهمزة وحدها كما في شرح التصريح واللام

زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام والرابع مانسبه السبوطي الى
سيبويه وهو ان ال يجهتها حرف تعريف والالف زائدة فتأمل .

وكيف كان فلنقدم مجمل من الكلام ليكون كضابطة او قدلكة متقدمة
لما ياتي من الاقسام .

قال ابن هشام ال على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما
موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين
وقيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للمثبوت فلا تؤول
بالفعل ولذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق
وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي
الفاعل والمفعول كما منع منه القصير وقيل هي في الجميع موصول حرق
وليس بشيء الى ان قال .

والثاني ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل
منهما ثلاثة اقسام .

فالعهدية اما ان يكون مصحوبا ومهودا ذكرىا ونحو كما ارسلنا
الى فرعون رسولا قمصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في
زجاجة الزجاجه كافها كوكب دري ونحو اشتريت فرسا ثم بهت الفرس
وهجرة هذه ان يسد الضمير مسددا مع مصحوبها او مهوديا ذهني نحو
اذ هما في الغار ونحو اذ يباعدونك تحت الشجرة او مهودا حضوريا
الى ان قال والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم .
والجنسية اما لاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو
وخلق الانسان ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا

ولاستفراق خصائص الأفراد وهي التي تختلفها كل مجازا نحو زيد الرجل
علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب أو لتعريف الماهية
وهي التي لا تختلفها كل لاحقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الطاء كل
شيء وقولك والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب ولهذا يقع الخنث
بالواحد منهما وبعضهم يقول في هذه أنها لتعريف العهد فإن الأجناس
أمور معهودة في الأذهان متميز بعضها عن بعض .

ويقسم المهود إلى شخص وجنس والفرق بين المعرف بال هذه وبين
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك أن ذا الالف
واللام يدل على الحقيقة بتحديد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل
على مطلق الحقيقة لا بإعشار بقيد الهمزة قال .

والثالث أن تكون زائدية وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالأولى
كانت في الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة وكالواقعة
في الأعلام بشرط مقارنتها لعلها كالنحر والنممان والآلات والعري أولار
تجالها كالسمؤل أو لفلستها على بعض من هي له في الأصل كالميت
للكمة والمدنية للطيبة والسحم للثريا وهذه في الأصل لتعريف العهد
والثانية نوعان كثيرة واقعة في النصيح وغيرها فالأولى الداحلة على
علم منقول من مجرد صالح لها ملهوح أصله كبحارث وعباس وضحاك
تقول فيها البحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع على السماع
الأتري أنه لا يقال مثل ذلك في عهد ومعروف وأحمد .

والثانية نوعان واقعة في الشعر وواقعة في شذوذ من النثر انتهى باختصار
غير مغل بمار مناه .

فلنعد الى ماكما فيه من شرح الكتاب فتقول ومن الله التوفيق
ان التعريف باللام (للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة)
اى معينة في الخارج (بين المتكلم والمخاطب واحدا كان) ذلك المعهود
الخارجى (او اثنين او جماعة) والدليل على ان المراد بالمعهود ما
فسرناها به اى المعينة انه (تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته) فان
قلت ما ذكرت من القول ليس فيه ذكر التعيين فكيف يصير دليلا على
ان المراد من المعهود المعينة .

قلت هذا استدلال باعتبار اللازم لان لازم الادراك والملاقات كون
المحرك والملاقى معينا .

فان قلت قد قرر بعض المعنيين الحصة بالواحد وهذا يتناقض قوله
واحدا كان او اثنين او جماعة . ()
قلت لامتنافاة في ذلك اذ ليس المراد بالواحد الواحد العددي بل
الاعم من ذلك اى مقدارا واحدا معينا من افراد الحقيقة سواء كان
ذلك المقدار الواحد المميز واحدا او اثنين او جماعة والقرينة بل الدليل على ذلك
وقوعه في مقابل قوله الاتى او للاشارة الى نفس الحقيقة وذلك ايضا
دليل على ما اشرنا اليه من ان المراد من المعهودية انما هى المعهودية
في الخارج وذلك لان الحقيقة وان كانت معهودة لكنها كما تقدم في
كلام ابن هشام معهودة في الاذنان لافي الخارج فتأمل جيدا فان المقام
يحتاج الى تأمل تام .

(وذلك) اى كون التعريف باللام للاشارة الى معهود في الخارج
(لتقدم ذكره) اى المعهود (صريحا) اى بتعنى لفظة (او كتابة)

اي بما يدل عليه بالالتزام) نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس (للولد (الذكر الذي طلبت امرؤه عمران) بقولها اني نذرت لك ما في بطني محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها ان يكون ما في بطنها ولدا ذكر الان التحريم كما ياتي كان للذكور فقط) كالنثى اي كالانثى) التي وهبت لها (

قال في الكشف قال الله تعالى والله اعلم بما وضعت تعظيما لموضوعها وتعظيلا لها بقدر ما وهب لها منه ومعناه والله اعلم بالشئ الذي وضعت وماعلق به من عظام الامور وان يجعله وولده اية للعالمين وهي جاهدة بذلك لاتعلم منه شئ فلذلك تحسرت وفي قراءة ابن عباس والله اعلم بما وضعت على خطاب الله تعالى لها اي امك لاتعلمين قدر هذا الموهوب وما علم الله من عظم شأه وعلو قدره وقربه وضعت بمعنى ولعل الله تعالى فيه سرا وحكمة ولعل هذه الآيتي خير من الذكر تسلية لنفسها .

فان قلت فما معنى قوله وليس الذكر كالانثى قلت هو بيان لما في قوله والله اعلم بما وضعت من التعظيم للموضوع والرفع منه ومعناه وليس الذكر الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها واللام فيها للمعبد انتهى فالانثى اشارة الى ماسبق ذكره صريحاً في قوله تعالى قالت رب اني وضعت انثى لكم (ليس مما نحن فيه لانه (ليس بمسند اليه (والذكر اشارة الى ماسبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا عن لفظة ما) الموصولة (وان كانت تعم الذكور والاناث كما قال ابن مالك .

ومن وما وال تساوي مادكر وهكذا ذو عند طي قد شهر (لكن للتحرير وهو ان يعنق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان

للمذكور دون الاناث وهو) اي الذكر محل الاستشهاد لما نحن فيه
لانه (مسنداليه) لكونه في الاصل مبتدئ .

ولا يخفى ان هذا كله بناء على ما تقدم من الكشف من كون
ليس الذكر كالانثى من كلام الله تعالى تسلية لها والمعنى كما ذكرنا
ليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها بل الانثى التي وهبت
لها اعظم شأنا من الذكر الذي طلبت فانه حيث يصح كون اللام فيهما
للمعهود ولكن يلزم على هذا جواز كون المنكلم بالمعهود غير المنكلم باللام
متأمل فانه دقيق .

واما على القول بانه من كلام امرأة ههنا كما احتمله بعض
المفسرين وقال في الكلام قلب اي ليس الانثى كالذكر في التحرير
وهو من تنمة تعسرهما والمعنى التعسر على وضعها انثى وعدم مساواتها
للمذكر في التحرير فباليتمها كما يتذكر او كانت مساوية له في التحرير
ولا شاهد فيهما لان اللامين فيهما حيث لا للجنس لا للمعهود فتأمل
تعرف .

(وقد يستغنى عن تقدم ذكره) اي المعهود (لعلم المخاطب به
بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد) فان
المقل قرنية على ان اللام في الامير للاشارة الى امير البلد لا الى غير
من امراء البلاد الاخر (وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب) فان
المقل بل العرف قرنية على ان اللام في البيت للاشارة الى باب البيت
الذي دخله المخاطب الان لا باب من ابواب البيوت الاخر وان كان
قد دخلها ايضا .

(وقد يكون لام العهد للإشارة إلى الحاضر كما في وصف المنادي
واسم الإشارة نحو يا أيها الرجل وهذا الرجل) ومنه كما تقدم في كلام
ابن هشام اليوم اكملت لكم دينكم .

(أو للإشارة إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الأفراد كقولك الرجل خير من المرأة) أي حقيقة
الرجل وماهيته من حيث هي هي التي توجد في الذهن مع قطع النظر
عن وجودها مع الخصوصيات الفردية خير من حقيقة المرأة كذلك
ولا ينافي هذا كون بعض أفراد المرأة ظرا إلى خصوصية فردية في
ذلك البعض خيرا من بعض أفراد الرجل نظرا إلى كونه فاقدا لتلك
الخصوصية الفردية ومن هنا قيل في وصف صديقة الصغرى بالفارسية .

زن مكو مردا فرين دوستكار (زن مكو بنت الوفا اخت الوفا)

(ومنه اللام الداخلة على المعرفات مكو الإنسان حيوان ناطق
والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك) من سائر المعرفات نحو الكلام
ما فاد المستمع فائدة تامة يحسن السكوت عليها وإنما كانت اللام
فيها للإشارة إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى (لأن التعريف للمبينة)
المرأة عن كل خصوصية من خصوصيات كل صنف من اصناف الأفراد
والألم يصح تقسيمه ولا شمول لجميع الأفراد .

(وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الأفراد) أي لواحد
من أفراد مدلوله فإن كان مفردا فلو واحد من الاحاد وإن كان معنئ
فلواحد من المعنئيات وإن كان جمعا فلو واحد من الجماعات (باعتبار
مهديته) أي معهوديته أي معبودية ذلك الواحد المائي له المعرف بلام

الحقيقة (في الذهن مطابقة ذلك الواحد الحقيقة يسمى يطلق المعرف
بلام الحقيقة الذي) قد تقدم انفا انه للإشارة الى نفس الحقيقة المعراة
لانه (هو) الذي (موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن) على فرد
موجود من (تلك) الحقيقة (في الخارج) باعتبار كونه (أي الفرد
الموجود في الخارج) معهودا في الذهن (في ضمن تلك الحقيقة المعهوده
في الذهن وباعتبار كون ذلك الفرد (جريئا من جزئيات تلك الحقيقة)
وباعتبار كون ذلك الفرد مطابقا لباها (أي الحقيقة لكون الفرد مشتملا
للحقيقة) كما يطلق الكلي الطبيعي على كل واحد (من - جزئياته)
فيقال مثلا زيد انسان .

(وذلك) أي اتيان المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد (عند
قيام قرنية على ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي
والا تكون اللام لنفس الحقيقة لا لواحد من الافراد) بل من - حيث
الوجود (في الخارج) ائدا على وجودها في الذهن لكر (لا - حيث
وجودها) أي الحقيقة (في ضمن جميع الافراد) والا تكون للاستغراق
(بل في) ضمن (بعضها) أي الافراد (كقولك ادخل السوق حيث
لاعد في الخارج) بان تعتمد اسوق للبدا ولاتين لواحد - بها بين
المتكلم والمخاطب والا تكون اللام للمعد (فان قولك ادخل قرنية
دالة على ما ذكرناه) من ان المعرف بلام الحقيقة يأتي لواحد من الافراد
الموجودة في الخارج (وتحققه - انه) أي المعرف بلام الحقيقة
(موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واسما اطاق) هذا المعرف (على
الفرد الموجود منها) أي من تلك الحقيقة (باعتبار ان) تلك (الحقيقة

موجودة فيها) فهو في الحقيقة استعمال في نفس الموضوع له اعنى الحقيقة المتحدة لوجودها في ضمن الفرد الموجود في الخارج والاستعمال حينئذ عنده على سبيل الحقيقة كما سيصرح به في آخر المبحث (فجاء التعدد) في المعنى اى المستعمل فيه (باعتبار الوجود) في ضمن الافراد في الخارج (لا باعتبار الوضع) اذ المعنى في حال الوضع كما قلنا متحد لان الحقيقة لاتعدد فيها الا من حيث وجودها في ضمن الافراد (والعرق بينه) اى بين المعرف بلام الحقيقة المستعمل في الواحد منها باعتبار وجودها فيه كقولك ادخل السوق .

(وبين النكرة ، كقولك ادخل سوقا) كالعرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة) هذا مثال لعلم الجنس (و) نحو (لقيت اسدا) هذا مثال لاسم الجنس (فاسد موضوع لواحد) غير معين (من اسماك جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتعددة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة) الموحدة في ضمن هذا الواحد ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن هذا الواحد التعدد ضمنا والا فالحقيقة ما دامت في الذهن لاتعدد (فكذا الكرة تفيء اذن لك الاسم) . اى مدلوله (بعض) غير معين (من حملة) افراد (الحقيقة) لمتعددة في الذهن (نحو ادخل سوقا) فالمراد من سوقا واحد من الاسواق غير معين ولا معهود بين المتكلم والمتكلم (بخلاف المعرف) بلام الحقيقة (نحو ادخل السوق فالمراد به نفس الحقيقة) المتحدة في الذهن لكن باعتبار وجودها في ضمن بعض افرادها (و) تلك

(البعضية) وذلك الاعتار (مستعدة) من القرنية كالدخول مثلا)
 فان الدخول قرنية على انه ليس المراد حقيقة السوق المتحدة في الذهن
 لاستعالة الدخول فيها (فهو) اي المعروف بالام الحقيقة حيث (كعام
 مخصوص بالقرنية) نحو للعلماء ورثة لاسباء اذ العقل قرنية ان المراد
 بالعام اعني العلماء المدول منهم لا الفسق منهم لاستعالة كون الداسق
 من ورثة الانبياء .

(فالمجرد) نحو سوقا (ودو اللام) نحو السوق (بالنظر الى
 القرنية في المعرف (سواء) في ان المراد من كل منهما بعض غير
 معين .

ولكن في المجرد بالوضع لانها كما مر اننا موضوع لواحد غير
 معين وفي دي اللام بالقرنية كالدخول مثلا

(وبالنظر الى انفسهما مختلفان) لما قلنا ان المجرد موضوع
 للمواحد ودو اللام للحقيقة المتحدة في الدهن فاولا القرنية لا يدل المعنى
 الواحد اصلا (واليه) اي الى كونهما بالنظر الى القرنية في المعرف
 سواء (اثار) المصنف (بقوله وهذا) اي المعروف بالام الحقيقة (في
 المعنى كالسكرة) في ان المراد به بعض غير معين (يعني بعد اعتباره
 القرنية) والنظر اليها (وان كان يجري عليه) اي على هذا المعرف
 (احكام المعارف من وقوعه مبتدء) نحو السوق شريق الارض وهي
 ميدان ابليس (ودأ حال) نحو اكثر شربى السويق ملفوتا (ووصفا
 للمعرفة) نحو زيد الكريم عندنا (وموسوفا بها) نحو الكريم الذي
 احسن اليك في الدار (ونحو ذلك) كوقوعه فاعلا الباب نعم وبش

كما قال في الالفية .

والحذف في نعم القناء استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين
وكوقعه اسما للامعال السابقة نحو ثم كان عاقبه الذين اساءوا
السوءى وحفولا ادلا لافعال القلوب نحو ظننت السارق مخفيا في الدار
(كعلم الجنس) فانه ايضا في المعنى نكرة كما قال في الالفية .
ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو هم
(وهذه الاحكام اللفظية) المذكورة (هي التي اضطرتهم اى علماء
العربية الى الحكم بكونهم مرفقة وكون اسامه علما) لجنس الحيوان المنعصر
فياتي منه كما قال السيوطي الحال ويمتنع من الصرف مع سبب اخر
ومن دخول الالف واللام عليه ويمنع بالنكرة ويندء به ثم قال انه
مدلوله شايع كمدلول النكرة لا يحل واحدا بعينه ولذلك ذكر في
شرح التسهيل انه كاسم الجنس انتهى وهذا هو المقصود من قوله (حتى
تكلفوا ماتكلفوا) .

قال نجم الاثمة والعامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين
الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامه وثمان وايا الحصين وام عامر واديس
لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام
على نحو اويس .

واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما هي الكنى هي اعلام
الاناسي ويجيء منها لاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق
على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضع فان ذلك لايجرى مجرى
الاعلام في الاحكام المذكورة انتهى (توضيح اديس علم جنس للذئب

جاء مصفرا مثل الكهيت واللجين والباقي قد تقدم بعضه في بحث تعريف المسند اليه بالعملية فراجع ان شئت .

فتمحصل مما ذكر في المقام ان هذا اربعة اشياء الاول النكرة نحو ادخل سوقا والثاني المعرف بلام الحقيقة الذي يراد به واحد من الافراد باعتبار كونه معهودا في الذهن في ضمن الحقيقة المتحدة نحو ادخل السوق واللام فيه يسمى في النحو لام العهد الذهني والثالث اسم الجنس نحو رايت اسدا والرابع علم الجنس نحو رايت اسامة وكل من هذه الاربعة ياتي لواحد من الافراد الا ان الدلالة على الواحد في الاول والثالث بالوضع وفي الثاني والرابع بالقرنية اعني الدخول

والرؤية لانهما يستحيلان في الحقيقة والماهية وهذا معنى قوله في الاولين من ان المعبر وذر اللام اذن بالنظر الى القرنين سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ومنه يعلم ان الاخيرين ايضا بالنظر الى القرنين سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان وبالجمله القرنية اعني الدخول والرؤية لاثاير لهما في الاول والثالث في الدلالة على الواحد بخلاف الثاني والرابع فان للقرنية تاثير فيهما في الدلالة عليه اذ لولاها لدلا على الماهية والحقيقة دون الواحد .

(ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه) من ان المعرف باللام نحو ادخل السوق المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستقادة من القرنية كالدخول (ان عود الضمير في قوله قد ياتي) اي الضمير المستتر في ياتي (الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به) اي بالعود الى مطلق المعرف باللام (لفظ

(الايضاح) ووجه الاشعار انه اطلق اللام ولم يقيد به بكونه لام الحقيقة وانما حكم بالاشعار لا الدلالة لان في كلامه ما يدل على ان المراد باللام انما هو لام الحقيقة وهذا هو نص والمعروف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الدهن لطابقته الحقيقة كقولك ادخل السوق وليس هنك وبين مخاطبك سوق مهبود في الخارج انتهى .

(ولكون هذا المعروف في المعنى كالنكرة) والتعريف فيه لفظي كما قال الرضي وهذا نص اذا كان لنا تانيث لفظي كقرفة وبشرى وصعراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام واما بالمعنى انتهى .

(يعامل به) اي بهذا المعرف (معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمال كثيرا) وذلك ليس لكونها نكرة كما زعمه بعض بل لانها تؤل بها .

قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتشكيك من عوالم الذات اذا التعريف جعل الذات ماثرا بها الى خارج اشارة وضعية والتشكيك ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذ لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرفان اي فتختص قولهم التمت يوافق المعنوت في التعريف والتشكيك بالمعنى المفرد .

فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم حاز وصف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لما سبقتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما يقول

في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذلعب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول
 في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا الى ان قل وقال
 بعضهم الجملة بكرة، لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم
 بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما
 عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقها والارض تحنا وليس
 بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اسطلاحهم
 ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية
 ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه لمكرة بمعنى واحد قلنا
 ان ذلك المجهول المنكر ليس بمس الخبر والصفة معني يجب كونهما
 نكرتين بل المجهول متصا بما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول
 في جائتي زيد العالم وزيد العالم انتساب العالم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم
 يجز جائتي زيد العالم واما زيد وجواز مقطوع به بانتهى (كقول) .
 (ولقد امر على اللثيم بسبني) (فضيت ثمة قلت لا يعنيني)

وسيجيء توضيحه عن قريب .

(وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا علي ان) والجملة الفعلية
 اعني (يحمل اسفارا صفة للحمار وفيه) اي في التنزيل .
 (الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان
 قوله تعالى لا يستطيعون صفة المستضعفين او للرجال والنساء والولدان
 لان الموصوف (يعني المستضعفين)

او الثلاثة الاخيرة (وان كان فيه حرف التعريف فليس شيء
 بهينه) لان حرف التعريف فيه من قبيل حرف التعريف في ادخل السوق

وقد تقدم انما انه في المعنى كالنكرة بعد اعتبار القرينة (كذا في
الكشاف وهو) اي مافى الكشاف (صريح ان هي ان اللام في المستضعفين
حرف تعريف كما سبق ذكره عن قريب) عند التمثيل بقولنا جمع
الامير الصاغية (وان كان) اللام في المستضعفين (اسما موصولا يصح
هذا) اي توصيف المستضعفين بحملة لا يستطيعون (ايضا لان الموصول
ايضا يامل معاملة هذا المعروف) بلام المحبة (كما ذكر صاحب
الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه) اي لانهم فيه لان
المراد به مطلق من انعم الله عليه سعة الايمان كائنا من كان لا اشخاص
معينون معهودون (فهو كقوله ولقد امر على اللثيم)

يسمى من حيث انه ليس المراد بالثيم شخص معين معهود بل
المراد به كل لثيم عاده السب والشتيم كائنا من كان وذلك لان الشاعر
اراد بقوله هذا اظهار وان له ان له ملكه الحلم وشم الكرام الذين
ادا مردوا باللقو مر واكرما وادا خاطهم الجاهلون قالوا سلاما وهذا
المعنى لا يناسب ارادة لثيم حاس معين بل المناسب له ارادة مطلق من
كان كذلك وبعبارة اخرى لم يرد الشاعر لثيما معينا اذ ليس فيه
اظهار ملكه الحلم المقصود بالتمدح بالتمدح بها والا اماهيه من حيث
هي بقرينة المرور ولا الاستغراق لعدم امكان المرور على كل لثيم
من اللثام بل الجنس في ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة فلذا جاءت
الجملة صمه عنه هذا ولكن قل يعض المحققين ان المناسب لقوله ثمه
قلت لا يعني كونها حالا لان المتبادر من قوله قات لا يفهم انه قال
ذلك في حال سماع السب حال المرور لا انه قاله فيمن دابه السب

ولو في غير حال المرور فتأمل جيدا .

(فيصح) حينئذ (ان يقع النكرة اعنى قوله تعالى غير المغضوب عليهم وصفا له) وانما حكم بكون غير فكرة لما في الرضى من ان بعض الاسماء قد توغل في التفكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كسل ما في وجوده الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يخص ذاتا بل هو مثلك اخص من غيرك لكن المثلبي ايضا يمكن ان تكون من وجوه من القصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى انتهى ولكن قال بعضهم انه اذا اصبغ غير لي معرف له به واحد فقط تعرف لانحصار الميرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقل جاء مثلك كان معرفة اذ اقصد الذي بمماثلتك في الشيء الفلاني .

ورد ذلك بعضهم بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا والجواب انه على البديل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الغالب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه .

(فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة احقيقة ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون

الغرض الاصلى (والمقصود الاقصى) طلب دلالتها على ذلك المعنى
وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على
الواحد قائما اردت به (اى باطلاق كل واحد من المذكورين على
الواحد (الحقيقة) حسبما بيناه انفا (ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانضمام القرينة) على ما اوضحناه لك سابقا (فهو) اى كل
واحد من المذكورين (لم يستعمل) حيث (الا فيما وضع له)
فيكون حقيقة (ويستوضح هذا في بحث الاستعارة) عند قول الخطيب
ودليل انها اى الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعا للمتشبه به لا
للمتشبه ولا الاعم منهما فراجع ان شئت هذا ولكن المختار عند
الرضى وابن الحاجب كون ذلك مجازا لانه قال عند قول ابن الحاجب
العلم ما وضع لشيء بعينه (غير متناول) غيره بوضع واحد قوله بوضع
واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد
بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة قائما يتناول بوضع اخر اى
بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي
به شخص آخر .

قانه وان كان متناولا بالوضع لمعين لكن تناوله للمعين الثاني
بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما
ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حيد العلم
ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف
وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة
كما اشير باللام في اشتر الحكم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من
هذه الاعلام الموضوعة لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول

عبرها وضعا .

واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامه مقبلا
فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي . مطابقتها
كل كمال عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق
فلنظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج
على سبيل التشريك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقا على
الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد
من كونه مجازا على مذهبه في العرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على
ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له
كالمواطنين انتهى .

(وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق)
لجميع الافراد وذلك اذا حل محلها كل على سبيل الحقيقة (نحو
قوله تعالى ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها) اي باللام (المهية من حيث هي هي) كما في الرجل خير من
المرأة (ولان حيث تحققها في ضمن بعض الافراد) كما في ادخل
السوق (دل في ضمن الجميع بدائل صحة الاستثناء) المتصل بمعنى قوله
تعالى الا الذين امنوا (الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو
سكت عن ذكره) اي الاستثناء .

(وتحققه) اي تحقيق افادة هذا المعرف الاستغراق (ان الماخذ
اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع
الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما) اي بين الجميع والبعض (في
الخارج) وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكلية والبعضية

لكن كلامنا كما في الرضى في المشخصات الخارجة (فاذا لم يكن
قضية لعدم دليلها) اي التوهم كما صرح به الرضى (وجب ان
يكون للجميع) ومن هذا القبيل كما في الرضى قوله (من) الماء
ظاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام
قرينة البهضية لاطلقة ولا معنية .

(والى هذا) اي كون المقصود الحمية من حيث تحققها في ضمن
جميع الافراد (ينظر صاحب الكشاف حيث يطاق لام الجنس على
ما) اي على لام (يفيد الاستفراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان
لحق خسره للجنس) فمراد انه اي اللام في الانسان للجنس
في ضمن جميع الافراد فيمتثل كل انسان (وقال في قوله تعالى ان
الله يحب المحسنين ان اللام فيه) اي في المحسنين (للجنس فيمتثل
كل محسن) لان المراد المحسن في ضمن جميع الافراد .

(وكثير ما يطلعه) اي الجنس (على ما) اي على لام
(يقصد به) نفس (المعبوم والحقيقة) من غير نظر الى ما صدقت
عليه من الافراد فضلا عن الاستفراق والبهضية (كما ذكر) وقد
نقلناه عنه في خطبة الكذب ان اللام في الحمد لله للجنس دون
الاستفراق (وقد قلنا هناك ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله
تعالى فراجع ان شئت :

(والحاصل) اي حاصل ما تقدم من قول الخطيب وباللهام للاشارة
الى معهود الى قوله وقد يفرد الاستفراق وما بينهما (ان اسم الجنس
المعروف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما
صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة) نحو

الرجل خير من المرأة (ونحوه علم الجنس كامامة) فإنه ايضا يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد هذا ما يقتضيه عادة الكتاب ولكن في كلام الرضى ما يناق ذلك فإنه قال ان العلمية وان كانت لفظية إلا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيها للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يعمل على الاستعراق الا مع القرينة المختصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية الى ان قل والقرينة المختصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلما كمال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتنشئة نحو الضرب بالعلم والسوق انتهى .

(واما) ان يطلق (على حصة معينة منها) اي من الحقيقة حال كون تلك الحصة (واحدا) نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا ففسي فرعون الرسول (او اثنين) نحو رأيت رجلاين عالمين فاكرمت الرجلين (او جماعة) نحو جائني رجال فاكرمت الرجال (وهو العهد الخارجى ونحوه علم الشخص كزيد) قال الرضى كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجى انتهى .

(واما) ان يطلق (على حصة غير معينة وهو العهد النفسى ومثله النكرة كرجل واما) ان يطلق (على كل الافراد وهو الاستعراق) نحو ان الانسان لفس خسر (ومثله كل مضافا الى نكرة) نحو كل نفس ذائقة الموت .

والحاصل ان اقسام المعارف باللام اربعة حسبما ذكر كل واحد منها مع ما يماثله (ولاخفاء في تميز بعضها عن بعض) اذ قد علم ان ما يطلق عليه بعضها غير ما يطلق عليه بعضها الاخر (الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الإشارة الى الحقيقة) والحقيقة (من حيث هي) اي من غير اعتبار حضورها في الذهن فحينئذ (لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية) لعدم التوابع فيها (والكلية) لعدم اداة الاستغراق فيها .

والحاصل انه لم يتميز حينئذ اسم الجنس المذكر العالي من اللام والنويع اذا كان مصدرا عن اسم الجنس المعارف باللام الحقيقة اذا كان مصدرا (نحو رجعي وذكري) وبشرى وسقي (والرحمي والذكرى) والبشرى والسقي وذلك لان كل واحد من النكرات المذكورة كعارضها موضوع للماهية من حيث هي من غير اعتبار الحضور في الذهن وليس فيها دلالة على البعضية والكلية

(وان قصد به) اي تعريف الحقيقة (الإشارة اليها) اي الى الحقيقة (باعتبار حضورها في الذهن) فحينئذ (لم يتميز عن تعريف العدد) الخارجى

حاصل الكلام في المقام انه ان قصد بالام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس الإشارة الى الماهية من حيث هي فحينئذ لم يتميز اسم الجنس المذكر من معرفته اذا كان مصدرا كالامثلة المذكورة فان كل واحد منها موضوع للماهية من حيث هي والتالي اي عدم التمييز بين المذكر والمعرف باطل لصورة التمييز بينهما فالمقدم اي الإشارة الى الماهية من حيث هي ايضا باطل .

وان قصد باللام الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن
فحينئذ لم يتميز المصروف بهذه اللام عن المصروف بلام العهد الخارجي
لأن كلا منهما حينئذ اشارة الى حاضر في الذهن والثاني ايضا باطل
لما تقدم فالمقدم مثله .

(وهذا حاصل الاشكال الذي اوردته صاحب المفتاح على هذا
المقام وجوابه اذا) نختر الشق الثاني من الايراد اي كون القصد من
تعريف الحقيقة اي من لام الداخلة على اسماء الاجناس الاشارة الى
الماهية من حيث هي هي فنقول (لانسان عدم تميزه) اي تعريف
الحقيقة (من تعريف العهد على هذا التقدير) الثاني لأن النظر في
المعهود (الخارجي) (الى فرد معين أو اثنين) معينين (او جماعة)
معينة كما مثلنا امما (بخلاف المصروف باللام) الحقيقة فان النظر
فيها الى نفس الماهية والمعهود باعتبار كونها (اي الماهية) حاضرة
في الذهن (من غير نظر الى ما صدقت الماهية والحقيقة عليها من الافراد
كما صرح بذلك امما .

(و) لا يذهب عليك انه ظهر من ذلك اي من احتياز الشق
الثاني من الايراد التمييز بين اسم الجنس المذكور نحو رحيمي واسم
الجنس المصروف نحو الرجعي فان النظر في المصروف كما قلنا الى نفس
الماهية والحقيقة لكن باعتبار كونها حاضرة في الذهن و (هذا المعنى)
اي كونها حاضرة في الذهن (غير معتبر في اسم الجنس النكرة)
فانشق الاول من الايراد المستلزم لعدم التمييز بين الجنس النكرة
واسم الجنس المعرفة باصل لثبوت الفرق بينهما بعدم اعتبار الحضور
في النكرة واعتباره في المعرفة .

(و) ان قلت اذا كان هذا المعنى اى المحضور في الذهن غير معتبر في اسم الجنس النكرة فكيف يدخل عليه لام الحقيقة الذلا يعتبر فيها المحضور في الذهن وهل هذا الاجمع بين المتنافين .

قلت (عدم اعتبار الشيء) اى عدم اعتبار المحضور في اسم الجنس النكرة (ليس باعتبار لعمده) اى عدم اعتبار ذلك الشيء اى المحضور ومن هنا قالوا لا بشرط يجتمع مع الف شرط فلا مانع من دخول لام الحقيقة على اسم الجنس النكرة ولا يلزم منه الجمع بين المتنافين اذ لا تنافي بين المعنيين .

(وهو اى الاستغراق) مطلقا سواء كان فى المسند اليه او فى غيره فلا يرد ان الغيب والصاعقة في المثالين الاتيين ايضا مما نحن فيه لأن الأول مجرور ولثاني مفعول به (ضريان) اى قسمان (حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ) اورد عليه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف اللفظ واجيب بان الارادة سبب الاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب ولكن هذا الجواب لا يخلو عن مناقشة لانه بظاهره مشعر بان دلالة الالفاظ تابعة للارادة دون الوضع وذلك بظاهره فاسد كما بيناه في الجزء الاول من المكررات فراجع ان شئت .

(بحسب اللفظة) قيل او بحسب الشرع او العرف الخاص وانما اقتصر على ذكر اللفظة وان كان المراد هو الاعم على ما قيل لانها الاصل فلا يرد ما قيل من انه يقتضى انه اذا اريد من الصاوة كل فرد مما يتناوله او من العاقل كل فرد مما يتناوله لا يكون الاستغراق حقيقيا هذا كله اذا خصصنا العرف في كلامه الاتي بالعام والا فالتعميم

هنا غير تام فتأمل (نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة)
قال للطريحي اى المعلوم والموجود وقيل ما غاب عن الخلق
وما شاهدوه في الحر والعلانية انتهى .

وعرفي وهو ان ان يراد كل فرد ما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
للعرف (العام) كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغه بلمه (الذي
يسكن فيه) او (صاغة) مملكته لانه (اى احد الاحتمالين هو
المفهوم حرفا) بحسب القرائن الدالة عليه (لا صاغة الدنيا) اد
العقل حاكم بانه لا يقدر على جمع صاغة الدنيا والصاغة جمع صائغ
من الصوغ اصله صوغة على وزن ملبة وكسبة تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا كما في قالة :

(فان قلت الصاغة) كما ذكرت (جمع صائغ) فهو اسم
الفاعل (واللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول) ولذلك قال
في الالفية .

وصلة صريحة صلة ال وكونها بصيرب الافعال قل

(لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل) بالصاغة مبنى
على مذهبه (اى المازني اد عنده يصح جعل اللام حرف تعريف
للاستغراق لا عند غيره اى الجمهور .

(قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى المحدث
لأنهم يقولون انه) حيثئذ (فعل في صورة الاسم ولهذا يفعل وان
كان بمعنى الماضي) قال الرضي بناء على مذهب الجمهور ان اصل
الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة
للعرفية لفظا ومعنى على صورة للفعل اما لفظيا فظاهر واما معنى

فلمصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه
فصيروا الفعل المثنى للفاعل في صورة اسم الفاعل والمثنى للمفعول في
صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربان إذ معنى زيد ضارب زيد
ضرب أو يضرب وزيد مصروب أي ضرب أو يضرب ولكون هذه الصلة
فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل أو مفعول
حقيقة لم تعمل بمعنى ماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الأعراب أن
أن يكون على الموصول مما كانت الاسمية في صورة اللام الحرفية
نقل أعرابها إلى صانها عارية كما في الأذا كانت بمعنى غير انتهى .

وليعلم أن في اللام مذهباً آخر نقله الرضى عن الرمحشري وهو
أن اللام متقوسة عن الذي ولأخواتهم واستدل على ذلك بأن الموصول
مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتشاكل ما هو كالجملة
الواحدة بكون أحد حركتها جملة فصرفت الموصول تارة بحذف بعض
حروفه قالوا في الذي اللذان يكون الذال ثم اقتصر وأما على الألف
واللام وتارة بحذف بعض الصلة أو الضمير أو نون المثنى والجمع
نحو الحافظو عورة العشرة (وأما ما ليس بمعنى الحدث من نحو
المؤمن والكافر والصالح والعاثك فهو كالصلة المشبهة واللام فيها
حرف التعريف اتفاقاً وكلام الكشف والمفتاح يفصح عن ذلك) الاتفاق
(في غير موضع) واحد أي في مواضع متعددة هذا ولكن دعوى هذا
الاتفاق مع إطلاق ما نقلناه عن ابن هشام في أول المبحث لا تنحصر
عن مناقشة وأمله إلى ذلك أشار بقوله (ولو سلم) أن اللام في اسم
الفاعل والمفعول مطلقاً موصول :

(فالمراد) من قول الخطيب وهو أي الاستغراق ضربان (تقسيم

مطلق الاستفراق سواء كان بحرف التعريف او غيره (مما يفيد الاستفراق) والموصول ايضا ياتي للاستفراق (اذا قامت قرينة على ذلك لفظية كانت تلك القرينة (نحو اكرم الذين يأتوك الا زيدا واضرب القائمين الا همرا) لأن الاستثناء قرينة لفظية على الاستفراق او غير لفظية كما في المثال .

(وهذا) اي مجيء الموصول للاستفراق اذا كانت معه قرينة (ظاهر واستفراق المفرد سواء كان بحرف التعريف ام غيره اشمل من استفراق المثنى والمجموع لأنه) اي استفراق المفرد (يتناول كل واحد واحد من الافراد واستفراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا يتاقي خروج الواحد واستفراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتاقي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل) في الباب (فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان) والوجه في ذلك كله ان الاستفراق عبارة عن شمول افراد مدلول اللفظ والمدلول في المفرد الاحاد وفي الثنية الاثنين وفي الجمع الجماعة .

(وانما اورد البيان) اي بيان كون استفراق المفرد اشمل من استفراق المثنى والمجموع (بلاء التي لتى الجنس لأنها مص في الاستفراق بيان ذلك) منقولا من الرضى بتغيير ما (ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستعظام ظاهرة في الاستفراق وتحتمل عدم الاستفراق احتمالا مخرجوها الا عند قيام قرينة) على عدم الاستفراق (نحو ما جائني رجل بل رجلان فانه حيثئذ) اي حين اذ قام قرينة وهي بل رجلان (يتحقق عدم الاستفراق والنكرة في الايجاب ظاهرة

في عدم الاستفراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو ثمرة
خير من جرادة وقليل في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت
اي كل نفس .

(وفي) كتاب (المقامات) للحريري :

(يا اهل ذا المظني وقبتم شرا) (ولا لقبتم ما بقيتم ضرا)

اي كل شر وكل ضر والشاهد في الاول لا الثاني وان كان
الاستفراق مرادا في الاول والثاني فتنبه (واما اذا كانت النكرة مع
من ظاهرة نحو ما جائي من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار
فهو نص في الاستفراق حتى لا يجوز ما جائي من رجل او لا رجل
في الدار بل رجلا) اذ المسألة الكلية تناقض الموجبة الجزئية (والى
هذا) اي الى كون النكرة مع من ظاهرة او مقدرة نصا في الاستفراق
(اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح) بناء
(توجب الاستفراق) لأن لا حينئذ نافية للجنس فيلزم تقدير من
كما بين في محله (وبالرفح) اعرابا (تجوز) اي الاستفراق
(فائدة) قل الرسي في بحث النكرة ومن هذه وان كانت زائدة
كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستفراق لان اسمها من
الابتدائية لما اريد استفراق الجنس ابتداء بالجانب المتناهي وهو الاحد
وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كأنه قيل ما
جائي هذا الجنس من واحد من ال ما لا يتناهي انتهى

(و) يجوز (لقائل ان يقول لو سلم كون استفراق المفرد
اشمل في النكرة المتغية) كما مثل به في الدليل المذكور في كلام
الخطيب (فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام

الاستفراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة (علم) الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة للتفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض) اي غيب كل سماء وكل ارض (وعلم آدم الاسماء كلها) اي كل اسم (واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم) اي كل ملك (والله يحب المحسنين) اي كل محسن (وما هي من الظالمين ببعيد) اي من كل ظالم (وما الله يريد ظلما للعلمين) اي شيئا من الظلم لكل عالم (الى غير ذلك) من المجموع المحلاة بلام الاستفراق الواقعة في القرآن (ولهذا) اي لكون الجمع المحلي بلام الاستفراق كالمفرد في شمول الافراد (صح بلا خلاف نحو جاءني القوم) الا زيدا والا زيدين والظاهر من هذا المثال ان المراد من الجمع في المقام ~~كل~~ جمعا في المعنى سواء كان جمعا في الاصطلاح ام لا فان القوم اسم جمع ولا يتصل به الجمع اصطلاحا . (او) نحو جاءني (العلماء الا زيدا والا الزيدين) فصحة الاستثناء في المثالين تدل على ان الجمع المحلي بلام الاستفراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد .

قال الرضوي في بحث المعرفة والنكرة اما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين او الا زيدا وذلك لان الجمع المحلي بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فعني لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب انتهى .

(مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على

الاستثناء المنصل (وذلك لأن المستثنى اعني (يدا لا يصدق عليه المستثنى منه اعني جماعة لا) ليس بجماعة بل فرد منهم .

(فان قيل) الاستعراق في المفرد يقتضي استيعاب الاحاد و (الاستعراق في) الجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جائي الرجال جائي كل جمع من جموع الرجال وهذا) المعنى (لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف) الاستعراق في (المفرد) فانه ينافي خروج الواحد فضلا عن الاثنين والاكثر (قلنا) لا نسلم هذا الفرق بين الاستعراقي لما تقدم نقله عن الرضى انه و (لو سلم هذا الفرق) فلا يمكن خروج الواحد والاثنين من الجمع ايضا لأن الواحد مع اثنين آخرين من الاحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير (أي تقدير البحث أي المعروف في ان قبل المفرد الخ) ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم (من ان معنى قولنا جائي الرجال جائي كل جمع من جموع الرجال .

(فان ذهبوا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع) من حيث المجموع كما في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن لأن الحكم اعني الاحقة بالرد مختص بمولة الرجعية (دون كل فرد) من افراد البعولة (حتى) يشمل الحكم بمولة البائعات وحتى « يصح جائي جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه ، كما هو كذلك في قوله من العلماء ورثة الانبياء اظهور ان المراد من العلماء المعلوم منهم لا كل فرد منهم حتى يشمل الحكم الفاسق منهم « فهو ممنوع بل هو اول المسئلة » يعني مصادرة الا اذا قامت

قرينة على ذلك كما في الآية والرواية وحيث يخرج عن محل الكلام لأنه فيما لم توجد قرينة في الكلام .

« يظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى « حكاية » رب انى وهن العظم منى انه « اي ذكر يا ح « ترك جمع العظم » وانتقل « الى الافراد » والحاصل انه لم يقل وهنت العظام بصفة الجمع « لطلب شمول » الحكم اي « الوهن للعظام فردا فردا » والجمع بزعمه ليس نعا في هذا الشمول « لصحة » ان يقال وهنت العظام بصفة الجمع مريدا بذلك اظهار « حصول » وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد « اي لا يصح اسناد الوهن الى المفرد عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد » وذلك لان الاسناد الى المفرد موجبة كلية وحصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد موجبة جزئية فلا يجوز استعمال ذلك الاسناد في هذا المعنى بخلاف الاسناد الى صيغة الجمع فانه موجبة جزئية فيجوز استعماله في هذا المعنى .

« وذلك » اي وجه ظهور فساد ما ذكره صاحب المفتاح من الفرق بين الاسنادين « لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون الكل » وبعبارة اخرى لا نسلم ان الاسناد الى صيغة الجمع موجبة جزئية بل الاسناد اليها كالاسناد الى المفرد موجبة كلية يشمل الافراد كلها كما ذكره اكثر ائمة الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل كالايات المتقدمة وغيرها من الايات .

« بل الوجه في افراد العظم » والانتقال من صيغة الجمع اليه « ما ذكره صاحب الكشف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده « اي ذكريا ع » الى ان هذا الجنس « اي العظم » الذي هو العمود وأشد ما تركيب منه الجسد قد اصابه الوهن « والضعف فكيف بسائر الاجزاء التي ليست بهذه المثابة من الشدة والقوام فإصابة الوهن لها تثبت بطريق اولي « وواو جمع لكان » الكلام بظاهره دالا على ان « القصد الى معنى آخر وهو انه ام يمين منه » اي من ذكريا ع « بعض عظامه ولكن كلاما » وذلك لأن الجمع يعود العموم « يعني لو قبل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة .

ومما رآه اخرى حتى كأنه وقع من سامع شك في كون القضية موجبة كلية فاتي بصيغة الجمع دفعا لهذا الشك وليعيد الكلام الايجاب الكلي لان صيغة الجمع كما قلنا يفيد العموم و « لان القيد » وهو صيغة الجمع « في الكلام باطر الى نفي ما يقابله » والمقابل للايجاب الكلي والشمول هو الايجاب الجزئي « وهذا المعنى » اي كون المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كأنه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة « غير مناسب للمقام » لان السامع فيه هو الله تعالى وهو يعلم حقيقة الاعمى وما تحفى الصدور فكيف يظن في حقه جل جلاله الشك المذكور وهو بمنزلة الجمل بل نفسه فتأمل .

« فهذا الكلام » من الكشف « صريح في ان وهنت العظام »

بصفة الجمع (يفيد) ايضاً (شمول الوهن لكل) فرد (من العظام بحيث لا يخرج منه البعض) وبعبارة اخرى هذا الكلام من الكشف صريح في ان وهنت العظام بصفة الجمع موحية كلية مثل وهن العظم بصفة المفرد .
(وكلام المفتاح صريح في انه يصح) ان يقال (وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد) وبعبارة اخرى كلام المفتاح صريح في ان وهنت العظام بصفة الجمع موحية حرة (فالنفاي بين الكلامين واضح) فتأمل

(وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما) اي بين كلام المفتاح والكشاف (بناء على ان مراد صاحب الكشف انه لو جمع) اي لو قال وهنت العظام بصفة الجمع (لكان قصداً الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن) فحسب (ولكن الوهن انهم) اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقى خارجاً كما لو احدث (الاثني) حاصلاً ان مراد الكشف انه لو جمع لصارت القضية صالحة بجموعها كما يقول المفتاح فلا منافاة بينهما (ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك) اي كون منشأ هذا التوهم ما ذكر (لان اعادة الجمع المحلى بالام تعلق المحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشف ايضاً مشحون به) اي باعادة الجمع المذكور التعلق المزمور (حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلماً للعالمين انه نكر ظاهراً وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئاً من الظلم لاحد من من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للجانين حصيماً اي ولا تحاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مسمى بالعالم يعني لو افرد وقيل رب العالم (لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد

الشمول والاحاطة) لكل جنس من اجناس العالم مشاهدا كان ام لا
(ولا يخفى عليك) بعد ما ذكرنا (فساد ما قيل) في شرح
كلامه ده ان المفرد وان كان اشمل) من الجمع لان الجمع لا
يفيد تعلق المحكم بكل ما سمي بمفرده (لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو
التنبيه على كون العالم احاسا مختلفة) فلذلك اتى بصيغة الجمع
ولم يقل رب العالم بصيغة المفرد .

(لان المفرد يعيد شمول الاحاد) فلا يفهم منه اختلاف اجناس
تلك الاحاد (والجمع يعيد شمول الاجناس) المتعددة المستلزمة بتعددتها
اختلافها من حيث المساهية والحقيقة والا فلا وجه للإتيان بصيغة
الجمع الدالة على التعدد لان المساهية الواحدة والحقيقة الموحدة لا تنى
فصلا عن ان تجمع .

(وذلك) الفساد (لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق المحكم
بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين) وهو جمع (متناولا لكل
جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الاتهام) اي تسامط بين قول القيل
بان المفرد اشمل من الجمع وبين قوله ان الجمع يعيد شمول
الاجناس .

قال في المصباح قال ابن فارس التهاوت التناقض شيئا بعد شيء
وقال الجوهري التهاوت التناقض قطعة قطعة انتهى
فحاصل المراد من التهاوت في المقام ان كلام القيل يسقط اي يبطل
بعضه بعضا حسب ما بينا .

(وايضا لا دلالة لقوله) اي انكشف (ليشمل كل جنس مما سمي
به على هذا المعنى) الذي فسر القيل كلامه به وهو ان مراده ان

المفرد وان كان اشمل الخ

(وكذا) لا يخفى عليك فساد (ما قبل ان العالمين مهيئات مختلفة) من الانسان والهلك وسائر المخلوقات المشاهد منها وغير المشاهد (فيتناولها) اى تلك المهيئات المختلفة (الجمع) دون المفرد فلذا اتى بصيغة الجمع اعنى العالمين ولم يقل رب العالم (بخلاف العقلام) فانها مهيئة واحدة يشملها المفرد اعنى العظم فلا احتياج الى صيغة الجمع بان يقال وهنت للعظام

(وذلك) الفساد (لان هذه التفرقة) بين ما كان مهيئات مختلفة فيحتاج في استغراقها الى صيغة الجمع وبين ما كان مهيئة واحدة فيكتفى في استغراقها بصيغة المفرد (لا يؤيدعا عقل) تام (ولا نقل) من اهل اللغة الذين هم المرجع والمعتمد في امثال المقام بل المعلوم منهم على ما ادعاء العاضل المعنى ان الجمع يشاؤل الافراد المشتركة في مفهوم مفردة وهذا هو المراد من قيد الجنسية المعتبرة في تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا فكما ان الجمع والمفرد اذا استغرقا يشاؤلان الاحاد المتفقة كذلك يشاؤلان المختلفة .

قال الرضى عند قول ابن الحاجب المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضعه الواضع صالحا لاكثر من واحد لطعن جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيض لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى

صفتها التي اشتركا فيها او منفقة كما تقول الابيضان لافئتين والبيض
لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيد
والزيد فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لعلة زيد ليس
الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية كان
متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بريد افسان وسمى به فرس
فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك
الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم انتهى

(وبالجمللة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من
الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح
به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام
صدر عن صاحب المعتاد [من دون رواية] وتامل (نعم فرقى بين
المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من جهة اخرى وهو ان المفرد
المعرف بلام الجنس (صالح لان يراد به جميع) افراد (الجنس)
او نفسه فتأمل (وان يراد به) اى بعض الجنس اى بعض افراده
مماثلة الى (الواحد منه) اى من الجنس بلا خلاف في ذلك (كما
في قوله تعالى) حكاية (ان ياكله الذئب) فان القرينة اى الاكل
دليل على ان المراد منه بعض افراد الذئب لا جميع افراده
ولا نفس جنسه واما ان المراد منه الواحد من الافراد فلا قرينة عليه
اذ لا مانع من ان يجتمع على اكل انسان واحد ذئب متعددة
(والجمع صالح لان يراد به جميع) افراد (الجنس) او نفسه
فتأمل (وان يراد به بعضه) اى بعض الجنس اى بعض افراده لكن
(لا الى الواحد) بل الى الثلاثة او الاثنين بناء على ان اقل الجمع

اثنان والحاصل ان الفرق بين المفرد والجمع المعرفين انه يجوز في المفرد ان يراد في جانب القلة البعض متجاوزا الى الواحد وفي الجمع الى الثلاثة او الاثنين على الخلاف المذكور لان المراد به الجنس في ضمن مصداق الجمع ولا مصداق للجمع في اقل من الثلاثة او الاثنين والى ذلك اشار بقوله (لان وذاؤه في تناول الجمعية في الجنس وذان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشف) فتحصل مما تقدم انه لا يجوز استعمال الجمع في الواحد الا مجازا بخلاف المفرد (فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتل واحد منهم) وذلك لان الخيل وهو اسم جمع اريد منه الواحد وقد تقدم في اوائل المبحث ان المراد من الجمع هنا ما يشمله فتبصر .

(فان قلت قد روي (في الكشف) عن ابن عباس رضي الله عنه) عند قوله تعالى كل امن بالله وملائكته وكتبه انه قرء وكتابه وقال (ان الكتاب بصيغة المفرد مدلوله (اكثر من) مدلول (الكتب) بصيغة الجمع (و) ان قلت كيف يكون مدلول المفرد اكثر من مدلول الجمع قلنا قد (بينه صاحب الكشف) انه اذا اريد بالواحد المعرف باللام (الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه) اي من المفرد (شيء) من الاحاد (اما الجمع) المعرف باللام (فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من المجموع) فيخرج منه الواحد بل الاثنين ان قلنا ان اقل الجمع ثلاثة (والا فيختص الخروج بالواحد وكيف كان فلا يشمل الايراد جميعا فثبت ان المفرد اشد من الجمع .

(قلت هذا الكلام) من صاحب الكشف (مبنى على ما هو المعتبر
 عند البعض من أن الجمع المحرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة
 اورده توجيهها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد) صاحب الكشف
 (انه) اي كون الجمع المحرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة
 (مذهبه بدليل انه) اي صاحب الكشف (صرح بخلافه) اي بخلاف
 المعنى المذكور (غير مرة والامتناع ايما يشهد بذلك) اي بخلاف
 المعنى المذكور (وانما اطبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح
 الانظار وهطارح الافكار كم ذلت فيه للافاضل اقدمهم وكلت
 دون الوصول الى الحق افهامهم) والله هو الهادي الى الحق وسواء
 السبيل .

(ولما كان ما مطة اعتراض) اي مكان اعتراض مطنون (وهو)
 اي الاعتراض المطنون (ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه
 واستغراقه) المفهوم من اداته ' يدل على تعدده) اي تعدد معناه
 (والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان) وبعبارة اخرى
 يتعين ان لا يجوز ادخال اداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد
 لانه في مقابل التثنية والجمع لانه يدل بصيغته على انه ليس مع
 معناه اخر مثله واداة الاستغراق اذا دخلت عليه تدل على ان المعنى
 معه جميع ما هو مثله والتنافي بين هذين المعنيين ظاهر فكيف
 يجتمعان .

(اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
 لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف الف) وشبهه (ولام
 التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم المفرد هالكونه مجردا

عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد)
 فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به نفس الجنس وبدخول
 حرف الاستغراق يحصل التعدد .

(و) ان قلت اذا كان الامر كذلك اى اذا جرد المفرد من
 الدلالة على الوحدة ودخلت عليه اداة الاستغراق الدالة على التعدد
 فينبغى ان يجوز وصفه بالجمع مع انه ممنوع عند الجمهور من النحاة
 قلت (اما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال
 للمحافظة على التماسك اللفظي بين الصفة والموصوف والا فقد يجوز
 وصفه بنعت الجمع نظرا الى المعنى كقوله تعالى او الطغل الذين
 لم يظهروا على هورات النساء وكل في فلك يسبحون) ولانه اى
 المفرد الداخلة عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الامرادولها
 امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه) اى وصف المفرد
 بنعت الجمع (الاخفش في نحو الديار مصر) جمع الاسفر (والدينار البيض)
 جمع الابيض (واما قولهم ثوب اسمال ونظمة امشاج) حيث وصف المفرد
 بنعت الجمع ولم يضاف على النش كل اللفظي (فلان الثوب مؤلف
 من قطع كذا سمل اى خلق والنظمة مركبة من اشياء كل منها
 مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاحراء لانه) اى مجموع
 الاجراء (هو) اى المؤلف (بمبته) هذا كله بناء على كون وزن
 اسمال جمعا والتعقيق خلافه قال الرصبي واما برمة اعشار واكسار
 واثوب اسمال ونظمة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار
 وهي قطعها والاثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق
 والنظمة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع

الاحزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجبرئهم على ذلك
كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى سقيكم
بما في بطونه والضمير للانعام وقيل سيويه افعال واحد لا جمع
وجاء قميص شراذم ولحم خرازيل انتهى

قال في الكشف نظمة امشاح كبرمة اعشار وبرد اكباش وهي الفاظ
مفردة غير جموع ولذلك وقعت صفات للامراد انتهى

(و) الاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف (
لما بان لا يكون المتكلم او السامع عارفا باسمه العلم او (لانها)
اي الاضافة (احصر طريق الى احصاء المسند اليه في ذهن السامع)
والمقام مقام اختمار (نحو قول جعفر بن علة الحادثي) حين كان
مسحوقا بمكة وكان حينئذ في مكة (كب من اليمس وهو محبوسه
ثم ان المركب عزم على الرحيل فانشد بمتحررا (هوي) بمعنى
اسم المفعول (اي مهوي) وهذا بثلاث ياءات الاوليان من معنى
الكلمة والاولى منهما من واو مفعول اداصله مهوي على وزن محوي
اجتمعت الواو الثانية مع الياء الاولى والسابق منهما ساكن فقلبت
الواو ياء وادغمت في الياء والياء الاخيرة الثالثة ياء المتكلم اضيف
اليها الاسم المفعول بعد الاعلال المذكور

(وهذا) اي قوله هوي احصر من (ان يقول الذي اهوام
او نحو ذلك) كان يقول الذي يميل اليه قلبي وامثال ذلك (والاختصار
مطلوب لضيق المقام وانه ما السأمة) قد تقدم معنى السأمة في حذف
المسند اليه فراجع ان شئت (لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل
مع المركب اليمانيين) جمع يمان بمعنى يماني قبل اصل يمان

یمانی اعل اعلال قاض ویمانی اصله یمنی ینشدید الیاء حذف
الیاء المدغمة وروض عنها الالف على خلاف القياس فصار یمانی .

وقال في المصباح الیمن اقليم معروف سمي بذلك لانه عن یمین
الشمس عند طلوعها وقيل لانه عن یمین الكعبة والنسبة اليه یمری على
القياس ویمان بالالف على غير قياس وعلى هذا ففي الیاء مذهبان
احدهما وهو الاشهر تخفيفها واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر
التثقیل ووجهه ان الالف دخلت قبل الیاء لتكون عوضا عن التثقیل
فلا یثقل لثلاثا یجمع بین المروض والمروض والثاني التثقیل لان الالف
زیدت بعد النسبة فیبقى التثقیل الدال على النسبة تنبیا علی جواز
حذفها انتهى

(مسعد اي مسعد ذاهب في الأرض) قال في المصباح اسعد
من بلد كذا الى بلد كذا اصعادا اذا سافر من سلكه سعى الى بلد
علیا انتهى (وتمايه) اي تمام البيت (جنیب وجمانی همكة موثق
والجنیب المجنوب) یعنی المعمل بمعنى المعول كالحبيب بمعنى المحبوب
قال الطبرسي كل طالع منقاد جنیب والی هذا المعنى إزار بقوله
(المستبح) وهو كناية عن كور حبيب لا یدكن له الناحر عن الراكب
والمجيء اليه (والجثمان) يضم الجیم (الشخص والموثق المقيّد ولعظ
البيت خیر) اي جملة خبرية (ومعناه) انشاء لانه (قاسف وتعمر
على بعد الحبيب) وفراقه ولنعم ما قيل في مرارة الفراق بالفارسية :
شیدام سختی خوش که پیر کنعان گفت

فراق یار نه آن میکند که بتوان گفت

(او لنضمها) اي الاضافة (تعظیما لسان المضاف اليه او المضاف

او غيرهما كقولك في الاول عبيدي حضر (فتعظم نفسك بان لك عيدا (وفي الثاني عدد الخليفة ركب) فتعظم شان العبد (وفي الثالث عبد السلطان عدي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو) اي ياء المتكلم (وان كان مضافا اليه) للفظه عند (لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو) اي ياء المتكلم (المراد بقوله او غيرهما) والحاصل ان المراد بقوله غيرهما غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا لا يلزم منه ان لا يكون مضافا اليه اصلا فلا ينافي كون ياء المتكلم مضافا اليه للفظه عند (او لتضمنها) اي الاضافة (تحقيرا للمضاف) الذي هو مسند اليه (نحو) قولك (ولد الهجوم حاضر تحقيرا لشان الولد لان العرب كانت تهتقر الهجوم والحلاق بحيث كانت المعاشرة معهما الى انما كحة والمزاوحة مع ذويهما عارا عندهم وكذلك اليوم في بعض بلاد العجم كنواحي زابل وبعض بلاد افغانستان) او (تحقيرا (للمضاف اليه نحو) قولك (ضارب زيد حاضر) تحقيرا لشان زيد اذ في كونه مضروبا نوع حقارة (او) تحقيرا لشان (غيرهما نحو قولك (داد الهجوم يجالس زيدا ويناديه) تحقيرا لشان زيد وذلك لما ذكرنا آنفا .

(وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر) اي مستحيل (نحو اتفق اهل الحق على كذا) فانه يتعذر ويستحيل عادة تعداد كل من هو على الحق (او) لاغنائها عن تفصيل (متعسر) اي مشكل (نحو اهل البلد فعلموا كذا) فان تعداد اهل البلد وان لم يكن بمحال لكنه متعسر ومشكل لا سيما اذا كان البلد كبيرا

(او لانه يمنع عن التفصيل مانع) وذلك المانع (كنتقديم بعض على بعض من غير مرجح) مقبول عند العامة (نحو حضر اليوم علماء البلد و) ذلك المانع ايضا (كالنصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا) اي تساهقوا في بناء القصور وتمدد الدور مثلا فان في تسميتهم باسمائهم الاعلام تصريح بذم كل واحد ممن عين باسمه العلمي (و) ذلك المانع ايضا (كسامة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق) فان تعدادهم يوجب الاسامة وقد تقدم معنى الاسامة في حذف المسند اليه راجع ان شئت (او لتضمن الاضافة تعريضا على الاكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك) بالباب هذا مثال للتعريض على الاكرام وجهه ظاهر (او عدوك بالباب) مثال للتعريض على الادلال واما مثال التعريض على نحوهما اي على نحو الاكرام والادلال فقد اشار اليه بقوله (ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) والشاهد في اضافته الولد الى الضمير فانها للتعريض على الاستعطاف وانما لم يقل ونحو قوله تعالى لان المصاف في المقامين ليس بمسند اليه .

واما المعنى فهو كما في الكشف والله اعلم انه لا تضار والدة زوجها بسبب ولدها وهو ان تدعى به وتطلب منه ما ليس بعدل من الرزق والكسوة وان تشعل قلبه بالتفريط في شأن الولد وان تقول بعدما انبأها النبي اطلب له ظئرا وما اشبه ذلك ولا يضار مولود له امرأته بسبب ولده بان يمنعه شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ولا ياتخذه منها وهي تريد ارضاعه ولا يكرهها على الارضاع الى ان قال

فان قلت كيف قيل بولدها وبولده قلت (لما نهيت المرأة عن المخارة
اضيف اليها الولد استعطافا لها عليه) وانه ليس باجنبي منها فمن
حقها ان تشفق عليه (وكذلك الوالد) انتهى كلام الكشف وظهر
وجه كون اضافة الولد في المقامين للتعريض على الاستعطافات فافهم
وانغمثم وكن من الشاكرين لله ذي المن وخفى اللطاف (او لنضمها)
اي الاسافة (استهزاء وتهكما) وسخرية نحو قوله تعالى حكاية عن
فرعون (ان رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون) فان اضافة الرسول
الى ضمير المخاطبين متضمنة للاستهزاء والسخرية برسول الله موسى
لان قائل هذا الكلام اعني فرعون كان جاحدا لله رب العالمين فكيف
يشرف بان موسى مع من المرسلين من الله الى المخاطبين فليس مقصوده
الا السخرية والاستهزاء (او) لنضمها (اعتبارا لطيفا مجازيا وهو)
اي الاعتبار اللطيف المجازي (الاضافة يادنى ملاسة من غير تملك
واختصاص) اي من غير ان يكون المضاف ملكا للمضاف اليه او
مختصا به على ما هو شأن اصل الاضافة (نحو كوكب الخرقاء)
فاضيف الكوكب والمراد به سهيل وهو نجم يطلع في الشتاء الى الخرقاء
يادنى ملاسة من غير ان يكون ذلك الكوكب ملكا لها او مختصا
بها والعرض من الاضافة الاشارة الى اعتبار لطيف مجازي وهو ان
الخرقاء كانت امرئة حقا كملانة تضيق اوقتها في الصيف فاذا طلع
سهيل واحست بالبرد واحتاجت الى الكسوة فرقت الصوف في اقاربها
ليساعدنها لعجزها عن غزل ما يكفيها لضيق الوقت فاضيف الكوكب
اليها لادنى ملاسة وهي حرصها على العمل عند طلوعه وبعثت هذه
الملاسة بمنزلة الاختصاص .

(او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب)
قال الفاضل المحشي فيه نظر لان النسبة الاضافية يجب ان تكون
معلومة للمخاطب ايضا وهي اشارة الى نسبة خبرية فامكن الاحضار
بطريق الموصولية فيقبل الذي هو علام زيد بالباب ولعل المصنف لم
يلفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكور في
المفتاح واجيب بان المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء
ولانسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية
وان امكن .

ورد بان البحث في تراكيب البلاء والقول بان طريق الاضافة يجوز
ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح
تأمل .

(او لاقادة الاضافة جنسية وتتمبعا كقولهم تذاك على خزامي
الارض) في المعباح والخرامي بالثاني من نبات البادية قال
الفارابي وهو خير السر وقال الازهري بقلة طيبة الرائحة لها نور
كنور البنفسج انتهى .

(النفعة من رائحتها) الشاهد في اضافة خزامي الى الارض حيث
افادت الاضافة الجنسية والتعميم (يعني) تذاك (على جنس الخزامي)
اي على كل فرد منها النفعة من رائحتها (وذلك لان الاسم المفرد
حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس)
كضافة الخزامي الى الارض فانها من خواص جنس الخزامي (دون
الفرد) كان يقال خزامي المعجاز مثلا (علم ان القصد به اى بالاسم
المفرد) الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير

بجناحيه على ما سيجيء) في بحث الميت وعطف البيان (انشاء الله تعالى)

(واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للتصدي الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس) المنكر وكذلك اذا كان المسند اليه مثنى او مجموعا فلا وجه لتخصيص البحث بالمعرد (نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسي) ونحو جاء رجلان او رجال من النجف الاشرف .

قال السكاكي او كن المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او تتعامل وترى انك لا تعرف منه الا حصة ~~كما~~ اذا سمعت شيئا في اعتقادك فامدا من هو مغتر كذاب وادرت ان تظهر لاصحابك سوء اعتقادك به قلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كبت وكبت متناديا ان تقول في فلان فتسميه كالك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة ولعله عندكم اشهر من الشمس وعليه ما يحكيه جل وعلا عن الكفار في حق النبي ص هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لنبي حلق جديد كان لم يكونوا يعرفون منه ص الا انه رجل ما انتهى محل الحاجة من كلامه .

(او النوعية اي التصدي الى نوع منه) اي مما يصدق عليه اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة الوهمية (نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغشية غير ما يتعارف الناس) لان الافطية المتعارفة عند الناس من الحرير والديباج وسائر الاجناس المانعة عن رؤيته عاورتها (و) اما

(هو) أي الغطاء الذي على ابصارهم فهو (غطاء التعامى عن آيات الله) ولذا قيل ولهم أعين لا يبصرون بها هذا ما في الكشف (و) لكن (في المعتاح أنه) أي تنكير عشوة (للتعظيم أي غشاة عظيمة تعجب ابصارهم ، الكلبة وتحول بينها) ١ بين الابصار (وبين الإدراك لأن المقصود) من هذا الكلام (بيان بعد حالهم عن الإدراك والتعظيم) حيثئذ (أدل عليه) أي على بعد حالهم عن الإدراك (وأوفى بتأديته) أي البعد المذكور

(أو للتعظيم أو التعتير يعني أنه) أي المسند إليه (بالغ في ارتفاع شأنه أو انحطاطه مطلقا لا يمكن أن يعرف كقوله أي قول ابن أبي السمت) بذكر السين وسكون الميم (له حاجب أي مانع عظيم في كل أمر يشينه أي يعيبه وليس له من طالب العرف أي الاحسان حاجب حقير فكيف بالتعظيم) حاصل معنى البيت أن الممدوح إذا أراد أن يرتكب أمرا قبيحا يصنع مانع عظيم وذلك المانع لا يمكن تعريفه وتعيينه وإذا طلب منه أمنان احسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم والقريظة على كون التنكير في الحاجب الأول للتعظيم وفي الثاني للتعقير كون الشاعر في مقام المدح (أو التنكير كقولهم إن له لابلا) أي كثيرا (وإن له لغما) أي كثيرا (أو للتقليل نحو ورضوان) أي قليل (من الله أكبر) والقريظة في الجميع حكم العقل والذوق السليم والفهم المستقيم (والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة) الذاتية (والتكثير بحسب اعتبار الكمية) والتمداد (بتحقيقا أو تقديرا) الأول أي التكثير تحقيقا (كما في الممدودات والموزونات والمحشبات بها)

كالمسكيات والمسوحات والثاني أي التكثير تقديرًا كما في المعاني
التي تنصف بالكثرة والقلّة عرفًا كما في الرضوان والعفو ونحوهما كما
قيل بالفارسية :

عفو خدا بیشتر از جرم ما است

سکته سر بسته چه گوئی خموش

(وكذا العرق بين (التحقير والتقليل) فان الاول بحسب اضطراط
الشان وسفالة الطبقة والثاني بحسب اعتبار الكمية والتمداد تحقيقًا او
تقديرًا والمثال المثال والبيان البيان (والى العرق) بين للتعظيم والتكثير
(اشار) الخطيب (بقوله وقد جاء) التكمير (للتعظيم والتكثير)
ووجه كون قوله اشارة الى العرق ان العطف اى عطف التكثير على
على التعظيم يفتضي المعية بينهما واما مثال مجيء التكمير لهما فهو
(نحو قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) والتكمير
في رسل جاء للتعظيم والتكثير (اى دو عدد كثير هذا ناظر الى
التكثير) استشكل عليه بان الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو
رسل فكيف يمثل به واحيد بان المراد بالتكثير المبالغة في الكثرة
لا اصلها لاستعدادته من صيغة الجمع فالكثرة مقوله بالتشكيك فالأخوذ
من صيغة الجمع اصل الكثرة ومن تنكيرها المبالغة في الكثرة فاعلم
فانه دقيق جدا (وآيات عظام)

(هذا ناظر الى التعظيم) فان عظم آية الرسالة مما يدل على
عظمة شأن الرسول (فقد يجيء) التكمير (للتحقير والتكثير ايضا
نحو اعطاني هلال (شيئًا اى حقيرًا) هذا ناظر الى التحقير (قليلا)
هذا ناظر الى التقليل ولا ينبغي عليك ان المراد التكمير مطلقا فلا

يناقش في المثال بأن التذكير فيه ليس في المسند اليه .

(فا) لمنحصل مما ذكر ان (النظم والتكثير قد يجتمعان وقد ينفترقان) وكذا التحقير والتقليل (وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم) او المخاطب او كليهما (بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يسمع عن التعريف مانع كقوله .

اذا اسمت مهنة يمين لطول الحمل بدله مثالا

الشاهد في يمين حيث لم يعرفها و (لم يقل يمينه) بالاضافة (احترازا عن التصريح بنسبة السأمة الى يمين الممدوح) لان في التصريح بذلك النسبة ما لا يناسب الادب (وجعل صاحب المعناح للتذكير في قوله تعالى ولئن منهم نفعة من عذاب ربك) اي التذكير في نفعة (للتحقير واعتراض المصنف عليه) في الايضاح (بان التحقير مستقاد من بناء المرة) اي وزن فعله في نفعة (و) من (نفس الكلمة) اي نفعة اي من مادة نفع يتفع و لانها ، اي الكلمة اي نفعة ، اما من قولهم نفعت الريح اذا هبت ، اي هاجت ، اي هبة ، اي هبجة ، او من نفع الطبيب ، او المسك ، اذا فاح ، اي اي اذا انتشر ريحه ، اي فوحة ، اي نشره قال في المصباح لا يقال فاح الا في الريح الطيبة خاصة ولا يقل في الخبيثة والمستنة فاح بل يقال هبت ريحها انتهى .

« وجوابه » اي جواب اعتراض المصنف « انه ان اراد » المصنف « ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدحلا » بفتح الميم اي « وضع دخول » في افادة التحقير فهذا لا يذ في كون التذكير للتحقير لانه ، اي التحقير « مما يقبل الشدة والضعف » لانه مقول بالتشكيك نظير ما

قلنا آتفاً في التشكير في دسل « وإن أراد « المصنف « أن التحقير
المستفاد من الآية « أي من نعمة « مفهوم منهما « أي من بناء المرة
وتقس الكلمة فقط (بحيث لا يدخل التشكير) في إفادة التحقير
(أصلاً فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نعمة من العذاب)
من دون التعريف بالاضافة (وبینه) أي التحقير (في نعمة العذاب)
بالتعريف بالاضافة فإن المستفاد من الأول تحقير شديد ومن الثاني
تحقير ضعيف والدليل على ذلك الذوق السليم والفهم المستقيم

(ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى) حكاية عن ابراهيم ع
اذ قال لا يبد آذر (انى اخاف ان امسك عذاب من الرحمن اى
عذاب هائل) هذا اذا كان التشكير في عذاب للمعظم (او شيء من
العذاب) هذا اذا كان التشكير فيه للتحقير ولا ترجيح لاحد الاحتمالين
على الآخر (ولا دلالة لللفظ المس واصله العذاب) اى نسبه (الى
الرحمن على ترجيح) الاحتمال (الثانى) اى كون التشكير في
عذاب للتحقير (كما ذكره) اى ترجيح الاحتمال الثانى بما ذكر
(« منهم لقوله تعالى لمسكم « « اخذتم فيه عذاب عظيم) فوصف
العذاب بالعظمة مع اعط المس (ولان العقوبة من الكريم المحليم)
والرحمن الرحيم (اشد) واشظم « ولقوله من اعوذ بالله من غضب
المحليم « فاصافة العذاب اى نسبه الى الرحمن لا يوجب ترجيح الاحتمال
الثانى كما لا يوحده لفظ المس فالاحتمالان متساويان

فان حمل التشكير في عذاب على التعظيم كان مباينة في الوعيد
واستعظاما لما يرتكبه ابيه آذر به يقتضى استحقاق عذاب عظيم فيكون

ابلىخ في الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار المزيد الشفقة عليه وخوفه من ان يصيبه ادنى مضرة فيكون ادخل في قبول النصيحة فكل واحد منهما يناسب المقام من وجه .

(ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه الافراد او الدعوة نحو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من قطعة معينة وهي قطعة ابيه المحتصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي يختص بذلك النوع من الدواب) .

والحاصل ان المراد من الآية على الاحتمال الاول ان خلق الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء للافراد والوحدة الشخصية وعلى الاحتمال الثانى ان خلق النوع من النوع فالتنكير فيهما الموحدة النوعية والكلام في الصورتين محمول على العاقل فلا يستشكل بادم وحواء وعيسى عليهم السلام وما يقول من التراب وغيره كالقار والبرغوث ونحوهما فتأمل .

(وصرح) المصنف (بانه من) تنكير (غير المسند اليه لانه) اى الشأن (ذكر) السكاكى (في المفتاح) في بحث تنكير المسند اليه (ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا) ثم قل (كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم) من ذكر الآية والتمثيل بها (انه) اى السكاكى (اراد بالاسناد) في قوله المسند اليه (مطلق التعلق) سواء كان اسنادا تاما كما في المبتدأ والفاعل او غيره كما في المفاعيل وسائر معمولات الفعل (ليصح التمثيل بالاية) لان النكرة

في الآية اعني كل دابة وماء ليس مبتدء ولا فاعلا بل الال ومفعول به والثاني مجرور « و » توهم « بعضهم » ان الآية من امثلة الاسناد الثام بدعوى « انه » اي المذكرة في الآية (مسند اليه تقدير) اعمد تاويل (اذ التقدير) والتاويل « كل دابة خلقها الله من ماء » فكل دابة مبتدء في التقدير اي في التاويل (اي ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه) فماء مبتدء في التقدير اي في التاويل (وتصفه ظاهر) اذ ليس المقصود من عبادة المفتاح هذا التقدير ولا ذلك التعميم (بل قصد المفتاح) من تلك العبادة (الى انه) اي قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء (مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتكثير المسند اليه) حتى يحتاج الى تكلف التعميم في الاعاد او التاويل والحاصل ان قصد المفتاح من التمثيل بالاية ان كون التكثير للافراد شخصا او نوعا لا يختص بالمسند اليه بل يجري هذا في تكثير غيره ايضا (و) مثل (هذا) التعميم (في كتابه) المفتاح (كثير فليست به له) فان العرق بين التعميم في فائدة التكثير وبين التعميم بجعل الاسناد بمعنى مطلق التحلق او التاويل دقيق جدا . (و) من تكثير غير المسند اليه (للتعظيم نحو فاذا نوا بحرب من الله ورسوله) اي بحرب عظيم (و) من تكثير غيره (للتحقير نحو انظروا الى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد) هذا تعريض على الرضى وسنقل كلامه .

فتقدير المثال وتأويله ان ظن شيئا من انواع الظنون الا ظنا حقيرا ضعيفا (وهكذا يحمل التكثير على ما يفيد التنويع كالتعظيم

والتعقير والتكثير ونحو ذلك) كالعديد والضعيف ونحوهما (في كل ما وقع بعد الامن المفعول المطلق وبهذا) الحمل ينحل الاشكال الذي يورد علي مثل هذا التركيب وهو (اي الاشكال (ان المستثنى المفرغ) بل كل مستثنى متصل (يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحيث ان اي حين اذ جرى هذا الحمل في حل الاشكال (لا حاجة) في دفع الاشكال وحله (الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا) هذا تعريض الى ابن يهيش وسيجيء نقل كلامه في ضمن كلام الرضى والتقدير اي التأويل بناء على كلام ابن يهيش ان نحن على حالة من الحالات الاجالة انا نظن ظنا (ومثله قوله وما اغتره الشيب الاغترارا) فانه محمول على التقديم والتأخير عند ابن يهيش (اي ما اغتره الا الشيب اغترارا) اي ما اغتره حالة من الحالات وصفة من الصفات الا الشيب (ولا) حاجة ايضا في دفع الاشكال وحله الى ما ذكره بعضهم (يعنى الرضى) من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يعنى من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال تصير المستثنى منه كالتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكذلك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ، هذا محمول كلام الرضى واما نصه فهو انه قال في المفعول المطلق اذا كان لنا كيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد ومقدم معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك المجنى

كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثنا وليس
مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله
ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت
مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في
مقدمات الضرب فنقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا
قلت جائي زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه فقلت
جائي زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا
للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى من في ما ضربت الا
ضربا كالتمسك الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت
ما فعلت شيئا الا ضربا قل الشاهد وما اغتره للشيب الا اعترازا
قال ابن عيسى هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن
الا نظن لما وما اغتره الا الشيب اعترازا وهو تكلف انتهى

وقال بعض المحدثين على الرضى لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال
بما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التاكيد واما الاستثناء فلا بد فيه
من الشمول ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم والاولى
ما اعاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع
محمول على النوع بحمل التنزيه للمعقير او التظيم او غير ذلك مما
يناسب المقام انتهى .

(ومن تنكير غير المسند اليه للمكاراة وعدم التمييز قوله تعالى)
حكايمة عن احيرة يوسف ع (او اطرحوه ارضا اي ارضا مكورة
مجهولة) اي غير معينة (بعيدة عن العمران) والمزارع والقرى (و)
من تنكير غير المسند اليه (لتقليل قوله) .

(فيوما بخيل تطرد الروم عنهم) ويوما بجود تطرد الفقر والجحدا
الشاهد في بخيل وسعود فان التنكير في كل واحد منهما للتقليل
وفذا قل (اى بعد نزر) اى قليل (من خيولك وفرسانك وبشيء يسير
من فيضان جودك واحسانك) والحاصل انك يوما تطرد الروم عن زعائك
بقليل من خيلك وفرسانك لان الواحد منهم يعد بفرسان كثيرة من
غيرهم ويوما بجود يسير من كرمك تطرد عنهم الفقير والجذب لان
القليل منك اكثر من كثير غيرك

(واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البهية يفيد التعظيم
فكذلك اذا صرح بالبهى كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض
درجات) الشاهد في البعض الاول فانه تعالى (اراد) به (عظام
ففى هذا الانهام) اى للتعبير ببعض البعض وعدم التصريح
باسمه الشريف (من تعظيم فضله واحلاله قدريه لا يعنى ومثل)
اى مثل قوله تعالى في كون لمع بعض فيه مقيدا (للتعظيم) (قول)
تراك امكنة لم ارضها (او يربط بعض النفوس حمامها

تراك صيغة مسالة وامكنة جمع مكان ومرتبط من الربط والحمام
بكسر الحاء الموت والشاهد في بعض النفوس حيث دل على التعظيم
لان الشاعر (اراد به نفسه) لانه في معرض الافتخار يقول اني
كثير الترك للامكنة والبلدان وكثير الانتقال منها اذا لم ارضها
الا ان يعنى الموت من الانتقال منها وقريب من ذلك ما قيل
بالعارسية :

بهر ديار كه در چشم خوار شدی

سبك سفر كن از آنجا برو بجای دگر

درخت اگر متحرك شدي زجای بجای

نه جوراره کشیدی ونی جفای تبر
(وقد يقصد به) اي بلفظ البعض (التحقير ايضا نحو هذا الكلام
ذكره بعض الناس) اي الذي لا يبعد به فلا فائدة في ذكره ومعرفة
(و) قد يقصد به (التقليل) ايضا نحو كمي هذا الامر بعض
اهتمامه) لان مثل هذا يقال لمن رأى شعما في همة عظيمة لاجل
امر قليل فبعض مفيد لقلة الامر اي ان هذا الامر لقلته يكفيه بعض
هذا الاهتمام .

(اما وصفه اي وصف المسند اليه) وانما (اخر المصنف ذكر
التوابع وضمير الفصل عن التذكير جريا على ما هو المناسب من
ذكر للتذكير بعقب التعريف وقدمها) اي للتوابع وضمير الفصل
(السكاكي على التذكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من
اعتبارات التوابع اما يكون مع تعريف المسند اليه دون تكبره)
ولكل وجه فلنشر الى بعض ما يوضح المقصود قال في المعنى
تشرط في ما قبل ضمير الفصل امران احدهما كونه مبتدئ في الحال
او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون كست انت الرقيب عليهم
الثاني كونه معرفة كما مثلما واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من
الكوفيين كونه نكرة نحو ما طنت احدا هو القائم وكان رجل هو
لقائم انتهى ملخصا .

وقال الرضي وانما يكون الوصف لمجرد انشاء والذم اذا كان
الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك
الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم

الله ونعو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو كان مما له شريك فيه
نعو أقانى زيد العالم أو الفاسق الخبيث إذا عرف المخاطب زيد الأتي
قبل وصفه وإن كان له شركاء في هذا الاسم انتهى

وقال أيضا إذا كان الاسم نكرة لم يؤكد إذا التأكيد لرفع الاحتمال
عن أصل نسبة الفعل إلى المنبوع أو عن عموم نسبتة لأفراد المنبوع
ورفع الاحتمال من ذات المنكر وأنه أي شيء هو أولى به من رفع الاحتمال
الذي يحصل بعد معرفة ذاته أي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة
ليتميز عن غيرها أولى من تأكيدها ويستثنى من هذا المذكور أعني
منع تأكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة
حكما لا معكوما عليه كقوله ع فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله
تعالى كلا إذا دكت الأرض دكا دكا انتهى باختصار وفي هذا القدر
من التوضيح كفاية لمن كان له قريحة ودراية وسيأتي من الشارح
إشارة إلى بعض ما ذكره عن قريب .

(وقدم من النوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه) في الكلام أي
لكثرة استعماله (و) لكثرة (اعتباراته) أي فوائده ومباحثه
والأعراض المتعلقة به من التوضيح والتخصيص ونحوهما .

(والوصف قد يطلق على نفس النابع المخصوص) كالعالم والفاسق
في المثال المذكور (وقد يقصد به معنى المصدر) الذي هـ و فعل
المتكلم أي الإتيان بالوصف أي توصيف المستند إليه بوصف وهذا نظير
ما ذكره ملا عبد الله في حاشيته على التهذيب في بحث العكس وهذا
نصه أعلم أن العكس كما يطلق على المسمى المصدرى المذكور كذلك
يطلق على القضية المحالة من التبديل وذلك بالإطلاق مجازي من قبيل

اطلاق اللفظ على الملموظ والمخلق على المخلوق انتهى .

(وهو) اي المعنى المصدرى (الانسب ههنا ليوافق قوله) فيما ياتى (واما بيانه والابدال منه) لانهما مصدران (يعنى اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه) اي (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشمله) والوصف الثلاثة كاشفة عن المسند اليه اعنى الجسم وقوله يحتاج الى فراغ يشمله مسند وخبر لذلك المسند اليه والمثال عادة اخرى عن قولهم الجسم القابل للابعاد الثلاثة يحتاج الى مكان يحل فيه او قولهم كل جسم فله حيز طبيعي فالوصف الثلاث من قبيل التحريش في قولك الزمان حلو حاض اي مر او من قبيل الاحوال المتداخلة والمفراغ والحيز والمكان مترادفات والمثال يحتاج الى بسط كلام ازيد . لكن خلاف مقتضى الحال فلذلك اكتفينا بهذا القدر من المقال .

(وسجوه) اي نحو قولك (في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كعدة من قصيدة اولها .
ايتها النفس اجملى جرعا ان الذي تحفرين قد وقعا

الى قوله

(ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا)

(الالمى الذى يظن بك للظلم من كان قد راى وقد ضمعا)

الالمى واليلمى) بمعنى واحد وهو (الفطن الذكى المتوقد) اي كالنار المشتعلة من حيث سرعة الفهم لانه اذا اوجبه عقله وفراسته الى

شيء أدركه فهو بحيث كأنه رأى ذلك الشيء ان كان من المبصرات
وسمعه ان كان من المسموعات .

(وهو) أى الالهي (اما مرفوع خبران) الذي جمع (او
منسوب صفة لاسم ان) يعني الذي جمع (او) مقطوع عن التبعية
(بتقدير اعني وخبران) الذي على هذين الاحتمالين جملة اودى
« في قوله بعد عدة آيات :

اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدها
« فالالهي » الذي هو الموصوف والمُشاهد في المثال « ليس بمسند
اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كشف عن معناه كما حكى
عن الاصمعي انه سئل عن « معنى الالهي فأنشد » في الجواب هــدا
« البيت ولم يزد عليه شيئاً آخر »
« ومثله » اي مثل هذا البيت في ان الوصف للكشف والموصوف
ليس بمسند اليه « في » الموصوف « النكرة قوله تعالى ان الانسان
خلق مَلُوعاً اذا مَسَّهُ الشر جَرُوعاً واذا مَسَّهُ البحر مَوَجا « فبجملة اذا
مَسَّهُ الشر مَعْنَى لقوله مَلُوعاً « قال الهلع سرعة الجرع عند مس
الشر « قال في الكشف هو من قولهم باقة مَلُوعٌ سريعة السير وعن
احمد بن يحيى قال محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسرهُ
الله تعالى انتهى .

(او) لكون الوصف « متخصاً » والمصنف « اراد بالتخصيص »
غير ما عليه اصطلاح النحاة لانه اراد به « ما يتم تقليل الاشتراك »
الحاصل في النكرات « ورفع الاحتمال » الحاصل في المعارف « و »
اما « عند النحاة » فهو اي « التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك

الحاصل في التكرات نحو رجل عالم (فانه) اي رجل (كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك
الاشترك) المعنوي (والاحتمال) الوضعي (وخصصته) بسبب قولك
عالم (بفرد من الافراد المتعصية بالعلم) فلا يصدق حينئذ على
الفرد الجاهل .

(والتوضيح) عندهم (عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف)
اعلاما كانت او لا قال رجم الاثمة معنى التخصيص في اصطلاحهم
تقليل الاشتراك الحاصل في التكرات وذلك ان رجل في قولك جائني
رجل صالح كان بوضع الوضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع
فلما قلت صالح قلت الاشتراك الاحتمال ومعنى التوضيح عندهم
رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد العالم
والرجل العالم انتهى .

(نحو زيد الناجر او الرجل الناجر عندهما فانه كان يحتمل الناجر
وغيره فلما وصفته به) اي بقولك الناجر (رفعت الاحتمال) وكذلك
اذا قلت جائني رجل ناجر .

(او لكون الوصف مدحا او ذما او ترجحا نحو جائني زيد العالم)
راجع الى الاول (او الجاهل) راجع الى الثاني (او الفقير) راجع
الى الثالث وقد تقدم آتفا نقلا عن الرضي ما مضمونه ان الوصف انما
يكون كذلك (حيث يتمين الموصوف اعنى زيدا) مثلا د قبل ذكره
اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم ،
كما في قولنا بسم الله الرحمن الرحيم واعوذ بالله من الشيطان الرجيم
د او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف له ، كالمثلة

الثلاثة المذكورة في المتن (واشترط هذا) اي قوله حيث يتعين الخ (لئلا يصير الوصف مخصصا) اذ لو لا التبيين المذكور لكان الموصوف محتملا فيحتاج الى التخصيص ورفع الاحتمال .

(او) لكون الوصف (تأكيدا) لغويا لا اصطلاحيا وذلك (اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما) فامس مسند اليه مرفوع مبني على الكسر والدابر وصف مؤكد له (فان لفظة امس مما يدل على الدبور) والمضي وجملته كان يوما عظيما خبر .

(وقد يكون الوصف لبيان المقصود) من المسند اليه (وتفسيره) اي المقصود منه (كما سيأتي) في تحت عطام البيان (ومنه) اي من هذا القسم الوصف في (قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه) الا ام امثالكم (حيث وصف دابة وطيور بما هو من خواص الجنس) وهو الكون في الارض بالنسبة الى جنس الدابة والطيوان بالجناحين بالنسبة الى جنس الطائر والوصف في كل واحد من الموصوفين (لبيان ان القصد منهما) اي من كل واحد منهما (الى الجنس دون الفرد) فان الوصف فيهما بالنسبة الى جميع افراد الجنس على حد سواء لا يختص به فرد دون فرد (وبهذا الاعتبار) اي اعتبار ان الوصف لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد (افاد هذا) القسم من (الوصف بزيادة التعميم والاحاطة) بمعنى ان المراد دواب اي ارض كانت وطيور اي جو كانت واما نفس التعميم واصله فحاصل من وقوع السكر في سياق النفي مقرونة بمن (واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف)

كما في الالفية .

ونحنوا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خبرا

(لان الجمل التي لها محل من الالهراب) كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه (يجب صحة وقوع المبرد موقعها) اي يجب ان تاول تلك الجمل بالمفرد (والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه) اي الانسباك بالمفرد (انما يكون باعتبار المحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون) التشكير (مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتفكير من خواص الاسم) قال الرضى فان قيل فاذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لما نسبتها للنكرة من حيث تاولها بالنكرة كما يقال في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب ثم رحل ذاهب ابوه وكذا يقال في مردت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا ثم قال وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام مكررات اشار الى ان المحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو

السماء فوقنا والارض تحتنا وليس شيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعيته ولو علمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونها نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جائي زيد

العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تشكيهما لم يجر جائزي زيد العالم واذا زيد وحوازه مقطوع به انتهى .

(ويجب في تلك الجملة) التي تقع صفة (ان تكون خبرية كلالصة) قال الرضي انما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة بالصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو همت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتعني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه وعين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول انتهى .

وقد اشير الى ذلك اجمالا في آخر بحث الصدق والكذب كما اذا ائمه اليه هنا بقوله (لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء) المتكلم (بها) اي بالصفة (ليعرف المتكلم (المخاطب) مفعول اول ليعرف ومفعوله الثاني (الموصوف ويميزه) اي يميز المتكلم الموصوف (عنده) اي المخاطب (بما كان) المخاطب (يعرفه قبل) ذكر الصفة (من اتصافه) بيان لقوله بما وضمير اتصافه راجع الى الموصوف (بمضمون تلك الصفة فيجب كونها) اي الصفة (جملة متضمنة للحكم المعلوم

للمخاطب حصوله قبل ذكرها (اي الصفة د و ، الجملة د الانشائية
ليست كذلك ، اي ليست معلوم الثبوت للموصوف قبل ذكرها لان
مدلول الجملة الطلبية وصائر الانشاءات لا يعلمه المخاطب ولا يعرفه
الا بتلفظ المتكلم بها د فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير
القول ، كما قال في الالفية :

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان امت فالقول اضمر نصب
قال الرصى وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو
الامت في الحقيقة كقوله :

حتى اذا جن الغلام واختلط جاثوا بمذق هل رأيت الذئب قط
اي همدق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا
اخره واقتله اي مقولا في حقه هذا القول وقال ايضا انه يجب ان
يكون مضمون الصلة محكية بمعلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة المخاطب
والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها
الا بعد ايراد صيغتهما واما قول الشاعر :

واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شئت نواها ان ازورها
عمثل قوله جاثوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي التي اقول فيها
لعلي ازورها .

د فان قيل قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وان منكم لمن
ليبطنن ان التقدير من اقسام بالله لبطنن (اي ان من موصولة
بمعنى الذي وفعل القسم وهو اقسام بفتح الالف والسين والحيم محذوف
والقسم به وهو بالله ايضا محذوف واللام في لمن لام الابتداء وفي
ليبطنن لام جواب القسم (والقسم) المحذوف د وجوابه المذكور اعني

ليبطئن (صلة من) فكيف ذلك مع كون القسم انشاء .
 (قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو) اي
 الجواب (جملة خبرية معتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد
 الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا
 والله واقسم بالله ونحو ذلك) .

قال الرضي وقد يقع القسمية صلة قال الله تعالى وان منكم من ليبطئن
 وقال في حاشية منه لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون
 نفس القسم الذي هو جملة انشائية ومنعه بعضهم ولا اذى منه مانعا
 وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجيبة صلة من دون اضمار القول نحو جائني
 الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها
 انشائية انتهى .



(وهذا) اي كون نفس الجواب خبرية وقسم انشائية (كما
 ان الجملة الشرطية) اي نفس الجملة المنسوبة الى الشرط اي الجزاء
 وحده (خبرية) في هذا الاطلاق نظر بل منع لما ياتي في بحث تقيد الفعل
 بالشرط من ان الشرط قيد للفعل (اي الجزاء) مثل المفعول ونحوه فان قولك
 ان تكرمني اكرمك بمنزله قولك اكرمك وقت اكرامك اي اي ولا يخرج
 الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان
 كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت
 مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد اكرمه اي
 اكرمه وقت مجيئه وللکلام تنمة تاتي هذه اشاء الله تعالى مع توضيح الآية
 اعرابا ومعنى .

(بخلاف) نفس (الشرط) بدون الجزاء فانه ليس بخبر قطعا لان

أداة الشرط قد أخرجته إلى الإنشاء كأداة الاستفهام ولذا لا يتقدم عليها
ما في حيزها ولا يصح أن يقال مرا إن تضرب اضربك فتحصل من جميع ما
تقدم أنه يجب في الصفة كالملة أن تكون مضمونها معلوما للمخاطب .

(فإن قيل في كلامه) أي لزمن خشي (أيضا ما يشعر بأن وجوب
العلم إنما هو في الملة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى) في سورة
البقرة (فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أن الملة يجب أن تكون
قصة معلومة للمخاطب فيحتمل أنهم) أي المخاطبين بهذه الآية (علموا
ذلك) أي مضمون الملة أي كون وقود تلك النار للناس والحجارة (بأن
سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة) والجملة في هذه الآية صفة وفي الآية الأولى كما عرفت صلة فلا
تفعل .

(ثم قال) لزمن خشي (وإنما جاءت النار ههنا) أي في الآية الأولى
(معرفة وفي سورة التحريم مكررة لأن) الآية الثانية للنار (في سورة التحريم
نزلت أولا بصيغة فمرها منها) أي من الآية في سورة التحريم (نارا
موصوفة بهذه الصفة) أي يكون وقودها الناس والحجارة فكلامه هذا
يشعر بأنهم لم يكونوا عارفين بذلك قبل نزولها فصح أن في كلامه ما
يشعر بأن وجوب العلم إنما هو في الملة دون الصفة وذلك بضميمة قوله
(ثم جاءت) المار (في سورة البقرة) معرفة باللام العهدية (مذكرا بها)
أي بالنار المعرفة باللام العهدية (إلى) أي إلى النار (مرفوعة أولا) بسبب
الآية في سورة التحريم فاللام فيها كاللام في قوله تعالى فصي فرعون
الرسول .

(قلنا يمكن) بل يجب (أن يقال) أن (الوصف) أيضا (يجب)

ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب و (حينئذ نقول ان (الخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك) اي مضمون الصفة قبل نزول الآية (سماع من النبي ص) فعند نزول الآية كانوا عالمين بمضمونها (و) اما (المشركون فانهم (لما سمعوا الآية) من دون ان يكونوا مخاطبين بها (علموا ذلك) اي مضمون الصفة وان لم تجزموا بصدقه (فخطبوا) بالآية التي (في سورة البقرة) فلا فرق بين الاسلة والصفة في جواب العلم بهما للمخاطب ولا وجه للاستعثار المذكور بعد وجود الصارف مما يشعر به الكلام لو لاء فتأمل جيدا .

(واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جملة مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن) بضم حرف المضارعة مبني للمفعول وان كان كلام الخراج والمحققين مبني على فتح حرف المضارعة وعلى كونه مبني للفاعل وقوله (به) مفعوله الثاني ناب عن الفاعل وقوله (غيره) مفعوله الاول وهذا جائز عند المحققين كما قال في الالغية :

في باب ظن وارى المنع اشهر ولا ارى منعا اذا قصد ظهر
 " نعو جائني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ
 المسند اليه او عن جملة على معناه "

قال الرضي على قول ابن الحاجب التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره قرب لفظ دال وشما على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يسمعه على مدلوله اما لدلالة او لظنه بالمتكلم الفاظ او لظنه به التجوز

فالفرض الذي وضع له التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع
المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الخلط فاذا قصد
المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع
عنه او ظن ان السامع ظن به الخلط فيه تكريرا لفظيا وهو ضرب زيد زيد
وضرب ضرب زيد ولا يرفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب
زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان
المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فتقولك نفسه
لا ينعمك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او
لدفع ظنه بك الخلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة
فبحق قراءته تعالى ان مع الله سريرا ان مع البحر يسرا ولا يدخل هذا النوع من
التأكيد في حد المصنف لانه يقرر امر الخبير بالكون لا في النسبة ولا في الشمول فلا
يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي

والفرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجورا وهو
ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجورا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل
الى الشيء مجازا وانت تريد المجازفة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما
تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت
تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة
نحو قوله ع ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكحها باطل باطل باطل
والثاني ان يظن السامع به تجورا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما ينسب
الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع
الامير اللص اي قطع علاقه بامرء فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه
فحوضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه

أو بتكريره معنى وذلك بالنسبة واليمين ومنصرفاتهما لا غير
والثالث ان يظن السامع به تجاوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا التوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من
جميع الفاظ التاكيد انتهى فاحفظ ذلك غانه يفيدك في طي المباحث
الآتية .

(ومثل هذا) المثال الذي يكون التاكيد فيه بتكرير اللفظ
المسمى في الاصطلاح بالتاكيد اللفظي (وان لمكن حملاه على دفع
توهم التجوز) اي دفع توهم التكلم بالمعجم كما ياتي التصريح به
في الشرح وقد تقدم في كلام الرضى ايضا (او) على دفع توهم
(السهو) واللفظ اي دفع توهم المخاطب وظنه بالمفكلم السهو واللفظ
وقد ياتي التصريح به ايضا في كلام الشارح كما انه قد تقدم في
كلام الرضى ايضا (لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى
دفع التوهم) فان المقصود من التاكيد في الاول اولا وبالذات هو
التقرير ودفع التوهم يحصل ثانيا وبالعرض ومن غير قصد والمقصود
في الثاني العكس لان المقصود منه اولا وبالذات دفع التوهم والتقرير
يحصل ثانيا وبالعرض ومن غير قصد وكم من فرق بين الحاصل بالقصد
والحاصل من دون قصد .

(على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم
الذي قد عرفت ان يحصل معه التقرير ايضا لكن من دون قصد
(وربما كان القصد الى مجرد التقرير) وان كان يحصل منه دفع

التوهم ايضا كما عرفت لكنه من غير قصد (كما يظلمك عليه) اي على انه ربما كان القصد الى مجرد التقرير (فصل اعتبار التقديم والتأخير) اي اعتبار تقديم المسند اليه وتأخير « مع الفعل » في هذا الكلام اجمال من وجهين الاول من حيث التقرير والثاني من حيث الخوالة وموضع الاطلاع .

« وذكر العلامة في شرحه » على هذا الكلام « ان المراد بمجرد تقرير الحكم » لكن « لم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتأخير » مع العمل « يطاعا عليه » اي على ان المراد بمجرد تقرير الحكم « وهو » اي ما ذكره العلامة من ان المراد بمجرد تقرير الحكم « خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب اب من ان تأكيد المسند اليه ايضا مفيد بمجرد تقرير المحكوم عليه دور الحكم » وما كان على خلاف ما صرح به في ما قبل حرم .

(فان قيل) تصحح ما ذكره الشارح العلامة « انه » اي صاحب المحتاج « لم يود » بالفتاوى الذي ربما كان القصد منه الى مجرد تقرير الحكم على ما فسر العلامة « لتأكيد الصغرى » الاصطلاحى « بل » اذ به التأكيد اللغوى . « مجرد التكرير » ولو لم يكن من قبيل التأكيد الصغرى الاصطلاحى « نحو انا عرفت وانت عرفت » حيث كرر فيهما الاسناد والمسند اليه « فانه » اي مجرد التكرير في نحوهما يفيء تقرير الحكم « تقريره » على حاسياتي في بحث تقديم المسند اليه من ان تقديمه قد ياتى لنقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع فصح ما ذكره الشارح العلامة من ان المراد بمجرد تقرير الحكم دون المحكوم عليه .

« قلنا لانسلم ان المفيد لتقرير الحكم » في نحو المثالين المذكورين
 « هو التكرير بل » المفيد لتلك انما هو « التقديم » اى تقديم
 « المسند اليه » وان كان يلزم من التقديم تكرير الاسناد والمسند اليه
 « الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت »
 مما تكرر فيه الاسناد والمسند اليه من دون التقديم « تقرير الحكم
 وانما هو » اى نحو عرفت انا وعرفت انت (مجرد تقرير المحكوم عليه)
 لا الحكم فما قيل تصحيحا لما ذكره الشارح العلامة لا وجه له .
 « على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم ، وتقريره
 في فصل التقديم والتأخير مع العمل فكيف يصح حوالة تحقيق تقوى
 الحكم وتقريره الى هذا الفصل اى فصل التقديم والتأخير مع العمل
 وبما رآه اخرى اذا كان المراد مجرد تقرير الحكم وتقويته على ما
 رحمه الشارح العلامة فذاك لم يورده السكاكي في هذا الفصل فكيف
 يحول الى هذا الفصل ويقول كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم
 والتأخير مع العمل (بل) اورده اى تحقيق تقوى الحكم وتقريره
 (في اخر بحث) اعتبار (تأخير المسند) اى في ذيل قوله واما
 الحالة المقتضية لتقديمه فهي ان يكون متضمنا للاستفهام كنعوك كيف
 زيد وابن عمرو فانه قال في ذيل هذا الكلام او يكون المراد بالجملة
 عبارة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم اليه على ما يستند اليه
 في الدرجة الاولى وقولى في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
 وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير
 ابتداء ثم بواسطة عود ذلك للضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة
 الثانية واذا سلكت هذه الطريقة سلكت باعتبارين مختلفين .

احدهما ان يجرى الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدئه وعرفت خبره وكذلك انت عرفت وهو عرف ولا يقدم تقديم وتأخير كما اذا قلنا زيد عارف او زيد عرف اللهم الا في التلغظ .

وثانيهما ان يقدم اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هـ . و ثم يقال قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا تقوى المحكم وسبب تقويه هو ان المبتدئه لكونه مبتدئه يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدئه الى نفسه فيعتقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدئه فهو زيد غلامك او كان متضمنا له فهو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف او زيد عرف ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدئه ثانيهما فيمكنسى المحكم قوة انتهى (هذا الذي نقلناه بطوله هو المراد بقوله بل اودده في اخر بحث اعتبارنا حير المسد .

ثم قال السكاكي وكذلك اذا قلت انت لا تكذب كان اقوى للمحكم بتقوى الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بتقوى الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بتقوى الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتأكيد المحكم فتدبر انتهى .

وانت خير انه لا يحسن ان يكون الاشارة والحواله بقوله كما يطلعك الخ .

الى هذا الذي نقلناه بطوله بل لا يصح لانه اي ما نقلناه بطوله ليس في فصل التقديم والتأخير مع العمل كما اوضحناه لك (واو

سلم انه) اى السكاكي (اراد) بقوله كما يطلعك الخ .
 (ذلك) اى اراد ما نقلناه بطوله لانه قريب من فصل التقديم
 والتأخير مع الفعل فاريد من فصل التقديم والتأخير مع الفعل ما
 نقلناه بطوله من باب المجاز بالمجاورة او المجاز بالمشاركة (فليكن)
 حينئذ (قوله كما يطلعك الخ (اشارة الى مذكروه) السكاكي
 اخيرا كما نقلناه انما (في نحو لا تكذب انت من انه مجرد تقرير
 المحكوم عليه دون الحكم كما يجهل قوله (اى الحطيب) في
 الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا) اى ان كون نحو لا تكذب
 انت مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم

وانما اخيار التفتازاني بعد التسليم كون قوله كما يطلعك الخ
 اشارة الى مذكروه السكاكي اخيرا لا بد لا يلزم منه الا مخالفة ظاهر
 المحاولة واما على ما اختاره القليل قليل من العلماء على المخالفة المذكورة
 امور ثلاثة الاول حمل التأكيد على خلاف المصطلح اعنى مجرد التكرير
 والثاني كون التقرير مستفاد من القديم والثالث ما اشار اليه بقوله
 (ولو سلم) ان المفيد لتقرير الحكم مجرد التكرير وان قوله كما
 يطلعك الخ اشارة الى مذكروه فيما ذكرناه بطوله من ان نحو انا عرفت
 يفيد تقوى الحكم (فكان ينبغي) له اى للسكاكي (ان يتعرض) في
 عبارته المتقدمة (للتخصيص) بان يقول ربما كان القصد الى مجرد
 التقرير او التخصيص (بل هو) اى السكاكي (اولى بالتعرض) من
 غيره (لانه) اى السكاكي (الذى يعتبر) اى بشرط (فيه) اى
 في انا عرفت ونحوه (المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص
 كما سيأتي تفصيل اشراطه واعتباره في بحث تقديم المسند اليه عنده

قول الخطيب ووافقه السكاكي على ذلك فراجع ان شئت .

الى هنا كان الكلام مبني على كون قوله كما يظلمك اشارة الى ما ذكره فيما هو قريب من فعل التقديم والتأخير مع الفعل اعني فيما ذكرناه (و) لكن (الاظهر ان قول السكاكي كما يظلمك اشارة الى ما اورده في فعل اختيار التقديم والتأخير مع الفعل من ان (لفظة وحدي او لا غيري في (نحو انا سميت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد وتقرير للمختصين الحاصل من التقديم) اي تقديم انا فظهر ان المراد من التقرير تقرير المسند اليه لا ما زعمه العلامة .

(و) ان قلت كيف يورد السكاكي ولو اشارة المثال المذكور في هذا المقام اي في بحث التأكيد الصناعي والمحال ان لفظة وحدي وكذا لا غيري ليست بتأكيد صناعي لان الأولى اعني وحدي حال عن الفاعل مؤول بالإنكرة كما قال في الالفية

والمحال ان عرف افلا فاعتقد تسكيره معنى كوحدهك احثد

والثانية اعني غيري عطف على الفاعل .

قلنا (ايراده) اي ايراد السكاكي المثال المذكور ولو اشارة مع انه ليس بتأكيد صناعي (في هذا المقام) اي في بحث التأكيد الصناعي (مثل ايراده) اي السكاكي في المفتاح لنظ كل في (كل رجل عارف وكل انسان حيوان في) بحث (التأكيد) الصناعي (الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه) اي لنظ كل في المثالين (ليس في شي من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير) السكاكي في المفتاح (اسلوب الكلام) فلم يقل كقولك (وقال ومنه كل رجل عارف وكل انسان

حيوان) انتهى ما في المفتاح (فكانه قيل) في المثال الاول (الرجل كل واحد واحد عاوف بل للرجال كلهم عارفون وكذا) في المثال الثاني كانه قيل (الانسان كل واحد واحد حيوان بل الاناسي كلهم حيوان فهما) اى المثالان (تاكيدان معنويان) لغويان (ينبغي ان الشمول والاحاطة و) لاجل ذلك (يكونان في قوة) اى بمنزلة (الشمول الصامى) الاصطلاحى (ومثل هذا) اى ذكر ما ليس من المبحث فى المبحث لمناسبة واشترائك بينهما من جهة (كثير فى كتابه) المفتاح لانه دابه وديدنه (ولا حاجة) داعية لنا (الى حمل كلام المصنف على ذلك) اى على مثل ما ارتكبه السكاكى بان تقول مراده من التقرير تقرير الحكم تبعا لما زعمه الشارح العلامة من المفتاح ثم نجعل قوله فى الايضاح كما سيأتي اشارة الى ما جعل قول السكاكى كما يطلعك اشارة الى ذلك مع كون ما اشير اليه من غير المبحث (كيف) يسح حمل كلام المصنف على ذلك (وهو) اى والحال ان المصنف (يعترض) وبشكل (على السكاكى فى امثال هذه المقامات) التى ذكر السكاكى فيها ما ليس من المبحث فى المبحث (وبهذا) الذى قلنا من انه ليس المراد من التقرير فى كلام المصنف تقرير الحكم والا يلزله ارتكابه مثل ما ارتكبه السكاكى (ظهر ان ما يقال من ان) فائدة التاكيد فى المقام لا ينحصر فى تقرير المحكوم عليه بحيثئذ (معنى كلامه) اى المصنف (ان تو كيد المسند اليه يكون) اما (لتقرير الحكم نحو انا عرفت) وذلك لما تقدم انما من ان مجرد التكرير فى نحو انا عرفت وافت عرفت يفيد تقرير الحكم (او تقرير المحكوم عليه نحو انا سميت فى حاجتك وحدى او لا غيري) وذلك يدعى ان المسند اعني انا اكد

يوجد في وبلاغي فافاد تقريره (غلط فاحش) اما وجه الغلط في الاول فلما تقدم من انه لا نسلم ان المعيد للتقرير المحكم هو التكرير بل المعيد له التقديم حسب ما يتناه هناك على انه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء .

واما وجه الغلط في الثاني فلما تقدم ايضا اننا من ان وحدي بلا غيري ليسا من التاكيد الاصطلاحي بل الاول حال من الفاعل والثاني فالف عليه (عن ارتكابه) اي عن ارتكاب ما يقال لكونه غلطا فاحشا (غنية) قال في المصباح يقال غنيت بكذا عن غيره من باب تعب اذا استغنيت به والاسم الغنية انتهى (بما ذكرنا من الوجه الصحيح) وهو ما اختاره في اول المبحث من ان المراد من التقرير تقرير المحكم عليه لا غير حسب ما ارتكابه

(او دفع توهم التجوز) دفع توهم المخاطب على المتكلم (التكلم بالمجاز نحو قطع اللس الامير الامير او) قطع اللس الامير (نفسه او عينه) فالتاكيد المعطي في المثال الاول والمعوي في المثال الثاني (لنلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القطع) في الحقيقة بغير علمانه مثلا (وانما اسند القطع اليه مجازا لانه سبب امر كما هو العالب في الامراء في امثال هذه) الامور والظن بلحق الشيء بالامر الاغلب فالتاكيد لدفع هذا الظن وال ذلك ينظر قول للرضي فيما تقدم من انه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه فراجع ما نقلناه عنه ان شئت

(او) يكون التاكيد (لدفع توهم السهو) اي دفع توهم المخاطب على المتكلم السهو (نحو جائي زيد زيد) فاكد المسند اليه بالتاكيد

اللفظي (لئلا يتوهم) على المتكلم اى فى كلامه (ان الجائى عمرو)
مثلا (وانما ذكر زيد) فى الكلام (على سبيل السهو) اى يعتقد
المخاطب ان المتكلم ذكر زيدا سهوا (ولا يدفع هذا التوهم) اى
توهم السهو (بال تأكيد المعنوى) اى بان يقال حدثنى زيد نفسه او
عينه (وهو) اى عدم دفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى (ظاهر)
لما تقدم فى كلام الرضى من قوله ولا يسمع هنا التكرير المعنوى
الخ فراجع .

(او) يكون التاكيد (لدفع توهم عدم الشمول) اى عدم
شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه (نحو جائى القوم كلهم او
اجمعون) فاكد المسند اليه اعنى القوم (لئلا يتوهم ان بعضهم لم
يجىء الا اذ لم تذكرهم اذ انك سجدت العمل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال
بنوا فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم) والى ذلك يشير قول
الرضى فيما نقلناه عنه اعنى قوله الثالث ان يظن السامع به تجوزا
لا فى اصل النسبة بل فى نسبة العمل الى جميع احوار المنسوب اليه
مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع
هذا الوهم بذكر كراه واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم
ونحوها (وربما يجمع بين كل واحدين بحسب اقتضاء المعام كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستمرار
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا) اى بالجمع
بين كل واجمعون المدلالة على سحود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل
منهم بشان (يرداد) اصله يزيئ من زيد قلبت الناء دالا والياء المعلى

ما بين في علم الصرف (التعبير) أي النقيض والتعيب قال في المصباح
العار كل شيء يلزم منه عيب أو سب وعيرته كذا وعيرته به قبحته
عليه ونسبته إليه يتعدى بنفسه وبالنساء انتهى :

(والتفريع) أي العلبة (على إبليس) قال في المجمع قارعه أي
ضارته وجادلته فقرعته أي غلبته بالمجادلة وقارعه أقرعه بفتحين غلبته
انتهى وكذا في المصباح .

« ولا دلالة لأجمعين على كون سحودهم في زمان واحد على ماتوهم »
قال نعم الأئمة قال المرد والرجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
أجمعون إن كلهم دال على الإحاطة وأجمعون على أن السجود منهم
في حالة واحدة وليس بشيء لأنك إذا قلت جائئي القوم أجمعون فمعناه
الشمول والإحاطة اتفاقاً بينهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون
مع تقدم لفظ كلهم وكائنها كبرها ترادف لفظين لمعنى واحد وإي
محذور في ذلك مع قصد المبالغة انتهى .

قال المحشى على قوله لأنك إذا قلت ألج هذا مما لا نزاع فيه لكن
لما جمع بين كلهم وأجمعون في الآية حملة بعضهم على المبالغة في
الشمول والإحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولا حظ بعضهم أن
أجمعون بحسب أصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك
المعنى مع تلك المبالغة للتأدية انتهى .

(وهما بحث وهو) أي البحث (أن ذكر عدم الشمول) بعد
قوله أو دفع توهم النجوز (إنما هو) أي ذكر عدم الشمول (زيادة
توضيح) لأنه من قبيل ذكر الخصاص بعد العام كقوله تعالى حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى وكقوله تعالى من كان عدواً لله وملائكته ورسله

وجبريل وميكال لآية .

وانما يكون من قبيل ذلك لما تقدم فيما قلناه من الرضى من
ان الفرض الثالث من التاكيد ان يدفع المتكلم عن نفسه عن السامع
به تجوزا وهو ثلاثة انواع الى ان قال الثالث ان يظن السامع به
تجوزا لآي اصل النسبة الخ وقد تقدم اتقا فلا يفيد صدق توهم
عدم الشمول قسم من اقسام دفع توهم التجوز فذكره زيادة توضيح
(والا) اى وان لم يكن ذكره زيادة توضيح (فهو) كما بينا
(من قبيل دفع توهم التجوز) اى من اقسامه وافراده على ما تقدم
في كلام الرضى (لان كلهم مثلا) او اجمعون مثلا (انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع) اى الملائكة مثلا او القوم مثلا (دالا
على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا) اى وان
لم يكن المتبوع دالا على الشمول (لكان) كلهم مثلا او اجمعون
مثلا (تاسيسا) لا تأكيدا (ولهذا) اى لما قلنا من ان كلهم مثلا
انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع الخ (قال الشيخ عبد القاهر
لا نغنى بقولنا) ان التاكيد بكل ونحوه (يفيد الشمول انه) اى
التاكيد بكل ونحوه (يوجب) اى يشبه اى الشمول (من اصله
وانه لولاه) اى التاكيد بكل ونحوه (لما فهم الشمول من اللفظ)
اى من لفظ المتبوع (والا) اى وان لم تكن لا نغنى بقولنا الخ
اى ان نغنى بقولنا يفيد الشمول انه يوجب من اصله وان لولاه
لما فهم الشمول فحيث لم يسم كل ونحوه ، تأكيدا ، لان حقيقة
التاكيد تكرار ما فهم من المتبوع اى المؤكد بالفتح ، بل المراد ،
والمعنى بقولنا يفيد الشمول ، انه ، اى التاكيد بكلهم ونحوه ، يمنع

ان يكون اللفظ المقننى للشمول ، يعنى الملائكة مثلا او القوم مثلا
 « مستعملا على خلاف ظاهره » ، اى على خلاف حقيقة اد ظاهره
 الملائكة وحقيقته مجموعهم وكذلك القوم مثلا قال الرضى لابد ان
 يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم « و »
 الحاصل من التأكيد بكلامهم وسهوه والفرس منه ان يصنع ان يكون المنبوع
 اعنى الملائكة مثلا « محورا فيه انتهى كلامه » اى الشيخ « واما » التأكيد
 بكلاؤكلنا في « نهر جائى الرجلان كلاهما جائى المرئنان كلناهما » ففى
 كونه « اى في كونه التأكيد بهذين اللفظين » لدفع توهم عدم الشمول نظر
 لان المشى « اى الرجلان والمرئنان في المثالين وكذلك في كل مورد
 « نص في مدلوله » اى الوردين ولا يطلق على الواحد اصلا « اى
 اى ولو مجارا » فلا ينوهم فيه « اى في المشى » عدم الشمول « الذى
 هو معنى محاذي للمثنى لو كسرت عمل غيه فلا يكون التأكيد بهذين
 اللفظين لدفع توهم عدم الشمول اد لا مشأ في المشى لهذا التوهم
 (بل الاولى انه) اى التأكيد بهذين اللفظين « لدفع توهم ان
 يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما اما وقع سهوا « والفرس
 من التأكيد بهذين اللفظين دفع توهم السهو المذكور « واما اذا توهم
 السامع ان الجائى رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا
 يقال لدفعه « اى لدفع هذا التوهم « جائى الرجلان كلاهما يل «
 يقال جائى الرجلان « انفسهما او اعينهما » بصيغة الجمع في التقس
 والعين ويجوز فيهما صيغة التثنية ولا اراد ايضا كما بيناه في المكررات
 فراجع .

« وكذا » لا يقال جائى الرجلان كلاهما « اذا توهم » المخاطب

(ان الجائئى احدهما والاخر محرض) اى محث قال فى المجمع قوله تعالى " وحررض المؤمنين على القتال اى حثهم ، باعث) اى مرسل (ونحو ذلك) ككون الاخر معينا له فى تهبئة مقدمات المجيء ونحو ذلك (فانما يدفع ذلك) التوهم (بتكيد المسند) نحو جاء خاء الرجالن (لان توهم التحوؤ انما وقع فيه) اى فى المسند حيث توهم ان لفظ جاء مستعمل فى معنى السبب للمجئى اعم من ان يكون بالاعالية او التحريض على هجوم المحار

(واما بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه) اى المسند اليه والمراد من الايضاح رفع الاحتمال سواء كان فى المعارف او فى الذكرات لا خصوص الاحتمال الحاصل فى المعارف فلا يلزم كون المتبوع معرفة لانه ياتى للمكرة ايضا كما قال فى لامية
فقد يكونان مسكرين كما يكونان معروفين

ومثلاوا له بصديد فى قوله تعالى ومن وراءه جهنم ويسقى من ماء صديد فان قلت للصديد وصف فكيف يكون عطف بهما وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اسله كما قلت لكنه عطف عليه الاسمية وجعل كما فى المصباح اسما للدم المختلط بالقبح فصار جامدا وبهذا اجاب محشى السيوطي فى باب عطف البيان على قوله استقنى شرها حليلة فراجع ان شئت .

(باسم مختص به) اى بالمسند اليه والمراد بالاختصاص نسبي لاحقيقى والوجه فيه يظهر عند بيان الاعتراض الثالث على المصنف (نحو قدم صديقك خالد) واعلم ان المعلوم من قوله فلايضاحه باخم مختص به امور ثلاثة احدهما لزوم كون الثانى اوضح والثانى ان فائدة عطف

البيان تنحصر في الايضاح والثالث ان عطف البيان يلزم ان يكون اسما مختصا بالمتبوع فاعترض التفتازاني على الاول بقوله (ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما) نظير ما قاله اهل المبران في التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة وتعريف الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة عندهم كما صرح به بعضهم فعليه بحوز ان يكون الثاني مساويا .

قال الرضي واما الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البديل كما هو ظاهر كلام سيبويه ثم قال يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موصفاً للاول وذلك اما بان يكون لشئ اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن كاخض منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص من مات ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افراد اولاً كما اذا كان لك حمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسييين يزيد احدهم اخوك فاذا قيل جائي اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخوك وكذا ان عكس فقيل جائي زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين احص من الاول عند الاقتران واما ضد الافراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على

خمسۃ انتهى اذا عرفت ذلك فنزل مثال المتن على ذلك فافترض ان لك خمسۃ اخوة اسم احدهم خالد وهناك خمسۃ اصدقاء لك مصيب بن خالد الى اخر ما ذكر :

واعترض على الثاني بقوله (وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشف ان البيت المحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت المحرام قياما للناس عطف بيان جيبء به) اي بالبيت المحرام (للمدح) اي لمدح الكعبة لان فيه اشعارا بكونه محرما فيه القتال والتعمير ومن النجاء اليه (لا للايضاح) اي لا لايضاح الكعبة وذلك لانها في الشهرة بحيث لا ابهام فيها حتى تحتاج الى الايضاح (كما تحسب الصفة لذلك) اي للمدح كما تقدم في باب وصف النفس اليه ومن هنا قالوا عطف البيان في الجواهر بمنزلة التعت في المشتقات .

(وذكر) صاحب الكشف ايضا (في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هود انه) اي قوم هود (عطف بيان لعاد وفائدته) اي فائدة عطف البيان في المقام (وان كان البيان) والوضوح (حاصلا بدون) اي بدون عطف البيان لان عاد اسم علم مخصوص بهم فليس هناك ابهام ولا جمال ولا اشتراك فلا يحتاج المقام الى ايضاح وبيان فحينئذ يكون فائدة عطف البيان (ان يوسموا بهذه الدعوة وسما) اي يجعل الدعاء بالهدى والهلاك والامار سمة وعلامة لازمة لهم (وتجعل) هذه الدعوة (فيهم) محققا (بحيث) لا شبهة فيه بوجه من الوجوه حتى انه لو فرض ادرا واشتباء اما برغم الاشتراك وتوهمه بينهم وبين غيرهم في هذا الاسم لا تدفع ذلك بعطف البيان المذكور فحاصل فائدة

عطف البيان في المقام الاحتياط بدفع الإيهام لو فرض حصول الإيهام واشتماء في المقام وهذا القسم من العائدة غير العائدة التي تسمى بالإيضاح لأنها في مقام يكون هناك إيهام محقق وإجمال متيقن فإن قلت جعل عاد علما على قوم هو مختصا بهم ينافية قوله تعالى وإنه أم لك عاد الأولى فإنه بعد أنهما عادان قلت معنى الأولى أي القدماء أي المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد فتدبر جيدا .

واعترض على الثالث بقوله (وهما يدل على أن عطف البيان لا يلزم البة) أي قطعا ودائما (أن يكون اسما مختصا بمشروعها ذكرها في قوله)

والمؤمن العائدات الطير بمسحها . وكان مكة بين العمل والهدى (أن الطير عطف بيان) للعائدات بمعنى المنتحلت فصدق على كل شيء طائرا كل أو غيره فلا يكون الطير اسما مختصا به (وكذا كن صفة أخرى عليها الموصوف نحو جئني العاقل الكامل زيد ولاحسن إن الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من إيضاح الصفة المبهمة وفيه) أي في حريان الموصوف على الصفة (اشعار بكونه) أي الموصوف (علما) أي معرفة مشفها (في هذه الصفة) أي الفضل والكمال مثلا وأما قال و أحسن أن الموصوف فيه عطف بيان لأنه قد قيل فيه كما في الرضى أن يدل وهذا نصه والأعلى أن يكون الدل حامدا بحيث لو حذف الدل لاستقل الثاني ولم يحتاج إلى متبوع قبله في المعنى وإن أم يكن حامدا كقوله فلا وأبيك خير منك ليؤذيني التبع مجمل والصحيح قدر الموصوف أي فلا وأبيك، رجل خير منك بخلاف

الصفة فانك لو حذف الاول في جائني زيد العالم لاحتماج الثاني الى
مقدم قبله لان الوصف لا يد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو
العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة انتهى .

(فان قلت قد اورر المصنف) في الايضاح (قوله تعالى لا تتخذوا
الهيئتين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه) اي الوصف
يعنى اثنين وواحد (للبيان والتفسير) والايضاح (واورده) اي قوله
تعالى اي الاية المذكورة (السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه)
اي الوصف يعنى اثنين وواحد (من هذا القبيل) وهذا نص كلام السكاكي
واما الحاشية التي تقتضى بيانه وتفسيره فهي اذا كان المراد زيادة ايضاحه
بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قد قدم وقوله علت كلمته
لا تتخذوا الهيئتين انما اله واحد من هذا القبيل شفع الهيئتين بالتثنية
واله هو واحد لان لفظ الهيئتين يعتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا
لفظ اله يعتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو المقصد في
الاول والوحدة في الثاني فمسر الهيئتين والتثنية بواحد بيانا لما هو
الاصل في الغرض ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه
مع طائر لبيان ان المقصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الحي الجنين
والى تقريرهما انتهى .

(فما الحق في ذلك) اي هل الحق ان اثنين وواحد وصف كما
يقوله المصنف او عطف بيان كما يصرح السكاكي بانه من هذا القبيل
(قلت) الظاهر ان الحق ما يقوله المصنف والظاهر ان السكاكي
ايضا قائل بذلك اذ (ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه)

اي الوصف يعنى اثمين وواحد (عطف بيان صناعي لجواز ان يريد)
 بقوله من هذا القبيل (انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا
 صناعيا) لا عطف بيان صناعي (و) اجواز ان (يكون ايراده)
 اي ايراد قوله تعالى لا تتخذوا الهين الخ (في هذا البحث) اي في
 بحث عطف البيان مع انه ليس منه ، مثل ايراد كل رجل عاود وكل
 انسان حيوان ، في بحث التاكيد ، الصناعي على ما تقدم من انه
 ليس في شيء من التاكيد الصناعي ، على ما هو داب السكاكي ويكون
 مقصوده انه وصف صناعي حيي ، به للايضاح والتفسير لا للتاكيد ، فهو
 ادن ليس ، مثل امس الدار ، فالدار كما تقدم وصف حيي ، به للتاكيد
 بخلاف اثمين وواحد فامهما وان كانا وصفين صاعين انكهما لم يحيي
 بهما للتاكيد ، على ما ، توهم ، واقف في كلام ، بعض ، النحاة ،
 لا حميموم .

« تقرير ذلك » اي تقرير ان اثمين وواحد وصفان حيي هما
 للايضاح والتفسير لا للتاكيد ، ان لفظ ثمين حامل لمعنى الجنسية اعتراف
 الالهية ومعنى واحد اعتراف النسبة ، كذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة
 والفرض ، الاصلي ، معدوم ، الاول ، اي في الهين ، الهي
 عن اتخاذ الاثمين من الاله لاس اتخاذ جنس الاله وفي الثاني ، اي
 في اله ، ثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثمين واله
 بواحد ايضاحا لهذا اله ، تفسير له ، اي المفروض .

« وهذا » التقرير هو الذي يقصده صاحب الكشاف حيث قال
 الاسم الحامل لمعنى الافراد او لثنائية دل على شيئين الجنسية والمعدوم
 المخصوص ، اي الافراد او التثنائية ، فادا اريدت الدلالة ان المعنى ،

والمقصود « به » أي بذلك الاسم « منها أي من الشئين أي الجنسية والعدد » والذي يساق له الحديث هو العدد شفع « أي ضم » بما يؤكده « أي العدد قال في المصباح شغعت الشيء شغعا من باب نفع ضمته إلى الفرد وشغعت الركعة جعلتها شئين انتهى .

« هذا كلامه » أي كلام صاحب الكشف « وقوله » أي صاحب الكشف « يؤكده أي يقرره ويحققه ولم يقصد » بقوله يؤكده « انه » أي ما يؤكده « تأكيد صاعدي لانه » أي التأكيد الصاعدي « انما يكون بتكرير لفظ المنبوع أو بالفاظ مخصوصة » معينة عندهم ولفظ اثنين وواحد ليس بشيء منهما « فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشف ان « اثنين وواحدة في » الهمن اثنين وتنفعة واحدة من التأكيد الصاعدي ليس بشيء اذ دلالة الكلام على أي كلام صاحب الكشف « عليه » أي على كون اثنين وواحدة تأكيد صاعديا « بل اورد » صاحب الكشف « في » كتابه « المفضل قوله تعالى نفخة واحدة مثلا للموصف المؤكد نحو امس الدابر « فليكن الهمن اثنين عنده ايضا كذلك » فالحق « في قوله تعالى لا تتخذوا الهمن اثنين انما هو الله واحد » ان كلاما من اثنين وواحد وصف صاعدي جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد إلى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف والتعبير بالتأكيد في الوصف شايع عندهم قال الرضي انما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهمن اثنين انتهى .

« فالإتيان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان » والتفسير « وتترقان من حيث انه » اى الوصف « في الين اثنين وال واحد لبيان ان المقصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان المقصد الى الجنس دون العدد » فالأيتين متعاكستان من حيث الغرض من الوصف « وتقرير هذا البحث على ما ذكرت بما لا مزيد عليه للمصنف وبه » اى بهذا التقرير « يشين ان لا خلاف هنا بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم » والحاصل ان ثلاثتهم معقون على ان اثنين وواحد وصعان صاعبان حتى بهما للايضاح والتفسير .

(واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه) اى قوله تعالى الين اثنين الخ اى اثنين واحدة (عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم) في باب التوابع (الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه) معنى هذا التعريف (انه) اى الصفة والتذكير باعتبار الخبر (ذكر ايدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن المحاسب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة) المذكورة في تعريف الصفة اى للدلالة (على الاثينية والوحدة اللين في متبوعهما) اى الين وال واحد (ليكونا وصفين بل ذكر) للايضاح والتفسير اى (للدلالة على ان المقصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعنى ، الاثينية والوحدة دون الجزء الآخر) من متبوعهما (اعنى الجنسية فكل منهما) اى اثنين وواحد داخل في تعريف عطف البيان وهو كم . قل ابن المحاسب (تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون) اثنين وواحد (عطف بيان لا صفة) لانها يوضحان ويفسران متبوعهما اى يبينان ان المقصد من متبوعهما احد جزئية

دون الجزء الآخر .

(واقول ان اريد) من قولهم لبدل في تعريف للصفة (انه)
 اى الوصف (لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه) ولا وائدة
 للصفة غير هذه الدلالة « فلا يصدق التعريف » اى تعريف الصفة (على
 شيء من الصفة لانها اللفظة تكون لخصص او تأكيد او مدح او دم
 او نحو ذلك) كالترجم مثلا « وان اريد انه » اى الوصف « ذكر
 لبدل على هذا المعنى (المذكور اى معنى في متبوعه) وبكون الغرض
 من دلالة عليه) اى على هذا المعنى (شيئا اخر كالنحصيل والتاكيد
 وغيرهما) من الاعراض المذكورة (فيحوز ان يكون ذكر اثنين وواحد
 للدلالة على الاثنى والوحدة) الثاني في متبوعهما (ويكون الغرض
 من هذا) المذكور من الدلالة (بيان المقصود وتفسيره) اى بيان ان
 القصد من متبوعهما احد جزئيه دون الجزء الاخر كما ان الدابر
 في قولنا امس الدابر (ذكر لبدل على معنى) في متبوعه اعنى امس
 وذلك المعنى (الدور والغرض منه التاكيد) كما تقدم في باب الوصف
 (بل الامر) في ذكر الوصف (كذلك عند التحقيق) اى يكون ذكره
 للدلالة على معنى في متبوعه وبكون الغرض من دلالة عليه شيئا اخر
 كالنحصيل والتاكيد وغيرهما .

(الا ترى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
 ولم يخرج بهدا) اى جعله كاشفا وموضحا (عن الوصفية) وذلك
 لان الكشف والايضاح من جملة الاغراض التى يذكر الوصف لاجل
 الدلالة عليها .

(ثم قال) العلامة (واما انه) اى اثنين وواحد (ليس ببدل

فظاهر لانه (اى كل واحد من اثنين وواحد) لا يقوم مقام المبدل منه (اى لا يقوم اثنين مقام الهمين ولا واحد مقام اله والحاصل انه لو كان اثنين وواحد بدلا لوجب عند المبرد على ما نقل عنه الرضى في بحث عطف البيان ان يقوم كل واحد منهما مقام المبدل منه لان المبدل منه عنده في حكم الطرح وفي حكم المعدم (وفيه) اى في قول العلامة انه ليس ببدل للأعلة المذكورة (ايضا نظر) كما كان في قوله انه عطف بيان نظر (لانا لا نسلم ان) المبدل منه في حكم الطرح لعظا ومعنى حتى يقال ان (البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه) قال الرضى اختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المنصود بالنسبة هم المبدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يشين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل العاطف ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لعظا لوجوب عود ضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضمير الا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذك نحو الذي ضربت احاء زيدا كريم انتهى .

(الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف) على سبيل الاحتمال والترديد (في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاؤه مغلوبوا وجعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا للجن) باسقاط المبدل منه اعنى شركاء وفي الآية وجه اخر ياتى الكلام فيه في الباب الرابع عند الكلام في تقديم بعض معمولات الفعل على بعض بل لا يبعد ان يقال (في قوله تعالى لا تتخذوا الخ (الاولى

انه (اى اثنين وواحد (بدل لاه) اى اثنين وواحد (المقصود بالنسبة)
كما هو اللعان في البديل كما قال في الالفية :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

(اذ) المقصود من (النهى) في الاية (انما هو عن اتحاد الاثنين
من الاله) لا عن جنس الاله (على ما سبق تقريره) منفصلا مشروحا
(واما الابدال منه اى من المسند اليه وفي هذا) اى في قوله
الابدال منه (اشار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا) اى كون
المسند اليه هو المبدل منه (بالنظر الى الظاهر) اى ظاهر قول النحاة
في بيان تركيب الكلام (حيث يحطون العامل في فحو جائئى اخوك
زيد هو اخوك والا) اى وان لم يكن منه بالنظر الى الظاهر (فالمسند اليه
في التحقيق هو البديل) وذلك لانهم عرفوه كما في كلام ابن الحاجب
بانه تابع مقصود بما نسب الى المتبوع وانه قد تقدم انما من الالفية
مثل ذلك (وفي لفظ المصاح ايماء الى ذلك) اى الى ان المبدل
منه مسند اليه بحسب الظاهر والبديل مسند اليه في الحقيقة واما وجه
الايماء في لفظه فهو انه قال ما هذا نصه :

واما الحدة التي تقتضى البديل عنه (اى عن المسند اليه) فهي
اذا كان المراد نية تكرير الحكم وذكر المسند اليه (اى البديل)
بعد توطئة ذكره (اى المسند اليه اى البديل) ارياده التقرير والايصاح
انتهى .

فقرئ حسب ما اشرنا اليه ان الضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه
فدل على ان المبدل منه هو المسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد
توطئة ذكره يدل على ان البديل هو المسند اليه والمبدل عنه توطئة ذكر

المسند اليه اي البديل فجعل اولا المبدل منه المسند اليه وهذا بالنظر الى الظاهر وجعل ثانيا البديل مسندا اليه وهذا بالنظر الى الحقيقة بناء على ما قالوا ان النظر اللاحق ادق من النظر السابق فتأمل جيدا

(فلزيادة التقرير) اي تقرير المسند اليه ويأتي بيانه عن الشارح عن قريب (نحو جائي اخوك زيد) ونحو جائي زيد اخوك (في بدل الكل) من الكل (وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان معهودا مع متعايرين و) نحو (جائي القوم اكثرهم في بدل البعض) من الكل (وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن معهودا بعضا من مفهومه فنهو الهمين اثنين اذا حصلوا بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض) من الكل (لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهمين وسلب هموم ثوبه في بدل الاشتمال) ناقش في هذا المثال بعض المحققين بما حاصله ان سلب يتعدى لهولين تقول سلبت زيدا ثوبه قال الله تعالى وان يسلمهم الذباب شيئا وشيئا المفعول الثاني هـ ذ بنية للمفعول تقول سلبت زيدا فينبغي ان تقول ثوبه منصوبا من قلت سلبت زيدا ثوبه على ان يكون ثوبه بدل اشتمال سائر المعنى سلبت ثوب زيدا فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلبت ثوب زيدا بعبارة مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيدا (وهو) اي بدل الاشتمال على ما قال الرضي تفلا عن ابن جهمر (الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه شتملا عليه لا كاشتمال الطرف على المطروف) اي لا يشرط خصوص ذلك (بل) اعم اي شامل للطرف وغيره بدليل قتال فيه في الآية الاتية فانه بدل من الشهر بدل اشتمال ومعلوم ان الزمان ظرف يشتمل على

ما فيه فالاشتغال (من حيث كونه) اي المبدل منه والا عليه اجمالا ومتقاضيا له) اي طالبا له (بوجه ما) اي ذاتي او مرضي عام او خاص (بحيث تبقى النفس) اي نفس السامع (عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره) اي البديل (منظره له) اي البديل فيكون اوقع في النفس (فيجزيه هو) اي البديل (مبينا وملخصا لما اجمل اولا) ثم قال الرضى وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتغال لاشتغال الفعل المسند الى المبدل منه على البديل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك للحسنه ودمه بل للمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل ملبس غيره منه وكذا السؤل عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا يلحق اسباب الاحدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخذور ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الفلظ لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتغال نحو قتل الامير سيفه وبني الوزير وكلائه لان شرط بدل الاشتغال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معين بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيفه وكذا في امثاله انتهى

(وسكت) المصنف (عن بدل الفلظ لانه لا يقع في فصيح الكلام) هذا على اطلاقه ممنوع فليراد منه الفلظ الصرف والتعيين قال الرضى البديل الفلظ على ثلاثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه من

قصد وتعتمد ثم توهم انك فاعل لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء
كثرا للمبالغة والتفنن في المعصاة وشرطه ان يرتقى من الأدنى الى
الأعلى كقواك هند نجم يدم كالك وان كنت متعمدا لذكر النجم
فعلط نفسك وتري انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا
قولك بدر شمس .

واما فاعل صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جائي حمار
سبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الفاعل فقلت حمار واما نسيان
وهو ان يعتمد ذكر ما هو فاعل ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن
ينسى المقصود ثم يمد ذلك تداركه بذكر المقصود ولا يجرى الفاعل
الصرف ولا يدل النسيان في كلام المعصاء وما يصدر عن روية وفطاة
فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول
المخلوط فيه ببل .

ومعنى بدل الفاعل البديل الذي كان سبب الاتيان به الفاعل في ذكر
المبديل منه لا ان يكون البديل هو الفاعل انتهى .

(فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير)
فقط بدون لفظ زيادة .

(قلت قد اخذ هذا) التعبير في التعبير (من لفظ المفتاح على
عادة امتثاله) اي صاحب المفتاح (في الكلام) اي تغننه اي تعبيره
عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة وهذا نظير ما قاله السيوطي في باب
التصوير عبر به سيويه وبالتخيير وهو تفنن .

(وهو) اي قوله لزيادة التقرير (من اضاف المصدر) اي الزيادة
(الى المعمول) وانما قال المعمول لان الزيادة تعتمل ان تكون مصدر

اللازم وان تكون للمتعدي فعلى الاول من قبيل الاضافة الى الفاعل وعلى الثاني من قبيل الاضافة الى المفعول فعلبهما تكون الاضافة لامية . (او) هو من (اضافة البيان الى الزيادة التي هي التقرير) وانما ذكر الوجهين لان الزيادة تحيى مصدرا واسم مصدر اى الحاصل من المصدر فعلى الاول تكون الاضافة لامية الى الفاعل او المفعول لما قلنا من ان الزيادة تحيى متعدية ولازمة وعلى الثاني اى كونه بمعنى الحاصل من المصدر تكون الاضافة بيانية .

(والنكتة فيه) اى في قوله ههنا لزيادة التقرير (الایهام الى ان البديل هو المقصود بالنسبة والتقرير) ويأتى بيانه (زيادة قصد بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه) اى من التأكيد (نفس التقرير) بالاصالة فالتقرير في البديل شيء زائد يحصل بالتبعية وفي التأكيد ليس زائدا لانه المقصود بالاصالة فلذلك قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير (وبيان التقرير في بديل الكل ظاهر لما فيه من التكرير) اى تكرير النسبة والاستناد مرة الى المبدل منه ومرة الى البديل وهما متعديان ذاتا ومن هنا قالوا البديل في نيته تكرار الماهل (قل صاحب الكشاف في قوله تعالى الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فائدة البديل) يعنى صراط الذين انعمت عليهم (التوكيد) اى التقرير (لما فيه) اى في البديل (من الثنية) اى الذكر مرتين (والتكرير والاشارة بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المساكين) لار المصم بهم هم المسلمون لا غير ولكن لا ينبغي عليك ان الابدال في الآية ليس من الابدال من المسند اليه لان المبدل منه مفعول ثان لقوله تعالى اهدنا والاعرض من ذكرها انبات ظهور كون التكرير موجبا للتقرير لكونه

موجبا للميان والتعير (و) بيان التقرير (في بدل البعض والاشتمال)
اذه (هاتين ان المتنوع مشتمل على التابع) اشتمالا (اجمالا فكأنه)
اي التابع (مذكور اولا) ففيهما اي في بدل البعض والاشتمال ايضا
ما في بدل الك من التثنية والتكرير الموجب للتقرير (اما) اشتمال
المتنوع للتابع (في) بدل (البعض يظهر) لان القوم في المثال
المذكور في لغة مشتمل على اكثرهم لانه مشتمل على كل افراد القوم
كثيرهم وقليلهم (واما) كون المتنوع مشتملا على التابع (في)
بدل (الاشتمال فلا) المنفصل من كلام ان حمفر والمرد المقول
انما ان (المتنوع فيه) اي في بدل الاشتمال (يجب ان يكون
بحيث يطلق ويراد به التابع) ليس المراد انه مشتمل في التابع حتى
يكون مجازا من قبيل جاتني اسد يرمي بل المراد انه مشتمل بالتابع
وارة يفهم من نسبة الفعل اليه ان المراد نسبة الفعل الى التابع (نحو
اعجبني زيد اذا اعجبتك علمه) لان الدت لا تعجب من حيث هي دات
وانما اعجابها بالوصف الموجود فيها كالعلم والشجاعة والحلم ونحوها فهي
مشعرة بهذه الاوصاف اجمالا (بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه)
او اخاه او حمارة فانه لا يصح ان تطابق زيدا وتراد به غلامه على بدل
الاشتمال لانه لا دلالة لزيد على غلامه بوجه من الوجوه كما لا دلالة
له على اخيه وحمارة (فتحو حثي زيد غلامه او اخوه او حمارة
بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشر به كلام بعض النحاة)
وهو ابن الحاجب فانه رغم ان غلامه او اخوه او حمارة في المثال
المذكور بدل اشتمال من زيد .
(ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح) وتفسير البنية

اي قطعا « لما فيه » اي في كل واحد منهما « من التفصيل بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام » لان البدل في كل واحد منهما قد ذكر
اجمالا او لا في ضمن المبدل منه ثم ذكر بلفظه مفصلا ثانيا « وقد
يكون في بدل الكل « ايضا » ايضاح وتفسير كما مر « في الذين
اثنى وفي صراط الذين انعمت عليهم فعليه لا ينحصر فائدة الابدال في
زيادة التقرير « فالاحسن » في قول الخطيب واما الابدال منه « ان
يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع « ذلك » في « عبادة « المفتاح »
وقد نقلنا نص عبارته فيما سبق عند قوله وفي لفظ المفتاح ايماء الى
ذلك فراجع ان شئت

(واما العطف اي جعل الشئ مطوعا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جئني زيد ومحمدا فان فيه تفصيلا للفاعل)
بانه زيد ومحمرو (من غير دلالة على تفصيل العمل) وان المجهتين
كأنا معا او مترتين مع مهلة او بلا مهلة (اذ الواو انما هو للجمع
المطلق اي لثبوت الحكم المابح والمتبوع من غير تعرض لتقديم او
تاخر او معية) كما قال في الالفية .

فأعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم او مصاحبا موافقا
(« احترز بقوله مع اختصار عن نحو جئني زيد وجائني محمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من
عطف الجملة) فان قلت هل فيه تفصيل المسند حيث مر عن فعل
كل واحد منهما بلفظ عليحدة قلت لا فان لفظ جاء في الجملتين بدل
على مطلق المجهيء وانما يفهم تعدده بشهادة العقل فتأمل جيدا .
(او) العطف (لتفصيل المسند بانه) اي المسند (قد حصل

من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراجزا (اذا كان العطف
بثم او حتى (او غير متراجز) اذا كان العطف بالفاء (كذلك اى
مع اختصار واحترز به) اى بقوله كذلك (عن نحو جائني زيد
وممرو بعده بيوم او سنة او ما شبه ذلك) نحو بساعة او ساعتين
مثلا لان المهلة من الامور النسبية وانما حصل الاحتراز عن ذلك لانه
من القسم الاول اى من تفصيل المسند اليه دون المسند اذ العطف فيه
افاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بحذف الفعل الذي قام العطف
مقامه واما تفصيل المسند وتمدده بحسب الوقوع في احد الازمنة المذكورة
فانما استفيد من التقييد بذلك الزمان لا من العطف ولبس في المثال
اختصار باعتبار تفصيل المسند فتدبر فانه دقيق

(نحو جائني لبد فممر ^{او ثم ممر}) واما غير المعطوف عليه
في قوله (او جاء القوم حتى خالد) لما ياتي من انه يجب ان يكون
المعطوف عليه في حتى ذا اجراء يكون المعطوف بها اقوى تلك الاجراء
او اضيقا .

(فهذه) الحروف (الثلاثة) اى الفاء وثم وحتى (تشترك في
تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملازمة العمل للتابع
بعد ملازمته للمتبوع بالامهلة وثم كذلك) اى تدل على ملازمة
الفعل للتابع بعد ملازمته للمتبوع لكن (مع مهلة وحتى مثل ثم
الا ان فية دلالة على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا الى ان يبلغ
ما بعدها) ولذلك يمثل القوم بنحو اكلت السمكة حتى راسها لما
في اكل السمكة من الانقضاء المذكور هذا ما يقتضى ظاهر كلامهم
(و) لكن (التمتيق ان المعبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها

ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى
 لجواز ان يكون ملازمة للفعل لما بعدها قبل ملازمته للاجزاء الاخر
 نحو مات كل ابلى حتى آدم ع او في اثناها (اى في اثناء الاجزاء
 الاخر) نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد
 نحو جائني القوم حتى خالدا اذا جائوك معا ويكون خالد اضعفهم
 او اقويهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه (اى
 تعلق المسند) بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه (اى التابع
) اقوى اجزاء المتنوع او اضعفها) هذا هو التحقيق في العطف بحق
 لا ما يفهم من ظاهر كلامهم من ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما
 يتفنى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها على ما يوهمه التثنية بقولهم
 اكلت السمكة حتى راسها .

(فان قلت العطف على المسند اليه بالعموم وحتى) كما يشتمل
 على تفصيل المسند (يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن)
 للمصنف (ان يقول او لتفصيلهما معا) اى لتفصيل المسند اليه والمسند
 معا فلا وجه لتخصيص العطف بهذه الثلاثة بالمسند (قلت) قد تقدم
 في الديباجة انه (ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل
 على كلام فيه تقييد بوجه ما) ينوجه النفي (الى ذلك التقييد وكذا الاثبات
 وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء
 للشيء او نفيه عنه الا وهو) اى الامر الراكد (الفرض الخاص والمقصود
 من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه) اى الشيخ
 (فني نحو جائني زيد فعمرو يكون الفرض) الخاص والمقصود من
 الكلام (اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلامه حتى كانه معلوم) قبل (ان

الجمائي زيد وعمرو والشك (من المانع) انما وقع في الترتيب والتمقيب
 فيكون العطف (بالفاء) (لا فائدة تفصيل المسند) اي المجيء بمعنى ان
 مجيء عمرو كان بعد مجيء زيد بلا مهلة (لا غير) اي لا غير تفصيل
 المسند اي ليس لتفصيل المسند اليه لانه وان كان حاصلًا من الكلام
 ايضا لكن ليس الغرض من العطف ذلك بل الغرض من العطف الترتيب
 والتمقيب بلا مهلة (حتى لو قلت ما جئني زيد فعمرو كان) قولك
 (نفيا لمجيئه) اي عمرو (عقيب مجيء زيد) بلا مهلة (ويحتمل
 انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية)
 وذلك لان القيد اي الامر الزائد في هذا الكلام هو العطف بالفاء والتي
 الداخلة على هذا الكلام متوجه الى العطف المذكور لا الى اصل المجيء
 فتدبر جيدا .

« فان قلت قد يعجز العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
 للمسند نحو جئني ، الاكل فالعرب قالوا اذا كان الموصوف واحدًا ،
 اي اذا كان الجمائي الذي له هذه الصفات الثلاث شخصا واحدا .

« قلت هذا » العطف « في التحقيق ليس من عطف المسند اليه ،
 بل يمكن ان يدعى كما ياتى نقله عن الرضى انها في صورة العطف
 وليست بعطف واطلاق العطف عليها مجاز « لانه في المعنى « جئني » الذي
 ياكل فيشرب فينام » .

قال الرضى في باب الحروف العاطفة واذا وقعت الفاء على الصفات
 المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس ملائمتها لمداول عاملها كما
 كان في نحو جئني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو
 قولك جئني زيد الاكل فالنام اي الذي ياكل فينام كقوله

يألف زيادة للمعاريث الصابح فالغائم فالألب أي الذي يصبح فهو غيم فيتوب
وقال في باب التواضع أن الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله إلى
القوم للقرم وابن الهمام وليث الكشيبة في المزدحم وقوله يألف زيادة
للمعاريث الصابح فالإنانم فالألب ويجوز أن يعترض على حد المصنف
بمثل هذه الأوصاف فإنه يطلق عليها أنها معطوفة إلا أن يدعى أنها
في صورة العطف وليست بمعطوفة وإطلاقهم للعطف عليها مجازاً انتهى .
(واو سلم) أن المثال من عطف المسند إليه (فلا دلالة فيما ذكر)
أي في قول الخطيب أو المسند كذلك (على أنه) أي للعطف بالعاء
وتم وحتى (يلزم أن يكون) دائماً (لتفصيل المسند) ويجوز في
نحو هذا المثال أن لا يكون العطف بالعاء لتفصيل المسند .

(أورد السامع عن الخطاء) أي عن الاعتقاد غير المطابق للواقع
(في الحكم إلى الصواب) أي إلى الاعتقاد المطابق للواقع (وسيجيء
تحقيقه) أي تحقيق الرد المذكور (في بحث القصر) أنشاء الله
تعالى (نحو) قولك (جئتني زيد لا عمرو) يعطف عمرو باللاماطفة
على زيد المراد المذكور لأن هذا الكلام يقال (لمن) أي للسامع
الذي (اعتقد) عكس هذا الكلام خطأ أي اعتقد (أن عمرا جاءك
دون زيد) فيكون هذا الكلام حينئذ قصر قلب لأنه قلب اعتقاد
السامع أي عكسه (أو) اعتقد (أنهما) أي زيدا وعمرا (جاءاك
جميعا) أي اعتقد شركتهما في المعنى فيكون هذا الكلام حينئذ
قصر أفراد لأنه قطع الشركة واثبت المعنى لزيد وحده وسكت الشارح
عن قصر الـ بن لنا يأتي في باب القصر من أن السامع في قصر التعمين
شاك والشاك لا اعتقاد له كما بين في حاشية التهذيب عند قوله العلم

ان كان ادعانا للنسبة فنصديق ولا فنسود حيث يقول المحشي كما
 في صور التحييل والهك والوهم وراجع ان شئت .
 وليعلم ان لكن ايضا للرد الى الصواب (و) لكنه لا يستعمل
 عندهم الا في قصر القلب نحو (ما حائني زيد لكن عمرو) فان
 هذا الكلام يقل (لمن اعتقد) خطأ (ان زيدا جاءك دون عمرو
 كذا في الايضاح والمفتاح ولم يذكره المصنف هنا) اي في هذا
 الكتاب (لكونه مثل لاني الرد الى الصواب) في قصر القلب فقط
 ولا فرق بينهما فيه (الا ان لاني الحكم من التابع بعد ايجابه
 للمتزوج ولكن لا يجابه للتابع بعد نفيه عن المتزوج) فحصل بما
 ذكر ان لكن يستعمل عندهم في قصر القلب فقط ولا يستعمل في قصر
 الافراد (و) لكن (المذكور في / كلام النحاة) ما يفهم عكس ما
 عند البيانين اي انه يستعمل في قصر الافراد دون القلب لكن بشرط
 ان يكون معتقد السامع الشركة في النفي لاني الاثبات وذلك لانهم
 قالوا (ان لكن في ما حائني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان
 عمرا ايضا لم يعي كزهد بناء على ملازمة بينهما والملائمة) ومصاحبة
 واشتراك في الاعمال والاعمال غالبا وانما قل النحاة ذلك (لاني)
 اي لكن عندهم (للاستدراك وهو) اي الاستدراك (دفع توهم يتولد
 من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا) المذكور في كلام
 النحاة (صريح في انه) اي الشار (اما يقال ما حائني زيد لكن
 عمرو لمن اعتقد ان المجيء منصف عنهما اي عن زيد وعمرو (جميعا)
 فيكون هذا الكلام قصر افراد في النفي (لاني اعتقد ان زيدا جاءك
 دون عمرو) حتى يكون هذا الكلام قصر قلب (على ما وقع في

المخاطب (والاصح (واما انه) اى ما جائني زيد لكن عمرو (يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون (هذا الكلام) قصر افراد) مع كون معتقد السامع حبيذا للشركة في الاثبات (فلم يقل به احد) من النحويين والبيانين .

(فائدة) لما ثبت ان لفظة لكن لقصر القلب عند اهل هذا الفن علم الله لا استدراك فيها عندهم لان السامع في قصر القلب من يعتقد العكس خطأ فليس بين المعطوف والمطوف عليه اتصال ومناسبة في اعتقاده وهو منشأ التوهم الذي يستدرك ولكن فلا استدراك وبهذا ينحل الاشكال في قوله تعالى ما كان محمد ابنا احد من رجالكم ولكن رسول الله ووجه الاشكال ان لكن للاستدراك وتقوم (ابوة ليس بموهم لثقي الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في اعتقاد المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وبيان انحلال ذلك ان لكن مجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه من الابوة وثقى الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم هذا ما يقتضيه هذا الفن واما على ما قبل في النحو من انه للاستدراك فثقي الحل تامل .

(او) يكون الفرض من العطف على المسند اليه (صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر) سواء كان الحكم مثبتا (نحو جائني زيد بل عمرو) (او) متقيا نحو « ما جائني زيد بل عمرو » فالفرض من العطف بكلمة بل صرف الحكم اعنى العمل عن المحكوم عليه اعنى زيدا الى اخر اعنى عمرا « فان بل للاضراب « اى للاعراض « عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع « فكان المشكلم حكم اولا بان الفعل مسند الى المتبوع ثم ظهر له انه غلط فسوف للفعل عنه الى

التابع هذا اجمال معنى الاضراب واما تفصيله فهو ما ذكره بقوله
 « ومعنى الاضراب » في المثبت « ان يحمل المتبوع في حكم المسكوت
 عنه » فهو بحيث « يحتمل ان لا يلابسه الحكم و » يحتمل « ان
 يلابسه فنحو جائي زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه »
 هذا هو المشهور عندهم « و » لكن « في كلام ابن الحاجب » على
 ما نسب اليه بعضهم « انه » اي الاضراب في المثبت « يقتضى عدم المجيء
 قطعا » ففى المثال لا يحتمل مجيء زيد للقطع بعدم مجيئه هذا اذا
 لم ينضم بكلمة بل لا النافية « واما اذا انضم اليه لانحو جائي زيد
 لا بل عمرو فهو يعود عدم مجيء زيد قطعا » .

قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام
 زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك
 الايجاب والامر المقدم لا الى ما بعده بل ففى قولك لا بل عمرو
 نفيت القيام بلا عن زيد واثبتته ببل لعمرو ولو لم يجيء بلا لكن
 قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان
 لا يثبت انتهى هذا كله في المثبت .

(واما المنفى) فعليه قول اربعة الاول قوله « فالجمهور على انه »
 اي بل « يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفاءه
 في الختوع فمعنى ما جائي زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع
 احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه » اي هما محتملان والثاني قوله « وقيل
 يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع » مع ثبوته للتابع « حتى يفيد في
 المثال المذكور » اي في ما جائي زيد بل عمرو « عدم مجيء زيد
 الية » مع ثبوته لعمرو « كما » كان الحكم كذلك « في لكن » والى هذا

القول اشار ابن مالك في الالفية بقوله .

وبل كلكن بعد مصحوبها كلم اكن في مربع بل تبها
« وبهذا » القول الثاني « يشعر كلامهم في بحث القصر » ويأتي
بيانه هناك انشاء الله تعالى « و » القول الثالث « مذهب المبرد » لانه
قال « انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه » كما
انه في المثبت ايضا كذلك .

والقول الرابع ما اشار اليه بقوله « او الحكم متحقق الثبوت له »
اي للمتبوع مع نفيه عن التابع وهذا القول منسوب الى امالي ابن
الحاجب كما ان قوله المتقدم انما في المثبت ايضا كذلك والله اعلم
(فمعنى ما جائني زيد بل عمرو) عند المبرد وابن الحاجب (بل
ما جائني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق) عندهما (و) لكن (مجيء زيد
وعدم مجيئه على الاحتمال) عند المبرد (او مجيئه) اي مجيء
زيد (متحقق) عند ابن الحاجب :

وان شئت ان تعرف الفرق بين الاقوال في المنفى فعليك بالدقة
والتأمل في هذا الجدول (فصرف الحكم في) المثال (المثبت ظاهر)

لان الحكم في المتبوع اما مسكوت عنه
كما يقول الجمهور والمشهور او منقضى
كما يقول ابن الحاجب وعلى كلا
القولين يصدق ان الحكم قد صرف

الاقوال	التابع	المتبوع
الاول	مثبت له	مسكوت
الثاني	مثبت له	منقضى عنه
الثالث	منقضى عنه	مسكوت
الرابع	منقضى عنه	مثبت له

عن المحكوم عليه الى اخر (وكذا) صرف الحكم (في) المثال
(المنفى) ظاهر (على مذهب المبرد) لان الحكم في المتبوع عنده

مسكوت عنه فعليه يصدق ان الحكم اعنى تنى المجيء قد صرف عن المحكوم عليه الى اخر وكذلك عند ابن الحاجب فتأمل .

(واما على مذهب الجمهور فيه) اى فى صرف الحكم (اشكال) اذ على مذهبهم لم يصرف الحكم اعنى تنى المجيء عن المتبوع الى التابع وانما الذي صرف ضد ذلك الحكم اعنى ثبوت المجيء فلا يصدق ان الحكم قد صرف عن المحكوم الى اخر وقد اجاب بعضهم عن الاشكال بان المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبه ولا شك انه هنا نسب المجيء الى المتبوع تنفيا ثم صرف اى غير بان نسب الى التابع ثبوتا وجعل المتبوع مسكوتا عنه .

وقريب من ذلك ما قيل من لن المراد من صرف الحكم مطلقا الحكم من دون تقييد بالثبوت او التنى وبعبارة اخرى المراد من صرف الحكم صرف جنس الحكم عن المتبوع واثباته للتابع فلا اشكال حينئذ فتأمل (فان قلت قد صرح ابن الحاجب) فى ايضاح المنصل (بان يل فى المنبى مطلقا) اى على جميع المعاني والاقوال (وفي المتن على مذهب المبرد لا يقع فى كلام فصيح فكان الاول تركه كبديل العطف) اى كما انه ترك ذكر بدل العطف فى بحث الابدال من المسند اليه . (قلت هذا) الذى سرح به ابن الحاجب فى ايضاح المفصل (معارض بما ذكره بعض المحققين من النجاة) هو نجم الائمة وقد نقلنا فى بحث الابدال انه قال (ان بدل الداخلة اى بدل الذى يتدارك به العطف) مع بل فصيح مطرد فى كلامهم لانه) اى بل موضوعة لتدارك مثل هذا العطف) فافهم وتدبر (ار) الغرض من العطف على المسند اليه بيان (الشك من المتكلم) فى المسند اليه هل هو المتبوع او التابع

(او التشكيك أي ايقاع المتكلم السامع في الشك) في المسند اليه هل هو المنبوع او الناهع فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به وان كان المتكلم غير شاك (نحو جائي زيد او عمرو) مثال للشك والتشكيك والفرق بالاعتبار بمعنى^١ انه ان فرض كون المتكلم شاكا في المسند اليه فالمثال للشك وان فرض كونه غير شاك ولكن المقصود اخفاء المسند اليه على السامع لغرض من الاغراض فالمثال للتشكيك (او) يكون اللطف على المسند اليه (للايهام) أي لا بهام المسند اليه على السامع وان كان المسند اليه غير مبهم عند المتكلم ومن هنا قيل انه لا فرق بين الايهام والتشكيك ورد ذلك بان المقصود في التشكيك ايقاع السامع في الشك وان المقصود في الايهام عدم مواجهة السامع بالتصريح بالتعيين لنكتة ومصلحة اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم ذلك وفرق بين المقصود بالإسالة وبين الحاصل تبعا وبلا قصد وبعبارة اخرى الفرق بين التشكيك والايهام ان المقصود في الاول ايقاع الشبهة في قلب السامع وفي الثاني الاخفاء عليه وان لزم احدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وبين ما يحصل بدون قصد وبعبارة (نحو) وانا او اياكم لملي هدى او في ضلال سين) قال ابن هشام الشاهد في الاول فمن اراد الاطلاع على مراده فعليه بمراجعة المكررات باب عطف النسق والنكتة في الآية دفع الشك ولللا يزيد انكارهم قال قطب الدين انما خولف بين علي وفي في الدخول على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه على قوس جواد يركض به حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه ونظيرها في سورة يوسف قالوا تالله انك لنفي ضالك القديم انتهى .

(او) العطف على المحند اليه (للتخيير) بين المسند اليه واخر
 (او للإباحة) بينهما (نحو ليدخل الدار زيدا وعمرو) مثال لكلا
 المعنيين (والفرق بينهما ان للتخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط
 بخلاف الإباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول
 اللفظ بل بحسب امر خارج) حاصله ان جواز الجمع بينهما وعدمه
 انما يفهم من دليل خارج مثلا اذا قلنا تزوج هذا او اختها لا يفهم من
 نفس هذا الكلام انه لا يجوز الجمع بينهما بل الدال على عدم الجواز
 انما هو حكم الشارع بذلك اي بعدم جواز الجمع بين الاختير في
 التزويج .

وكذلك اذا قلنا تعلم الفقه او النحو لا يفهم من نفس هذا الكلام
 انه يجوز الجمع بينهما بل الدال على ذلك حكم الشارع وترعيه في
 تعلم العلوم كلها في العسلة وبعبارة اخرى مدلول اللفظ هو ثبوت
 الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما النفي استفيد التخيير وعدم
 جواز الجمع والا استفيدت الإباحة والجمع قال ابن هشام فان قلت
 فقد مثل العلماء بايتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع .
 قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن
 كفارة وبين الصيام والصدقة والتسك اللاتي كل منهن فدية بل تقع
 واحدة منهن كفارة او فدية والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك
 انتهى ومن هنا بطل ما قيل من ان الفرق بينهما ان التخيير انما
 يكون اذا لم يحصل للمأمور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف
 والإباحة ان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف هذا ما يناسب المقام
 من الكلام واللبعث تنمة من حيث متعلق الامر تذكر في علم الاسول

(وما عده السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها) لا عطف نسق كما هو مذهب السكاكي (و) لكن (وقومها تفسيراً للضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور) لان الاكثر في الاول على وجوب اعادة الجار في المخطوف كما قال في الالفية .

وعود خافض لدى عطف على ضمير حنض لازما قد جهلا وكذلك في الثاني الاكثر على وجوب تأكيد المخطوف عليه او وجود فاصل ما كما قال في الالفية .

وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المتصل او فاصل ما ولا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد قال ابن هشام اي بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد او القريب او المتوسط على خلاف في ذلك قال :

الم تسمى اي عبد في رونق الضحى بكاء حمائمات لمن هدير وفي الحديث اي رب وقد تعد ألفها وحرف تفسير تقول عندي مسجد اي ذهب وغضنفر اي اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وساحبي المستوفي والمفتاح لانا لم نر عاطفا للسقوط دائما ولا عاطفا لازما لمطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيراً للجمل ايضا كقوله :

وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليبنني لكن اياك لا اقل
انتهى وقال المحشي على قوله حرف تفسير ذهب قوم الى ان اي التفسيرية اسم فعل بمعنى عودوا وافهموا انتهى .

(وهذا) الاختلاف في اي (نزاع لا طائل تحته) اما على القوانين
الاولين فنعم لان المعنى لا يختلف في الاعتبارين واما على ما نقلناه من
المحدثي فلا لان المعنى عليه يختلف وذلك ظاهر .

(واما الفصل اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل واما جعله من
احوال المسند اليه لانه يقترب به اولا) قبل مجيء الخبر (ولانه في
المعنى عبارة عنه في اللفظ مطابق له) في التذكير والافراد وفروعها
وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من احوال المسند اليه وهل هو اسم
او حرف وعلى الاسمية هل له محل ام لا فيه خلاف قال ابن هشام
زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال
الختايل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولية
اشبهه وال الموصولة .

وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال
المرء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر ورفع وبين معمولي ظن
نصب وبين معمولي كان رفع عند المرء ونصب عند الكسائي وبين معمولي
ان بالعكس .

(وهذا) التعليل (اولى من قول من قال) في مقام التعليل (لانه
لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند
اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو تخصيص المسند
بالمسند اليه) اي قصر المسند على المسند اليه (وجعله) اي المسند
(بحيث لا يعمه) اي المسند اليه (وغيره كما قال في المفتاح انه
لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله) كما قلنا (قصر المسند على
المسند اليه وحصره) اي المسند (فيه) اي في المسند اليه (فيكون)

التخصيص الحاصل من ضمير الفصل اعتباراً (راجعاً الى المسند) لانه
 المتقدم في الاعتبار (على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما) اي
 الى المسند اليه والمسند (جميعاً لانه يجعل احدهما) وهو المسند
 (مختصاً ومقصوداً والاخر) اي المسند اليه « مختصاً به ومقصوداً
 عليه » كما قال « فلنتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند
 على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على
 زيد لا يتجاوز الى عمرو » مثلاً « ولهذا يقال في تأكيد « اي في
 تأكيد التخصيص « لا عمرو » فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا
 العكس « فان قلت الذي يسبق الى الفهم من « قولنا « تخصيص المسند
 اليه بالمسند هو قصره « اي المسند اليه « على المسند لان معناه جعل
 المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه « اي المسند « وغيره » فيكون
 من قصر الموصوف على الصفة لا العكس « قلت نعم » هو كذلك في
 المعروف العام « ولكن غالب استعماله « اي استعمال القول المذكور « في «
 المعروف الخاص اي « الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد
 الباء على طريقة قولهم خصصت فلاناً بالذكر اذا ذكرته دين غيره
 وجعلته من بين الاشخاص مختصاً بالذكر « والحاصل ان التخصيص يجري
 بمعنى الافراد وبمعنى القصر فالباء على المعنى الاول يدخل على المقصور
 وعلى المعنى الثاني على المقصور عليه والاصطلاح جار على المعنى الاول
 وعليه كلام الخطيب لانه من اهل الاصطلاح « فكان المعنى جعل هذا
 المسند اليه « يعني زيد في المثال مثلاً « من بين ما يصح اتصافه بكونه
 مسند اليه « كعمرو وبكر وخالد مثلاً « مختصاً بان يثبت له « اي
 لزيد « المسند « يعني القيام في المثال مثلاً « وهذا « بعينه « معنى

قصر المسند عليه ، اى على المسند اليه فيكون من قصر الصفة على
الموصوف لا العكس ، الا ترى الى قولهم في « مقام بيان معنى التخصيص
المستفاد من التقديم في قوله تعالى « اياك نعبد » ان « معناه فخصك
بالعبادة لا فبعد غيرك » فليس معناه انك مختص بالعبادة ومقصود عليها
فليس لك صفة غيرها فهو من قصر الصفة على الموصوف اعني الاجل
جلاله وهو مطابق للمعنى الاول الذى جرى عليه الاصطلاح فتحصل من
جميع ما ذكرنا ان ما بعد الباء هو المقصور عليه باعتبار اصل اللمة
والعرف العام ولكن العرف الخاص اى الاصطلاح على خلاف ذلك وهو
ان يكون ما بعد الباء هو المقصور على ما قبله فتدبر جيدا .

وليعلم ان فائدة ضمير الفصل لا تنحصر في التخصيص قال ابن هشام
فائدته ثلاثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده
خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه اصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه
يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة
وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت
انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره
جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو العاقل
وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين وعامة لانه يدعم به الكلام اى يقويه
ويؤكد .

والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البياضين يقتصر
عليه وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير اولئك هم المفلحون فقال
فائدته الدلالة على ان الواورد بعده الخبر لا صفة والتوكيد واجب ان
فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره انتهى .

(ومن الناس من زعم ان) ضمير (الفصل كما يكون لقصر
المسند على المسند اليه) كذلك (يكون لقصر المسند اليه على المسند
كما يدل عليه كلام صاحب الكشف في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون
حيث قال) ما حاصله « ان معنى « لام « التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا
ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم « اي المتقون « هم « اي المفلحون
حاصله ان المتقين عين المفلحين فالمقنون « لا يعدون « اي لا يتجاوزون
« تلك الحقيقة « اي حقيقة المفلحين حاصله ان المتقين اي حقيقة
المتقين وحقيقة المفلحين واحدة نظير قول الشاعر :

من كيم لبلى وليلى كيست مني ما يكي جانيم در دو بيرهن
« انتهى كلامه « بتغيير واختصار « فزعموا ان معنى « قوله
« لا يعدون تلك الحقيقة انهم « اي المتقون « مقصودون على صفة
الفلاح لا يتجاوزونه « اي صفة العلاج تذكير الضمير باعتبار المضاف
اليه « الى صفة اخرى « غير صفة العلاج .

والحاصل ان الناس زعموا ان المقصود من قوله لا يعدون تلك الحقيقة
ان اولئك هم المفلحون دال على القصر اي قصر المتقين على صفة
العلاج حتى يكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة .

وهذا « اي زعم كون المعنى المذكور مستمدا من ضمير الفصل
اعني هم في قوله اولئك هم المفلحون وكون معنى قوله لا يعدون تلك
الحقيقة القصر فضلا من ان يكون قصر المتقين على المفلحين « غلط
صغاله عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولافلان
هذا « اي قول صاحب الكشف ان معنى التعريف في المفلحون الخ .

« اشارة الى معنى اخر للخبر المعروف باللام اوردته » اي المعنى الاخر
 « الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال » بعد ذكره للخبر المعروف والمعاني
 التي تأتي في باب تعريف المسند ما حاصله اعلم ان الخبر المعروف باللام معنى
 غير ما ذكر (من المعاني المتقدمة في كلامه) دقيقا مثل قولك هو
 البطل المحامي (اي الشجاع المتألف الناصر قال في المصباح رجل
 بطل اي شجاع والجمع ابطال سمي بذلك لبطلان الحياة عنده لاقائه
 او لبطلان النظام به انتهى باختصار وقال ايضا حميت القوم حماية نصرتهم
 والحماية الاتفة انتهى ايضا باختصار .

(لا تريد) بقولك المذكور انه البطل المعهود حتى يكون اللام
 للمعهود ولا (تريد) قصر جنس البطل عليه مبالغة) حتى يكون قصرا
 حقيقيا ادعاء (ونحو ذلك) من المعاني المتقدمة في كلامه الاتية
 في باب تعريف المسند (بل تريد ان تقول لصاحبك) اي لمخاطبك
 (هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة) اي صفة
 كون الرجل بطلاميا (وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق
 ان يقال له ذلك) اي يقال له انه بطل محام (و) ان يقال (فيه)
 ذلك (فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا)
 الذي هو صاحب المخاطب (فانه) اي زيدا (لا حقيقة له وراء ذلك)
 المسموع والمحصل (وطريقته) اي طريقة قولك هو البطل المحامي
 (طريقته قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فريد هو هو)
 الضمير الاول مبتدأ وراجع الى زيد والضمير الثاني خبر راجع الى اسد
 والجملة خبر لزيد (هذا) حاصل (كلامه) باسقاط الفاظ لا يضر
 اسقاطها بمرامه (واما ثانيا فلان صاحب الكشاف جعل هذا) الخ

اي قوله لا يمدون تلك الحقيقة (معنى التعريف) في المفلحون (وفائدة)
كما هو صريح صدر كلامه (لا معنى) ضمير (الفصل بل صرح في
هذه الآية) كما نقلناه في آخر كلام ابن هشام اتقا (بان فائدة)
ضمير (الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد وايجب
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره) هذا ولكن في ذيل
كلامه ما يهمل بان لضمير الفصل دخل في المعنى المذكور اي قوله
لا يمدون تلك الحقيقة وهذا نصه فانظر كيف كرر الله عز وجل التنبيه
على اختصاص المتقين بنيل ما لا يناه احد على طرق شتى وهي ذكر
اسم الاشارة وتكريره وتعريف المفلحين وتوسيط الفصل بينه وبين اولئك
وليصرح مراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا وينشطك لتقديم ما قدموا
وينبذك عن الطمع الفارغ والرجاء الكاذب والتمني على الله ما لا يقتضيه
حكيمته ولم يسبق به كلمته انتهى فيمكن ان يكون منشاء ما ذكره
بعض الناس هذا الذي ذكره في آخر كلامه فلاشيء عليه والله اعلم .
(ثم التحقيق ان الفصل) يأتي لكل واحد من القصرين مع تأكيد
وهذا هو المراد بقوله (قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على
المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو) اي الافضلية من عمرو
مقصورة على زيد (و) نحو (زيد هو يقاوم الاسد) اي مقاومة
الاسد مقصورة على زيد (ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ألم
تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده) ان كلمة (هو للتخصيص)
اي تخصيص المسند اليه بالمسند اي قصر المسند على المسند اليه اي
قبول التوبة عن العباد مقصور على الله تعالى (والتأكيد) اي تأكيد
ذلك التخصيص فالآية والمثالان لقصر الصفة على الموصوف مع تأكيد

لذلك القصر وذلك فائدة الفصل وحده (وقد يكون) انفصل و طجرد
التأكيد ، اى تأكيد التخصيص وذلك ، اذا كان التخصيص حاصلًا
بدونه ، اى بدون ضمير الفصل ، بان يكون فى الكلام ما ، اى شيء
اخر غير ضمير الفصل ، يفيد ، التخصيص والقصر سواء كان المراد
بذلك الشيء الاخر المفيد للتخصيص والقصر ، قصر المسند على المسند
اليه نحو ان الله هو الرزاق ، فالمفيد للتخصيص كما ياتى فى باب
تعريف المسند انما هو لام الجنس وكلمة هو لتأكيد ذلك التخصيص
والقصر هنا قصر للصفة فى الموصوف ، اى لا رارق الا هو ، حل جلاله
وعظم نواله ولعم ما قيل بالعارسية :

بشيخ شهر فقيرى زجوع بردنانه بان اميد كه از لطف خواهدش نارداد
هر ارهسته بر سیدش اره سائل و گشت كه كز جواب مكنتى نيا يدت نارداد
عجب كه ، احمد انائى از نميدانست كه حق به بنده ندر و زى شرط ايمارداد
من و ملارمت استان بير عفتان كه انجام مى يكف كاهر و مسلمان راد
« او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب
هو المال ، والمفيد للتخصيص هنا لام الجنس فى الكرم والحسب لما
ياتى ايضا فى بحث تعريف المسند ان المعروف ، لام الجنس ان جعل
مبتدأ ، فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفًا بلام الجنس كالمثالين
او بغيرها نحو الامير زيد او كان غير معرف اصلاً نحو التوكل على
الله والقصر حينئذ قصر الموصوف فى الصفة ، اى لا كرم الا التقوى
ولا حسب الا المال قال ابر الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما
فالحياة هي الحمام اى لا حياة الا الحمام ، اى الموت فالقصر فى هذه
الامثلة الثلاثة مستفاد من اللام والفصل انما هو لتأكيد ذلك ،

« واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند » وليعلم ان المراد بالمسند اليه هنا هو المبتدأ لا الاعم منه ومن الفاعل وذلك لان رتبة الفاعل البعيدة كما صرح به السيوطي في شرح قول الناظم .

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

وسيجي تفصيل الكلام في ذلك عن قريب عند قول الخطيب وفيه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء الخ .

(فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه) والحال انه قد في مكانه (وقد صرح صاحب الكشف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال) عن مكانه كقوله تعالى اياك نعبد حيث ازيل كل واحد من العامل والمفعول عن مكانه فحيث يقال للمفعول مقدم وللعامل مؤخر (لا للقرار في مكانه) كما في ما نحن فيه .

(قلت) نعم لكن حفظت شيئا وغابت عك اشياء لان (التقديم) على ما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز (ضربان) احدهما (تقديم على نية التأخير كالتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورساه الذي كان قبل التقديم) قال الشيخ وذلك في كل شيء اقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وجنسه الذي كان فيه انتهى .

(و) الثاني (تقديم لا على نية التأخير كالتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجمله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجمله فاعلا نحو قام زيد) قال الشيخ وتقديم لا على نية التأخير ولكن على ان تنقل الشيء من حكم الى حكم وتجمله بابا غير بابيه واعرابا غير اعرابه وذلك ان تجيء

الى اسمين يحتمل كل واحد منهما ان يكون مبتدئ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذلك واخرى ذلك على هذا ومثاله ما تصنعه يزيد والمنطلق حيث يقال زيد المنطلق واخرى المنطلق زيد فانت في هذا لم تقدم المنطلق على ان يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدئ كما كان بل على ان تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدئ وكذلك لم تؤخر زيدا على ان يكون مبتدئ كما كان بل على ان تخرجه عن كونه مبتدئ الى كونه خبرا واظهر من هذا قولنا ضربت زيدا وزيد ضربته لم تقدم زيدا على ان يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ولكن على ان ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجمعه في موضع الخبر له انتهى .

(وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشف ثمة)
 اى حيث يصرح بانه انما يقال تقدم مقدم للمزال لا للمقار في مكانه
 (هو الضرب الاول وكلامه) اى صاحب الكشف (ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني) ولكن لا يذهب عليك ان التقديم الحقيقي انما هو القسم الاول لانه يوجب تقدم الشيء لعظ ورتبة بخلاف القسم الثاني فانه لا يوجب الا تقدما لقطبا فلاول كالاضافة المعنوية والثاني كالمعنوية فتدبر تعرف .

(فليكون ذكره اى المسند اليه اهم) في نظر المتكلم (ذكر الشيخ في دلائل الامداز) كلاما طويلا حاصله انه اذا عرفت هذا التقسيم فاعلم (انا لم نجدهم اعتمدوا في استقديم شيئا يجرى مجرى الاصل فير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه)
 اى في ذلك الشيء (معنى) مناسب لاقتضاء العناية وبعبارة اخرى لابد

من اسناد العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له
موجب المناسبات المقامية .

(وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من
غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وهم كان اهم هذا) خلاصة
(كلامه) ثم قال ما هذا نصه ولنخبرهم ذلك قد صغر امر التقديم
والتاخير في نفوسهم وهو نوا الخطب فيه حتى امك لتري اكثرهم
يرى تنبيه والنظر فيه ضربا من التكلف ولم تر ظنا اذى على صاحبة
من هذا وشبهه وكذلك صنعوا في سائر الابواب فجعلوا لا ينتظرون في
المخفف والتكرار والاطهار والاضمام والعسل والوصل ولا في نوع من
انواع التفروق والوجوه الا نظرك فوما غيره اهم لك بل فيما ان لم
تعلمه لم يضرك لا جرم ان ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم
ان يعرفوا مقاديرها وصد اوجههم عن الجهة التي هي فيها والشق الذي
يحبها والمداخل التي تدخل منها الافة على الناس في شان العلم
ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه واحراز فضيلته كثيرة
وهذه من اعجبها ان وجدت متعجبا .

وليت شعري ان كانت هذه امورا هينة وكان المدى فيها قريبا
والجدوى يسيرا قيم كان نظم اشرف من نظم ويم عظم التفاوت واشتد
النباهين وترقى الامر الى الاعجاز والى ان يقهر اعناق الجبابرة او ههنا
امور اخرى تحيل في المزية عليها وجعل الاعجاز كان بها فتكون
تلك المحاولة لنا عذرا في ترك الطر في هذه التي معنا والاعراض عنها
وقلة المسالات بها .

او ليس هذا النهاون ان نظر لما قل خيانة منه لعقله ودينه ودخولا

فيما يزري بذى الخطر ويض من قدر قوى القدم وهل يكون اخف
رايا واحدا من حسن التدبر منك اذا همك ان تعرف الوجوه في انذرتهم
والامالة في راي القمر وتعرف الصراط والزرط واشياء ذلك مما لا يعدو
علمك فيه اللفظ وجرس الصوت ولا يمنعك ان لم تعلمه بلاغة ولا يدقك
من بيان ولا يدخل عليك شك ولا يخلق دونك باب معرفة ولا يفضي
بك الى تعريف وتبديل والى الخطاء في تاويل والى ما يعظم فيه المعاب
عليك ويظيل لسان القادح فيك ولا يعينك ولا يهيك ان تعرف ما اذا
اجهتله عرضت نفسك لكل ذلك وحصلت فيما هنالك .

وكان اكثر كلامك في التفسير وحيث تغوص في التاويل كلام
من لا يبنى الشيء على اصله ولا ياختص من ما خذه ومن وهما وقع في
الماحش من الخطاء الذي يبقى عاره وتشتت اثاره ونسئل الله العصمة من
الزلل والتوفيق لما هو اقرب الى رضاه من القول والعمل انتهى .

(ولاجل هذا) الذي ذكر من خلاصة كلام الشيخ (اشار المصنف
الى تفصيل وجه كونه) اي ذكر المسند اليه (اهم) في نظر المتكلم
(فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل) اي الرجوع (لانه محكوم
عليه ولا بد من تحققة قبل الحكم) اي المسند (مقصودا في المذاهب ان
يمكن ذكره قبل ذكر الحكم عليه) .

وبعبارة اخرى المسند اليه غالبا ذات والمحكوم به صفة والذات مقدمة
على الصفة طبعاً فتقدمت وضعا ليوافق الوضع الطبع .

وان شئت غفل ان المحكوم به صفة والموصوف يجب تحققة قبل
تحقق صفة اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف قبلها والمحال ان
ثبوت المحمول للموضوع فرع ثبوت الموضوع قبله ان كان ثبوت

الموضوع خارجا فهو فرع الموضوع الخارجي وذهنا فرع ثبوت الذهن .
 (ولا مقتضى للمدول عنه) اى عن التقديم (يعنى كون التقديم هو الاصل) والراجع (انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى المدول عن ذلك الاصل كما فى الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل) فى المسند اليه اعني الفاعل او فائمه (يقتضى المدول عن تقديم المسند اليه) يعنى الفاعل او فائمه (لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول) ولذلك قال السيوطى فى الفاعل والبعدية مرتبته والوجه فى ذلك ان للفاعل وكذا فائمه مرتبتين احديهما الاصل لكونه مسند اليه والثانية خلاف هذا الاصل لكونه مفعولا فالاول يقتضى التقديم والثاني عدمه . فاجتمع المقتضى والمانع فرجح المانع لقوته كما صرح بذلك السيوطى فى بحث الامالة .

(وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضى تقديم المسند) على المسند اليه ككون المسند مما يجب له صدر الكلام نحو اين زيد ونحو ذلك (على ما سيجهى تفصيله) فى باب المسند (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع) اذا ورد بعده (لان فى) ذكر (المبتدأ) مقدما (تشويقا) للسامع (اليه) اى الى الخبر (ومن هذا) السبب اى من اجل تشويق السامع الى الخبر (كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء) المنتظر (بعد الشوق) والانتظار (الذوق فى النفس) كما قال الشاعر بالفارسية .

چو خوش باشد كه بعد از انتظارى

باميدى رسد اميد وارى

(كقوله اى قول ابى العلاء المهرى من قصيدة يرثى بها فقيها

حقيقيا) :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
والشاهد في الذي لانه المسند اليه قدم لتشويق السامع الى الخبر
اعنى حيوان (يعنى تحيرت البرية) اي الخلايق (في المعاد الجسماني
والنفوس) اي الاحياء في القيامة (الذي ليس بتقاسمي وفي ان ابدان
الاموات كيف تعبى من الرفات) والرفات كالكفريات وزنا بمعنى
المطام وهو ما ينكسر من العيس (كذا في) كتاب (ضرام الساط)
شرح ديوان المعري (وقبله) .

بان امر الاله واختلف لنا من فداغ الى ضلال وهاد
(يعنى بعضهم) اي الناس (يقول بالمعاد الجسماني) وهو الداعي
الهادي (وبعضهم لا يقول به) اي بالمعاد الجسماني وهو الداعي الى
الضلال .

ان قلت اذا كان البعض قائلًا بالمعاد الجسماني والبعض منكرا
غير قائل به وكل من الفريقين معتقد بمذهبه فكيف الحيرة ومعناها
التردد ولا تردد لاحدهما .

قلت الحيرة والتردد في كيفية المعاد الجسماني لا في اصله والى
ذلك اشار بقوله ان ابدان الاموات كيف تعبى من الرفات والاصل
في ذلك قوله تعالى قال من يعبى المقام وهو رميم قل يعبىها الذي
انهاها اول مرة وهو بكل خلق عليم صدق الله العلي العظيم .

(وبهذا) البيت اعنى قوله بان امر الاله الخ (تبين) اي ظهر
(ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم ع ولا ناقة صالح ع
ولا ثمان) المنقلب من عصى (موسى ع ولا القنبر) الذي قيل هو

طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له مقدار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبه على عدد ايام السنة اذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت ولذا قيل هو حسن الالحان يعش ألف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب به جناحيه على الحطب حتى يخرج منه الناز فيشتمل الحطب ويعترق هو فيخلق الله من رماده بعد مدة وفي قول بعد ثلاثة ايام مثله (على ما وقع في بعض الشروح) من أن بعض هذه الاربعة المذكورة او جميعها هو المراد من قوله حيوان مستحدث من جماد (لانه) اي ما وقع في بعض الشروح (لايناسب السياق) السياق اصله السواق قلبت للواد ياء لكسرة السين والمراد منه هنا اطراف الكلام وجوانبه .

(واما لتعجيل المسرة) والفرح (او) لتعجيل (المساة) والمهم والغم والحزن (للتغال) علة لتعجيل المسرة لان التغال يستعمل في الخير ويقال له بالفارسية قال نيك زدن (او التطير) علة لتعجيل المساة لان التطير يستعمل في الشر ويقال له بالفارسية قال بد زدن (فهو سعد في دارك) مثال للتغال (والسفاح في دار حديقك) مثال للتطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد اول خليفة من بني عباس لقب بذلك لانه كان كثير القتل يقال سفحت دمه اي سفكته اي قتلته فالمراد به في المثل اما الخليفة المذكور او من كان مثله في هذه الصفة واللقب وهذا اظهر ف شامل .

قال في سفينة البحار قال رسول الله ص ان الله يحب العال الحسن فقال عبد المطلب ع بالحليمة السعدية بالعلم والسعد وقال ع بخ بخ خلطان جستان جلم وسعد وعن انس قال قال النبي ص رايت ليلة فها

يرى النائم كأنه في دار عقبة بن دافع فأتينا برطب من رطب ابن طاب فأولت
الرفعة لنا في الدنيا والماوية في الآخرة وإن ديننا قد طاب وتقال رسول الله
ص باسم سهيل بن عمرو لسهولة الأمر في غزوة الحديبية وتقال شداو بن
ربيعة بكشين ينشطان فجاء رجلان نحوهما فاخذ كل واحد منهما كبشا
بان أمير المؤمنين ع في صفين لا يغلب ولا يغلب .

ثم قال : قال في كشف الظنون علم العال وهو علم يعرف به بعض
الحوادث الآتية من جنس الكلام المسموع من الغير أو بفتح المصحف أو
كتب المشايخ كديوان الحفاظ والمثنوى ونحوهما وقد اشتهر ديوان
الحفاظ بالثعلبي حتى صنعوا فيه كما مر .

وأما التفال بالقرآن فجوزوه بعضهم لما روى عن بعض السحابة وكان
عليه الصلاة والسلام يحب العال وينهى عن الطير ومنه اخرون انتهى .
روى الكليني عن أبي عبد الله ع قال لا تعامل بالقرآن قال المحقق
المحدث الكاشاني في الوافي ما يلحقه أنه لا يتنافى هذا ما اشتهر اليوم
بين الناس من الاستخارة بالقرآن على النحو المتعارف بينهم لأن التعامل
غير الاستخارة فإن التعامل إما يكون مما سبقه وبين الأمر فيه كشفا
مريض أو موته ووجدان الضالة أو عدمه وما له إلى تمجيل تعرف عام
الغيث وقد ورد النهي عنه وعن الحكم فيه بنة لغير أهله بخلاف الاستخارة
فإنه طلب لمعرفة الرشد في الأمر الذي أريد فعله أو تركه وتعميم
الأمر إلى الله سبحانه في التبيين وإنما منع من التفال بالقرآن وإن أجازه
بغيره إذا لم يحكم بوقوع الأمر على البت لأنه إذا تقال بغير القرآن
ثم تبين خلافه فلا بأس بخلاف القرآن فإنه ينفي إلى إساءة الظن بالقرآن
ولا يتنافى ذلك في الاستخارة به لبقاء الإبهام فيه بعد أن ظهر السوء

لان العبد لا يعرف خيره من شره في شيء قل الله تعالى عسى ان تكرهوا
الاية انتهى .

وقال في موضع اخر قال الجزري في النهاية في شعر وفي حديث
مقل الخلابة الثاني ان رجلا رمى البجعة فاسب سلة الخليفة فارماه
فقال رجل من بني لوب اشعر امير المؤمنين اى اعلم للقتل كما
تعلم البدنة اذ اسبقت للتعمر تطير اللهمي بذلك فحقت طيرته لان عمر
لما صدر من الحج قتل انتهى .

ثم قال وروى ان النبي ص كان يحب العال الصالح والاسم الحسن
ويكره الطيرة بكسر الطاء وفتح الباء وهي النشام واشتقق التطير من
الطير لان اصل الزجر في العرب كان من الطيور كصوت الغراب فالحق
به غيره .

وقال ص ايضا كفارة الطيرة التوكل واعلم ان التطير انما يضر
من اشفق منه وخاف واما من لا يبال به ولا يعبا فلا يضر البتة لاسيما
ان قال عند رؤية ما ينطير منه او سماعه ما روى عن النبي ص اللهم
لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا اله غيرك اللهم لا ياتي بالחסنات
الا انت ولا يذهب بالسبئات الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم .

واما من كان محتيا بها فهي اسرع اليه من السيل الى منحدره
تفتح له ابواب الوسوس فيما يسمعه ويراء ويفتح له الشيطان من
المناسبات البهودة والقريبة في اللفظ والمعنى كالسفر والجلالة من السفر
جل والياس والمين من الياسمين وسوء سنة من السوسة وامثال ذلك
عما يفهم عليه دينه وينكد عليه معيشته فليتوكل الانسان على الله تعالى

في جميع اموره ولا ينكل على سواء وليقل ما روى عن ابي الحسن ع
لمن ادجس في نفسه شيئا اعتصمت بك يارب من شر ما اجد في نفسي
فاصمني من ذلك انتهى ما في السفيه .

وفي بعض الكتب انه لما دخل المسلمون بلاد المعجم دخل امير المسلمين
على ملك المعجم حين اراد الملك ان يداينهم وكان ذلك الامر لابسا
جردا يمانيا فثله الملك ما هذا فقال الامير برد فتطير الملك بهذا
الاسم وقال بالفارسية عربيا ايران را برد ند ويأتي في آخر الكتاب
في حسن الابتداء بعض الكلام في ذلك ايضا انشا الله تعالى (واما
لايهام انه) اي المسند اليه (لا يزول عن الخاطر) اي عن خاطر
المتكلم فسبق لسانه اليه كقولك وصال المحبوب مطلوب والى هذا
المعنى ينظر ما نسب الى الحسين ع انه قال مخاطبا نوح ابيه علي
الاكبر الشهيد ع :

واذا نطقت فانت اول مطلق واذا سكنت فانت في مضاري

فالحاصل ان المتكلم يقدم المسند اليه لاجل ان يوقع في ذهن السامع
انه لا يزول عن الخاطر بحيث انه اذا اراد ان يتكلم يسبق لسانه
الى هذا المسند اليه :

(او) لايهام (انه) اي المتكلم (يستلذ به) اي بالمسند اليه
فلذا ذكره مقدما لان من احب شيئا اكثر ذكره كما قال :

اعد ذكر نعمان فلان ذكره هو المسك ما كررته يعنوع

وكذلك من احب شيئا قدمه على غيره في الذكر بل في كل
شيء وذلك ظاهر .

(واما لدخول ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في العلم

وعليه (اي على اظهار التعظيم قدم اجل في (قول تعالى واجل مسمى عنده) اي الاجل العظيم اي المحتوم او امر الاخرة عنده قال الطريحي وقضى اجلا واجل مسمى عنده فالمقضى هو امر الدنيا والمسمى هو امر الاخرة وفي الخبر مما اجل محتوم واجل موقوف اي على مشيئة جديدة وهو البداء انتهى وفي القوانين في بحث عدم جواز الامر مع العلم بانتفاء شرطه قصة لمبى ع تناسب المقام فراجع ان شئت .

(او) اظهار (تحقيره نحو رجل جاهل في الدار) فان قلت هذا لغرض اي اظهار تعظيم المسند اليه او تحقيره في نحو المثالين يحصل مع التأخير ايضا لحصول كل منهما بالوصف لما تقدم في بحث وصف المسند اليه من ان الوصف قد يكون للممدح او الذم وهما عبارة اخرى عن التعظيم والتحقير او مستلزمان لهما فلو حذف الوصف في نحو المثالين لم يستفد منهما شيء من التعظيم والتحقير اللهم الا ان يكون جوهر لفظ المسند اليه او اضافته دالا على احدهما نحو ابو الفضل او ابو لهب او حاتم او كرز ونحو ابن السلطان وابن الحجاج ونحو ذلك .

قلت نعم لكن هذا بناء على كون المراد ان فائدة التقديم في نحو المثالين اظهار التعظيم والتحقير وليس كذلك بل في المعام حذف مضاف اي مثل تسجيل اظهار تعظيمه او تحقيره فتأمل جيدا .

(ومثل الدلالة) اي دلالة تقديم المسند اليه (على ان اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره) اي المسند (عنه) اي عن المسند اليه (كقولك لراهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر العمل) اي الشرب والطرب (عنه) اي عن الراهد

(حالة فجالة) اى فى كل الحالات يتجدد ويحدث (على سبيل الاستمرار)
وسياتى فى باب المسند عند قول الشاعر :

لا بالف درهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
ما يفيدك فى المقام فراجع به ان شئت ان تعرف الحقيقة بالتمام
والتوفيق من الله وبه الاعتصام .

(بخلاف) ما اذا اخبر المسند اليه نحو (قواك يشرب الزاهد
ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره) اى صدور الفعل اى الشرب والطرب
(عنه) اى عن المسند اليه اى عن الزاهد (فى الحال او الاستقبال)
قال الشاعر هناك قال الشيخ ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به
الشيء للشيء من غير اقتضائه انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض
فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل
ومرو قصير .

واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان
الانطلاق يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيه وقولا زهد يقوم
انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضى استواء المعنى من دون افتراق والا لم
يختلفا اسما وفعلا انتهى

فتحصل من جميع ما ذكرنا ان تقديم المسند اليه فى نحو المثالين
يوجب كون المسند فعلا فذلك يفيد الكلام التجدد والحدوث على سبيل
الاستمرار والعكس اى تاخير المسند اليه لا يفيد ذلك (وهذا) الذى
تحصل مما ذكرنا (معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه) اى المسند
اليه (متصفا بالخبر) اى خبر المبتدأ اى المسند (يكون هو المطلوب
حاصله ان التقديم لاجل اثبات اتصاف المسند اليه بالخبر اى المسند

على سبيل الاستمرار (لا نفس الخبر) أى لا نفس الاخبار عن كون
المسند اليه متصفا بالخبر اى المسند من دون اعتبار الاستمرار فظهر
بما اوضحنا انه اى صاحب المفتاح (اراد بالخبر الاول خبر المبتدئ
وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من (الخبر) الثاني ايضا
معنى خبر المبتدئ اعترض) في الايضاح (عليه) اى على صاحب
المفتاح (بان نفس الخبر) وحده مفرد او في حكم المفرد فهو
(تصور) لما انه مسلم عندهم ان العلم بالمفرد من اقسام التصور .

قال محشى التهذيب عند قوله العلم ان كان ادعانا للنسبة فتصديق
والا فتصور على قوله فتصور سواء كان ادراكا لامر واحد كنصور زيد
او لامر متعددة بدون نسبة الى اخر ما ذكره هناك فراجع ان شئت

(و) الحد ان (المطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا
لا تسورا) فلا يصح قول صاحب المفتاح لا نفس الخبر اذ لا يمكن
ان يكون خبر المبتدئ مطلوبا بالجملة لانه كما ذكرنا تصور عدم
كونه مطلوبا معلوم عندهم فلا يحتاج الى البيان بقوله لا نفس الخبر
ثم قال المصنف (وان اراد) صاحب المفتاح (بذلك) اى بقوله
نفس الخبر (وقوع الخبر مطلقا اى ثبات وقوع الشرب) والطرب (مثلا
فلا يصح) كلامه ايضا (لما سيأتي في) اوائل باب (متعلقات الفعل
انه لا يتعرض عند) ارادة (اثبات وقوع الفعل) مطلقا (لذكر
المسند اليه اسلا) فضلا عن ان يتقدم على المسند (بل يقال) حيث
(وقع الشرب) والطرب (مثلا) الى هنا كان الكلام في الاعترض
الذى اورده المصنف في الايضاح على صاحب المفتاح بناء على ما فهمه
من ان المراد من الخبر الثاني ايضا خبر المبتدئ وقد عرفت فساد

ما فهمه والشجرة تنىء عن النمره ولنعم ما قيل .

وكم من عائب قولا صحيحا وافته من الفهم المقيم

(نعم لو قيل) في مقام الاعتراض (دلى مفتاح) انه (لا نسلم ان للتقديم) اى لتقديم المسند اليه (دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه) اى على الاستمرار الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية انشاء تعالى لكان (لهذا القول والاعتراض) وجها (وقد تقدم منه هذا الاعتراض قبيل الديباجة عند قول الخطيب واذا اسئل الله فراجع ان شئت .

(ومثل افادة) تقديم المسند اليه (زيادة تخصيص) اى زيادة تخصيص المسند بالمسند اليه (كقوله) .

منى تهزى نى قطن تجدهم سهوفا في هواتهم سوف

جلوس في مجالهم ودا ان وان ضيف الم فم خوف

(والمراد) من ذكر البيت الاستشهاد بقول الشاعر (هم خوفون كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد) لكون افادة تقديم المسند اليه زيادة التخصيص (هو قوله) اى قول الشاعر (هم خوفون بتقديم المسند اليه) يعنى هم (فقول المصنف في الايضاح معترضا على المفتاح بان (هذا) اى قول المفتاح اى هم خوفون تفسير للشئ) اى لقول الشاعر هم خوفون (باعادة لفظه) وذلك غير جائز لعدم افادة المفسر بالكسر حيث قد ما هو المقصود من التفسير اعني توضيح المفسر بالفتح لان الشئ لا يوضح بنفسه هذا ما اعترضه المصنف في الايضاح على المفتاح لكن هذا الاعتراض ايضا .

(ليس بشئ) اذ ليس المراد من قول المفتاح اى هم خوفون

التفسير وتوضيح المعنى بل المراد كما قلنا تعيين محل الاستشهاد فلا
غائلة فيه .

(واعترض) المصنف في الايضاح (ايضا بان كون التقديم) اى
تقديم المسند اليه (مفيدا للتخصيص مفروض بكون الخبر فاليا على
ما سيأتى) عن قريب (في نحو انا سميت في حاجتك والخبر ههنا
اسم فاعل لان خفوقا جمع خاف) بتثنية الفاء (بمعنى خفيف) قال
بعضهم الاظهر انه جمع خفيف كظروف وتريف فلا بد لمن اراد تحقيق
ذلك من مراجعة كتب اللغة المبسطة .

(واجيب) عن هذا الاعتراض (بمنع هذا الاشتراط) اى اشتراط
كون الخبر فعليا (لتصريح المصنف بالتفسير بالمحصر في قوله تعالى وما
انت علينا بهزيم وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
ونحو ذلك) من الايات (مما الخبر فيه حقة لا فعل وفيه) اى في
الجواب (بحث) لان المجيب سلم ان التقديم في قول الشاعر مفيد
للتخصيص والمحصر كالايات وذلك فاسد (لظهور ان المحصر في قولهم
خفوف غير مناسب للمقام) اذ الظاهر والمناسب للمقام ان الشاعر لم
يقصد انهم خفوف لا غيرهم بل قصد التقوى وتحقيق انهم خفوف اذا
نزل بهم الضيف .

(واجيب) عن هذا الاعتراض (ايضا بانه) اى المفتاح (لا يريد
بالتخصيص ههنا) اى في قوله ومثل افادة التخصيص الخ .
(المحصر) والقصر (بل) اراد بذلك ما تقدم نقله عنه في اول
بحث ذكر المسند اليه اعنى (التخصيص بالذكر) الذي اشار اليه
في قوله واما الحالة المقننة لذكر المسند اليه فهي اى تلك الحالة ان

يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعنى وقد
 شرحنا كلامه هذا هناك مفصلاً فراجع (وهذا) الجواب (شديد)
 ومتين (لكن في بيان كون التقديم) اي تقديم المسند اليه (مفيداً
 لزيادة التخصيص) الذكري (نوع خفاء) لان التخصيص الذكري لا
 يقبل الزيادة والنقصان الا ان يقال ان الاضافة في قوله زيادة
 التخصيص للبيان اي الزيادة التي هي التخصيص فحينئذ يرتفع الخفاء
 فتأمل جيداً .

(عهد الفاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاماً) طويلاً (حاصله
 ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه لينقيد التقديم تخصيصه
 بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه) اي على المسند اليه « والتقييد »
 اي تقييد الخبر (بالفعلي) ما يفهم من (ضمن) (كلام الشيخ) عبد
 الماهر (وان لم يصرح) الشيخ (به) اي بالتقييد (و) لكن صاحب
 المباح (مخالف للشيخ لانه) قائل بالحصص فيما اذا كان الخبر من
 المشتقات (كما تقدم انما في) (نحو وما انت علينا بقرير) وغيره من
 الايات المتقدمة (ان ولي) المسند اليه (حرف النفي اي ان كان المسند
 اليه) واقماً (بعد حرف النفي بلا فصل) وكلمة ولي مأخوذة « من
 قولهم « اي الحرب » فلان ولهك اي قرب منك « حاصله ان ولي يدل
 على ان المراد انه يجب ان لا يكون بين حرف النفي والمسند اليه فاصل
 وكون مادة ولي دالاً على ذلك من المسلمات عندهم يدل على ذلك
 قول الجاهلي في بحث نعت اسم لا التي لنفي الجنس عند قول ابن الحاجب
 نعت المبني الاول مفرداً يليه ان هذا التقييد (يعني يليه) احتراز
 عن المفصول نحو لا غلام فيها طريق فراجع كلامه .

(نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يقيد نفي الفعل) اي القول (عن المذكور) اي عن ضمير المتكلم (وثبوته) اي الفعل (لغيره) اي لغير ضمير المتكلم (على الوجه الذي ليس عنه من العموم والتخصوس) يعني اذا نفي عن المتكلم جميع الاقوال يثبت لغيره جميعها وان نفي عنه بعض الاقوال يثبت لغيره بعضها (فلا يقال هذا) المثال (الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل به) اي بذلك الشيء (لا) في (نفي القول مطلقا) بان تريد ان ذلك الشيء لم يقل اصلا بمعنى انه ليس مقولا لي ولا لغيري .

(ولا يلزم منه) اي من ثبوت انه مقول لغيرك (ان يكون جميع من سواك قائلًا) لذلك الشيء (لان التخصيص) المستفاد من التقديم (انما هو بالنسبة الى من) اي الى سواك الذي (توهم المخاطب اشتراكك معه في القول) بذلك الشيء فيكون قصر افراد او تردد في كونك القائل او سواك فيكون قصر تعيين (او) توهم (انفرادك) بالقول (دونه) اي دون سواك فيكون قصر قلب (لا بالنسبة الى جميع من في العالم) حاصله ان القصر المستفاد من التقديم في نحو المثال المذكور اضافي لا حقيقي .

(ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور) المتقدم (مع ثبوته) اي الفعل (لغيره) اي لغير المذكور (لم يصح ما اذا قلت هذا ولا غيري) وذلك (لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول) المتنازع في قاعده (لغير المتكلم) بناء على ما تقدم من افادة التقديم ذلك تحقيقا للاختصاص المستفاد من

التقديم (ومنطوق الثاني اعنى ولا غيرى) يفهم (نفى قائلية) من
لغير وهما (اي ثبوت القائلية لغير المتكلم وتقيها عن غير المتكلم
(متناقضان) اذ يلزم من صدق احدهما كذب الآخر وبالعكس فلا
يصح الا احدهما اما الاول او الثاني .

« بل يجب عند قصد هذا المعنى » اي نفى القول مطلقا بمعنى
انه لم يقل اصلا اى ليس مقولا لى ولا لغيرى « ان يؤخر المسند اليه
ويقال ما قلته انا ولا احد غيرى » والمراد من المسند اليه الذي اخر
هو تاء المتكلم لا لفظة انا لانه تأكيد للمسند اليه فتبصر .

والحاصل انه لا يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى مريدا به نفى القول مطلقا اي نفيه
هناك وعن غيرك لاستلزامه التناقض بين مفهوم المصدر ومنطوق الذيل على ما بيناه .
« اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا كان المخاطب بك كثنين قاسدين احدهما انك قلت هذا
القول » واقصا .

« والثاني امك تعتقد » لسيان او عناد او نحو ذلك من الاسباب
« ان قائله » اي قائل هذا القول « غيرك فيقول » المخاطب « لك
انت قلت » هذا القول « لا غيرك فتقول له » رد الظنه الفاسد الاول
« ما انا قلته » وتقول رد الظنه الفاسد الثاني « ولا احد غيرى قصدا
الى اسكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه » لا للتخصيص بل « ليطابق »
كلامك من حيث تقديم المسند اليه « كلامه » اي كلام المخاطب
والمطابقة بين الكلامين امر مرغوب فيه عند البلغاء فليس الغرض من
التقديم التخصيص حتى يستلزم التناقض فلا مانع حيث قد من كون المراد
من ذلك نفى الفعل مطلقا « و » لكن لا يذهب عليك ان « هذا »

اي صحة ذلك ، انما يكون فهما ، اي في فعل ، يمكن انكاره كما في هذا المثال ، فان الفعل فيه هو القول الذي ادعى وجوده وصدوره من المتكلم فيمكن انكار وجوده وصدوره من المتكلم وغيره ، بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا يرى فانه لا يصح ، لان الفعل فيه بناء الدار الموجود المشاهد المحسوس والضرورة قاضية بان الدار الموجود المشاهد المحسوس لا بد لها من بان بنيتها ويوجدتها وبمثل هذا يستدل على اثبات الصانع للعالم ، ولا ، يصح ايضا ، ما انا رايت احدا ، من الناس كذا في الايضاح ، لانه ، اي ، هذا التركيب بما فيه من الخصوصيات التي ياتي بيانها ، يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قدر اي كل احد لانه قد تبي عن المتكلم الرؤية على ، ، العموم في المفعول فوجب ان تثبت ، الرؤية ، لغيره ، اي لغير المتكلم ، ايضا على وجه العموم ، في المفعول ، لما تقدم ، من ان الثبوت لغير المتكلم على الوجه الذي نلني عنه من العموم والخصوص والعموم ههنا محال وذلك ظاهر .

قال المصنف ، في الايضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب ما حاصله ، لان المتبني هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي تبي عن المذكور ، فيلزم ان يثبت لغير المتكلم الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس ومن العموم ان ذلك محال .

وفيه ، اي فيما قال المصنف في الايضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب ، نظر لاننا لانسلم ان المعنى هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل ، المعنى ، الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس ،

كما هو صريح لفظ احدى من الناس في هذا التركيب « والفرق » بين
المتقين « واضح » جلى لمن كان له المام بسور القضايا المحصورة (فان
الاول) اي كون المتن هو الرؤية الواقعة على كل احدى من الناس
« يفيد السلب الجرمي » لما ثبت في محله من ان ليس كل سور السالبة
الجرمية فعليه لا يلزم من هذا التركيب محال « لان تنفي الرؤية الواقعة
على كل احدى » عن المتكلم « لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض »
لغير المتكلم فلا وجه للمحكم بعدم صحة هذا التركيب وما ذكر المصنف
في بيان عدم صحة هذا التركيب على خلاف مطلوبه ادل

« والثاني » اي كون المتن هو الرؤية الواقعة على فرد من افراد
الناس على ما هو صريح لفظ احدى في هذا التركيب « يفيد السلب الكلي
لوقوع النكرة في ق التعميم » وقد ثبت في محله انها حينئذ تعيد
العموم فيثبت المحالية اذ اختصاص المتكلم بالسلب الكلي اي سلب
الرؤية الواقعة على جميع الناس يقتضي اثباتها اي اثبات الرؤية الواقعة
على جميع الناس لغير المتكلم لما تقدم من ان المثبت لغير المذكور
لا بد فيه من ان يكون كالمنفى عن المذكور ان عاما فعام وان خاصا
فخاص ومن المعلوم ان الرؤية الواقعة على جميع الناس في نفسها محال
فضلا عن ان يثبت للغير فذلك يثبت عدم صحة هذا التركيب « ولهذا »
اي والكون المنفي في هذا التركيب كما بينا هو الرؤية الواقعة على
فرد من افراد الناس لا الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس كما
توهمه المصنف في الايضاح « حملة » اي هذا التركيب « كثير من
الناس علم انه » اهـ هذا التركيب بدون لفظ كل « وهو من الكتاب »
اي ان الكتاب اسقط لفظ كل من هذا التركيب « والصواب » في

نسخة الاصل (ما انا رايت كل احد) من الناس فيكون المثبت
لغير هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس اي جميعهم فيلزم
المحال فيصح ما قاله المصنف في الايضاح فلا يصح هذا التركيب بناء
على نسخة الاصل فلا يرد للنظر المذكور (

فتحصل من هذا الحمل ان لفظ كل كان مكتوبا في هذا التركيب
في نسخة الاصل فمدحه من وهو المكتوب هذا حاصل ما اعتذر به كثير
من الناس عن عدم لفظ كل في هذا التركيب تقوية لما قاله المصنف
في الايضاح (واعتذر عنه) اي من عدم لفظ كل (بعضهم) اي
بعض الناس (بوجهين) احرين (احدهما انه) اي ما قاله المصنف
في الايضاح (مبني على ما ذكره ائمة اللغة) في الكتب المبسوطة
(من ان احدا اذا لم يكن همزة بدلا عن الواو لا يستعمل في
الايجاب الا مع) لفظ (كل) كما يستعمل ذلك من كلام الرضى
في اول باب اسماء العدد حيث قل ولا يقع احد في ايجاب يراد به
العموم فلا يقال لقيت احدا الا ريذا خلافا للمبرد انتهى (قيد لازم
ان يكون) هذا التركيب اي (ما انا رايت احدا ردا على من زعم
انك رايت كل احد لانه) اي ما رده (ايجاب فلا يستعمل بدون)
لفظ (كل) فاذا كان هذا التركيب ردا على ما زعم بشئ ان
يقدر فيه لفظ كل ليطابق المراد المردود فيصح ما قاله المصنف من
ان انتهى هو للرؤية الواقعة على كل واحد من الناس .

(و) الوجه (الثاني) احدا يستعمل بمعنى الجمع (وهذا) اي
لكونه بمعنى الجمع (صح دخول بين عليه) قال في المصباح بين
طرف مبهم لا يتبين معناه اباضافته الى اثنين فصاعدا وما يقوم مقام

ذلك كقوله تعالى عوان بين ذلك (و) صبح (عود ضمير الجمع اليه
في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله) هذا مثال لدخول بين
عليه (و) اما مثال عود ضمير الجمع اليه فهو قوله تعالى (فما
منكم من احد عنه حاجزين و) لهذا ايضا (فسروه في قوله تعالى
لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء) .

قال الرضى في اول باب اسماء المدر واما احد فيستعمل مطردا
لعموم العلماء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جئني من
احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء
ان اتقين وتعريفه حيث نادى انتهى .

(وعدم جريان هذه الاحكام) الثلاثة المذكورة (في كل فكرة
متقمة يدل على ان هذا) اي عدم صحة هذا التركيب وامتناعه (ليس
مبنيا على انه) اي لفظ احد (فكرة وقعت في سياق النفي كما
توجهه البعض) الذي اشار المتأخراني الى توجهه بقوله والثاني يفيد
السلب الكلي لوقوع الفكرة في سياق النفي بل لخصوص لفظ احد
لكونه بمعنى الجمع لصحة ما ذكر من لاحكام الثلاثة المذكورة .
(وظاهر كلام الصحاح انه) اي كون لفظ احد بمعنى الجمع
(بحسب وضع اللفظة لانه) اي الصحاح (قال هو) اي لفظ احد
(اسم لمن يصلح ان يحاطب به) اي لذوي المقبول والعلماء كما
تقدم انفا في كلام الرضى (يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث) ومن هنا قال الرضى في كلامه المتقدم انفا ويلزمه الافراد
والتذكير (وقيل هو) اي كون لفظ احد بمعنى الجمع (مبنيا على
ان احد اسم في معنى الواحد) اي هو صفة في المعنى (لا يتغير بتغير

الموصوف (اي يطلق على المفرد والمتنّى والجمع بصيغة واحدة كالجنب على ما صرح به السيوطي) فيحوز ان يعتبر معه موسوفة مفردا او متنّى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اى احدا من الافراد او المظنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى (في هذا التركيب) ما انا رايت جميع الناس فيلزم المحال المذكور (اي ثبوت الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس للغير ،

(وكلاهما) اي كل واحد من الوجهين الذين اعتذر بهما البعض (فاسد) وذلك (لان هذا الامتناع) والمحالية كما ياتي بعيد هذا « جار في غير هذا التركيب ايضا مما ليس فيه لفظ احد » نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا انا قلت شمرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المتنّى لكثرة على ما سيجيء فلا يكون الخصوصية لفظ احد اثر « الى هنا كان الكلام في بيان فساد الوجهين »

واما البيان المختص بفساد الوجه الاول فهو قوله « وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله في قوله تعالى قل هو الله احد » بل هو الاولى بالقول وفاقا للارضى فانه قال في باب اسماء العدد قال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستفراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جائني احد معنى الوحدة ارتككب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جائني احد ما جائني واحد فكيف ما فوقه انتهى .

« و » اما بيان الفساد المختص بالوجه الثاني فهو قوله ويجوز ان لا يكون « احد في هذا التركيب » بمعنى الجمع واو سلم « انه في

هذا التركيب بمعنى الجمع ، فيكون المعنى « اى معنى هذا التركيب
 « ما انا رايت جمعا من الناس والمعنى حينئذ هو الرؤية الواقعة على
 جماعة من الناس لا على جميع الناس ، والرؤية كذلك شيء ممكن
 فإذن المحالبة .

« فالمتحصل من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى العموم الذى
 هو سلب جزئى ، لما ثبت في محله ان ليس كل -ور السالبة الجزئية
 « وقولنا ما « انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك » نحو ما اما قلت
 شعر ، ما اما كانت شيئا بعيد مهوم المعنى الذي هو سلب كللى وتخصيصه
 اى تخصيص مهوم المعنى « بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة
 اعنى يجب ان لا يصدق على الغير « اى غير المتكلم « انه لم يرا احدا
 وعدم صدقه عليه « اى على الغير « لا يقتضى ان يكون قدر اى كل
 احد « اى لا يقتضى ان يصدق عليه الموحدة الكلية « بل يكفيه ان
 يكون رأى احدا « اى ان يصدق عليه الموحدة الجزئية « لان السلب
 الكللى يرتفع بالانحباب الجزئى (وبعبارة اخرى لان نقيض السالبة
 الكلية الموحدة الجزئية .

فالمتحصل من ذلك انه او كل نحو ما انا رايت احدا من الناس
 سالبة جزئية لصح الاعتذار م ذكره المصنف لكه ليس سالبة جزئية بل
 سالبة كلية فلا يصح الاعتذار .

(لا يقال السلب الكللى يستلزم السلب الجزئى) مثلا سلب المحجوبة
 عن جميع افراد الانسان يستلزم سلبها عن بعض افرادها كالجبال مثلا
 وبعبارة اخرى كلما صدق السالبة الكلية على موضوع صدق السالبة
 الجزئية عليه لوضوح ان الكل يستلزم الجزء ومن هنا قيل بالفارسية

چون كه صد آمد نود هم پیش ما است .

(فيصح) في هذا التركيب انه يدل على (ان الرؤية الواقعة على كل احد منتهية) غاية الامر ان دلالة على ذلك بالاسـتـلـزم (و) حيثئذ (يتم ما ذكره المصنف) في الايضاح من ان المتن هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس الخ .

(لانا نقول المختبر) فهما نحن فيه اي في اقادة تقديم المسند اليه تخصيصه بالخبر العملي بحيث يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص (هو المفهوم الصريح) اي الدلالة المطابقة لا الالتزامية (والا) اي وان لم يكن المختبر المفهوم الصريح (لزوم اضـحـاح ما انـلـضـربت زيدا لان نفى ضرب زيد يستلزم نفى الضرب الواقع على كل احد) وبعبارة اخرى اذا صدق ان المتكلم لم يضرب زيدا صدق انـلـضـرب كل احد وذلك لان صدق ضرب الكل متوقف على عدم خروج زيد من الكل فاختصاص النفي كذلك بالمتكلم يستلزم ثبوت الضرب الواقع على كل احد لغيره (و) حيثئذ (يلزم المحال المذكور) لوضوح ان صدور الضرب الواقع على كل احد من البشر محال .

(وتحقيقه) اي تحقيق قوله لانا نقول المختبر الخ (ان اختصاص الملزوم بالنفي) اي قصر الملزوم على النفي يعني قصر السلب الكلي على المتكلم (لا يوجب اختصاص اللازم به) اي لا يوجب قصر اللازم عليه يعني قصر السلب الجزئي على المتكلم حتى يفيد ان نقيض هذا السلب الجزئي وهو الايجاب الكلي ثابت لغير المتكلم فيلزم المحال المذكور (لجواز كونه) اي اللازم اي السلب الجزئي (اهم) فلا مانع من

ثبوت السلب الجزئي لغير المتكلم ايضاً فلا وجه للقول بان نقيض هذا السلب الجزئي ثابت لغير المتكلم لا متلزماً ذلك اجتماع النقيضين والمقام نظير النار والحرارة فان اختصاص النار بشيء لا يوجب اختصاص الحرارة بذلك الشيء وذلك واضح بين .

(وقال العاضل العلامة في شرح المفتاح) في بيان عدم صحة هذا التركيب وامتناعه (ان المفعول في قولنا ما اذا رايت احداً لما كان عاماً لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقداً المخاطب عاماً كذلك وهو) اي معتقداً المخاطب (انك رايت كل احد في الدنيا) اي كل انسان موجود في الدنيا (لان الخطأ في هذا المقام) اي في مقام تقديم المسد اليه التخصيص والحصر (انما يكون في الفاعل) الذي صدر عنه الفعل على وجه العموم او الخصوص (فقط) لا في غير الفاعل (كما هو حكم القصر) احسن حكم القصر والتخصيص ان ان يرد النفي على الفعل المسلم ثبوته وان وقع الخطأ في شيء واحد من متعلقاته وهو هنا فاعل ذلك الفعل لا غيره (فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقاً بين المتكلم والمخاطب ان عاماً مقام وان خاصاً فتخاص ذلواحتلفاً عمومًا وخصوصاً لم يكن الخطأ) حيثئذ (في الفاعل فحسب) بل فيه شيء اخر اعني العموم والخصوص (والتقدير) اي المروض في المقام اي في مقام الحصر (بخلافه) لما مر من ان من جكم القصر ان يقع الخطأ في شيء واحد وهو هنا الفاعل فقط فلا يصح هذا التركيب لان صدور الرؤية على وجه العموم محال من اي شخص كان (واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا) اي في هذا

التركيب (هو السلب الكلي اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان الله تعالى لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك) المعتقد (لكنه خطأ في تعينه) اي في تعيين الفاعل (زعم انه) 'ي' الفاعل (غيرك او انت بمشاركة الغير فنثبت وهمه) اي زعمه (وحسرت في نفسك هذا السلب) الكلى (اعنى عدم رؤية احد من الناس) فيكون هذا التركيب على الزعم الاول قصر قلب وعلى الزعم الثاني قصرا فرادا وان كان المخاطب مترددا في الفاعل فهذا التركيب امر تعين وكيف كان فال مثبت لغير المتكلم هو السلب الكلى لا الايجاب الكلى فالتركيب صحيح لا غبار عليه (اذ لو اختلف الافعال) اي العمل المحصور في المتكلم والفعل المثبت للغير (ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فحصد) والتقدير بخلافه .

(فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السليم وهي) اي الكلمات (متقاربة) في انها صادرة من دون كامل صادق وتحقيق عن رؤية ونظر صحيح .

(ومنشأها) اي الكلمات (انهم) اي الذين هذه الكلمات دائرة على السنتهم (لم يحفظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فعملوا التخصيص في نحو ما ايا قلت كذا) وهو محل البحث في المقام (مثله) اي مثل التخصيص (في نحو ما ايا قلت كذا) وهو ليس من محل النزاع في شيء .

(وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام) قبل انه حكى ان رجلا في زمان الصحابة خالف شريعة النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا هذا اول

قارورة كسرت في الاسلام ثم خالف رجل اخر ش- ريبته من فقالوا
ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فيضرب هذا المثل على الامر
الذي ليس من الامور المحببة والمراد منه هنا ان عدم المحافظة الصادر
من هؤلاء وعدم تفرقتهم بين شيئين مختلفين في الاحكام ليس من الامور
التي لم يقع مثلها من العلماء غير المتاملين فيا لها من نظير .

(فنقول محمول كلامه) اي الشيخ (انه اذا قدم المسند اليه على
الفعل وحرف التني جميعا) نحو انا ما سميت في حاجتك (فحكمه)
اي فحكم هذا النوع من التقديم (حكم المثبت) فانه (تاتي تارة للتقوى
وتارة للتخصيص كما يذكر) في المتن (عن قريب) في قوله والا
فقد ياتي للتخصيص الخ

(و) اما (اذا قدم) المسند اليه (على الفعل) فقط (دون حرف
التني) نحو ما انا سميت في حاجتك (فهو) اي هذا النوع من التقديم
(المتخصص قطعا) اي دائما .

(لكن فرق بين التخصيص في التني فان قولك انا ما سميت في
حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم معرفتي حاجته واصاب
فيه) اي في اعتقد عدم السعي في حاجته (لكنه اخطأ في فاعله الذي
لم يسمع فزعم انه غيرك) فترد خطائه الى الصواب فنقول اما ما سميت
في حاجتك تعني من ذلك ان الفاعل لعدم السعي انا لا غيري فيكون
قصر قلب .

(او) زعم انه اي الفاعل لعدم السعي « انت بمشاوركة الغير »
على سبيل الجزم فيكون قصرا فرادا وعلى سبيل الترييد بينك وبين
غيرك فيكون قصر تعيين .

« كما ان قولك انا سميت في حاجتك » الذي لا نفي فيه « انما يقال لمن اعتقد وجود سمي » في حاجته « واصاب فيه لكنه خطأ في فاعله الذي سمي فزعم انه » اي الفاعل الذي سمي « فترك » فنرد خطائه الى الصواب فنقول انا سميت في حاجتك تعني بذلك ان الفاعل للسمي انا لا غيري فيكون قصر قلب (او) زعم انه اي الفاعل للسمي (انت بمشاركة الغير) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل التردد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين

(واما نحو ما انا سميت في حاجتك) الذي هو مورد البحث في المقام (فهو على ما اشار اليه الشارح بالدلالة) وقد تقدم كلامه انفا (انما يقال لمن اعتقد وجود سمي واصاب فيه) اي في اعتقاد وجود السمي (لكنه خطأ في فاعله) اي في فاعل السمي (الذي سمي فرحم انه) اي الفاعل (انت وحدك) فنقول ~~اذا~~ انا سميت في حاجتك تعني بذلك ان الفاعل الذي سمي انما هو غيري لا انا فيكون قصر فاعل . (او) زعم انه اي الفاعل (انت بمشاركة الغير) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل التردد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين (ولا بد فيه) اي في هذا التركيب (من ثبوت اصل الفعل قطعا) اي السمي مثلا (على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص) يدل على ذلك انه (قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا قد تعينت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة) بينك وبين مخاطبك (في شيء ثبت انه مقول ولهذا) اي ولكون المناظرة في شيء ثبت انه مقول (لم يصح ان يكون للنفي عاما وكان خلقا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قطعا

أنا أكلت شيئاً ما أنا رأيت أحداً من الناس لا أعتقد أن يكون) في المثال الأول (إنسان قد قل كل شعر في الدنيا و « في المثال الثاني إنسان قد « أكل كل شيء يؤكل و « في المثال الثالث إنسان قد « رأى كل أحد في الدنيا فتبين أن تكون أنت إياه « أي ذلك الإنسان فيلزم من ذلك المحال ضرورة أن وجود إنسان كذلك محال لمحالية ثبوت الأفعال الثلاثة المذكورة فتدبر جيداً :

« هذا كلامه » في الفعل الذي ثبت أنه موجود « فإذا اعتقد مخاطب أن هناك إنساناً لم يقل شعراً قط أو لم يأكل اليوم شيئاً أو لم ير أحداً من الناس وأصاب في ذلك « الاعتقاد « لكنه خطأ في تعيينه « أي في تعيين ذلك الإنسان « فزعم « المخاطب « أنه « أي ذلك الإنسان « امت بمعاملة الغير « جزماً أو تبريداً « فلا بد وأن تقول له « أي للمخاطب أما ما قلت شعراً قط أنا ما أكلت اليوم شيئاً أنا ما رأيت أحداً من الناس ويكون هذا « أي كل واحد من هذه الأقوال « معنى صحيحاً « فيكون هذه الأقوال قصر قلب في الزعم الأول وقصراً مراد في الزعم الثاني وقصر تعيين في الزعم الثالث

• كما إذا قلت أنا الذي لم يقل شعراً أنا الذي لم يأكل اليوم شيئاً أنا الذي لم ير أحداً من الناس « وإنما يكون كل واحد من هذه الأقوال معنى صحيحاً « لأن اللازم من هذا التخصيص « أي تخصيص السالبة الكلية في هذه الأقوال بالمتكلم « أن لا يصدق هذا الوصف « أي السلب الكلي « على الغير ويكفى فيه « أي في عدم صدق هذا الوصف « أن يكون أحد قد قل شعراً وأكل شيئاً ورأى أحداً «

اذ يكفى في رفع السلب الكلي عن غير المتكلم صدق الایجاب الجزئي عليه اي على غير المتكلم وذلك واضح .

« ولا يصح في هذا المقام » اي في مقام تخصيص السالبة الكلية بالمتكلم ونفيها عن غيره « ان يقال ما انا قلت شعرا » بتقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي وكذلك « ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه » اي كل واحد من هذه الامثلة التي قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يستعمل للرد على من اساب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي الفعل عنه وزعم انه غير المذكور » اي غير المتكلم في الامثلة الثلاثة « وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا » فانه حينئذ يستعمل للرد المذكور لا ما قدم فيه المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « بل الواجب فيما يلي حرف النفي » اي فيما قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور » من العموم والخصوص « مخطئا في اعتقاد ان فعله هو المذكور » اي المتكلم في الامثلة المذكورة سابقا « وحده او بمشاركة الغير » جزما او ترديدا على ما سبق بيانه (فليتأمل) هذا ما تقرر عندي في شرح هذا المقام العويص ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه محيص ومن الله التوفيق » (و) لهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره « لا » يصح ايضا « ما انا ضربت الا بهذا لانه » اي هذا التركيب اي تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف

الذي « يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد
لان المستثنى منه في الاستثناء المفرغ « مقدر عام » يدخل فيه المستثنى
فالتقدير ما انا ضربت كل احد الا زيدا (فيجب ان يكون) المستثنى
منه المقدر (في المثبت) لغيرك (كذلك) اي عاما (لما تقدم) من
ان التقديم اي تقديم المسند اليه على الفعل يفيد تفهيه عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص .

(وفي هذا) اي في عطف ما انا ضربت الا زيدا على ما انا قلت
هذا ولا غيري وادخاله في سياق قوله ولهذا لم يصح (اشارة الى الرد
على الشيعين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما
انا ضربت الا زيدا) بمقدمين الاول (بان نقض النفي بالايقتضى
ان تكون ضربت زيدا) ا كما هو الحكم في كل استثناء من المنفى
(و) المقدمة الثانية ل (تقديم الضمير وايلائه حرف النفي) اي
ايقاعه بمد حرف النفي (يقتضى ان لا تكون ضربته) فالتركيب
مستلزم للتناقض فعلة امتناع هذا التركيب عند الشيعين واتباعهما
استلزامه للتناقض بدليل هاتين المقدمتين .

(يبنى ان علة امتناعه) اي هذا التركيب (ما ذكرناه) من
انه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد الخ
(لا ما ذكرناه) من استلزامه التناقض بدليل المقدمتين (لا ما لانسلم)
المقدمة الثانية اي نمنع (ان ايلاء الضمير يقتضى ذلك) اي ان
لا تكون ضربته فلا تناقض في هذا التركيب فبطل ما عللوا به
امتناعه .

(وجوابه) اي جواب ما ذكره المحقق في ابطال ما عللوا به

امتناع ما انا ضربت الا زيدا (انه قد سبق) في محمول كلام الشيخ
 (ان مثل هذا) التقديم (اعني تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي)
 وبعبارة اخرى تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي (انما
 يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما) اى
 بين المتكلم والمخاطب (وانما تكون الملاحظة) والمناقشة بينهما (في
 فاعله) اى في فاعل الفعل الثابت المتحقق المتفق عليه (فقط) لا في
 غير الفاعل من اجزاء هذا التركيب (ففى هذه الصورة) اى في صورة
 تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي (يجب ان يكون المخاطب
 مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان
 فاعله) اى فاعل الضرب الواقع على من عدا زيد (انت فتصدده)
 اى ود المخاطب : ان الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه اى
 هذا التركيب « لتفى ان تكون انت الفاعل لا لتفى العمل يعنى ان
 ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيرى لا انا فاذا
 كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررت
 ونفيت ان تكون انت فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك « بهذا الضرب
 « ولا تفيرك ايضا « فالمقدمة الثانية صحيحة فصح ما علموا به امتناع
 هذا التركيب « وهذا « الذى ذكرنا من صحة المقدمة الثانية والنقض
 « تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المعناح « حيث قال العلامة « ان
 التقديم « اى تقديم المسند اليه المتكلم على العمل دون حرف النفي
 « يقتضى ان ينتفى عنه « اى عن المتكلم « الفعل المعين ثم الاستثناء «
 « الا زيدا « اثبات منه « اى من المتكلم « لنفسه عين ذلك الفعل
 المحقق عنه (فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا) بدون تقديم المسند

اليه فان التقى لا يتوجه الى ضرب معين وحيث يكون تقى الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيثاني التوفيق) في تركيبها ضربت الا زيدا اى لا تناقض فيه بخلاف ما انا ضربت الا زيدا فانه فيه تناقض كما بينا وكما حققه العلامة .

والحاصل ان في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف التقى ضرب معين واحد ثبت لزيد باعتبار المقدمة الاولى اعني تقى التقى بالادى تقى عنه ذلك الضرب المعين باعتبار المقدمة الثانية اعني تقديم المسند اليه وايلائه حرف التقى وهذا تناقض ظاهر بخلاف ما ضربت الا زيدا فان الضرب فيه كما بينا غير معين فلا مانع من حمل تقى الضرب على افراد غير زيد واثباته على زيد ولا يلزم من ذلك تناقض اصلا .

(لا يقال) في رد المقدمة الثانية وفي دفع التناقض انه (يجوز ان يكون هناك) اى في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف التقى (ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في واصل الاول) اى الضرب الذى وقع على من عدا زيدا (فتقاء المتكلم من نفسه واثبت لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضر وباله) اى للمتكلم ولا لغيره (بهذا الضرب الذى نواظر في فاعله) اذ المعروف ان هذا الضرب واقع على من عدا زيدا ولا يلزم ان لا يكون زيد مضر وباله) اى للمتكلم (اصلا) اذ لا مانع من ان يكون زيد مضر وباله للمتكلم بضر آخر غير الضرب الاول الذى وقعت المناظرة في فاعله ولا خير فيه اذ لا تناقض فيه اتماظهر على التقى والاثبات اى لتساير الضرب المنفى عن زيد والضرب المثبت الواقع من المتكلم على زيد اذ الضرب الاول كما بينا واقع على من عدا زيدا والثاني الواقع من المتكلم

على زيد غير ذلك الضرب الاول فبطل ما علموا به امتناع هذا التركيب من استلزامه للتناقض (لانا نقول) في اثبات التناقض لن (المنتقض بالا هو نفى الضرب) الاول (الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومتقيا عنه وهذا) اى اثبات الضرب الاول لزيد وتعبه عنه (محال) لانه تناقض صريح لاتحاد محل النفي والاثبات فصح ما علموا به امتناع هذا التركيب من استلزامه التناقض .

الى هنا كان الكلام في منع المقدمة الثانية الواقعة في كلام الشيخين واتباعهما وفي منع ذلك المانع بما قررناه واوضحناه بحيث تحصل وعلم صحة المقدمة الثانية من مقدمتي دليل الشيخين ولاجل ذلك يقول وعندي ان (المقدمة الاولى وهو) قولهم نقض النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقول ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد) فالفعل المذكور ليس بمعنى وذلك لان مثل هذا التركيب اعنى تقديم المسند اليه وايلاه حرف النفي ليس كسائر الاستثناءات المفرغة فان مقتضى التقديم كما بينا ان يكون المذكور بعينه اى مع جميع قيوده المذكورة في التركيب مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفرغة التى لم يقدم فيها المسند اليه نحو ما ضربت الا زيدا كما حققه العلامة في شرح المفاتيح وقد تقدم كلامه فلا يقاس ما نحن فيه اعنى ذلك ما اذا ضربت الا زيدا بقولك ما ضربت الا زيدا (فالاستثناء) فيما نحن فيه (انما هو من ملاحظات دون النفي ولا يكون من انتقاض النفي بالا في شيء) فبطلت المقدمة الاولى من مقدمتي الدليل المذكور في كلام الشيخين واتباعهما فبطل

ما عللوه به امتناع التركيب المذكور اعنى ما اما ضربت الا زيدا
فصح التركيب ولا تنقض فيه (كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا
فكانه) اى المخاطب بقولك ما اما ضربت الا زيدا .

(اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان) الذى ضرب كل احد الا زيدا
هذا وليعلم انه لا خلاف بين المصنف وبين الشيخين واتباعهما في امتناع
التركيب المذكور واما الخلاف في تعادل امتناعه فلا تعمل .

(واعلم) ايضا (ان ما ذكره المصنف) في وجه الامتناع (ليس
فيه مخالفة لهم) اى للشيخين واتباعهما (في مجرد التعليق بل يظهر
اثرهما) اى المخالفة (في) فهو (قولنا ما اذا قرأت القرآن الا سورة
العاتحة) مما يمكن اثبات الفعل المذكور بعينه اى مع جميع قبوره
المذكورة في التركيب لغير المتكلم (سانه لا امتناع فيه) اى في هذا
التركيب حيث (عند المصنف لجواز ان يكون احد) غير المتكلم
(قد قرء كل القرآن سوى العاتحة) وذلك ظاهر (و) اما عندهم
اى الشيخين واتباعهما فمن الواضح انه (يمتنع هذا) التركيب ايضا
مثل التركيب الذى لا يمكن ثبات الفعل المذكور لغير المتكلم (اقتضاه
ان تكون العاتحة مقروءة للمتكلم وغير مقروءة له) اى للمتكلم (وهذا
محال) لما فيه من التناقض الواضح .

(والاعظم على ، ما تقدم من قول الخطيب) ان ولي النفى والمعنى
اى معنى المتن من قوله ان ولي النفى الى هنا انه (ان ولي الاستدالية
المقدم حرف النفى) اى حر عن حرف المعنى (فهو) كما بيناه
منفصلا ومشروحا (يفيد التحسيس) والمصر (قطعا) ولا يشمل غير

التخصيص والقصر (سواء كان) المسند اليه (منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل) المسند اليه (حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون) في الكلام نفي (لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد) التقديم حينئذ (التخصيص) والمصر (وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص) والقصر (ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند) المقدم (المذكور به اي بالخبر الفعلي) فيكون قصر قلب (او زعم مشاركته اي الغير فيه في الخبر الفعلي) فيكون قصر افراد او تعيين بناء على ما مرنا اليه فيما سبق .

(نحو) قولك (انا سميت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفراد بالسمي في حاجته او) زعم انه (اكان) غيرك (مشاركا لك فيه) اي في الخبر الفعلي (فيكون على الاول) كما قلنا (قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد) او قصر تعيين على ما مرنا اليه سابقا بعد الفراغ عن نقل كلام الشيخ عند قول الشارح فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا الخ .

(ويؤكد) القصر (على الاول) اي اذا كان القصر للقلب (بنحو لا غيرى مثل لا زيد ولا عمر ولا من سواى وما اشبه ذلك) مما يؤدى النفي عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) اي اذا كان القصر للافراد (بنحو وحدى مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك) مما يدل على الوحدة وعدم الاشتراك .

وانما اختص صنف الاول من الالفاظ المذكورة بالاول والصنف الثاني منها بالثاني (لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول) اي في قصر القلب (ان الفعل صدر من

غيرك (وفي الثاني) اى في قصر الافراد (انه) اى الفعل صدر منك
بمشاركة الغير) ولا بد في دفع الشبهة مما يدل على الدفع صريحا
ومطابقة (والدال صريحا ومطابقة على دفع) الشبهة (الاول نحو لا
غيرى وعلى دفع) الشبهة (الثاني نحو وحدى دون المكس) وذلك
ظاهر .

(وقد ياتي) التقديم (لتقوية الحكم) والاسناد (وتقريره في
ذهن السامع دون التخصيص) والقصر (نحو هو يعطى الجزيل) فقدم
فيه المسند اليه اعني هو (قصدا الى ان تقرر) وثبت (في ذهن السامع
وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل) اى العظيم والوسيع (لا الى ان غيره
لا يفعل ذلك) الاعطاء حتى يكون التقديم للتخصيص والقصر (وسبب
تقويه تكرار الاسناد كما يذكر في بَاب) المسند في بحث (كون المسند
جملة) هذا كله اذا كان الفعل مشتقا (وكذا اذا كان الفعل منفيا
فقد ياتي للتخصيص) والقصر (نحو انت ما سميت في حاجتي) فقدم
المسند اليه اعني انت (قصدا الى تخصيصه) اى المخاطب بانك (بعدم
السمي وقد ياتي للتقوى ولم يمثل المصنف) من الفعل المنفى (الا به)
اى الا بالتقوى (ليفزع عليه) اى على التمثيل بالفعل المنفى (التعرقة
بينه) اى بين تقوى الحكم (وبين تأكيد المسند اليه فانه) اى التقوى
(محل الاشتباه) مع تأكيد المسند اليه (بخلاف التخصيص) فانه
ليس محلا للاشتباه فمثال ما نحن فيه اى ما اذا كان الفعل منفيا
(نحو انت لا تكذب فانه) اى هذا المثال الذي قدم فيه المسند اليه
(اشد لنفى الكذب) من المخاطب (من لا تكذب) وانما كان ذلك
اشد لنفى الكذب من هذا لما في ذلك من تكرار الاسناد المفقود في
هذا وهذا ظاهر لا اشتباه فيه .

(وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه) اي في لا تكذب انت
(تأكيد) للمحكوم عليه (ولذا) اي لان فيه تأكيد للمستند اليه
دون لا تكذب (ذكره) اي لا تكذب انت عاطفا (بلفظ كذا لانه
اي لان لفظ انت في لا تكذب انت لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم
تكرره) اي الحكم (فيه) اي في لا تكذب انت .

(فقولنا لا تكذب نفى الكذب عن الضمير) المخاطب (المستتر)
فيه (وانت مؤكده) اي للضمير المستتر (على معنى ان المحكوم
عليه بنفي الكذب هو الضمير) المخاطب المستتر (لا غيره) اي لا
غير الضمير .

(و) ليعلم انه ليس معنى لا غيره هنا التخصيص والقصر ليفيد
ان نفى الكذب منحصر في المخاطب ولا يوجد في غيره بل (معنى لا
غيره انك) ايها المخاطب بهذا الكلام (لا تظن ان عدم الكذب في
هذه الحالة التي انكلم فيها مسند الى غير الضمير) المستتر (وانما
استدته) اي عدم الكذب (الى الضمير) المستتر (على سبيل التجوز
او السهو او النسيان وليس معناه) اي معنى لا غير (ان نفى الكذب
منحصر فيه) اي في المخاطب (فليتأمل) فانه دقيق والحاصل ان انت
في لا تكذب انت انما يدل على ان نسبة عدم الكذب الى المخاطب
ليست بالمجاز ولا بالسهو ولا بالنسيان فلا يدل على التخصيص ولا على
التقوى (وكذا) لفظ انا في (قولنا سمعت انا في حاجتك لا يفيد
التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير
تجاوز او سهو او نسيان) حسبما بينا في لا تكذب انت .

(وهذا) اي ما بينا في قولنا سمعت انا في حاجتك من انه لا

يفيد التخصيص ولا التقوى الخ .

(الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سميت في حاجتك) بلا تأكيد للمحكوم عليه (او) اذا قلت (سميت انا في حاجتك) مع تأكيد (يجب ان يكون ان عند السامع وجود سمي في حاجته وقد وقع خطأ منه) اي من المخاطب (في فاعله فتقصد) باحد هذين المثالين (ازالة الخطاء) من المخاطب .

وبمباراة اخرى لا يجب ان يكون هذان المثالان لازالة الخطاء في الفاعل حتى يكون للتخصيص والقصر (بل اذا قلته اي المثال الاخير الذي فيه تأكيد للمحكوم عليه (ابتداء) اي من دون ان يكون عند السامع علم بوجود سمي وقد وقع خطأ منه في فاعله (مفيداً) بهذا المثال الاخير (للسامع صدور السمي في حاجته منك) حال كون ذلك القول والافادة (غير مشوب) بتجاوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح) ذلك القول والافادة فظهر ان ما قصده صاحب المفتاح انما هو ما بينا من ان قولنا سميت انا في حاجتك بتأكيد المحكوم عليه لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السمي من المتكلم نفسه من غير تجاوز او سهو او نسيان فيه فان قلت كيف يكون هذا هو الذي قصده صاحب المفتاح مع انه لم يتعرض لعدم افادة التقوى .

قلت (وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص) فلا وجه للتعرض لنفي التقوى فيه وقد تقدم في هذا الكتاب في اول بحث نوكد المسند اليه .

ان السكاكي اورد تحقيق نقوى الحكم في اخر بحث المسند وقد ذكرنا هناك مباحث شريفة تفيدك هنا فراجع ان شئت .

(وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه) لا

(والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام) من المفتاح (على
مسبيل السهو او التجوز او النسيان ما لا يريدك النظر فيه الا التصحيب
والتحير) انما ردد ما اورده العلامة في هذا المقام بين السهو والتجوز
والنسيان لانه ان قصد بما ذكره المعنى المتبادر فان كان من الاول لم
يعرف فساده فيكون سهوا وان عرف او لا انه فاسد ثم نسي فيكون
نسيانا وان قصد به معنى اخر صحيحا لازما لذلك المعنى المتبادر الفاسد
بظاهره فيكون مجازا هذا ولكن نقل عن الشارح انه قال لا شك ان
هذا الكلام اي ما اورده الشارح العلامة في هذا المقام سهو منه الا
انه اي الشارح التفتازاني رده بين السهو والتجوز والنسيان باعتبار
مشاكلته لكلام الشارح العلامة .

(وذلك انه قال الفرض المثل اذا قلتم ابتداء اي من غير علم
المخاطب بوجود سعي منك سميت في حاجتك) من دون تأكيد (او)
اذا قلت (سميت اما في حاجتك) بتأكيد المحكوم عليه (ليفيده)
اي ليفيد كل واحد من هذين المثالين المخاطب (وجود السعي منك
صح) كل واحد منهما (من غير ارتكاب تجاوز او سهو او نسيان)
والحاصل انه يصح استعمال كل واحد من هذين المثالين في غير
مقام التخصيص والقصر من دون ان يكون في هذا الاستعمال ارتكاب
تجاوز او سهو او نسيان اذ الموضوع له في كل واحد من هذين المثالين
ليس التخصيص والقصر حتى يلزم من استعمالهما في غير التخصيص
والقصر اي في افادة وجود السعي ابتداء ارتكاب تجاوز او سهو او
نسيان (بخلاف ما لو قلت في الابتداء) اي من غير علم المخاطب
بوجود سعي منك (لافادة وجود السعي) من غير ارادة تخصيص وقصر

لا لإفادة وجود السمي بل للتخصيص والقصر (انا سميت في حاجتك)
بتقديم المسند اليه (فاه لا يصح) استعماله في الاول اى في افادة
وجود السمي ابتداء ولا في الثاني اى في افادة وجود السمي لا في
الابتداء (الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان) في استعماله (اما
الاول) اى اذا قلت في الابتداء لإفادة وجود السمي .

(فلان قولك انا سميت) بتقديم المسند اليه (انما يستعمل لرد
الخطأ في الفاعل) وبعبارة اخرى انه يستعمل في التخصيص والقصر
لانه يهيمه التركيبية موضوع لذلك (لا لإفاده وجود السمي فاذا
استعملته لإفادة وجود السمي) ابتداء (فاما ان يكون) استعماله في
ذلك (باعتبار انه) اى وجود السمي (لازم معناه فيكون مجازا)
لما سيأتي في فن البيان في [اول باب] الكناية من ان الانتقال في المجاز
من الملزوم الى اللازم كالكناية (او) يكون استعماله في ذلك (باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه) فتأمل (او)
يكون استعماله في ذلك (سيما ان عرف ذلك) فنسى حين الاستعمال
انه ليس معناه .

(واما الثاني) اى اذا قلت لا في الابتداء اى اذا استعملته في
التخصيص والقصر (فلانك اذا قلت انا سميت في حاجتك) بتقديم
المسند اليه (لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان
اعتقد) المخاطب (نسبة الفعل الى الغير) اى الى غيرك (على الانفراد)
ليكون قصر قلب (او الشركة) جزما ليكون قصر افراد او ترديدا
ليكون قصر تعيين (فان كان) المخاطب (قد نسب) اى الفعل الى
الغير لمساهلة) ومسامحة وذلك لوجود علاقة بينك وبين الغير (كان)
ذلك (تجوزا) وذلك لانه نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو

له لعلاقة بينه وبينك .

(والا) أي وإن لم يكن المخاطب قد نسبته إلى الغير لمساهمة ومساهمة (كان) ذلك (سهوا) أن لم يعرف أن الفعل ليس منسوباً إلى الغير فنسبه إليه غفلة (أو نسيانا) أن عرف ذلك ونسى .

(فالتجوز أو السهو أو النسيان على الأول) أي إذا استعمل في الابتداء لإفادة وجود السمي (من المتكلم) لأنه استعمل اللفظ في غير ما وضع له على أحد الوجوه الثلاثة (وعلى الثاني) أي إذا استعمل لا في الابتداء لإفادة التخصيص والقصر (من المخاطب) لأنه نسب الفعل في اعتقاده إلى غير من هو له على أحد الوجوه الثلاثة .

وأتى خبير بما في ظاهر كلامه من الفساد والخطب لأنه في مقام بيان الفرق بين التراكيب الثلاثة (أعني سميت في حاجتك من دون تأكيد وسميت أنا في حاجتك بتأكيد المسند إليه وأنا سميت في حاجتك بتقديم المسند إليه من حيث أن استعمال الأولين ابتداء لإفادة وجود السمي صحيح من غير ارتكاب تجوز أو سهو أو نسيان وإن استعمال الثالث في الابتداء لإفادة وجود السمي أو لا في الابتداء لرد الخطأ في الفاعل لا يصح إلا بارتكاب تجوز أو سهو أو نسيان مع أن الكلام في المقام في هذه التراكيب الثلاثة ليس في الفرق بينها من هذه الحبيشة بل الكلام في المقام في الفرق بين الأولين والثالث من حيث إفادة التخصيص والتقوى في الثالث وعدمها في الأولين على ما صرح به في المفتاح (ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة) والمراد من الشجرة كلامه هذا الذي نقل في هذا الكتاب والمراد من الثمرة ما بنى عليه وهو على ما في بعض الخواشي أنه قال مراد المصنف (أي المفتاح) الثاني لا الأول لأنه يفرق بين سميت في حاجتك وبين أنا سميت في حاجتك وقد فرق بوجهين أحدهما أن الأولين يجوز ذكرهما

ابتداء دون الثالث .

وثانيهما ان السعي في الاولين غير مشوب بتجاوز او سهو او نسيان من السامع لانه لم يتصور السعي او لا فكيف يتصور شوبه بشيء من ذلك بخلاف الثالث فان السعي مشوب فيه من السامع باحدا ما ذكرنا لما قررنا واما ذكر الثالث في الابتداء لامادة وجود السعي وان استلزم كون السعي مشوبا باحد الثلاثة لكن الثبوت فيه بالنسبة الى السامع ليقابل الاولين ثم ذكر سئوالا وجوابا انتهى .

(هذا الذكر من التفصيل) من قوله ان ولي الى ها (اذا بنى الفعل على معرف) اي اذا كان المسند اليه المقدم معرفة (وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم) اي تقديم المسند اليه المنكر المدلول عليه بقوله بنى لان البناء يقتضى تقديم المبنى عليه الذي هو كالاساس فيكون من قبيل ولا يوية لكل واحد منهما السدس (او) افاد البناء على المنكر (والترديد للاشارة الى انه يمكن ان يكون الضمير المستتر في افاد راجعا الى التقديم المذكور فيما سبق ويمكن ان يكون راجعا الى البناء المدلول عليه ايضا بقوله اذا بنى فيكون من باب اعدلوا هو اقرب للتقوى فتبصر .

(تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جائي لا امرئة فيكون تخصيص جنس) بقرينة لا امرئة (او) نحو رجل جائي (لا رجلان فيكون تخصيص واحد) بقرينة لا رجلان اي بقرينة نفى التعدد المفهوم منه .

(قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين) كالجنس والوحدة في رجل والتعدد في رجلان ورجال (ثم يقع القصد) اي قصد المتكلم (الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم

يدخل (في القصد) أي في قصد المتكلم (كأن لم يدخل في دلالة اللفظ وأصل النكرة) كرجل فيما نحن فيه (أن تكون لواحد) غير معين (من الجنس ففيها بمقتضى أصلها دليل على الوحدة والجنسية) (فيقع القصد بها) أي بالنكرة (تارة إلى الجنس فقط كما إذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام أن قد أتاك أت ولم يدر) المخاطب (جنسه) أي ترد فيه (لرجل هو) أي الاتي (أم امرأة أو اعتقد أنه) أي الاتي (امرأة) فتقول له رجل جئتني لا امرأة فيكون في الأول قصر تعيين وفي الثاني قصر قلب ولا يجيء هنا قصر الأفراد ووجه ظاهر اللهم إلا أن يكون اعتقاده أنه امرأة مع رجل فيكون حينئذ قصر أفراد على خلاف في ذلك يأتي بعيد هذا فتأمل .

(و) يقع القصد بها (تارة) أخرى (إلى الواحد فقط كما إذا عرف) وعلم (أنه قد أتاك من هو من جنس الرجال) وأصاب في ذلك (و) لكنه (لم يدر أ رجل) واحد (هو أم رجلان) أي تردد في الوحدة والتعدد (أو اعتقد أنه رجلان) فتقول رجل جئتني لا رجلان فيكون على الأول قصر تعيين وعلى الثاني قصر أفراد أو قلب على اختلاف في ذلك يأتي في باب القصر في قول الخطيب وشرط قصر الموصوف على الصفة أفراداً عدم تنافي الوصفين وقلبا تحقق تنافيها والوصفين فيما نحن فيه الوحدة والتعدد فتأمل .

(ولفظ دلائل الإعجاز مفسح عن أنه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جئتني على معنى أن الجائئني من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم) .

وليعلم أنه ليس المراد من الجنس والنوع ما هو المصالح عند أهل

الميزان وذلك ظاهر وقد تقدم في بحث وصف المسند اليه وتعقيب المسند اليه بعطف البيان في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا الخ ما يناسب المقام فراجع لتصير ممن يحقق في كل بحث ما فيه من الكلام .

(ثم ظاهر كلام المصنف) في المس المتقدم اعنى قوله وان بنى الخ (انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا) بمعنى انه لا يكون للتقوى اصلا (و) الحال انه (ليس في كلام الشيخ ما يفرق بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المرفوع بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى) ونحن ايضا لعلنا نطرح ونبين ما يورده هناك انشاء الله تعالى .

(ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه) على الخبر الفعلي (يفيد التخصيص لكن) السكاكي (خالفه) اي الشيخ (في شرائط وتفصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا) من قولنا عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز الى هنا (انه ان وقع المسند اليه المقدم (بعد حرف النفي فهو) اي التقديم (للتخصيص قطعا) اي لا يكون للتقوى اصلا ولا يذهب عليك انه ينافي ذلك ظاهر اطلاق ما نسب الى الشيخ اتقا من دلائل الاعجاز الخ فتأمل .
(والا) اي وان لم يقع بعد حرف النفي (فقد يكون) التقديم (للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم) المقدم (او مظهرا مخرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وحل) ظاهر (مذكوره

المصنف (قبيل ذلك) انه ان كان الاسم (المقدم) نكرة (نحو رجل
جائتي لا امرئة او لا رجلا) فهو (اي التقديم) ايضا للتخصيص
قطعا (وقد تقدم بيانه قبيل ذلك) وظاهر كلام صاحب الكشاف انه
موافق لعبد القاهر (في عدم الفرق بين ما ذكر من الصور المتقدمة
(لانه) اي صاحب الكشاف (قائل بالحصص) والتخصيص (في نحو
الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف)
فتأمل جيدا .

(و / اما (مذهب السكاكي) ففيه تفصيل بينه بقوله (انه ان
كان (الاسم المقدم) نكرة فهو (اي التقديم) للتخصيص ان لم يمنع
منه) اي من التخصيص (مانع كما سيجيء) في المتن في قوله ثم
قال وشرطه الخ (وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون) التقديم
(للتخصيص البتة) فهو للتعقوي قطعا (وان كان مضمرا فان قدر)
اي فرض (كونه) اي المسند اليه المقدم (في الاصل مؤخرا) وسيجيء
بيان فرض كونه في الاصل مؤخرا (فهو) اي التقديم (للتخصيص)
نقط (والا) اي وان لم يقدر كونه في الاصل مؤخرا (فلتتقوى)
اي فالتقديم للتعقوى فقط (ولم يتعرض) السكاكي (في كتابه) مفتاح
العلوم (للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح باقتراق الحكم
بين الصور الثلاثة) المذكورة انفا اولها كون المسند اليه المقدم نكرة
وثانيها كونه معرفة مظهرا وثالثها كونه مضمرا .

(و) صرح ايضا (ان قولنا زيد عرف) مما كان فيه المسند اليه
المقدم ظاهرا معرفا (محمول على الابتداء) فلا تخصيص فيه (لكن
على سبيل القطع) بحيث (لا يحتمل التقديم) فلا يحتمل التخصيص

(وكرر ذلك) فيه تأمل بل منع اذ في كلامه ما يدل على ان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص حيث قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين (يعني التخصيص والتقوى) على السواء انتهى .

فاشار بقوله على السواء الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص ولو مرجوحاً نعم في بحث الانشاء في بحث الاستفهام الانكاري له كلام يؤيد بظاهره ما ذكره التفتازاني هنا وهذا نصه واياك ان يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمل على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الانكار انتهى ولكن ذكر في ذيل كلامه هذا ما يستشعر منه ايضاً الاشارة الى ما ذكرنا في نحو زيد عرف فراجع كلامه في الموضع المذكور لعليك تستشعر منه غير ما فهمناه او تعترف بما ذكرنا والله الهادي الى سواء السبيل .

واما بناء على ما فهمه التفتازاني من كلامه (فمن اراد التوفيق بين كلامه) اي السكاكي (وكلام الشيخ فقد تصف) قال في المصباح تصف في الامر فعله من غير روية ومنه عسفت الطريق اذا سلكته على غير روية والتصف والاعتصاف مثله انتهى .

(والى هذا) التفصيل الذي هو مذهب السكاكي (اشار بقوله الا انه) اي السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار) الخطيب (الى الاول) من الشرطين (بقوله ان جاز) عند علماء

العربية وفي اصطلاحهم وعلى قواعدهم (تقدير كونه اي كون المسند اليه) المقدم (في الاصل مؤخرا) بناء (على انه فاعل معنى فقط لا لفظا) اي لا في الاصطلاح (نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر) اي يفرض (ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى) وانما كان فاعلا في المعنى لان المؤكد عين المؤكد محلا فيكون عينه معنى فتأمل (وان كان في اللفظ) اي في الاصطلاح .

(تأكيد الفاعل) الاصطلاحي (و) اشار (ثل) الشرط (الثاني) بقوله وقدر هلف على جار اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) والحاصل ان التقديم عند السكاكي يفيد التخصيص والقصر بشرطين الاول امكان فرض التأخير والثاني وقوع ذلك الفرض حتى ينطبق على الاسم المقدم ما هو المشهور عندهم من ان تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص فتأمل (والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما) اي لل قسمي الانتفاء (بقوله) جاز تقدير التأخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر (هذا هو القسم الاول من الانتفاء) (او لم يجر اصلا) هذا هو القسم الثاني من الانتفاء (نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم) زيد (لما سذكركه) بعيد هذا عند قول الخطيب بخلاف المعروف ولكن لا يذهب عليك ما ذكرناه انما من انه يستعمل من ظاهر عبارة المفتاح ما يناق ذلك .

(ولما كان مقتضى هذا التحقيق) الذي ذكره الخطيب بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص الخ (ان لا يكون نحو رجل جاتي

مفيدا للاختصاص لانه لا (يوجد فيه الشرط الاول اذ لا (يجوز)
 في الاصطلاح (تقدير كونه) اي رجل (في الاصل مؤخرا على انه)
 لي رجل (فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جائي رجل فهو) اي
 رجل (فاعل لفظا) ومعنى فهو (مثل قام زيد) في كون زيد فاعلا
 لفظا ومعنى لا معنى فقط (بخلاف) انا في (قلت انا) فانه فاعل
 معنى فقط لا لفظا (فيجب ان لا يفيد) رجل جائي (الا التقوى
 مثل زيد قام (استثناء السكاكي) جواب لما (واخرجه) اي اخرج
 السكاكي رجل جائي (من هذا الحكم) اي من الحكم الذي اشار
 اليه الخطيب بقوله والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى
 وبمباراة اخرى اخرجه من الحكم بامتناع التخصيص فيما لم يجر تقدير
 كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط .

(بان جمله) اي رجل (في الاصل) مؤخرا ليكون (بدلا من)
 الضمير المستتر في جائي الذي هو (الفاعل اللفظي) اي الاصطلاحي
 وانما جمله بدلا (ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد) في قلت انا
 وقد مر بيانه انفا .

(وهذا) اي ما ذكره التفازي من قوله ولما كان مقتضى هذا
 التحقيق الخ (معنى قوله) اي قول الخطيب (واستثنى) السكاكي
 (المنكر) في نحو رجل جائي (بجمله من باب واسروا السجوى
 الذين ظلموا على القول بالابدال) اي بابدال الذين ظلموا (من
 الضمير) اي الواو في اسروا وان به ثمانية اقوال الاول ما اشير اليه
 هنا وهو ان الذين ظلموا بدل من واو واسروا والثاني ان موضعه
 رفع باضمار الفعل اي ويقول الذين ظلموا الثالث ان يكون خبر

مبتدأ مجذوف أي هم الذين ظلموا الرابع أن محله رفع أنه فاعل
أسروا فهو من قبيل واكلموني البراغيث كما أشار إليه ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مستند

الخامس أن يكون منصوبا باعني مقدرا السادس أن يكون مجرورا
بدلا من الناس في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم السابع أن يكون
مجرور انعتاله وثامنها أن يكون مبتدأ مؤخرا وأسروا خبرا مقدما على
ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

بكذا إذا ما الفعل كان خبرا أو قصد استعماله منحصرا

وفيها وجوه آخر ذكرها ابن هشام في بحث الواو

والنجوى اسم مصدر من التناجي وهو إخفاء القول في المشاورة
وأسروا إشارة إلى أنهم بالغوا في الإخفاء ثم بين سرهم الذي تناجوا
به فقال الذي يعلم السر والإخسر جل جلاله مخبرا عنهم هل هذا
إلا بشر مثلكم يعني أنهم أنكروا إرسال البشر لأن الإنسان إلى القبول من
الملائكة غافلين عن أن الأول إرسال البشر لأن الإنسان إلى القبول من
مشاكله اقرب وإليه أشار عز وجل بقوله ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون وإنما أطنبا الكلام هنا لدفع سؤال
نذكره بعيد هذا (يعني قدر أن أصله) أي أصل رجل جائني (جائني
رجل على أن رجل بدل من الضمير) المستتر (في جائني لفاعل له)
فهو أي رجل فاعل معنى فقط (وإنما جعله) السكاكي (من هذا
الباب) أي باب وأسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالابتنال
من الضمير (لئلا يتنفى التخصيص) المسوخ للابتداء بالنكرة (إذ
لا سبب له أي للتخصيص سواء أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل

على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتهى التخصيص (من هذه الجهة ايضا (لم يصح) ولم يجوز (وقومه) اي رجل مبتدء كما بين ذلك في النحو .

(بخلاف المرف) نحو زيد قام (فانه) اي المرف (يجوز وقومه مبتدء من غير هذا الاعتبار البعيد) يعني جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم سيما ابدال من المستر بل غير جائز عند بعض قال ابن هشام في بحث المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة السادس ان يكون مبهلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازة الاخفش ومنعه سيويه وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عنه ابن مالك انتهى .

(فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي) اي الضرورة (في المنكر دون للمرف) فان قلت فكيف جاز ارتكاب ذلك في الاية ولا ضرورة في التثنية قلت انما اجاز ذلك من اجاز اعتمادا على ما نقله ابن مالك من الاجماع واما غيره فقد احتمل فيها غير ذلك من الوجوه الثمانية المتقدمة انفا وايضا ارتكابه فيها انما هو مع ابراز الضمير ولا التباس فيه بخلاف ما نحن فيه فامل .

وليعلم ان المراد من تقدير المنكر مؤخرا في الاصل ان هذا التركيب اعني رجل جائني مثلا بعد وجوده على هيئته الموجودة يقدر ويفرض ان الاصل فيه كون رجل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما تقدر ويفرض المستحيلات لا انه يقع مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اذ لا قائل بان رجلا في نحو جائني رجل فاعل معنى والالزم ابراز الضمير

في نحو رجلان جاءا او رجال جائوا عند التأخير بان يقال جاءاني رجلان وجائوني رجال ولا قائل بوجوب الابرار الا على لغة اكلوني البراغيث وهي شاذة لا يعبأ بها فليتنامل .

(ثم قال) السكاكي دفعا لتوهم امكان كون كل منكر منبرته للتخصيص والقصر (وشرطه اي شرط جعل النكرة من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمسح من التخصيص مانع كقولنا رجل جائني على ما مر ان معناه رجل جائني لا امرئة) فيكون تخصيص جنس (او) معناه رجل جائني (لا رجلان) فيكون تخصيص واحد (دون قولهم شرا هر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا متناع ان يراد المهر شراخير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخبر للكلب لا يهره ولا يفزعه (لان الهرير صوت الكلب غير نباح المعتاد فان للكلب نباحين معتاد وغير معتاد والاول يصدر منه عند ادراكه امرأ غريبا يسر صاحبه او او يضره والثاني مما جرب ان صدوره عنه علامة اصابة صاحبه مكروه وشر في المستقبل ولهذا يتطير به (واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلينبه) اي بعده (اي هذا التقدير) الثاني (عن مطلق استعماله اي موارد استعمال قولهم شرا هر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران) حاصله انه لا يستعمل لتخصيص الواحد (وهذا ظاهر) من كلام القوم حيث قالوا ان هذا مما قاله رجل حين نبج كلبه ثم صار مثلا لقوى ادركه العجز في حادثة وقالوا ايضا ان مظنة استعماله ما اذا كان المراد هو الاخبار عن فظاعة الحادث لا عن كونه واحدا لا اثنين .

(واذ قد صرح الائمة) من النحاة (بتخصيصه اى تخصيصه شراً
 هر ذا ناب (حيث تناولوه بما امر ذا ناب الاشر فالوجه اى وجه
 الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من) قسمي
 (التخصيص) المذكورين (تفطيع شان الشر بتكثيره اى جعل التنكير
 للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع
 عظيم امر ذا ناب لا شر حقير) فيكون من تخصيص النوع ولا مانع
 منه (فيصح قولهم) اى الائمة ان (معناه ما امر ذا ناب الا شر
 اى الا شر فظيع عظيم ويكون) حيث كما قلنا (تخصيصاً نوعياً)
 لان المخصص نوع من الشر لا الجنس ولا الواحد (والمانع انما يمنع
 من التخصيص الجنسي والفردى فيتأتى التوفيق بين الكلامين) اى
 كلام الائمة وكلام المانع (بهذا الوجه) المذكور للتخصيص المفيد
 للحصر لا بمجرد جملة (اى شراً) فكرة منحصصة بالوصف المقدر المستفاد من
 التنكير لان الائمة قد صرحوا (كما عرفت) بالتخصيص بمعنى الحصر
 حيث تناولوه بما امر ذا ناب الا شر (ولا شك في ان ما والايقيدان
 الاختصاص بمعنى الحصر .

(و) هنا اشكال صعب وقوى يرد على السكاكي وهو انه يمكن
 (لقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير) في شر (للتفطيع ليحصل
 النوعية) على ما تقدم (لا بد) ايضاً (من اعتبار كونه) اى شر
 (في الاصل مؤخرًا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب) حيث
 قال ان التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما جواز تقدير كونه
 في الاصل مؤخرًا على انه فاعل معنى فقط والثاني تقديره مؤخرًا والا
 فلا يفيد التقديم الا التقوى فلا بد على مذهب هذا من اعتبار كون

الشر مؤخرا (ليفيد الحصر) والاختصاص (فيتأتى التوفيق) بين كلامه وكلام الائمة (و) الحال ان (النكرة الموصوفة) بالوصف المتولد من التنكير مستغنية عن اعتبار كونها في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اذ (يصح وقوعها) اي النكرة الموصوفة بالوصف المذكور (مبتدء) لوجود المسوغ حينئذ (كالمعرف) فانه ايضا يصح وقوعه مبتدء من دون اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى (فلا يصح) اي لا يجوز (فيها) اي في النكرة الموصوفة (ارتكاب ذلك الوجه البعيد) اذ لا ضرورة تدعو الى ذلك (كما لا يصح) ذلك الارتكاب (في المعرفة لصحة وقوعها مبتدء) بدون ذلك الارتكاب . حاصل الاشكال انه يلزم على السكاكي احد الامرين اما العدول عن مذهبه اي عن اشتراط الشرطين اذهما مفقودان في شر اذ بعد ما جعل التنكير للتفطيع يحصل النوعية فيثولك منها الوصفية كما يتنا فيصح الابتداء بالنكرة فلا يجوز تقدير التأخير اذ لا ضرورة تدعوا اليه . واما ارتكاب ذلك الوجه البعيد اي تقدير التأخير واعتباره بلا ضرورة تدعوا اليه وبدون احد هذين الآخرين لا يتأتى التوفيق بين كلامه وكلام الائمة المصريحين بكون شرا هر ذا ناب مفيدا للتخصيص والحصر حيث تناولوه بما اهر ذا ناب الا شر .

(ولا مدفع لهذا) الاشكال الصب القوى (الا بان يقال انه) اي السكاكي لم يشترط ذلك الاعتبار البعيد في كل حصر بل (اشترط) ذلك اي (اعتبار التقديم والتأخير في) خصوص (افادة التقديم الحصر) لا في غيره (والحصر ههنا) اي في شراهر ذا ناب (ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف) المتولد من التنكير .

(بناء على ان التقييد بالوصف) صريحا كان ذلك التقييد او مقدرا
(عنده) اي السكاكي (بدل) على المفهوم اي (على نفي الحكم عما
عداه) كما عليه ايضا جمع من الاصوليين وان كان ذلك غير احد
الطرق الاربعة المصطلح عليها في هذا العلم كما ياتي في باب القصر
انشاء الله تعالى قال في القوانين اختلفوا في ان تعليق الحكم على وصف
يدل على انتفائه عند انتفاء الوصف ام لا سواء كان الوصف صريحا
مثل اكرم كل رجل عالم او في السائمة زكوة ولي الواجد يحل عقوبته
او مقدرا كقوله من لان يمتلئ بطن الرجل قبيحا خير من ان يمتلئ شعرا
فامتلاء البطن من الشعر كناية عن الشعر الكثير فمفهومه انه لا يضر
الشعر القليل .

احتج المثبتون بمثل ما تقدم في مفهوم الشرط من لزوم اللغو في كلام
الحكيم فلو لم يفد انتفاء الحكم عند انتفائه لمرى الوصف حينئذ عن
الفائدة ولعده العقلاء مستهجنا مثل قولك الانسان الابيض لا يعلم الغيب
وبان ابا حبيدة الكوفي فهم من قول النبي ص لي الواجد يحل عقوبته
وهرضه ان لي غير الواجد لا يحل هرضه وقال انه يدل على ذلك وهو
من اهل اللسان انتهى محل الحاجة من كلامه .

(فقولنا رجل طويل جائني معناه لا قصير من غير) حاجة في
ذلك (الى تقدير كونه في الاصل مؤخرا) ليكون فاعلا معى (بدل
على هذا) اي على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما
عداه انه قال بالتخصيص المحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبراخونك
وهو في معنى (تقييد الحكم اي تقييد علم الضرب بالوصف اي بوصف
الاخ المنفى عنه الضرب اي (ما ضربت اخاك الاكبر) فدل على اثبات

الضرب على غير الأكبر من الأخوة بحسب المفهوم المخالف وذلك ظاهر (وفيه أي فيما ذهب إليه السكاكي نظر) حاصل ما ذهب إليه على ما تقدم بيانه الفرق بين المضمر في نحو انا قمت وبين المظهر المعروف في نحو زيد عرف وبين المنكر في نحو رجل جائني ففرق بين هذه الصور الثلاث بأن ذهب في المضمر إلى أنه يجوز فيه اعتبار كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى من دون ضرورة تدعوا إلى ذلك الاعتبار إذ بعد تقدير كونه مؤخرًا لا يلتبس بالفاعل لما بين في النحو من أن ضمير الفاعل لا ينفصل إلا إذا جرى على غير من هو له ونحوه وليس ما نحن فيه من هذا القبيل فإن قدر فيه ذلك الاعتبار كان للتخصيص والقصر والاقتلا يفيد إلا التقوى وذهب في المظهر المعروف إلى أنه لا يجوز فيه ذلك الاعتبار البعيد لأنه لا يرتكب إلا عند الضرورة مع أنه فرض تأخره يلتبس بالفاعل وذهب في المنكر إلى أنه يرتكب فيه ذلك الاعتبار للضرورة الداعية إليه وهي أنه لو لم يرتكب ذلك الاعتبار البعيد لا تنفي التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة إذ لا سبب للتخصيص سواء أي سوا ذلك الاعتبار البعيد فلا بد منه إلا أن يسمح من التخصيص مانع هذا خلاصة ما ذهب إليه .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لما كان النظر في أصل مذهب الخصم خلاف قانون المناظرة بين العلماء أشار بعطف قوله (واحتج به لمذهبه) إلى أن نسبة النظر إلى المذهب تجوز وإلى ما احتج به لمذهبه حقيقة وحاصل ما احتج به لمذهبه كما يظهر من كلام طويل له في المعتاح أنه إذا قدر وفرض أن نحو انا قمت كان في الأصل قمت انا لم يكن انا فاعلا لما عرف في النحو أن ضمير الفاعل لا ينفصل إلا إذا جرى الفعل على

غير من هو له في موضع الالتباس وإذا وقع بعد إلا نحو ما قام إلا
 أنا أو بعد معناها نحو إنما يدافع عن أصحابهم أنا إذ المعنى كما يأتي
 في باب القصر لا يدافع عن أصحابهم إلا أنا وإذا لم يكن أنا فاعلا
 فيكون تأكيدا أو بدلا فلا يمنع تقديمه على الفعل بخلاف نحو زيد
 عرف لأنه إذا قدر وفرض أن أصله كان عرف زيد فالظاهر أن زيد
 فاعل عرف لا بدل من فاعله لقلة نظائر واسروا التجوى الذين ظلموا
 ولو قلنا فيه أن الذين ظلموا بدل من فاعل اسروا وإذا كان زيد فاعلا
 لعرف فيمنع تقديمه على الفعل لما بين في النحو إن رتبة الفاعل بعد
 الفعل كما صرح بذلك السيوطي في شرح قول ابن مالك

وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو والا فضمير استتر

فلا يكون لزيد في زيد عرف غير الابتدائية اللهم بذلك الوجه
 البعيد الذي لا يرتكب إلا عند الضرورة كما في المنكر نحو رجل جاني
 أي لا امرأة أو لا رجلان على ما تقدم من التخصيص أي الجنسي أو
 الفردي دون قولهم شراهم ذاناب لامتناع كل واحد من التخصيص فيه
 لما تقدم بيانه أنفا فلا بد من القول بالتخصيص النوعي لما تقدم بيانه
 أيضا أنفا هذا خلاصة احتجاجة في كلامه الطويل مع زيادة من اللايضاح
 وأما حاصل ما يأتي من وجه نظر المصنف فهو أمور ثلاثة الأول
 منع الفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي والثاني منع الضرورة في المنكر
 والثالث منع وجود المانع من التخصيص الجنسي في قولهم شراهم ذاناب
 إذا عرفت ذلك يسهل عليك ما يأتي من توضيح قوله (إذ الفاعل اللفظي
 والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم على الفعل) مابقا
 على حالهما أي ما دلم الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم

التابع اول) من امتناع تقديم الفعل لان تقديم الفاعل ليس فيه الا التقديم على العامل خاصة بخلاف تقديم التابع فان فيه تقديم المفعول على العامل والتابع على المتبوع فهذا اشنع فبالامتناع اجدر .

واذا لم يبقيا على حالهما (بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه) فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان (من الوجهين فهما سواء من حيث امتناع التقديم وعدمه) فتجوز تقديم (الفاعل) (المعنوي) اي التابع كالتاكيد والبدل (تحكم) اي حكم بلاد ليل (لا يقال) تايدا للسكاكي انا فختار الشق الثاني اي عدم البقاء على حالهما بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه لكن لا يوجب ذلك جواز التقديم الا في التابع لان (الفاعل لا يستعمل بالتقديم بوجه) اذ بتقديمه يبقى الفعل بلا فاعل وذلك غير جائز (اذ لا بد للفعل من ان يكون بعده فاعل لما تقدم اتفاقا من قوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استقر

(و) اما (التابع) فانه (يستعمله) اي التقديم (على سبيل الفسخ عن التاجية وهو) اي تقديم التابع بعد الفسخ (جائز كما) قال بذلك جمع كثير من النحاة (في جرد قطيفة واخلاق ثياب) قال نجم الائمة ان الكوفيين جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استشهدوا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء .

واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخييف بالاضافة فلا نسلم له فهو موضع النزاع انتهى ملخصا .

(و) من هذا القبيل ما تقدم في بحث تعقيب المسند اليه بمطغ البيان اعني (قوله) .

والمؤمن العائدات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند لان العائدات كان في الاصل مؤخرا على انه صفة للطير ثم فسخ عن التابعة فقدم على الموصوف وجعل الموصوف عطفا بيان له فتحصل من جميع ما ذكرنا ان التابع يحتمل التقديم على سبيل الفسخ عن التابعة دون الفاعل لانه لا يحتمل التقديم بوجه .

(لانا نقول) تأييدا للمصنف (لا نسلم ذلك) اي لا نسلم عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقاءه بدون الفاعل بعد تقديمه لجواز اقامة المضمر مقامه مقارنا للفسخ نظير ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل

وهذا نصه بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها (بل انما يمتنع تقديمه) اي الفاعل (ما دام فاعلا واما اذا) قدم و (جعل مبتدأ واقیم مقامه ضمير) مقارنا لذلك (فلا) يمتنع التقديم فلا فرق بعد الفسخ بينه وبين التابع في جواز التقديم (فتجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم) محض ومكابرة ظاهرة .

(فائدة) المكابرة هي المنازعة في المسئلة العملية لا لظهار الصواب بل لا لزائم الخصم و اظهار الفصل وهي منع الدليل بلا شاهد صحيح يدل على المنع او منع المدلول بلا اقامة دليل صحيح على ما يناقضه فيكون كل منهما مكابرة غير مسموعة عند اهل التوجيه واما التحكم فهو كما تقدم حكم بلا دليل او ترجيح بلا مرجح فالمكابرة والتحكم متقاربا المفهوم لان الفرق اعتباري فاحفظ ذلك واغتنم وكن من الشاكرين لله رب العالمين والى ما ذكرنا من معنى المكابرة والتحكم اشار بقوله (والاستدلال بالوقوع) اي وقوع نحو جرد قطيفه واخلاق ثياب وغيرهما (فاسد لان هذا) اي كون امثال هذه الامثلة مما قدم فيه التابع (اعتبار مخصص منا) معاشر الادباء وعلماء العربية (فكما نعتبر) هذا (في جرد قطيفة) واشباهه (فلنعتبر) ذلك (في زيد قائم) واشباهه مما يتوقف صحة المعنى المراد على مجرد الاعتبار ولا يلزم من ذلك وقوع ما جرى فيه الاعتبار فلا يلزم منه خلو الفعل من الفاعل حتى يتولد منه الاشكال ومن هنا قيل ان الاعتبار لا مانع فيه في الليل ولا في النهار .

(فان قلت) ناييدا للسكاكي ان (تقديم الفاعل حال كونه فاعلا معتنع بالاتفاق) فلا ينفع فيه الاعتبار .

ولا يذهب عليك ان في هذه الدعوى اى دعوى الاتفاق في امتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا تامل بل منع لان الظاهر من كلام ابن هشام في الباب الاول في الوجه الثالث من اوجه ما الحرقة ان المنع مخصص بالبصريين فراجع ان شئت (واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تدبعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله .

بنيت بها قبل المحاق بليلة وكان محاقا كله ذلك الشهر
(فان كله تأكيد لذلك الشهر) قسم عليه (و) نحو المعطوف
في قوله

الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
على وجهه) وهو جعل ورحمة الله معطوفا على السلام واحتمل بعض
المحققين جعله معطوفا على المستكن في عليك قد نقل الرضي ذلك في
بحث المبتدأ والخبر وقال بعض آخر يحتمل ان يكون الواو اعتراضية
ورحمة الله مبتدأ حذف خبره والجملة معترضة بين عليك السلام وميأتي
في بحث الإيجاز والأطناب ان مثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال
وهنا احتمال آخر وهو تقدير السلام بعد قوله عليك فيكون السلام
المذكور مفعولا له (و) نحو (يبك الحماسة)

لو كان يشكي الى الاموات لما لقي الأحياء بعدهم من شدة الكمد
ثم اشكت لا شكائي وساكنه قبر ينجار وقبر على فهد
(فان قوله وساكنه عطف على قبر)

فاذا ثبت بهذه الشواهد وقوع تقديم التابع حال كونه تابعا فنحو
انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص
ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي (وفاعل معنوي
(مقدم والجملة فعلية وكذا رجل) في رجل (جائي) عند قصد
التخصيص كما هو المفروض ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو (بدل
اصطلاحي) وفاعل معنوي

فثبت من مجموع ما تقدم ان ما ادعاه المصنف من تساوي الفاعل
اللفظي والمعنوي في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ليس بصحيح

وذلك لوقوع تقديم التابع حال كونه تابعا دون الفاعل فان التقديم فيه ممتنع بالاتفاق

(قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير) كما تقدم في بحث تعقيب المسند اليه يعطف البيان (في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا) له ولو جاز تقديم التابع حال كونه تابعا لجعلوا الطير موصوفا للعائذات فلما لم يجعلوه موصوفا له علم ان تقديم الصفة حال الوصفية يمتنع ومنه يعلم ان سائر التوابيع ايضا كذلك .

(و) لذا ايضا (اتفقوا) في باب الاستثناء (على امشاع ما جائي الا اخوك احد بالرفع) اي على ابدال اخوك من المستثنى منه اعني احد (لا متناع تقديم البديل) على المبدل منه (وضع هذا) اي منع امتناع تقديم البديل على المبدل منه او منع اتفاقهم (محض مكابرة) قال الرضي اذا كان المستثنى بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب نصبه وان كان في غير الموجب فقد بطل البديل لان البديل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابيع فلم يبق الا النصب على الاستثناء انتهى ولا يخفى عليك ان دعوى الاتفاق في المقام لا تخلو عن مناقشة وكلام وذلك لان ابن مالك الذي هو احد الائمة في هذا الفن قال

وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختارن ورد

ومثل الخارج في الفرح بقول حسان

لانهم لا يرجون منه شفاعه اذا لم يكن الا النبيون شافع

فقول التفتازاني وحكمه بان منع هذا محض مكابرة لا يخلو من

مكابرة فتنصر

(ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمتبوع قائم) اي حاصل (مهنا) لان البدل والتاكيد لو قدما حال بقائهما على التابعية لالتبس ايضا بالمتبوع .

(واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به) اي بعد ثبوت كون الشاعر من الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم في اثبات القواعد اللغوية والشاعر ليس كذلك لانه على ما قيل الثعالب وكلام امثاله ليس بحجة الا فيما يقتلون وذلك لما تقدم في اوائل الكتاب عند الفرق بين الشواهد والامثلة (يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان) الرجوع الى الشهر (لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر) وذلك لان المحاق ثلاثة ايام من اخر الشهر سميت بذلك لمحاق ضوء القمر وذهابه فيها فهذا الضمير المستتر في كان من قبيل الضمير في قوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس من حيث انه راجع الى الميت لدلالة لكون واحد منهما السدس على الميت لان المراد من السدس نصيب احد الايوين مما تركه الميت .

(و) حينئذ (كان قوله ذلك الشهر بدلا منه) اي من الضمير المستتر في كان وتفسيرا له (اي للضمير لا اسما لكان) ولو سلم (انه اي كله تاكيد لذلك الشهر) فيكون شاذا او محمولا على الضرورة الشعرية (فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم) جوازه في السعة (ففيه) ان التقديم الواقع في هذا البيت لا يثبت المطلوب لانه (تقديم على المتبوع فقط) اي على ذلك الشهر فقط (والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا) اي على كان ايضا فلا يفيد الاستشهاد

بهذا البيت

(نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد) .

الى هنا كان الكلام في الوجه الاول من وجوه النظر والوجه الثاني قوله (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) المسوغ للابتداء بالنكرة (في صورة المنكر اعني نحو رجل جائني لو لا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص) المسوغ للابتداء بالنكرة (بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شرحه اذا ناب من التهويل وغيره كالتحقيق والتكثير والتقليل وغير ذلك مما تقدم في بحث تكثير المسند اليه انه (يستفاد من التكثير) كالايراد والتنويع وغير ذلك مما يتولد من التكثير بحسب مقتضى المقام ويستتبطه الذوق السليم الذي هو موهبة من مواهب الملك العليم .

فان قلت كيف يرد على السكاكي هذا الوجه الثاني مع انه لم يصرح بانه لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم .

قلت نعم (فهو) اي السكاكي (وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء / اي سوى تقدير التقديم) لكن استلزم كلامه ذلك اي استلزم كلام السكاكي في تعليل استثناء المنكر انه لا سبب للتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة سوى اعتبار تقدير التقديم (حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعد) اي تقدير التقديم (عند المنكر لقوات شرط المبتداء) النكرة اي لقوات التخصيص المسوغ للابتداء

بالنكرة فكلامه هذا يدل بالدلالة الاستلزامية على انه لا سبب للتخصيص
سوا اعتبار تقدير التقديم (لا يقال) في رد الوجه الثاني وابطاله ان
(التنكير) في رجل جائي لا يستفاد منه الحصر المطلوب لان التنكير
(انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره) من المعاي المذكورة انفا
(والحصر) المطلوب (انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه)
اي من اعتبار تقدير التقديم (بحال) من الاحوال يعني ولو في حال
دلالة التنكير على النوعية وسحوف من المعاي .

(لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف) ولو كان ذلك
الوصف مستفادا من التنكير (يمتنع فيه) اي فيما تخصص بالوصف
(تقدير التأخير) اذ لا ضرورة حينئذ ندعوا الى ارتكابه (لصحة
وقوعه) اي وقوع ما تخصص بالوصف (مبته) لانه حينئذ (كالمعروف)
في جواز الابتداء به (و) قد ذكرنا ايضا (انه يجب ان يكون الحصر
مستفادا من الوصف) ليتنى التوفيق بين كلامه وكلام الانمة حيث
تالوا شرا هر ذا باب بما امر ذا باب الاشر وذلك بناء على ان التقيد
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما سواه على التفصيل الذي بيناه
فيما سبق (والا) اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
المتولد من التنكير بل يمكن ان يكون الحصر من تقدير التأخير (فلا
توجيه لكلامه) اي كلام السكاكي اذ لا يرتكب ذلك الوجه البعيد
الا عند الضرورة ولا ضرورة في المنكر لحصول المسوغ للابتداء بالنكرة
حينئذ بالوصف المتولد من التنكير فلا يمكن القول بحصول الحصر
المطلوب الا من الوصف المذكور .

(بل الجواب) من الوجه الثاني (انه) اي السكاكي (انما

يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به (اي بالمنكر)
 (التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من
 التنكير كما في قولنا رجل جائئ بمعنى لامرأة او لا رجلاً)
 والحاصل ان مراد السكاكي من قوله لئلا يتفي التخصيص اذ لا
 سبب سوى تقديم التأخير اما هو اذا اريد تخصيص الجنس او الواحد
 وهذا التخصيص لا يستفاد الا من تقدير التقديم فصح قوله انه لا سبب
 سوى تقدير التقديم فبطل الوجه الثاني اعنى قول المصنف ثم لا نسلم
 انتفاء التخصيص في صورة المنكر الخ .

واما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله (ثم لا نسلم امتناع
 ان يراد) في شراهم ذات التخصيص الجنسي بان يكون المعنى ان
 (المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه) اي على الامتناع (لا نقلاً)
 من اهل اللغة (ولا عقلاً) اذ لا مانع عند العقل ان يراد ان المهر
 للكلب شر لا خير ولم يقل من احدائه لا يستعمل في ذلك كيف
 نسلم قول السكاكي بامتناع ان يراد المهر شر لا خير ،

وقد (قال الشيخ) وقوله المجرة في هذا الفن ويسمع منه في امثال
 ذلك (قدم شر لان المعنى) ان (الذي امره) اي ذا تاب اي
 الكلاب (من جنس الشر لا من جنس الخير) فبطل ما ادعاه السكاكي
 من امتناع تخصيص الجنس .

(ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام) وانا قممت وانت
 قممت وزيد قام (زيد قام في التقوى) واما يقرب من ذلك (لتضمنه
 اي قائم الضمير مثل قام) وقمت (فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم
 وقال) السكاكي في وجه ذلك (انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره

لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية (اي حكاية نفس المتكلم
(والغيبة في اما قائم وانت قائم شبه الخالي عن الضمير وهذا معنى
قوله) اي الخطيب (وشبهه) بفتح الشين والباء مشددا (اي شبه
السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير) الراجع الى زيد المبتدأ لانه
خبر مفرد والمفرد المشتق متضمن للضمير كما قال في الالفية

والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن

(بالخالي عنه) اي عن الضمير (من جهة عدم تغييره في التكلم
والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام
وهو غلام وقد يصحف) اي يغير ويخطأ في (قوله وشبهه) الذي
الذي بفتح الشين والباء مشددا فيقره بكسر الشين وسكون الباء (مخففا)
وبذلك يتغير المعنى المراد في كلام السكاكي قال في المصباح التصحيف
تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع واصله الخطأ يقال صحفه
فتصحف اي غيره ويتغير حتى التبين انتهى (و) حيثئذ (يطن انه) اي شبهه (اسم
منصوب على انه مفعول معه) فيصير معنى كلام السكاكي حيثئذ ما اشار اليه
بقوله (اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهيته للخالي عن الضمير
يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى
والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول) اي
للمقاربة في التقوى (و) قوله (شبهه علة للثاني) اي لعدم كمال
التقوى (ولا يحفى ما فيه) اي في ظن انه مفعول معه (من التصسف)
وجه التصسف ان المفعول معه كما قال السيوطي يختلف فيه هل هو
قياسي ام سماعي لا يتجاوز ما سمع منه والمختار عند المحققين الثاني
وان العطف ان يمكن بلا ضعف احق من النصب على المفعولية حملا

لأو او على الاصل اضني العطف فلان اصل الأو او التي قبل المفعول معه هو العطف ففى جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجع المتفق عليه .

(ومن اراد هذا المعنى) الذي اريد من التصغير (فليقرء وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح) ي اداة ذلك المعنى لان قراءة الجر تدل بالمطابقة على ان علة المقاربة امران متساويان في العلية احدهما ثبوت التقوى في زيد قائم لما فيه من تكرر الاساد وثانيهما عدم كمال ذلك التقوى اذ لو كان ذلك التقوى كاملا لكان زيد قائم عين زيد قام من حيث التقوى لا قريبا منه وانما قلنا ان الجر على العطف يدل على التساوي بين الامرين دون النصب على المفعول معه لان العطف يدل على كون المعطوف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بحيث لا فرق بينهما في المقصودية بخلاف كون الشيء مفعولا معه لانه يدل على ان ذلك الشيء هو المقصود بالنسبة والمفعول الاول الذي يصاحبه غير مقصود بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب على المفعول معه كان معناه ان زيدا اصل في المجيء واما تابع له فيه واذا قلت جئت انا وزيد بالرفع على العطف كان معناه استوائكما فيه وذلك لما سبأتي في اول باب الفصل والوصل من انه اذا قصد تشريك مفرد لمفرد اخر قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه واما وجه كون النصب على المفعول معه دالا على انه الاصل فيدل عليه ما ذكره في اول الباب الرابع وفي اول بحث الكناية فانه قال في الموضع الاول في شرح قول الخطيب الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه قال في

شرحه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل انتهى .

والمراد من المعرفة الذي يحصل بالتأمل يظهر مما ذكره في الموضع الثاني فانه قال هناك انه يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه انتهى .

فتأمل تعرف من ذلك وجه كون المفعول معه اصلا والمفعول الذي قبله تابعا وفرعا ولا منافاة بين ذلك وبين ما قاله السيوطي في بحث المفعول له من ان قولك جئت وزيدا معاه كنت السبب في مجيئه انتهى يعرف عدم المنافاة بالتأمل .

(ولهذا اي ولشبهه) اي لشبه قائم (بالتحال عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير) المستتر فيه (جملة) بل حكم بانه مفرد كما صرح بذلك ابن مالك في قوله

والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن

وسياتي في اول الباب السابع وجه اخر لعدم كونه جملة ونحن نبينه هناك ان ساعدنا التوفيق لذلك .

واما في صلة الموصول (اي في صلة ال الموصولة لا سائر الموصولات) فانما حكم بذلك (اي يكون قائم مع الضمير جملة) لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف (مع الهمزة) على صريح الفعل (قال الرضي مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمى المشابهة للعرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالخرفية مع ما

يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي .

ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما تذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير انتهى .


(و) لهذا اي ولشبهه بالخال من الضمير (لا عومل قائم مع الضمير) المستتر فيه (معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعراب في نحو رجل قائم ورجلا قائما والحاصل { من قوله ويقرب الى هنا (انه) اي قائم (لما كان متضمنا للضمير) المستتر العائد الى المبتدأ (ومشاها للخال عنه روعيت فيه الجهتان) اي جهة التضمن وجهة المشابهة .
(اما) مراعاة الجهة (الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوى) لتكرر الاسناد فيه وان كان احد الاسنادين فيه ناقصا .

(و) اما مراعاة الجهة (الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء) خلاصة الكلام انه قد عرفت ان القرب يشتمل على امرين احدهما ثبوت التقوى والاخر عدم كماله فحي جعله قريبا من هو قائم رعاية للجهتين لا للجهة الاولى فقط

فالاولى ان يقول اما الاولى فبان جعل مشتملا على التقوى واما الثانية فبان لم يجعل كاملا في التقوى كزيد قام ولم يجعل جملة ولا

عومل معاملتها في البناء هذا ولا يذهب عليك أن في التعبير بالبناء مسامحة لأن الجملة لا توصف بالبناء ولا بالأعراب لأنها كما قال الرضى من صفات المفردات قيل أن المسامحة للإشارة إلى أن الفعل مع فاعله متضمن للأسناد وهو معنى حرفي يوجب البناء فتأمل .

(فان قيل لو كان الحكم بالافراد) أي بكونه مفردا لا جملة (والأعراب) حسبما تقدم (في قائم من زيد قائم بناء على شبيهه بالخالي عنه) أي عن الضمير بناء على كونه مستقرا فيه وعدم تغييره في الحالات الثلاث (لوجب أن لا يحكم بالافراد والأعراب فيما اسند إلى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لأنه) حينئذ (كالفعل بعينه إذا العمل لا يتفاوت عند الاسناد إلى الظاهر) إلا على اللغة التي أشار إليها ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا  والفعل للظاهر بعد مسند

(قلنا) قد (جعل) قائم المسند إلى الظاهر (تابعا للمسند إلى الضمير) أي لقائم المسند إلى الضمير (وحمل عليه في حكم الافراد) أي في عدم كونه جملة ومبين (وهذا معنى قوله في المفتاح) بمسند أن قال ويقرب من قبل أما عرفت وأنت عرفت وهو عرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف إلى أن قال لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملتها في البناء ثم قال (واتبعه) أي عارف في زيد عارف (في حكم الافراد نحو) عارف في (زيد عارف أبوه أي جعل تابعا لعارف المسند إلى الضمير عارف المسند إلى الظاهر) والخاصل أن عارف في زيد عارف أبوه جعل تابعا لعارف في زيد عارف (فحكم بانه) أي عارف في زيد عارف أبوه (مفرد مثله) أي مثل عارف

في زيد عارف وهذا هو المعنى الصحيح الذي قصد السكاكي من قوله المذكور .

(و) لكن (قال المصنف) في الايضاح (معناه اتبع عارف) الذي هو اسم فاعل (عرف) الذي هو فعل (في الافراد اذا استند الى الظاهر مفردا كان) نحو زيد عرف ابوه وزيد عارف ابوه (او مثني) نحو زيد عرف ابواه وزيد عارف ابواه (او جمعا) نحو زيد عرف ابائه وزيد عارف ابائه .

(ولعله) اي ما قاله المصنف في الايضاح (سهو اذ لا حاصل حيثئذ لهذا الكلام) في هذا المقام اذ الكلام في هذا المقام كما اوضحناه في ان عارف المسند الى الضمير ليس بحملة فكذلك عارف المسند الى الظاهر فانه ايضا ليس بحملة لانه جعل تابعاً لذلك فالتقول بان عرف اذا استند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذلك عارف اذا استند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام في هذا المقام وان كان هذا البحث صحيحا في نفسه كما اشير الى ذلك في قول ابن مالك في باب النعت وهو لدى التوحيد والتذكيرا و سواهما كالفعل فاقف ما قفوا

والحاصل ان ما فهمه المصنف من قول السكاكي معنى صحيح لا غبار عليه في نفسه لكن ليس هذا مراد السكاكي من قوله في المفتاح لانه لا يصح ادخال هذا والبحث عنه في هذا المقام فهو نظير ما قاله الشهيد من ان التشهد بالولاية لعل ع وان محمدا واله خير البرية وان كان الواقع كذلك فما كل واقع حقا يجوز ادخاله في العبادات انتهى (ومما) اي من المسند اليه الذي (يرى تقديمه على المسند كاللازم) والواجب عند البلغاء والعارفين بمزايا الكلام المعتنين بالخصوصيات

التي بها يطابق اللفظ لمقتضى المقام (لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية) فيه اي في قوله كاللزام اشارة الى ان القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق في كلام البلغاء انهما لم يستعملا الا في الكناية فاشبهما ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية كان الكلام منبوذا عندهم ولو كان ذلك جائزا على حسب القواعد ويتضح المراد من الكناية ههنا (في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يهود) فانهما (بمعنى انت لا تبخل وانت تجود) هذا فيما كان المسند سلبيا وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب) سيجيء معنى مذين الوصفين بعد مبحث الالتفات (و) نحو (غيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل) على الاعم والاشهب (وانا لا انخدع) باكثر هذا الناس والمسوخ لوقوع مثل وغير مبتدء تحصيلها بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلها في الابهام فتأمل .

وليعلم ان الكناية كما ياتي في بابها ذكر الملزوم وارادة اللزام فاذا قلت مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب اي عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب داخل في هذا الكل لانه متصف بتلك الصفات فيلزم انه لا يبخل لاستلزام الحكم الثابت لكل ثبوت الحكم للافراد فذكر نفي الحكم عن الكل وهو الملزوم واريد منه اللزام اهني نفي الحكم عن فردة وهو المخاطب واما اذا قلت مثلك لا يبخل واردت به شخصا معينا اشتهر بمماثلة المخاطب حتى يكون المعنى فلان لا يبخل فليس في الكلام حينئذ كناية لانه تصريح بمن نفي عنه البخل .

وكذا اذا قيل غيرك لا يجود لانه اذا نفي الجود عن غيرك على

وجه المصوم في كل فرد ممن هو غيرك استلزم ذلك ثبوت الجود لك لان الجود صفة موجوده قطعاً لا بد لها من محل تقوم به ومحلها اما انت او غيرك وقد نفى قيامها بكل فرد غيرك فلزم قيامها بك انت فاستعمل الكلام في الملزوم اعني في الجود عن كل فرد ممن هو غيرك واريد منه اللازم وهو اثبات الجود لك نفسك .

واما اذا قيل غيرك لايجود واريد منه شخصا معيناً اشتهر بمغايرته لك حتى يكون المعنى ان فلانا الذي مشتهر بمغايرته لك لا يجود فليس فيه كناية اصلاً لانه تصريح بمن نفى عنه الجود وانت اذا اتقنت ما ذكرنا في هذين المثالين تقدر ان تقيس عليهما المثالين الاخيرين اعني مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس يتخدع والحاصل ان قولك مثلك لا يبخل مدلوله الصريح نفى البخل عن شخص مماثل للمخاطب وهذا ليس بمراءٍ والمراد لازمه وهونفي البخل عن المخاطب وقس عليه سائر الامثلة ومن ذلك يتضح لك قوله (فالاول) اي لفظ مثل (كناية عن ثبوت الفعل) في الايجاب (او) عن (نفيه) اي نفى الفعل (عن المخاطب) في النفي .

هذا اذا كان لفظ مثل مضافاً الى ضمير المخاطب واما اذا لم يكن مضافاً الى ضمير المخاطب (بل) الى غيره فحينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل او نفيه (عن اضيف اليه لفظ مثل) ففي مثل الامير حمل على الادهم والاشهب يكون كناية عن ثبوت الفعل للامير وفي مثل الامير لا يبخل كناية عن نفى الفعل للامير (لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه) كما هو مقتضى التشبيه والمثلية بناء على ما ياتي في بحث التشبيه من ان المراد من وجه الشبه

المعنى الذي له زيادة اختصاص بالمتشابهين وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الهيئتين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة فتأمل .

(او نفى عنه) اي عمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه (واريد) من الكلام (ان من كان على الصفة التي هو) اي من اضيف اليه لفظ مثل (عليها) اي على تلك الصفة (كان من مقتضى القياس) الحاصل من الاستقراء والتبجح للاشخاص من حيث كونهم فاعلين او غير فاعلين (وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لايفعل كذا لزوم الثبوت) اي ثبوت ذلك الفعل (لذاته) اي عن ذات من اضيف اليه لفظ مثل (بالطريق الاول) .

والحاصل ان المراد من مثل الامير حمل على الادهم والاشهب ان مثل الامير الذي هو على اخص اوصافه يحمل على الادهم لان لازم المثل لازم لمثاله فيكون مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب كناية عن اثبات ذلك الحكم للامير بالطريق الاول بمعنى ان الامير احق بان يعمل والمراد من مثلك لا يبخل ان مثلك الذي هو على اخص اوصافك لا يتصف بالبخل ولا يفعله فيلزم انصافك بنفى البخل وعدم فعله لان لازم المثل لازم لمثاله فيكون مثلك لا يبخل كناية عن نفي الفعل اي البخل عن المخاطب بالطريق الاول بمعنى انك احق بان لا تبخل .

(والثاني) اي لفظ غير (كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي) نحو غيرك لايجود (و) كناية (عن سلبه) اي الفعل (عنه) اي عمن اضيف اليه الفعل (في الايجاب) نحو غيري

بأكثر هذا الناس ينتدع (لانه اذا نفى الوجود عن غير المخاطب)
 على وجه العموم (مثلا) فحينئذ (ثبت) الوجود (للمخاطب ضرورة
 ان الوجود موجود ولا بدله من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع
 للغير) اى لغير المتكلم (من غير القصد الى ان انسانا) معينا (سوى
 المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت الانخداع في الجملة) فحينئذ
 (لزوم سلب الانخداع عن المتكلم فيما) اى لفظ مثل وغير (قد استعملا
 على سبيل الكناية ولم يقصد) بهما (ثبوت الفعل) فيما اريد بهما
 الثبوت (او نفيه) فيما اريد بهما النفي (لانسان) معين (مماثل او
 مغاير لمن اضيف) لفظ مثل او لفظ غير (اليه كما) اريد بهما ذلك
 الانسان المماثل او المغاير (في قولنا مثلك لا يوجد وقوله)

غيري جنى وانا المعاقب فيكم فبكانى سبابة المتندم

فانه اريد بالاول نفي الوجود عن انسان آخر مماثل للمخاطب لا
 نفيه عنه وبالثاني اثبات الجناية لانسان آخر مغاير للمتكلم لا اثباتها
 له (فان التقديم) اى تقديم لفظ مثل ولفظ غير (ليس كاللازم
 عند قصد هذا المعنى والى هذا) اى الى ان التقديم ليس كاللازم عند
 قصد هذا المعنى (اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب)
 حاصل معنى التعريض على ما يظهر مما ياتي في بحث الكناية ان يتكلم
 الانسان بكلام تظهر من نفسه شيئا ومراده شيء اخر كما يقال في
 التعريض بمن يروذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
 فانه كناية عن نفي صفة الاسلم عن المروذى وفي التعريض بمن يشرب
 الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره نقول انا لا اعتقد حل الخمر

وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له قال صاحب الكشف التعريض
ان تذكر شيئا تدل به على شيء اخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج
اليه حجتك لا سلم عليك فكانه امال الكلام الى مرض يدلى على المقصود
ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فظهر من جميع ذلك ان ارادة
التعريض بغير المخاطب تحصل (بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير
المخاطب مماثل له او غير مماثل) فحينئذ يخرج لفظ مثل وغير معا
من فيه فليس تقديمهما كاللازم لان التقديم اما كان كاللازم فيما لم
يرد منهما التعريض بغير المخاطب (وقوله) اي الخطيب (من غير
ارادة تعريض معناه حال كون ذلك القول او الكلام) الذي ذكر
فيه لفظ مثل او غير (فاشتا من غير ارادة التعريض) بغير المخاطب
بل غير من اضيف اليه لفظ مثل او غير (اي لم ينشاء) ذلك القول
او الكلام (من اراده التعريض كما يقول ضربني من غير ذنب اي
ضربا لم يتما من ذنب كما ان قولك غيري فصل كذا معناه انا لم
افعله) .

والحاصل ان لفظ غير في قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب
ليس كلفظ غير فيما نحن فيه اذ لم يقصد من لفظ غير فيه شيء مغاير
لما اضيف هو اي غير اليه بل قصد منه النفي فيكون بمعنى لا النافية
لذا فسر به بقوله لم ينشاء بخلاف ما نحن فيه فانه اريد به الشخص لا
النفي (فهذا) اي كون لفظ غير بمعنى النفي (مقام اخر يستعمل
فيه غير علي سبيل الكناية ويؤزم فيه من فليتبه له) حتى لا يشبهه
المقصود من لفظ غير في كذا واحد من المقامين (لكونه اي يرى تقديمه

كاللازم (لكون التقديم اعم على المراد بهما اي بهذين التركيبين)
 اي التركيبين في نحو مثلك لا ينبغي وغيرك لا وجود (لانهما من الكناية
 المطلوب بها نفس الحكم) اي المطلوب بها اثبات امر لامر او نفيه
 عنه حاصله انهما من افراد القسم الثاني من اقسام الكناية الذي يذكره
 في بحث الكناية بقوله الثاني من اقسام الكناية المطلوب بها
 نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه (بطريق المبالغة واثبات الحكم
 بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء) هناك حيث يقول اطبق البلغاء على ان المجاز
 والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من المألوم الى
 اللازم فهو كدعوى الشيء بيينة (والتقديم لكونه مفيدا للتقوى)
 لتكرر الاسناد بذلك (اعمون على اثبات الحكم بطريق المبالغة) التي
 تحصل من الكناية في الحكم اي في ثبوت امر لامر او نفيه عنه .
 (وقوله) اي الخطيب (يري تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في
 دلائل الاعجاز) نقله هنا على ما هو دأبه من اقتنائه للكلام (ومعناه
 ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا) اي تأخير
 لفظ مثل وغير اذ ليس فيهما شيء مما يوجب تقديم المسند اليه اذ
 موجبات تقديمه محصورة مبينة في النحو ليس فيهما شيء من ذلك .
 والمبالغة المطلوبة في المقام لا يتوقف على تقديمهما (لحصول المبالغة)
 المطلوبة (بالكناية) لانها وضعت لذلك (لكن التقديم) لهما يري
 (كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال) في كلام البلغاء (على خلافه)
 اي خلاف التقديم (قطعا) والمتبع في امثال ذلك هو كلامهم لا كلام
 من التعلق كلامهم باصوات الحيوانات على ما تقدم في اوائل الكتاب .
 (قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام) اي كلام البلغاء (وجدت

هذين الاسمين) اي لفظ مثل وغير (يقدمان ابدا) ودائما (على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى) الكنائى (وترى هذا المعنى) الكنائى (لا يستقيم فيها اذا لم يقدم لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك (او قلت لا يفعل كذا مثلك او غيرك (رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته) المقبولة عند البلغاء (ورايت اللفظ قد نبأ) اي اخبر (عن معناه ورايت الطبع) السليم والذوق المستقيم (يابى) اي يمتنع (ان يرضاه) ويستحسنه ويقبله .

(قيل) والقائل جماعة منهم ابن مالك وانما اتى بصيغة التمرىض لا لضعف ما قالوا بل لضعف ما استدلوا به لما قالوا يظهر ما ذكرنا مما ياتي (وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحر النفي لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يبق فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان) فيكون مفاده العموم الافرادى (فجلاق ما لواخر) المسند اليه المسور بكل عن المسند المقرون بحرف النفي (نحو لم يبق كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لانه كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول) فيكون مفاده العموم الجمعي فتأمل .

الى هنا كان الكلام فيما قاله الجماعة وهو حق لضعف فيه واما ما استدلوا به لما قالوه فهو ما اشار اليه بقوله (وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لتلايلهم ترجيح التاكيد وهو ان يكون) دخول (لفظ كل) على المسند اليه (لتقرير المعنى الحاصل قبله) اي قبل دخول لفظ كل على المسند

اليه (وتقويته) اي تقوية المعنى الحاصل قبله (على التأسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلًا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس واللازم) اي ترجيح التاكيد على التأسيس (باطل لان التأسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة) اي افادة معنى اخر لم يكن حاصلًا قبله (خير من حمله) اي الكلام (على الاعادة) اي اعادة المعنى الحاصل قبله (فالملزوم) وهو قوله لو لم يكن التقديم الخ .

(مثله) في البطلان اي باطل وذلك لما ثبت في محله من انرفع التالى في القياس الاستثنائي ينتج رفع المقدم (فان عورض) استدلالهم (بان استعمال كل في التاكيد اكثر) من استعماله في التأسيس (فالحمل عليه) اي على التاكيد (راجح) فاللازم ليس بباطل فالملزوم مثله . (قلنا) كون استعمال كل في التاكيد اكثر (ممنوع) وصحبي . الكلام في ذلك في اخر هذا البحث (ولو سلم) ذلك (فلم يعارض ما ذكرنا) من ان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة (لانه) اي ما ذكرنا (اقوى) من الرجحان الحاصل من اكثرية الاستعمال في التاكيد (لان وضع الكلام على الافادة) والاستفادة كما تقدم في اول الكتاب . ولذا قلوا الكلام ما افاد المستمع فائدة تامة يحسن السكوت عليها ومن هنا قل الاصوليون في مبحث تعارض الاحوال اذا دار الامر بين الحقيقة والمجاز المشهور بتقديم الحقيقة من جهة رجحان جانب الوضع .

قان قلت ان افادة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون

بحرف النفي عموم النفي وتأخيرها في العموم أمر يعلم بالوضع والاستعمال
ومستند إلى اللغة فلا وجه لإثباته بالبيينة والاستدلال وبعبارة أخرى
إن اللغة لا تثبت بالدليل والبرهان كما قلنا في أول الكتاب في اللام
من الحمد أنها لا تثبت بالمذهب والأديان (قلت) نعم ولكن (كان
هذا القائل) يعني ابن مالك واتباعه (يمسك في أصل الدعوى)
أي إفادة تقديم المسند إليه المسور بكل عموم النفي وتأخيرها في
العموم (بالاستعمال) أي استعمال اللفظ كذلك والاستعمال كما
قلت دليل الوضع واللغة (و) حيث (يكون هذا الكلام) أي
قولهم لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس (لبيان السبب والمناسبة)
ويأتي المراد من ذلك في الفر الثاني عند قول الخطيب والقول بدلالة
اللفظ لذاته ظاهره فاسد .

(والا) أي وإن لم يكن هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة فلا
يشبه اللغة بالاستدلال (وذلك من مسلمات الأقوال) (وبيان الملازمة)
في الشرطية التي استدل بها ابن مالك واتباعه أعني قوله أو لم يكن
التقديم مفيداً لعموم النفي الخ .

(أما في صورة التقديم فلان قولنا إسمان لم يقم) بدون لفظ كل
(موجبة مهلة) لأنه (أهمل فيها بيان كمية أفراد المحكوم عليه)
قال في التهذيب فإن بين كمية أفراد كلا أو بعضاً فمحصورة كلية
أو جزئية وما به البيان سور والافهممة انتهى .

(معدولة المحمول لأن حرف السلب قد جعل جزء من المحمول
لا يفصل عنه) أي عن المحمول (و) لذلك (لا يمكن تقدير
الرابطة معه) لأنها إن قدر بعد حرف السلب أي لفظ لم يلزم الفصل

بينه وبين الفعل فلا يكون داخلا على الفعل وذلك لا يجوز لان لفظ لم يختص بالفعل فتأمل .

قال في التهذيب وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء منها فتسمى معدولة والا فمحصلة وقال بعض المحشين في آخر كلام طويل له هناك فان امكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب كقولنا الانسان ليس بقائم كانت سالبة محصلة وان لم يمكن تقدير الرابطة بعده كقولنا الانسان لم يقم كانت موجبة معدولة المحمول انتهى .

فالمحمول حينئذ مركب من ايجاب وسلب اما الايجاب فلان بمجموع الجملة اي جملة لم يقم اثبت وحكم على الانسان فالحمل بطريق الايجاب والثبوت لا السلب والذي فيكون معنى القضية بالفارسية (انسان هست لم يقم) واما السلب فلان المحمول انما هو عدم القيام وسلبه وذلك ظاهر والحاصل ان الحكم في هذه القضية بثبوت عدم القيام الانسان لا بنفى القيام عنه وذلك لان حرف السلب وقع جزء من المحمول لا يتفصل عنه فلا يمكن تقدير الرابطة بعده لان لفظ لم يختص بالمضارع فيجب تقدير الرابطة قبله .

والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله (ثم اثبت للموضوع) يعني انسان (هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا) اي لاجل كون المحمول مركبا من الايجاب والسلب وثباتا للموضوع لامفيا عنه (جعلت) القضية (مرجبة معدولة) المعادل (لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما من حيث المعنى) عنده وجود الموضوع كما في هذه المادة اي في انسان لم يقم لان الموضوع فيها هو الانسان موجود بالضرورة (ولهذا) اي ولعدم الفرق بينهما من حيث المعنى (صح) ما يأتى في المتن

الآتي من (جعلها) أى الموجبة المهمة المعدولة المحمول كهذه المادة (في قوة السالبة الجزئية والا) أى وإن لم يكن وجه الصحة ما ذكرنا من عدم الفرق بينهما عند وجود الموضوع (فالسالبة الجزئية اعم) مطلقا (منها) أى من الموجبة المعدولة المحمول (لصدقها) أى لصدق السالبة الجزئية (عند انتفاء الموضوع) دون الموجبة المعدلة المحمول اذ لا بد في الموجبة من وجود الموضوع فكلما صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة الجزئية ولا عكس .

أما الأول فلانه اذا صدق بعض الانسان لا كاتب وهو قضية موجبة معدولة المحمول اذ المعنى حينئذ ان اللاكاتب ثابت لبعض الانسان صدق ايضا السالبة الجزئية اعني ليس بعض الانسان بكاتب والالصدق الكاتب على بعض الانسان وهذا حذف .

وأما الثاني فلان معنى بعض الانسان بكاتب هو ان الكتابة مسلوقة عن بعض الانسان وهذا المعنى يصدق على البعض الموجود والبعض المعدوم بخلاف الموجبة المعدولة المحمول اعني بعض الانسان لا كاتب فانه لا يصدق الا على البعض الموجود ضرورة ان اثبات شيء لشيء فرع وجود المثبت له .

(فادا كان قولنا انسان لم يتم موجبة مهمة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يتم بعض الانسان) والمراد من كونها في قوتها (انها متلازمان في الصدق) عند وجود الموضوع (لانه قد حكم في) الموجبة (المهمة) المعدولة المحمول (بنفي القيام) عن جملة الافراد اي (عما صدق

عليه الانسان اعم من ان يكون (ما صدق عليه الانسان) (جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق) حينئذ السالبة الجزئية اي (نفي القيام عن البعض) اي عن بعض الانسان (و) بالعكس اي (كلما صدق) السالبة الجزئية اي (نفي القيام عن البعض صدق) الموجبة المهمة المعدولة المحمول اي (نفيه) اي نفي القيام (عما صدق عليه الانسان في الجملة) فصح ما ذكر في المتن اي قوله لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة .

(فكلما صدق) الموجبة المهمة المعدولة المحمول اي (انسان لم يتم صدق) السالبة الجزئية اي (لم يتم بعض الانسان وبالعكس) اي كلما صدق لم يتم بعض الانسان صدق انسان لم يتم (اذ التقدير) اي اذ المفروض (وجود الموضوع) (اي الانسان) (فهي) اي الموجبة المهمة المعدولة المحمول (في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) اي عن جملة الافراد لا عن كلها (لان صدق السالبة الجزئية الموجوده الموضوع اما بان يكون الحكم) في الواقع (منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون) الحكم في الواقع (منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر) من الافراد (وعلى كل تقدير يلزمها) اي السالبة الجزئية (نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون) الحكم في الواقع (منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يتم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد قلو كان) انسان لم يتم (بعد دخول كل معناه ايضا كذلك) اي نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (كان) لفظ كل (تأكيدا) للمعنى الاول (لا تاسيما) لمعنى اخر لم يكن حاصله قبله

(فيلزم ترجيح التاكيد على التاميس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم . عن كل فرد ليكون كل لتاميس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول) وذلك لان لمظكل في المقام اي مقام دخول كل على المسند اليه المنكر المقرون بحرف النفي لا يفيد الا نفي الحكم عن جملة الافراد او عن كل فرد فعند انتفاء الاول يثبت الثاني ضرورة وذلك ظاهر الى ما كان الكلام في صورة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي .

(واما في صورة التأخير) اي تأخير المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي (فلان قولنا لم يقم انسان) بدون اللفظ كل (سالبة مبهمة) لانه (لا سور فيها والسالبة المبهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو) لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول (اي في السالبة الجزئية) المستلزمة وهما (اي في السالبة الكلية) (المقتضية لان) للاول اي (السالبة الجزئية) مصداقان يستلزم كل واحد منهما نفي الحكم عن جملة الافراد لان صدقها كما مر انما بان يكون الحكم منفيًا عن كل فرد من الافراد او بان يكون الحكم منفيًا عن بعض الافراد ثابتا لبعض الاخر وعلى كل واحد من المصداقين يلزمها نفي الحكم عن جملة الامراد والى ذلك اشار بقوله (تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا) الذي اوضحناه لك ووضح من ذلك ان يقال ان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك مستلزم لنفي الحكم عن جملة الافراد مع احتمال ان يكون الحكم في الواقع

منفياً عن كل فرد من الافراد .

(بخلاف) الثاني اي (السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد) لانها مسورة بما يدل على نفي الحكم عن كل فرد وهو كون موضوعها نكرة في سياق النفي وذلك مفيد للعموم كما ياتي بعيد هذا فأشار بلفظ الاقتضاء الى كون دلالتها صريحا ونظير ذلك ما فعله السيوطي في باب اعراب الجمع المذكر السالم حيث عبر في نفي كون ثلاثين جمعا بالزوم وفي نفي كون عشرين جمعا بالتوجب فراجع ان شئت .

(ولما كان المقرر عندهم) في المنطق (ان المهيمة في قوة الجزئية) واستدلوا لذلك كما في حاشية التهذيب بان كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراد وبالعكس (وقد حكم ههنا) اي في المتن المتقدم (بانها) اي المهيمة (في قوة الكلية) فالحكم بذلك مخالف لما هو المقرر عندهم في المنطق .

(احتاج) الخطيب الناقل لدليل ابن مالك واتباعه (الى بيانه) اي الى بيان وجه هذا الحكم المخالف لما تقرر عندهم في المنطق (فأشار اليه) اي الى البيان (بقوله لو رود موضوعها اي موضوع المهيمة) اي لم يرقم اسان (نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد للعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الایجاب الكل سلب جزئي) لما بين في المنطق من انه لا بد في التناقض

من الاختلاف في الكم والكيف .

(واذا كان هذه السالبة المهمة) اي لم يقم انسان (في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان) بدون لفظة كل (نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه) اي معنى لم يقم كل انسان مع لفظة كل (ايضا نفي القيام عن كل فرد) كما كان معناه ذلك قبل دخول كل (يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فعينئذ يجب ان يكون معناه) بعد دخول لفظة كل (نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا) لمعنى اخر لم يكن حاصلًا قبل دخول لفظة كل .

(فالعاصل ان التقديم) أي تقديم المسند اليه على المسند المقرون بحرف النفي (قبل) دخول لفظة كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده) اي بعد دخول لفظة كل (لعموم السلب) وذلك (ليكون) لفظة (كل للتأسيس) اي لتأسيس معنى اخر لم يكن حاصلًا قبل دخول لفظة كل (لا للتاكيد) اي لا لتاكيد المعنى الذي كان حاصلًا قبل دخول لفظة كل (والتاخير) اي تاخير المسند اليه عن المسند المقرون بحرف النفي (بالعكس) اي التاخير قبل دخول لفظة كل لعموم السلب فيجب ان يكون بعد دخولها لسلب العموم (وذلك لان لفظة كل) كما قلنا انفا (لا تخلو عن افادة احدهذين المعنيين) اي عموم السلب وسلب العموم (فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة) اذ المفروض انه لا ثالث لهما .

(وفيه) اي فيما استدل به ابن مالك واتباعه (بنظر) من وجوه ثلاثة الاول (لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم) مع لفظ

كل (لافاده النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان) كذلك (لافاده النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تأكيد حتى يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المعدولة (المحمول (نحو انسان لم يقم) اي قبل دخول لفظ كل (وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهبطه نحو لم يقم انسان) كذلك (انما افاده) اي كل واحد من النفيين (الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان (لفظ (انسان) الذي كان هو المسند اليه قد (صار مضافا اليه) للفظ كل الذي هو المسند اليه الان (فلم يبق) لفظ انسان (مسدا اليه فيكون) حيثئذ (اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى) لفظ (انسان) قبل دخول كل (يكون) لفظ (كل تاسيا لا تأكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيدده لفظ اخر) باق على الافادة (وهذا) اي لفظ كل (ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده) اي كل واحد من النفيين (حيثئذ نفس الاسناد الى) لفظ (كل لا شيء اخر ليسكون لتقويته) اي لتقوية ذلك الشيء الاخر .

(ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع) الذي ذكره بقوله لانسلم انه يجب الخ (بان ما ذكرت من معنى التاكيد) وهو قوله لان التاكيد لفظ الخ (هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون) لفظ (كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحيثئذ لا يتوجه

هذا لمنع اشارة الى منع احمر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا)
الذي قاله هذا القائل (فقال) وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة
(ولان الصورة الثانية اعني السالبة المبهمة نحو لم يتم انسان اذا افادت
النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة) ايضا لما قيل بالقارسية
(چو نكه صد لعد نودهم پيش ما است) .

(فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي من جملة الافراد
حق يكون معنى لم يتم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل
فرد لا يكون كل تاسيما بل تأكيدا على مامر من التفسير) يعني قوله
لان الصورة الثانية اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي
عن الجملة (لان هذا المعنى) اي النفي عن الجملة (كان حاصلا
بدونه) اي بدون لفظ (كل اي كي) لم يتم انسان والحاصل ان لفظ
كل لا يكون تاسيما بل يكون تأكيدا سواء حملت على افادة النفي عن
كل فردا وعلى النفي عن الجملة اذ كلا المعنيين كان حاصلا بدونه .

(فاذا لم تكن) لفظة كل (تاسيما) على كلا المعنيين (فلو
جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يتم كل انسان لعموم السلب مثل
لم يتم انسان) اي جعلنا المعنى بعد دخول كل مثله قبل دخول كل
اي جعلنا المعنى في الحالتين النفي عن كل فرد (لا يلزم) من ذلك
(ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس هنا) على كلا المعنيين
(اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على) التاكيد (الاخر)
اذ المفروض ان كل واحد من المعنيين كان حاصلا قبل دخول لفظ
كل والحمل على كل واحد منهما تأكيد .

والحاصل ان لم يتم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه

النفي عن الجملة ايضا) لما قلنا اننا بالفارسية (چو نكه صدامد نودهم پيش ما است) (فكلا المعنيين حصل قبل) دخول لفظ (كل فعلى ايها حملت يكون تأكيداً لا تاسيساً فلا يصح قول المستدل) اي ابن مالك واتباعه (انه يجب ان يحمل على النفي من الجملة ثلثا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس) لان الحمل على ما ذكره المستدل اي الحمل على النفي عن الجملة ايضا تأكيد .

(لا يقال) في جواب هذا الوجه الثاني ان (دلالة قولنا لم يقم انسان) قبل دخول لفظ كل (على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام) كما اشير الى ذلك انما بقوله المستلزم نفي الحكم عن الجملة وكما قلنا بالفارسية (چو نكه صدامد نودهم پيش ما است) وذلك لان المعنى المطابق في لم يقم انسان السلب الكلي لورود موضوعها نكرة في سياق النفي فيستلزمه السلب عن الجملة (و) لكن (دلالة لم يقم كل انسان) مع لفظ كل (عليه) اي على النفي عن الجملة (بطريق المطابقة فلا يكون) حمل لفظ كل على النفي عن الجملة (تأكيداً) لاختلاف نوع الداليتين بالمطابقة والالتزام .

(لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الداليتين) في النوع (او لا يشترط) اتحادهما في النوع (فان لم يشترط) اتحادهما فيه (لزم ان يكون) لفظ (كل في قولنا لم يقم كل انسان تأكيداً سواء جعل) لفظ كل (للنفي عن الجملة) كما يقوله المستدل اصني ابن مالك واتباعه (او) جعل للنفي (عن كل فرد) كما يقوله الخطيب فصح الوجه الثاني اي قوله فاذا حملت كل على الثاني لا يكون تاسيساً بل تأكيداً .

(وان اشترط) اتحادهما في النوع (لزوم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيذا لان دلالة قولنا انسان لم يقم) بدون لفظ كل (على النفي عن الجملة بطريق الالتزام) ودلالة كل انسان لم يقم على هذا المعنى بطريق المطابقة فلم يتحد الدالتان فلم يكن لفظ كل اذا حمل على هذا المعنى تاكيذا (وهو) اي كون دلالة انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام (ظاهر) مما تقدم في قوله لان الموجبة المهمة المعسولة المحمول الخ .

(وحينئذ) اي حين اذ اشترط في التاكيد اتحاد الدالتين في النوع وحين اذ كان دلالة قولنا كل انسان لم يقم مع لفظ كل على النفي عن الجملة ودلالة قولنا انسان لم يقم بدون لفظ كل على هذا المعنى مختلفتين في النوع (يبطل ما ذكرتم) يعني ابن مالك واتباعه وماذكروه عبارة عن قولهم في الصورة الاولى ان التقديم يفيد النفي عن كل فرد لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاميس .

اما بطلان ما ذكروه فلانه لو لم يقد التقديم النفي عن كل فرد بان يفيد النفي عن جملة الافراد لا يكون تاكيذا وان كان هذا المعنى حاصل قبل دخول لفظ كل وذلك لاختلاف الدالتين في النوع فيكون تاميسا فلا يلزم من ذلك ترجيح التاكيد على التاميس فبطل ماذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى .

فالحاصل انه ان لم يشرط اتحاد الدالتين بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الثانية اعني صورة التأخير وان اشترط اتحادهما بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى اعني صورة التقديم

ولا يصح الجواب عن هذا الوجه الثاني من وجوه النظر بما ذكر
انما من ان دلالة قولنا لم يتم انسان على النفي جملة الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يتم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً
وذلك لان هذا الجواب اوجب الاعتراض على الصورة الاولى ايضاً
فاية ما فيه انه على سبيل التردد حسبما بيناه وشرحناه بما لا يزيد عليه .
(بل الجواب) الصحيح عن هذا الوجه اي وجه النظر النظر
(ان نفي الحكم) اي القيام مثلاً (عن الجملة) اي عن جملة الافراد
على ثلاثة اقسام لانه اي نفي الحكم (اما بان يكون منقياً عن كل
فرد) هذا هو القسم الاول (او بان يكون منقياً عن بعض الافراد ثابتاً
للبعض الاخر) هذا هو القسم الثاني (او بان يكون محتملاً للمعنيين) اي
النفي عن كل فرد والنفي عن بعض والثبوت عن بعض اخر وهذا هو
القسم الثالث .

(والمستفاد من لم يتم انسان بدون لفظ كل) هو القسم الاول فقط
اي النفي عن كل فرد وذلك لورود موضوعها بكرة غير مصدرة بلفظ
كل في سياق النفي وقد تقدم ان كل بكرة كذلك مفيد لعدم النفي
(فالحمل عليه) اي حمل لفظ كل على النفي عن كل فرد (تأكيد)
لكونه حاصل قبل دخول لفظ كل مع اتحاد الدالتين في النوع من
حيث المطابقة والتنصيص (و) الحمل (على غيره) اي على احد القسمين
الاخيرين (تاسيس فلو جعلنا لم يتم كل انسان) مع لفظ كل (للنفي
عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس) لان هذا المعنى كان
حاصل قبل دخول لفظ كل بالمطابقة (فاما اذا جعلناه) اي لم يتم
كل انسان (للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل) اي القسم

الثالث كما يقول ابن مالك واتباعه (فيكون) لفظ كل (تأسيسا قطعيا) وبقينا (لان هذا المعنى) اي النفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل (لم يكن حاصل قبله) اي قتل دخول لفظ كل وذلك لما تقدم اتقا من ان المستفاد من لم يقيم انسان بدون كل هو القسم الاول فقط بالتنصيص والمطابقة لا على الوجه المحتمل فلا ينافي ذلك كون القسم الاول احد فردي الوجه المحتمل لموضوع المقايير بين كون شيء منصوحا وبين كونه من المحتمل وان شئت ان تعرف ذلك فعليك بمراجعة المكررات عند قول ابن مالك في باب المفعول المطلق حيث يقول :

ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالبتدا

نحو له على الف حرفا والثاني كائني انت حقا صرفا

وال ما نبيهاك اشار بقوله (فليتأمل) هذا ما عندي في شرح هذا

المقام العويص ولا اظن ان تجد عند غيره ما فيه محيص .

(و) اما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله (لان النكرة

المنفية) اي الواقعة في سياق النفي (اذا سمت) اي اذا كانت منيدة

لعموم النفي كما مر في كلام المستدل (كان قولنا لم يقيم انسان سالبة

كلية لا مهمة كما ذكره هذا القائل) المستدل يعني ابن مالك واتباعه

(لانها قد بين فيها ان الحكم) اي القيام (مسلوب عن كل واحد

من افراد الموضوع) يعني الانسان .

(لا يقال سماعا) هذا القائل (مهمة باعتبار اهمال السوراعني)

من السود (اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور

في كتب القوم) اي المنطقيين (ان المهمة هي التي يكون موضوعها

كلية (قابلا للمصدق على كثيرين) وقد اعمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع لو بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهران الصادق على نحو قولنا لم يعم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهمة (كما ذكره هذا القائل) .

(واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير) اى الفرض (انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب من كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعي بالسور الا هذا) الشيء الذى يدل على هذا البيان .

(والقوم وإن جعلوا سور السلب الكلي) ما هو من مقولة الالفاظ نحو (لا شيء ولا واحد) وما يؤدى معناها من الالفاظ ولو من سائر اللغات (فلم يقصدوا الانحصار فيهما) اى في لا شيء ولا واحد ونحوهما من سائر اللغات (بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية) سواء كان من مقولة الالفاظ (كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك) ولو من سائر اللغات ام لم يكن من مقولة الالفاظ كالمبنيات التركيبية اعني اضافة الجمع او المفرد ووقوع النكرة في سياق النفي والمفرد المحلى باللام الذى افادته للعموم بسبب جريان مقدمات الحكمة وما تقدم في بحث وصف المستند اليه من توصيفه بما هو من صفات الجنس ونحو ذلك مما يدل على السور عند من له ذوق سليم ومهم مستقيم فما قاله المنطقيون اما تعريف للسور المنفصل من باب المثال (نص عليه الشيخ) ابو على سيثاء (في الاشارات) .

فلا يحسن الاقتصار على ما يعوم من ظاهر بعض العبارات بل لابد

من النظر فيما يرمز ويشار اليه في الكلام فيآله من الرموز والاشارات والتوفيق من الله عالم السر والخصفيات .

(وهما) اى في لم يقم انسان (يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية) اى نكرة في سياق النفي (او ادخال التنوين عليه) اى على الموضوع (سور الكلية كما انه) اى التنوين (في الموجبة سور الجزئية) لانه دال على التنكير الدال على البعضية وقد تقدم بياحه في بحث تنكير المستند اليه وذلك (على ما قال) الشيخ (في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام) الاستفراق (يوجب تعميما) وكذلك الاضافة كما اشرنا اليه انفا (وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب) اذ الاسم لا يخلو فيها من احد هذه الثلاثة ولو تقديرا كما في خمسة عشر رجلا (كم وجم) وسائر المبنيات ونحوها مما يقدر فيه التنوين او اللام او الاضافة وقد بين ذلك في المحو فتحصل من جميع ما تقدم ان ما استدل به ابن مالك واتباعه بأطل ولكن لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فمدعاهم حق صحيح ولاجل ذلك ينقل كلام الشيخ حيث يقول (وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي) وعموم السلب (و) تارة (اخرى لفي الشمول) وسلب العموم (ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته) اى عن ادات النفي وهذا يشمل اقساما اربعة اشار اليها بقوله (سواء كانت) كلمة كل (معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن

فالبيت مثال لتسمين من الاقسام الاربعة احدهما ان يكون كلمة

كل معمولة واحدا للفظه ما والفعل اعني يسمى غيرها على اللغة المجازية
وثانيها ان يكون كلمة كل مرفوعا بالابتداء والفعل خبرها

(او) كان الخبر (غير فعل نحو ما كل متعنى المرء حاصل) بالنصب
(او حامل) بالرفع فهذا المثال ايضا قسمان من الاقسام الاربعة لانك
اما ان تجعل كلمة كل معمولة للفظه ما فتنصب الخبر وهو غير فعل وهذا
(على اللغة المجازية) فان المجازيين يعملون لفظه ما وحلى لمتهم ورد
التنزيل نحو قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرا ونحن ما هن امهاتهن
(او) تجعل كلمة كل مرفوعة بالابتداء فترفع الخبر على اللغة (التسمية)
فان ينبغي تميم لا يعملونها كما قال شاعرهم

ومنهف كاليد رقلت له اتسب فأجاب ما قتل المحب حرام
يرفع حرام اما قوله (او معمولة للفعل المنفى) ينصب معمولة
فالنصب (اما) على (ان يكون عطفا على داخله في حيز النفي) حتى
يكون من عطف المفرد على المفرد فالمعنى حينئذ او كانت كلمة معمولة
للفعل المنفى (واما) على (ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت)
فيكون من عطف الجملة (والمعنى) حينئذ (او جعلت) كلمة كل (معمولة)
للفعل المنفى (وكلاهما) اى كلا العطفين (ليس بسديد) اى ليس
بصواب (لان كلامنا) العطفين من قبيل عطف الخاص على العام لان
كل واحد من (الدخول في حيز النفي والتاخير من اداة النفي شامل لوقوعها) اى
وقوع كلمة كل (معمولة للفعل المنفى فلا يحسن عطفه) اى عطف
معمولة (عليه) اى على كل واحد من الدخول في حيز النفي والتاخير
عن اداته (اياه) لان العطف به يقتضى المغايرة ولا مغايرة بين الخاص
والعام ويزيد العطف الثاني بان فيه تضادا آخر وهو حذف العامل

المعطوف عليه وإبقاء معموله وهذا كعطف الخاص على العام من عتصمات
الواو نحو علفتها تبنا وماء بارد كما قال ابن مالك وهي أي الواو
أنفردت

بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقى
(أما الأول) أي كون الدخول في حيز النفي شاملا لوقوع كلمة
كل معمولة للفعل المنفي (فظاهر) إذ كون الفعل منفيا معناه أنه داخل
في حيز النفي فإذا كان الفعل داخلا في حيز النفي يكون معموله أيضا
داخلا في حيزه إذ لا يعقل تأخير العامل عن شيء وعدم تأخر المفعول
عن ذلك الشيء فيكون هذا قسما حامسا لقوله بأن آخرت
(وأما الثاني) أي كون التأخير عن أداة النفي شاملا لوقوع كلمة
كل معمولة للفعل المنفي (فلان التأخير) أي تأخير كلمة كل (عن
أداة النفي اعم من) كونها معمولة للفعل المنفي لان لتأخير مصاديق
كثيرة منها (ان يقع بينهما) أي بين أداة النفي وكلمة كل (فصل)
والخير غير فعل (نحو ما زبد كل القوم) بنصب كلمة كل أو رفعها على
اللفة المجازية أو التسمية فهذا المثال من قبيل القسمين الأخيرين من
الاقسام الأربعة المتقدمة (و) منها ان يقع بينهما فصل بالفعل العامل
في كلمة كل سواء تقدم كلمة كل على الفعل المنفي وأداة النفي نحو كل الدراهم
لم اخذ لم لم يتقدم (نحو ما بجائي كل القوم وغير ذلك من الأمثلة المذكورة)
في المتن الاتي بعيد هذا وليعلم ان هذه الصورة هي التي وقع الكلام
فيها من حيث العطف ومرت مصاديق التأخير ما أشار إليه بقوله (أو لا
يقع) بينهما فصل (نحو ما كل متمنى المرء حاصلا) أو حاصل وقد تقدم
وجه النصب والرفع ونحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه .

فظهر ان كلمة كل في جميع هذه الصور متأخرة عن اداة النفي رتبة وان كانت في بعضها متقدمة لفظا فقوله بان اخرت يشمل جميع هذه الصور ومنها ما الكلام فيه وهو ما اذا وقع الفصل بينهما بالفعل العامل في كلمة كل فيكون كلمة كل حينئذ مفعولة للفعل المنفي فلا يحسن عطف مفعولة للفعل النفي على اخرت باو لان او تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولا مغايرة بين العام ومصاديقه فالاولى ترك العطف او العطف بالواو لان عطف الخاص على العام كما قلنا من اختصاصاته ولانه لا يرد ما تقدم نقله من الالفية .

(فان خصصت التأخير) اي تأخير كلمة كل عن اداة النفي (باللفظي) اي بما كان كلمة متأخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة لا رتبة فقط (فلم يخرج منه) اي من التأخير (الام المفعول المتقدم على الفعل المنفي) والاداة نحو كل الدراهم لم اخذ ويبقى سائر الامثلة المذكورة في المتن الاتي تحت قوله بان اخرت عن ادائه فيبقى اشكال العطف باو بالنسبة اليها بحاله (وان جملة) اي التأخير (اعم من اللفظي والتقديرى) اي اعم من ان يكون كلمة كل متأخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة او رتبة فقط (دخل فيه) اي في التأخير (القسمان) اي المفعول المتقدم على الفعل المنفي والاداة والمفعول المتأخر عنهما اي دخل فيه نحو كل الدراهم لم اخذ وغيره من الامثلة المذكورة في المتن الاتي فيبقى الاشكال المذكور في جميعها بحاله (وايا ما كان) اي سواء خصصت التأخير باللفظي او جملة اعم من اللفظي والتقديرى (فالكلام لا يخلو عن نصف) وخروج عن طريق السداد والصواب من العطف بما لا يعطف به في امثال المقام .

(وانما وقع فيه) اي في التصف (لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حين النفي بان تقدم النفي عليه) اي على لفظ كل (لفظا) نحو لم اخذ كل الدراهم (او تقديرا) نحو كل الدراهم لم اخذ (يعنى كما اذا قدمت) اي كلمة كل (على الفعل المنفي العامل فيه) اي في لفظ كل (فانه) اي لفظ كل (مؤخر) حيثئذ (تقديرا) اي رتبة (لان مرتبة المفعول التأخير عن العامل) وان كان المفعول مقدما لفظا .

(فالاقرب) الى الصواب الوجه الثاني من العطفين وهو (ان تجعل) او معمولة (عطفا على اخرت بتقدير الفصل) اي او جعلت معمولة للفعل المنفي (ويكون المراد بقوله اخرت ص اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فصل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور) اي قول ابي العلي ما كل ما يتحن الخ فيصير من باب اعطاء الحكم بالمثل نظير ما قاله السيوطي في شرح قول ابن مالك

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

وحيثئذ يحصل التباير المصحح للعطف باو (و) ذلك لان (المعنى) حيثئذ (بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفصل العامل فيها) اي في كلمة كل نحو ما كل ما يتحن المرء يدركه (او جعلت) كلمة كل (معمولة للفعل المنفي اما) من حيث كونه (فاعلا لفظيا او) معنويا اي (تأكيدا له) اي للفاعل اللفظي (نحو ما جائي القوم كلهم) هذا مثال للتاكيد (او) نحو (ما جائي كل القوم) هذا مثال للفاعل اللفظي وانما (تقدم) مثال (التاكيد) على مثال الفاعل اللفظي (لان كلا اصل في التاكيد) وسباني عن قريب الوجه في كونه اصلا

في التاكيد فانتظر .

(او) من حيث كونه (مفعولا كذلك) اي مفعولا لفظيا او تاكيديا له اي مفعولا معنويا سواء كان المفعول اللفظي او المعنوي (متاخرا) عن الفعل المنفي (نحو لم اخذ كل الدراهم او) كان المفعول اللفظي (مقدما) على الفعل المنفي (نحو كل الدراهم لم اخذ) هذان المثالان كلاهما للمفعول اللفظي واما مثالي التاكيد فمثال التاكيد المقدم على الفعل ما ذكره الشارح بقوله (او الدراهم كلها لم اخذ) واما مثال التاكيد المتأخر عن الفعل المنفي فكقولنا لم اخذ الدراهم كلها .

(وترك) الخطيب (مثال التاكيد) اي تاكيد المفعول (اعتمادا على ما سبق) في تاكيد الفاعل (وجعل الفعل) في الامثلة (متفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه) لان ما لها الصدر (بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا) حكم كلمة كل (اذا وقعت مجرورا وظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك) من الامثلة التي يكون فيها كلمة كل مجرورا او ظرفا .

(ففي جميع هذه الصور) التي ذكرت من قوله ما كل ما يتمنى المرء الى هنا (توجه النفي) جواب الشرط اعني قول عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي (الى الشمول) اي الى العموم (خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام) حينئذ (ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه) كلمة (كل) ونفى الفعل او الوصف لبعضه الاخر (ان كانت) كلمة (كل فاعلا) لفظيا او داعلا معنويا (للفعل او الوصف الذي حمل عليها) اي على كلمة كل (او اعمل) الوصف (فيها) اي في كلمة كل (كقولنا في الفعل ما كل القوم يكذب) كون كلمة كل في

هذا المثال فاعلا في المعنى باعتبار عود ضمير الفاعل اليها فلا تغفل (و)
هذا بخلاف قولنا (ما يكتب كل القوم) فان كلمة كل فيه فاعل لفظا
ومعنى (فتبصر) (و) كقولنا (في الوصف ما كل القوم كاتباً) او كاتب
على اللغة المجازية او التيميمية وهذا مثال للوصف الذي حمل على
كلمة كل (و) اما مثال الوصف الذي اعمل فيها فهو كقولنا (ما كاتب
كل القوم) فان كلمة كل فاعل للوصف اغتته عن الخبر كما قال في
الالفية

واول مبتدء والثاني فاعل اغنى في اسار دان

(فيفيد) الكلام او لفظ كل في جميع هذه الامثلة (ثبوت الكتابة
لبعض من القوم) ونفيه عن بعضه الاخر وذلك كما سيصرح به بدليل
الخطاب وشهادة الذوق السليم والعلم المستقيم واستعمال البلغاء (ولو
قال) الخطيب في المتن المتقدم افاد الكلام () (ثبوت الحكم ليشمل)
المتن (ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة) ولا كل بيضاء
شحمة (لكان احسن) وجهه ان ظاهر المتن اختصاص تلك الافادة بما
اذا كان في الكلام فعل او وصف وليس كذلك لوجود تلك الافادة في
نحو المثال المذكور .

(او) افاد الكلام (تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض)
ونفى التعلق عن بعض اخر (ان كانت) كلمة (كل في المعنى مفعولا)
لفظيا او معنويا (للفعل او الوصف المحمول عليها) اي على كلمة كل
(او العامل فيها نحو ما كل ما يتحنى المرء يدركه) كون كلمة كل مفعولا
في هذا المثال باعتبار عود ضمير المفعول اليه (و) نحو (لم اخذ كل
الدرهم) مثال للمفعول اللفظي المتأخر للفعل (ونحو ما كل الدراهم

أخذها أنا) مثال لما هو مفعول في المعنى للوصف (وما أخذ أنا كل الدراهم) مثال للمفعول اللفظي المتأخر .

وقد بقي في المقام أمثلة أخرى يسهل إخراجها إن اتقنت ما تقدم من الأمثلة في الفاعل وكيف كان (فيفيد) الكلام أو لفظ كل في المثال الأول (تعلق أدراك المرء ببعض مضمياته) وعدم تعلق أدراكه ببعضها الآخر (و) في سائر الأمثلة (تعلق الأخذ ببعض الدراهم) وعدم تعلقه ببعضها الآخر فدلالة هذه الأمثلة على ما ذكر إنما هو (بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال) والمراد من دليل الخطاب مفهوم الموافقة قال في القوانين المفهوم أما أن يكون الحكم المدلول عليه بالالتزام موافقا للحكم المذكور في النفي والإثبات فهو مفهوم الموافقة كدلالة حرمة التافيف على حرمة العترب ويسمى بُحْن الخطاب وفحوى الخطاب والا فهو مفهوم المخالفة ويسمى بدليل الخطاب انتهى بإدنى اختصار .

(قال الشيخ إذا تأملنا وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن) انتهى كلام الشيخ (و) لكن (فيه) أي في كلام الشيخ (فظرا لانا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق ببعض) بل يجب أن يتعلق بالجميع (كقوله والله لا يحب كل مختال) أي متكبر معجب بنفسه (فخور) أي كثير الفخر على الناس بنفسه حق وكقوله تعالى (والله لا يحب كل كفار) أي جاحد بتحريم الرنا (ائيم) أي كثير الاثم وقوله تعالى (ولا تطع كل حلاف) أي كثير الحلف في الحق والباطل (مهين) أي قليل الراي والتميز أو حقير عند الناس لاجل كذبه فإن المراد قطعاً نفى حجة كل مختال وكل كفار وكل حلاف فليس المراد في هذه الآيات المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه

(فالحق ان هذا الحكم) اي المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه (اكثرى لا كلي) .

ولا يذهب عليك ان الحق ما فهمه الشيخ ولا يرد عليه النقض بالآيات لان عدم الحمل فيها على ثبوت الحكم للبعض انما هو بواسطة قرينة خارجية فلا يلزم من ذلك انخراط القاعدة التي استفادها الشيخ من تتبع كلمات البلغاء لأن القاعدة هي ان لفظة كل متى وقعت في حيز النفي فالنظر الى نفس التركيب وذاته يفيد ما فهمه الشيخ واتباعه ولا ينافي ذلك عدم الحمل على ذلك لما عرّج خارجي ولل ما ذكرنا يظن ما في المعنى وهذا نصه ان دلالة المفهوم انما يقول عليها عند عدم المعارض وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والتمحر مطلقا انتهى . وبنظر ذلك اجاب في المعالم عن مفهوم قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحسنا فراجع ان شئت .

(والا اي وان لم تكن) كلمة كل (داخله في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم كل فرد بما اضيف اليه كل) فيكون الكلام سألبة كلية (و) حينئذ (افاد) الكلام او لفظ كل (نفي اصل الفعل عن كل فرد) كما هو الحكم في السالبة الكلية (كقول النبي ص لما قال له ذو اليمين اقصر الصلاة بالرفع) اي برفع لفظة صلاة (لانها فاعل قصرت ام نسبت يا رسول الله كل ذلك لم يكن) هذا اي كل ذلك لم يكن قوله ص وهو سألبة كلية (اي لم يقع واحد منها لا القصر ولا النسيان) ويأتي وجه الاحتجاج بذلك بعيد هذا (وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم)

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبها كله لم اضع
(برفع كله على معنى لم اصنع شيئا بما تدعيه على من الذنوب) فالكلام
سأله كلية فليس المراد اثبات بعض الذنوب التي تدعى عليه أم الخيار
ونفي بعضها الآخر

(قال المصنف) في الايضاح بادنى تغيير (المعتمد في اثبات المطلوب)
اي في اثبات ان الكلام يفيد السلب الكلي اي النفي عن كل فرد
(الحديث وشعر ابي النجم) وما نقلناه عن الشيخ وغيره لبيان السبب
فاثبات المطلوب لا يتوقف عليه (اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال بام من احد امرين لطلب التمين بعد ثبوت احدهما
عل الا بهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما)
اي بنفي كليهما ليكون سألبة كلية (ردا على المستفهم) المعتدل لا يجاب
الجزئي اي اعتقاد احدهما وذلك لان نقيض الموجبة الجزئية السالبة
الكلية فيكون السلب الكلي (تخطئة له) للمستفهم (في اعتقاد ثبوت
احدهما) ورفعا لما اعتقده من ثبوت احدهما اي القصر او النسيان
اذ نقيض كل شيء رفعه (لا بنفي الجمع بينهما لانه) اي المستفهم لم
يعتقد ثبوتها جميعا (لان المفروض من ان السائل يعتقد احدهما اما
القصر او النسيان مثلا) فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن
نفيًا لكل منهما) اي فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن
سألبة كلية .

(والثاني ما روى انه لما قال النبي ص كل ذلك لم يكن قال له ص
ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله ص كل ذلك لم يكن
سألبا كليًا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له ص لانه) سلب جزئي

والسلب الجزئي انما ينافي نفي كل منهما) اي انما ينافي السالبة الكلية (اذ الايجاب الجزئي) يعني بعض ذلك قد كان (روع للسلب الكلي) يعني نفي كل منهما (لا للسلب الجزئي) يعني نفيهما جميعا .

(واما الاحتجاج بشعر ابي النجم ^{لانه} فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل) المتأخر (مشتغلا بالصير ان ينصب الاسم) السابق على المفعولية نحو زيد اضربت) فعدل عن النصب اي عن نصب كلمة كل مع كونه شايعا الى الرفع ليخرج كلمة كل بالرفع عن حيز النفي ليفيد السلب الكلي اي ليفيد انه لم يصنع شئ بما تدعيه ام الحيار من الذنوب .

(و) ان قلت لعل العدول الى الرفع للضرورة الشعرية قلنا (ليس في نصب) كلمة (كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه اه) اراد السالبة الكلية اي اه (لم يات شيء مما ادعت عليه هذه المرة ولو كان النصب) اي نصب كل (مقيدا لذلك العموم) اي للمسبب الكلي الذي اراده الشاعر (والرفع غير مفيد) له (لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الصير) العائد الى المبتدأ (من غير ضرورة) اذ الرفع انما هو على ان كلمة مبتدأ خبره جملة لم اصنع فلا بد حينئذ ان يقال ان التقدير لم اصنع شيئا يخلو بجملة الخبر عن العائد .

(و) لكن يمكن (لقائل ان يقول) ردا على هذا الاحتجاج (انه) اي الشاعر (مضطر الى الرفع اذ لو نصبها) اي كلمة كل (لجعلها مفعولا) مقدما لقوله لم اصنع فيكون عاملها لفظيا (وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ)

والعامل في كل واحد منها عند الأكثر معنوى اما التاكيد فواضح واما
المبتدأ فلما قال في المفتى في بحث كل وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا
الا الابتداء نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا وسعوا وكلهم اتيه لان
الابتداء عامل معنوى ومن القليل قوله

يعتمد اذا مادت عليه دلالتهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل

ولا يجب ان يكون منه قول علي ع

فلما تبينا الهدى كان كلما على طاعة الرحمن والحق والتقى

بل الاولى تقدير كان شانية انتهى فممنه يظهر المراد من قواه (لا تقول
جائني كلكم ولا ضربت كلكم وما مررت بكم ونظيره) اى نظير
الاحتجاج بقول ابي النجم (بعبه ما ذكره سيويه في قوله ثلث كلهن
قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء كحذف الضمير من الخبر)
بعبه قتل (جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه) اى الشاعر (اليه)
اى الى رفع كلهن (لامكان ان يقول كلهن قتل بالصب) حتى لا يحتاج
الى تقدير الضمير في الخبر فيقال ان التقدير قتلتهن .

(و) نظير لقائل قوله (اعترض عليه) اى على سيويه (ابن
الحاجب بابه) اى الشاعر مضطر الى الرفع (اى رفع كلهن) لانه
اى الشاعر (لو صلبها لاستعملها مفعولا) فيكون عاملها لفظيا (وهو
غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تأكيدا او مبتدأ
لان قياسها ان يستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره) اى
على ضمير ما تقدمها (لان معاها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما
اضيفت) كلمة كل (اليه) اى في اجزاء المضاف اليه اى في اجزاء
ما يعود اليه الضمير المضاف اليه لفظة كل (ولما اضيفت) كلمة كل

(الى المضمر كانت الجملة) اى المجموع اى الذى له اجزاء (متقدما ذكرها)
نحو اشتريت العبد كله (او في حكم المتقدم) نحو كلکم راع وكلکم
مستول عن رعيته فتأمل .

(الا انهم استعملوها مبتدء لان العامل فيه) اى في المبتدء (معنوى)
والعامل المعنوى (لا يخرجها في الصورة صما هي عليه) في حال التاكيد
من كونها مجردا عن العوامل اللفظية (فلذلك يقال ان الامر كله لله
بالرفع) على جعلها مبتدء لله خبرا لها والجملة خبرا للامر اسم ان
فيكون العامل فيها معنويا فتبصر .

(و) با (النصب) على جعلها توكيدا للامر لان العامل فيه ايضا
معنوى وذلك واضح (ولا يقال الامر ان كله لله) يجعلها اسما لان
وذلك لثلا يصير العامل فيها لفظيا (هذا كلامه) اى ابن الحاجب
(واما تاخير اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء
بيانه) في باب المسند (هذا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار
والتعريف والتذكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال)
هذا مبنى على التغليب والافتراك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر
في مباحث الاضمار من جملة خلاف الظاهر .

(وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم
الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه) وقد اشترط في المسند
اليه اذا كان ضميرا ان يتقدم ذكره لفظا او معنى او حكما واذا لم
يكن كذلك كان مقتضى الظاهر الاثيان بالاسم الظاهر لا بالضمير

فالآتيان بالضمير خلاف مقتضى الظاهر ويأتي بعيد هذا وجه آخر
أعم في وجه كون ضمير الشأن والتعصية خلاف مقتضى الظاهر .

(وهذا الضمير هائد إلى متعقل) أي متصور (مبهود في الذهن)
أي ذهن المتكلم (مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل زيد)
فإنه أي الضمير بمعنى شيء فيحتمل أن يكون ذلك الشيء رجلا أو
أكثر أو امرأة أو أكثر كما أن الرجل في نعم الرجل أيضا مبهم فإنه
يحتمل أن يكون زيدا أو عمرا أو غيرها .

وانما اعتبر في ذلك المتعقل أن يكون غير معين (ليحصل به
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح أو
الذم العام أعني من غير تعيين خصلة) يأتي وجه المناسبة في قوله
ليتمكن (والتزم تفسيره) .

أي تفسير ذلك المبهم (بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في
المفرد ما يشر بالفاعل ولا يلتبس المنصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا
السلطان) والمراد بالنكرة التي يحصل به هذه الأغراض الثلاثة هو
التعريف أعني رجلا .

أذ بالنكرة استفاد بيان الجنس ولا يستفاد التعيين الشخصي وأيضا
يستفاد منه أن ذلك المبهم من جنس الرجال لا من جنس النساء وبآتيانه
تمييزا يستفاد أن السلطان ونحوه مما هو مخصوص بالمدح ومعرفة باللام
لا يشتهر بالفاعل لأن الفاعل إذا كان اسما ظاهرا لا يجمع بينه وبين التعريف
عند الأكثر كما أشار إليه ابن مالك بقوله :

وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر

قال السيوطي فذهب سيبويه والسير في إل التثنية لاستغناء الفاعل

بظهوره عن التمييز المبين له والمبرد الى الجواز واختاره المصنف قال
لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق ومنه قوله .

والتغلييرون بشس الفعر فعلهم فحلا وامهم زلاء منطق
وقوله

ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية ديننا
فقال (ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل
نعم الرجل في الايهام والاجمال) اذ لم يعرف بعد .
ان ذلك الرجل من هو وكم هو (و) من اجل هذا الايهام
والاجمال ورفع (لايد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى) في
الاصطلاح (مخصوصا بالمدح) او الذم (مثل نعم رجلا زيد)
وبش رجلا عمرو (وانما هو) اي قولهم نعم رجلا (من هذا
الباب) .

اي من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر او من باب
وضع المضمير موضع المظهر (في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص
خير مبتدأ محذوف) وجوبا والجملة جوابا لسؤال مقدر لانه لما تقدم
ذكر الفاعل مبهما كانه قيل من هو فاجيب بقولنا زيد اي هو زيد
فعليه لا مرجع للضمير المستتر في نعم لان قولنا نعم رجلا زيد
حيث ان جملتان مستقلتان ولم يعمد عود الضمير من جملة مستقلة
متقدمة الى جزء جملة مستقلة متأخرة لاتصال بينها وبين الجملة
المتقدمة بوجه من وجوه الاتصال فمقتضى الظاهر والمقام هو الاظهار
لكن اخرج الكلام .

على خلاف مقتضاها لما ذكر من الوجه المناسب لهذا الباب

ومن هنا يظهر ان ما قبله النحويون من عد هذا القول من مواضع
عود الضمير الى المتأخر فيه نظر بل منع فلا تغفل اللهم الا ان يقال
ان الضمير راجع الى التميز ولكن فيه ما فيه .
(واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ) مؤخرا وجملة (نعم
رجلا خبره) المتقدم (والتقدير) اى اصل الكلام (زيد نعم رجلا
فليس من هذا الباب على القطع) اى يقينا (لاحتمال ان يكون
الضمير) المستتر في نعم (عائدا الى المخصوص و) لا يلزم من ذلك
عود الضمير الى المتأخر الا لفظا لانه (متقدم رتبة) والى القولين
اشار ابن مالك بقوله .

وبذكر المخصوص بعد مبتدأ او خبر اسم ليس يبدو ابدا
وليعلم ان في المسئلة قولنا ثالثا وهو قول من يجعل المخصوص
مبتدأ حذف خبره والتقدير زيد الممدوح او المذموم وانما قال لاحتمال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص لا مكان ان يدعى على ذلك القول
ايضا ان الضمير عائد على متعل متعل معهود في الذهن وهو الجنس كما
اشار الى ذلك ابن مالك بقوله في باب الفاعل .

والحذف في نعم الفتاء استحسن لان قصد الجنس فيه بين
(فان قلت لو كان الامر كذلك) اى لو كان الضمير عائدا الى
المخصوص (لوجب) ثنية ان ضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى
او جمعا كما هو الحكم في افضل اذا كان خبرا للمبتدأ المثنى او الجمع
ولو كان المبتدأ مؤخرا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا على قول
تقدم في ضمن كلام السكاكي فلا بد حينئذ من (ان يقال نعماء رجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود) المناسب (في

وضع هذا لباب) قلنا انما انه ياتى وجه مناسبة الابهام وكونه مقصودا في قوله ليتمكن (ولما صرح تفسيره) اى تفسير الضمير (بالنكرة اذ لامعنى له) اى للتفسير (حينئذ) لان الضمير اذا كان متعين المرجع لا اهمام فيه حتى يحتاج الى التفسير سيما اذا كان المفسر بالفتح معرفة والمفسر بالكسر نكرة لانه ليس الا من قبيل ما هو قبيح عقلا اعنى زيادة الناقص على الكامل وجعله محتاجا الى الناقص .

(قلت قد انفرد) اى اختص (هذا الباب بخواص) يمتاز بها عن غيره (فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لشي او لمجموع لمسايقته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم) لافعل .

قال السيوطى وذهب الكوفيون على ما نقله الاصحاب عنهم في مسائل الخلاف الى انهما اسمان وقال ابن عصفور لم يختلف احد في انهما فعلان وانما الخلاف بعد اسادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبش الرجل جملتان فعليتان والكسائي اسميتان بحكيتان بمنزلة تابط شر نقلا عن اصلهما وسمى بهما المدح والذم انتهى .

(واما الابهام) المقصود في هذا الباب (ثم التفسير فيكون حاصله من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا) كالعلم نعم المقتنى والمقتنى وسياتى في اخر المبحث مثال اخر له (وبهذا الاعتبار) اى اعتبار التزام تاخير المخصوص (يصح تمييزه بالنكرة) فلم يفت الابهام ويصح تفسيره بالنكرة واما الجواب عن قوله اذ لامعنى له حينئذ فهو قوله (ايضا يجوز ان يكون التميز للتاكيد) من دون ان يحتاج الضمير اليه (مثله) اى مثل التميز (في نعم الرجل رجلا)

فإن التميز فيه اعني رجلا انما جيء به لمجرد التاكيد من دون حاجة اليه للعلم بأن الفاعل فيه رجل لا امرته وقد سبق الإشارة الى ذلك انفا قال السيوطي وقد يأتي التميز غير مبين فيعدم مؤكدا نحو أن هذه الشهور عند الله اثني عشر شهرا وقد يأتي بلفظ المعرفة نحو .

وايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وحلبت النفس ياقيس عن عمرو فيعتقد تنكيره معنى (قال الله تعالى ذرعا سبعون ذراعا او) يكون التميز (لدفع ليس المخصوص بالفاعل كما مر) في نعم رجلا السلطان وقد تقدم توضحه مستقصى فلا قبح ولا زيادة الناقص على الكامل ولا احتياج الكامل الى الناقص .

(و) نحو (قولهم هو) زيد عالم (او هي زيد عالم) فوضع الضمير مذكرا كان او مؤنثا (مكان الثاني لو القصة فالانحياز فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر) لأن ضمير الغائب يقتضى تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه .

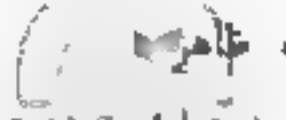
قال الرضى فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه بتأخير مفسره عنه .

(وينحذر تلخيص هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة) اي مؤنث يكون احذر كنى الكلام (نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدوا الى المطابقة) بين الضمير وغير الفضلة (لا الى انه) اي الضمير (راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بفتح غرقة وهي زيد عالم) اما الاول فلكون المؤنث فيه فضلة واما الثاني فلانه لا مؤنث فيه فلذلك لم يسمع (وان كان القياس

يقتضى جوازه) اي جواز تانيث الضمير في كل واحد من المثالين
وليعلم ان الظاهر من كلام القوم ان هذا الضمير يعود الى الجملة التي
بعده بل صرح في المنفى وغيره بذلك وظاهر كلام الرضى بل صريحه
خلاف ذلك وهذا نصه وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول
عنه بسؤال مقدر يقول مثلاً هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة
فاستبهم الامر فسئل ما الشأن والقصة فقلت هو الامير اي الشأن هذا
فلما كان الممود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في
التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول
عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد
التفسير بل هي كاتر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيراً لمايتته وقال
ايضاً ويختار كون الضمير مؤثراً لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا
كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث
كقوله تعالى فانها لاتعنى الابصار وقوله .

على انها تعنى الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل مايمضى
والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت
غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضاً فلا يختار انها كان القران معجزة
لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم
فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة
المفسرة مؤثراً قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم
يدخله نواسخ المبتدأ فلايد من ان يكون مفسره جملة اسمية واذا
دخلته جاز كونها فعلية ايضاً كما في قوله تعالى فانها لاتعنى الابصار
اتهى فتأمل وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه من رفع الاجمال من

كلام التفتازاني وفوائد اخرى لا تخفى على الفطن زائدا على ما كنا
بصدده .

(وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا وبألها قصة
وربه رجلا وقوله تعالى فقضين سبع سموات) وان كان الثلاثة الاول
من قبيل وضع المضمر موضع المظهر اتفاقا على ما يأتى بيانه بميد هذا
واما الآية فعلى احد الوجهين فيها فان الزمخشري قال ان الضمير في
قضين يجوز ان يرجع الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه
اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات
والفرق بين النصين ان احدهما على الحال والثاني على التحديد انتهى
وكيف كان فاسما لم يذكر هذه الامثلة (لانه) اى ما ذكر من الامثلة
(ليس من المسند اليه) وذلك ظاهر 
واما قوله (ليتمكن) فهو (تعليل) لارتكاب (وضع المضمر
موضع المظهر) .

فحاصل الكلام انه يوضع المضمر موضع المظهر ليتمكن (ما يعقبه
اي يعقب ذلك الضمير اى يجيبه على عقبه في ذهن السامع لانه اى
السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع
ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق
الى معرفة ما قصد ايهامه ويتمكن المسموع بعده في ذهنه) اى في ذهن
السامع (فضل تمكن) اى زيادة تمكن (لان ما يحصل بعد مقاسات
التعب) اى شدة التعب وصلابته (ومعانات الطلب) اى كلفته
ومشقته (له في القلب محل ومكانة) اى عظمة وارتقار وقدر
(لا يكون) ذلك المحل والمكانة (لما يحصل بسهولة) وذلك لان في ذلك

الحصول لذتان لذة العلم ولذة الخلاص من من الم المقاسات والمعانات
والانتظار وهذا الاخير اشد من الموت بخلاف الحصول بسهولة ومن دون
تلك الامور فان فيه لذة واحدة اعني لذة العلم فقط ومن هنا قيل
بالفارسية .

چه خوش باشد که بعد از انتظارى باميدى رسد اميد وارى
(ولهذا اشترط) كما في الرضى (ان يكون مضمون الجملة شيئا
عظيما يعنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم
التفسير ليدل على التفضيل والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير
الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم) كما تقدم
الاشارة اليه انفا .

قال الرضى في محث الضماير فان قلت فاي شيء الحامل لهم على
مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره كمن .
قلت قصد التفضيل والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولاً
شيئا صبيها حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم
يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين
بالاجمال اولاً والتفصيل ثانيا فيكون اكد .

فان قلت فهذا الطمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام
يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر .

قلت عندي انه نكرة كما يجب في باب المعرفة وعند النحاة يبقى
معرفا لكن تعرضه انقصر بما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد
ذكره منها قبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات
ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا

بيقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما يذكر المفسر بعده
بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف اليه اما
الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبشر رجلا وساء مثلا فظاهر لان
التمييز المنصوب لم يؤث به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز
مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به بزيد اذ لم
يؤث بالبديل الا للتفسير واما في ضمير اتيان والقصة فالجملة بعده
وان لم يات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم اتيان
بذكوره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر للمبتدأ سهل الاتيان
به مبهما فهذا التفسير دون الاول .

واما تاخير المفسر في باب التنازع تحوط فربني وضربت زيدا على
مذهب المصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى
قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم
رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير اتيان والثلاثة
في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمجيب بالمفسر لمجرد
التفسير واتصاله بالمضمر فضعف انتهى .

(لكنه قد جاء تقديمه) اي المخصوص (كقول الاخطل)

(ابو موسى فجدك نعم جدا) (وشيخ الحمى خالك نعم خالا)

(وهو) كما قلنا سابقا (قليل) وبادر (ولا يخفي ان ما ذكره

المصنف اثنا في التعليل (من ان السامع اذا لم يفهم منه) اي من
الضمير (معنى انتظروا) اي انتظر المعنى الذي اريد من الضمير (انما
يصح في ضمير اتيان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع

المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً) لانه يحتمل ان يجاء بالفاعل اسما ظاهرا
(فتعميل وضع المصدر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد)
اي ليس بصواب لانه ما لم يعلم ان فيه ضميراً لا يحصل التشويق
والانتظار .

لا يقال انه اذا سمع الفعل ينتظر الماعل لانه لا بد لكل فعل من
فاعل لانا نقول انهم لم يعتقدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه لما قيل من
انه لا بد لكل فعل من فاعل فلا بد من بجيئه والانتظار التام انما
يحصل محل ما يوجب الانتظار ولم يجيء كما في ضمير الشأن فان حق
الضمير كما حققنا مستوفى ان يتقدم مرجعه ولو تقديره فاذا حصل الضمير
ولم يتقدم مرجعه تحقق الانتظار التام والحاصل ان الانتظار التام انما
يتحقق فيما وجد الضمير (ولم يوجد) مرجعه فتأمل .

(وقد يكون وضع المصدر موضع المظهر لاشتغاره ووضوح امره
كقوله تعالى اما انزلناه أي القرآن) قال الرضي اذ النزول في ليلة
القدر التي هي في شهر رمضان مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
فيه القرآن دليل على ان المنزل هو القرآن لكن الاصل فيه الاتيان بالمظهر
لما تقدم من ان وضع الضمير على ان يكون له مرجع متقدم واذا لم يكن
كذلك فهو على خلاف وضعه ومن هذا القبيل قوله تعالى ما ترك على
ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد
ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان
وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة لانه
في بيان الوارث .

والحاصل ان كل ما بعده النعاة بما يعود الضمير الى متقدم حكما

فهو من هذا القبيل فتأمل .

(اولانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو
الحكي الباقي) اي الله وذلك ظاهر (اولادعاء ان الذهن لا يلتفت الى
غيره) اي الى غير من يراد من الضمير (كقوله في المطلع)

زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق

(وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمرة) وحيث (فان كان
المظهر الموضوع موضع المضمرة اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي
تميز المسند اليه) والمراد من المسند اليه في المقام هو لفظة هذا الذي
اشير به الى كم عاقل عاقل وعديله لا نفس كم عاقل عاقل وعديله على
ما يوهمه ظاهر العبارة فتدبر فان فهم ما قلنا يحتاج الى لطف قرينة
وتأمل صادق وكمال العناية انما هو (لاختصاصه) اي المسند اليه
(بحكم بديع) فاعتق به اعتناء كاملاً حيث أبرزه في معرض المحسوس
فجعله اسم اشارة (كقوله اي قول ابن راوندقي) هو رجل من قرى
اصفهان او نيسابور متهم بالزندقة والاحاد والله العالم بحقايق العباد
وسيكشف الغطاء عنهم وتبلى سرائرهم يوم التناد جعلنا الله فيه من
الناجين بمحمد ص واله الامجاد .

(كم عاقل عاقل هو) اي عاقل الثاني (وصف لعاقل الاول)
لا تأكيد له كما توهمه بعض فهو من قبيل ما تقدم في الاسناد المجازي
من قولهم شعر شاعر وظل ظليل وداهية دهاية فهو (بمعنى كامل العقل
متناه فيه كما يقال مرت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت)
بحذف المفعول (اي اعيت بمعنى اصجزته) فهو متعبد (او) بمعنى
(اعيت عليه وصعبت) فيكون لازماً لان اعيت يستعمل متعدياً ولازماً

ولكن الاولى جعله متعديا لما تقرر في محله من ان الفعل اذا تردد بين المتعدى واللازم فينظر الى ما قبله او ما بعده من الافعال فيحمل عليه رعاية للتناسب .

(مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه) اي تصادفه وتجدده (مرزوقا هذا) الحكم السابق وهو مصادقة كامل العقل ووجدانه محروما وكامل الجهل محروما (الذي ترك) هو بمعنى صير من ملحقات افعال القلوب على ما ذكره السيوطي في شرح قول ابن مالك

وهب تعلم والتي كصير ايضا بها انصب مبتدء وخبرها

اي صير (الاوهام حائرة) اذ لم تفهم السرفي ذلك لان مقتضى المناسبة ادراك ذي التدبير والعقل المراد دون العكس (وصير العالم التحرير اي المتقن من نحر العلم) تقنه ونديقا اي كافرا نافيا للصانع (العادل الحكيم) قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك (اذ مقتضى الحكمة والعدل ان يرزق العاقل لما يترتب على رزقه من المصالح دون الجاهل وقريب من ذلك ما قبل بالفارسية

فلك بمردم نادان دهد زمام مراد تو اهل داس وفضل هين كناهت بس دنيا بكسان وماكسان راضى شد كوساله خليفه كشت وخرقاضى شد عاقل بكساراب ناپل ميجست ديوانه پابرهنه ازاب كذشت اكر دستم رسد برچرخ كردون از وپرسم كه اين چونست وآن چون هذا كله بالنظر الى الظاهر والاهم القاصر والا فكل ذلك يدل على وجود صانع عادل حكيم قاهر في سلطانه مدبر لامر عباده بحيث لا ينفع العقل في تدبيره ولا يمنع الجهل من فضله وتقديره له الملك وله الامر بيده الخير وهو على كل شيء قدير

قضاد کر نشود کرهزارنا له وآه بشکر یا بشکایت برآید از دهنی
فرشته که وکیلست بر خرائن باد چو غم خورد که بمیرد چراغ پیوه زنی
لا جبر ولا تفویض بل امر بین الامرین وبذلك يرتفع النزاع من
البین این البشر ومعرفة الزین من الشین ولنعم ما قيل في المقام
هذا دليل على ان الاله له في الخلق سر خفي ليس ينكشف
(فقلوه هذا اشارة) كما قلنا (الى حکم سابق غير محسوس وهو
کون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضر) لا اسم
الاشارة اما المضر فلتقدم ما يعود ذلك المضر اليه واما اسم الاشارة
فلعدم كون ذلك المتقدم محسوسا واسم الاشارة قد سبق انه حقيقة في
المحسوس (لكنه) اي الحكم السابق غير المحسوس (لما اختصر بحکم)
اخر (بديع عجيب الشان وهو جعل الاولهم حائرة والعالم المتقن زنديقا
كملت عناية المتکلم بتمييزه) اي بتمييز الحكم السابق غير المحسوس
(فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى) بصم الياء وكسر الراء (السامعين
ان هذا الشيء المتمين) المحسوس (التميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع) يعني ترك الاولام حائرة وتصيير العالم النحرير زنديقا .
فهنا حکمان الاول الحكم السابق الذي ابرزه في معرض المحسوس
لكمال العناية بتمييزه وهو كون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل
مرزوقا .

والثاني الحكم البديع الذي اختصر به الحكم الاول وهو اي الحكم
الثاني جعل الاولام حائرة والعالم والنحرير زنديقا .
(وقد يقال) ان ههنا حكما واحدا فقط بدعوى (ان) المراد من
(الحكم البديع هو) الحكم الاول نفسه اي (كون العاقل محروما

والجاهل مرزوقا ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي (فالحكم السابق عين الحكم البديع فليس ههنا حكمان (و) لكن لا يخفى ما فيه من التعسف) لان ما علل المصنف به كمال العناية اعني قوله لا اختصاصه على ما ينايدل على مغايرة المسند اليه للحكم البديع ولان المفهوم الصريح من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بينهما ولان تفسير البديع بانه ضد ما كان ينبغي بما لا ينبغي لانه خلاف ما عليه اهل اللغة لان حاصل ماذكروا له من المعاني كون الشيء غريبا عجيبا لا يوجد الا نادرا وكون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل في جهله مرزوقا ليس من ذلك اذ لو كان كذلك لم يكن وجه لكونه موجبا لصيرورة العالم التحرير زنديقا لان المادد بما لا يمتقي به فتأمل .

(او التهمك عطف على كمال العناية اي او للتمك بالسامع والسخرية كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) كما لو قال الاعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هو ريد لتقدم المرجع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واني بالاسم الظاهر اعني اسم الاشارة محل الضمير للتمك والاستهزاء بذلك الاعمى حيث عبرت له باسم الاشارة الذي هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزله البصر تهكما به .

(او لا يكون ثمة) اي في موضع الاتيان باسم الاشارة (مضاف اليه) محسوس (اصلا) سواء كان السامع فاقد البصر او بصيرا كقولك المتقدم وانما كان الاتيان باسم الاشارة مفيدا للتمك والاستهزاء لان الاشارة الى الامر العدمي بما يشار به الى المشاهد المحسوس مما يدل على عدم الاعتناء بذلك السامع .

وليُعلم ان كون المشار غير محسوس وغير حاضر ثمة لا ينافي كون
المقام مقام الاصمار وذلك لتقدم المرجع في السؤال فلا يرد ما يقال
من انه اذا لم يكن ثمة مشار اليه اصلا لم يكن ثمة مرجع للضمير فلا
يكون المقام مقام الاصمار لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك بما
وصح الظاهر موضع المضمّر .

(او النداء على كمال بلاذته) اي «لادة السامع لان في اسم الاشارة
الدى اصله ان يكون لمحسوس ايماء الى ان السامع لا يدرك الا المحسوس
فاذا قال مثلا من عالم البلد فتقول ذلك زيد مكان هو زيد للاشارة
الى كمال بلاذته السامع (بانه لا يدرك غير المحسوس) فكان المقام
مقام الاصمار لتقدم المرجع اعني عالم البلد في السؤال فاتيئ باسم
الاشارة لما ذكر .

(او) النداء على كمال (غطائته بان غير المحسوس عنده بمنزلة
المحسوس) فتستعمل اسم الاشارة الذي اصله المحسوس في المعنى الفاض
ايماء الى ان السامع لدكانه صارت المعقولات عنده كالمحسوس كقول
المدرس بعد تقرير مسألة خامسة وهذه عند فلان ظاهرة مد حاله وتعرضا
بغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقول هي عند فلان ظاهرة لتقدم المرجع
لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واستعمل اسم الاشارة للتنبيه على كمال
فطانة فلان وان المعقولات عنده كالمحسوسات .

(او) يوضع اسم الاشارة مكان المضمّر لاجل (ادعاء ظهوره اي
ظهور المستند اليه وعليه اي وعلى وضع اسم الاشارة موضع المضمّر لادعاء
كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المستند اليه قول ابن دمية تعاللتاي
اظهرت العلة والمرضى لان باب التفاعل قد ياتي لاظهار ما ليس بواقع

نحو تجاهل زيد وهو ليس بجاهل (كي اشجى اي احزن) فاشجى
 فعل متكلم (من) باب (شجى يشجي على حد علم يعلم) لكنه لازم
 فالاول ان يقال كما في المصباح من باب تعب حزن فهو شج بالتحص
 (واما شجي يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزني) قال
 في المصباح وربما قيل على قلة شجي بالثقل كما قيل حزن وحزين
 ويتعدى بالحركة فيقال شجاء لهم يشجوه شجوا من باب قتل اذا احزنه
 (وما بك علة) من هنا ظهر المراد من قوله اي اظهرت العلة
 والمرض (تريدن قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي) الشاهد في قوله
 بذلك حيث (لم يقل به) اي استعمل اسم الإشارة موضع الضمير (لادعاء ان
 قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم "الإشارة" هذا كله اذا كان
 المظهر الموضوع موضع المضمرة اسم إشارة (وان كان المظهر الموضوع موضع المضمرة ضمير
 اي غير اسم الإشارة فلزيادة التحكين اي تسكين المسند اليه عند السامع) اي في ذهنه
 (نحو قل هو الله احد) الشاهد في اسم الجلالة الثاني حيث
 لم يقل هو الصمد واتى بالاسم الظاهر لان في الضمير نوع من الابهام
 ولذا يجعله النحويون من المبهات والمظهر ادل على المسمى لاسيما وهو
 علم والعلم قاطع للشركة فهو ادل على التمكين والمراد في المقام بيان
 عظمة المسند اليه واختصاصه بالصمدية وزيادة التمكين يناسب التعظيم
 والاختصاص واما الصمد فهو (من صمد اليه اذا قصده) هذا احد
 معانيه وانما اطلق عليه تعالى (لانه الذي يصمد اليه في الحوائج) قال
 الطريحي قال بعض الاعلام اختلف اقاويل اهل التفسير في بيان الصمد
 واولى تلك بالتقديم ما وافق اصول اهل اللغة واشتهر بين اهل اللسان
 ان الصمد السيد المتفوق في السود الذي يصمد اليه الناس في حوائجهم

وامورهم وفي الحديث الصمد المصمود اليه في القليل والكثير وقال ايضا هو الدائم الباقي .

ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمحل لزيادة التمكين من باب غير المسند اليه قوله تعالى بالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما نزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وجه الاقتضاء ان الانسان كما تقدم في صدر الكتاب مدني بالطبع يحتاج الى التعاون لانه لا يستقل وحده بامور معاشه لاحتياجه الى غذاء ولباس ومسكن وصلاح وغير ذلك من الامور التي كلها صناعي لا يقدر عليها صانع واحد مدة حياته وانما يتيسر بجماعة يتعاقدون ويتشاركون في تحصيلها بان يعمل كل لصاحبه بازاء ما يعمل له الاخر مثل ان يذرع هذا لذاك ويخبر هذا لذلك وينغيظ واحد لاخر وعلى هذا القياس سائر الامور فيتم امر معاشه باجتماع من بني نوعه ولهذا قيل الانسان مدني بالطبع فان التمدن باصطلاح عبارة عن هذا الاجتماع وهذا الاجتماع لا ينتظم الا اذا كان بينهم معاملة وعدل لان كل واحد كما نرى يشتهي ما يحتاج اليه وينغضب على من يراحمه ولو كان المزاحم بالفتح من اعدل العدول وذلك ربما يدعو الى الجور كما نرى ايضا فيقع من ذلك الهرج والمرج فيختل امر الاجتماع ونظامه فلا بد من شرع وقانون يفرضه من يكون مأمونا عن الخطاء حتى يكمل الاشخاص ويحسن اخلاقهم ويتعلمون السياسات الكاملة الحقبة يهتدون لطريق السعادة والشقاوة وبهذا نزل القرآن لان انزاله بمقتضى قاعدة اللفظ الذي ثبت في محله انه واجب على الحكيم تعالى وهذا هو المراد بقوله تعالى وبالحق نزل اي (وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل

خير) فيحصل اللطف للمخلق لكونه اى القران مشتملا على صلاح معاش الخلق ومعادهم وانما سمي هذه الحكمة حق الان الحق معناه الثابت وهذه الحكمة امر ثابت محقق في محله بالبراهين العقلية .

والشاهد في الحق الثانى وهو عين الحق الاول فمقتضى الظاهر ان يقال وبه نزل فمدل عنه الى الاسم الظاهر لزيادة التمكين لان المقام مقام تقرير حكمة الانزال لئلا يتوهم ان نزولها لاحكمة فيه فتأمل .

(او) يكون وضع المظهر موضع المضمير لقصد (ادخال الروح) اى الخوف (في ضمير السامع) اى في قلبه (وتربية المهابة) اى تقوية الاجلال والخوف الذى كان ثابتا عند السامع من عظمة المتكلم وجلاله فالمراد من تربية المهابة زيادتها واما عطفها بالواو المفيدة للجمع بين الامرين لقرب الاول اى ادخال الروح من الثانى اى من تربية المهابة لان الخوف من العظمة يستلزم الاجلال والتعظيم لان خشية حقوق الضرر والاجلال والتعظيم يشاء من ذلك الخوف فتأمل .

(او) يكون وضع المظهر مكان المضمير لقصد (تقوية داعي المأمور اى مايكو داعيا لمن امر) بالبناء للمفعول (بشئ الى الامتثال والاتباع به) وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه اذا خالف الامر فدات الامر وعلوه تقتضى الداعي والتعبير عنه بالخليفة او بامير المؤمنين او السلطان او نحو ذلك مما هو دال على القدرة والتمكن من الاضرار وفعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعي .

(مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروح مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يا مارك بكذا مكان انا امرك) .

فالتعبير بلفظ امير المؤمنين دون الضمير الذى هو لفظ انا لقصد

ادخال الخوف في قلب السامع وذلك لان لفظ الامير ونحوه يدل على القدرة والتمكن الموجب للخوف وازدياد المهابة من رؤيته ومشافهته والموجب لتقوية الداعي الى الامثال والاتبان بالمامور به .

(وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور) فقط لا لادخال الروح وتربية المهابة (من غيره اى من غير باب المسند اليه) قوله تعالى مخاطبا للنبي ص (فاذا عزمت بعد المشاورة) مع الاصحاب (ووصوح الراى) والتصويب من الجميع (فتوكل على الله) والشاهد في لفظ الجلالة (حيث لم يقل على) بالضمير المتكلم (لما في لفظ) الجلالة اعني (الله من تقوية داعي النبي ص الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وصائر اوصاف الكمال) والجلال بخلاف ضمير المتكلم لانه موضوع لكل متكلم من حيث هو متكلم من دون ان يلاحظ فيه صفة من الصفات زائدة على الذات .

وانما قلنا لتقوية داعي المامور به فقط لا لادخال الروح وتربية المهابة لان الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروح من المطمأن اليه وتربية المهابة منه (و) يوضع المظهر موضع المضمر لقصد (الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله

الى عبدك العاصي انا كما
مقرا بالذنوب وقد دعا كما
فان تغفر فانت لذاك اهل
وان تظرد فمن يرحم سوا كما
وانما سكن الميم من يرحم لاعطاء لفظ الوصل ما للوقف كما قال

ابن جني

ودعنا اعطى لفظ الوصل ما
للوقف نثرا وفشا منتظما
والعاصي في عبدك العاصي (حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان

يكون العاصي بدلا من انا (على مذهب الاخفش وان منعه الجمهور
كما قال ابن مالك

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا

(لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس
في لفظ انا ونيه) اي في ذكر عبدك (ايضا تمكن من وصفه) اي
وصف عبد (بالعاصي) لان الاسم الظاهر يوصف ويوصف به بخلاف
الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف به .

وذلك كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا
الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته (
والشاهد في رسوله (حيث لم يقل فامنوا بالله وبي) بالضمير المتكلم (ليتمكن من
اجراء الصفات) الثلاث (المذكورة عليه) اي على رسوله لانه اسم ظاهر وقد تقدم
اننا انه يوصف ويوصف به بخلاف الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف
به (ويشعر) اي ويشعر (بان الذي وجب الايمان به) اي برسالة
(بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات) الثلاث
(المذكورة كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة) اي الانصاف
(وبعدا للتعصب لنفسه) وسيتي في الباب الثالث في اواخر بحث
ان الشرطية انه يسمى هذا النوع من الكلام كلام المنصف لان كل
من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد
انصف من نفسه حيث حظ مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف
الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمعاورات ويأتي عنقريب في

بيان اول امثلة الالتفات الحوالة الى هذا بقوله كما سيجي .
(قال السكاكي هذا اي نقل الكلام عن الحكاية) اي عن حكاية
نفس المتكلم اي عن ضمير المتكلم .
(الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير
مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة تسامح) .
اذ ظاهر عبارة المتن اتحاد المشار اليه في كلا اسمي الاشارة فيصير
المعنى ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بالنقل عن الحكاية الى
الغيبة وهذا لا معنى له بل لا يصح اذ لا معنى لنفي اختصاص الشيء
بنفسه فلا بد في تصحيح العبارة ورفع التسامح بما فعله التفتازاني من
تقدير لفظ النقل بالمعنى الاعم وجعل المشار اليه باسم الاشارة الاول
الى هذا لنقل المقدر وجعل المشار اليه باسم الاشارة الثاني الى النقل
المذكور انما وهو بالمعنى الاخص اي بمعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة
والى ما فصلنا اشار التفتازاني بقوله بعد قول الخطيب ولا بهذا القدر
اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فتأمل جيدا فانه
جدير بالتأمل .

ويمكن تصحيح العبارة ورفع التسامح بوجه اخر اشار اليه بقوله
(ويحتمل ان يكون المعنى) اي معنى العبارة (والنقل) المذكور انما
اي النقل (عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمقدر المذكور) .
في الامثلة المتقدمة من قوله هذا الذي ترك الاوها الى قوله تعالى
ورسوله (وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمرة غائب) حاصل
هذا الوجه جعل المشار اليه بهذا الاول النقل بالمعنى الاعم وفي الجملة
والمشار اليه بهذا الثاني النقل المذكور بالمعنى الاخص فيصير حاصل

المعنى ان النقل المطلق لا يختص ولا ينحصر في النقل الخاص المذكور في الامثلة المتقدمة (و) لكن الوجه (الاول) اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر (اذ على الوجه الثاني كان الانسب ان يقول بل الحكاية تنقل الى المضمر ايضا وانما قال اوفق لانه يمكن ان يقال معنى الاضراب في قوله بل كل من التكلم الخ ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينقل كل منها الى الاخر فيحصل بين السابق واللاحق ملائمة من دون ان يكون هنا تسماع وارتفاع التسماع وجوه اخر ياتي بيانها في ضمن المباحث الالية فلا وجه لذكرها هنا فتدبر جيدا .

وكيف كان (فيصير الاقسام) اي اقسام النقل (ستة) حاصلة من ضرب الثلاثة (اي التكلم والخطاب والغيبة) في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين (المخابرين له) لا يصح نقل كل الى نفسه .

(و) اما (قوله مطلقا) فهو (زيادة من المصنف) فانه (ليس بمصرح به في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق) قوله مطلقا بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر (كالامثلة المتقدمة) او مضمر غائب (كما ياتي في الامثلة الالية) (او) يتعلق (بالجميع على معنى سواء كان) الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب فيصير الاقسام ثمانية وسواء كان هذه الاقسام الثمانية (في المسند اليه او في غيره) فيصير الاقسام ستة عشر (وسواء كان كل واحد منها) اي من هذه الاقسام الستة عشر (قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد) في الكلام (لكن كان مقتضى الظاهر ابراده فعدل الى الاخر) فيصير

الاقسام اثنين وثلاثين ويأتي امثلة اكثر هذه الاقسام فيما يأتي (وهذا) اي التعلق بالجميع (انبب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي وسياتي تفسيره بعد نقل تفسير الجمهور .

(ويسمى هذا النقل عند علماء البيان) اي علماء العلوم الثلاثة لا البيان فقط كما يصرح بذلك بعيد هذا (التفاتا) وهو اي لفظ الاتهامات (ماخود) اي منقول (من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه و) اما (قول صاحب الكشاف انه) اي هذا النقل (ويسمى التفاتا في علم البيان) فهو (مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة) وقد تقدم ذلك انفا وفي اخر المقدمة فراجع ان شئت (بقوله اي قول امره القيس) في مرئية ايه .

تطاول ليلك بالاثمد وثام الحلى ولم ترقد

والاثمد (بفتح الهزة وضم الميم ويروي بكسرهما) لكنه حيثئذ كما قال في المصباح بمعنى الكحل الاسود ويقال انه معرب قال ابن البطار في المنهاج هو الكحل الاصفهانى ويؤيده قول بعضهم ومعادنه بالشرق انتهى .

(خصص) المصنف (هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي) مع كثرتها (لما فيه) اي في هذا المثال (من الدلالة على) ما يذكره بعيد هذا وهو (ان مذهبه) اي السكاكي (ان كلا من التكلم والمخاطب والضيف اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات) عنده (لانه) اي السكاكي (وقد صرح) في المفتاح (بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه و) كان (مقتضى

الظاهر (ان يقول (ليلي بالتكلم) فمذهبه يشتمل جميع اثنين وثلاثين
قسما لانه جعل الاطلاق متعلقا بالجميع فتأمل (والمشهور عند الجمهور
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة) يعنى
(التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر
منها اي بطريق اخر من الثلاثة) لكن (بشرط) ليس عند السكاكي
وهو (ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر فيكون مقتضى
ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق) الثاني (وبهذا)
الشرط (يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك) اي انما
قلنا بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر الخ .
(لانا نعلم قطعاً من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات) عندهم
(هو انتقال الكلام من أسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
اخر غير ما يترقبه السامع ليبيد) الفائدة العامة التي ياتي ذكرها بعد
الفراغ من الامثلة وهي كون الكلام احسن (نظرية لنشاطه) اي
النشاط المخاطب (و) اكثر (ايقاظاً في اصعائه) اي المخاطب
(فلو لم يعتبر هذا القيد) الذي ذكره بقوله بشرط ان يكون التعبير
الثاني الخ .

(لدخل في هذا التفسير) اي تفسير الجمهور (اشياء ليست من
الالتفات) عندهم (منها) اي من الاشياء التي ليست من الالتفات
عندهم (نحو يا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانست الذي
فعل كذا و) قوله .

نحو اللذون صبحوا اصباحاً يوم النخيل عادة ملحاحاً
(ونحو ذلك بما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب

ونارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب (فلولا ذلك القيد لدخل جميع هذه الامثلة في الالتفات لانه عبر فيها عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر فخرج جميع هذه الامثلة عن الالتفات بذلك القيد لان التعبير الثاني فيها ليس على خلاف مقتضى ظاهر سوق الكلام لان مقتضى ظاهر سوق الكلام في انا زيد مثلا الايراد بالاسم الظاهر لانه لا فائدة في تكرار الضمير الاحلى الوجه الذي يأتى بيانه في الباب الثالث في مبحث تعريف المسند باحدى طرق التعريف وليس المراد هنا ذلك وهكذا بقية الامثلة المذكورة .

(ومنها نحو يا زيد قم ويارجلا له بصر خد يدي وفي التنزيل ءانت فعاب هذا بالهتاء يا ابراهيم) فلولا القيد المذكور لدخل هذه الامثلة ايضا لانه عبر فيها عن معنى اعني المنادي بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر (لان حرف النداء طريق خطاب او تكلم وذلك لانهم جعلوا حرف النداء مع المنادي بمنزلة ادعوك واما (الاسم المظهر) فهو (طريق خفية) .

قال الرضي في اول باب المسمى ان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للفيية مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلمهم نظرا الى اصل المنادي قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلکم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم انتهى .

(ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو واياك نستعين واهدنا وانعمت

فان الالتفات (من الغيبة (الى الخطاب) كما ياتي عن قريب (انما هو في اياك نعيد والباقي) اي الخطابات الثلاثة المذكورة (جار على اسلوبه) اي اسلوب اياك نعيد (وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر) يعني الغيبة في الاسماء الظاهرة قبل اياك نعيد على ما ياتي بيانه عن قريب فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الخطابات الثلاثة في الالتفات ايضا مع انها ليس منه عندهم .

(ومنها نحو يامن هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لانظير له في هذا الفن ونحو قوله) .

يامن يمر علينا ان تفارقهم وجدانا كل شيء بعدكم هدم
(فانه لا التفات في المثال ولا في البيت و (ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة) فالضمير المجرور في لا نظير له جار على مقتضى الظاهر (و) كذلك (حق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر) اما تفارقهم فلان ضمير الجمع الغائبين عائد الى الموصول اعني لفظ من واما بعدكم فلان ضمير جمع المخاطبين انما اتى به بعد تمام المنادي وفي كلام الرضى المتقدم ما يفيدك هنا ولو لا القيد المذكور لدخل هذه الضمائر الثلاثة في الالتفات مع انها ليست منه .

(وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات) من الخطاب الحاصل في المنادي بسبب حرف النداء الى الغيبة في امنوا (و) حيثئذ يكون (القياس اتم) والحاصل ان المنادي في الحقيقة الذين ولفظ ايها جيء به للتحرز عن اجتماع اداتي

التعريف بلا فاصلة والمنادي طريق خطاب كما تقدم في كلام الرضى
فمقتضى الظاهر في صلته ايضا الخطاب بان يقال امتم وذلك للتناسبة
بين الصلة والموصول (فليس) هذا التوهم (بشيء) في يادي النظر
(قال المرزوقي في قوله عليه السلام) في حرب خير

انا الذي سمتني امي حيدرة اكيلكم بالسيف كيل السندرة

وفي بعض النسخ كليث غابات كربه المنظره

(كان القياس ان يقول ع سته) بالضمير الغائب (حتى يكون في
الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد) اي قصده ع (في
الاخبار عن نفسه وكان الاخر) يعني مجموع الخبر يعني الموصول وصلته
(هو الاول) يعني المبتدأى لفظة انا لم يبال برد الضمير الى الاول) اي
لم يبال ولم يعتن بالعائد (وحمل الكلام على المعنى لانه) اي الكلام
(من الالتباس وهو مع ذلك قبيح) عند النحويين حتى ان المازني قال
لولا اشتها مودده لرددته) اي كولا ذكر عنده المتكلم والمخاطب في
صلة الموصول مشهورا من كلام من يوثق به ولا كثيرا لرددته .

قال الرضى واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خيرا عن متكلم
جاء ان يكون العائد اليه غائبا فهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو
انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي
عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدرة قال المازني لو لم اسمه لم
أجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خيرا عن مخاطب نحو انت
الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى اتبى
وقال في المعنى ولكنه مع هذا مقيس وانا اقول وفي اخر دعاء يوم العرة
ما يدل على كونه نصيحا ايضا فراجع ان شئت)

(ومن الناس من زاد لا حراج بعض ما ذكرنا) وهو المذكور بقوله
ومنها **نصر انا زيد وانت عمر الخ** (قيذا) آخر غير القيد المذكور (وهو
ان يكون **الجمهوران** في كلامين) لا في كلام واحد (وهو غلط لان قوله
تعالى **باركنا** حوله **لزيه** من اياتنا فيمن) اي في قراءة من (قرئه)
اي **قوله** **له** (ياء الغيبة التفات من التكلم) في **باركنا** (الى الغيبة)
في **له** (ومن الغيبة الى التكلم) في اياتنا (مع ان قوله من اياتنا
ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات **له** ومشماتة) ولكن لا يخفى
انه مصادرة واضحة اذا الكلام في ان هذا النوع من التعبيرين التفات
ام لا فتدبر .

(وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه) اي من
الالتفات بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من يكون قد عبر عن
معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم (اي بعد ذلك) (غير عنه) اي عن
ذلك المعنى (بطريق اخر) مع القيد المذكور (او يكون مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق منها) اي من الطرق الثلاثة (فعدل) ابتداء (الى)
الطريق (الاخر وعند الجمهور يختص بالاول وكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما في قوله)

نطاول ليلك بالاثمد	ونام الحلى ولم ترقد
وبات وبانت له ليلة	كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نساء جاني	ونخبرته عن امي الاسود

(في الصحاح) اي في كتاب صحاح اللغة (العائر قذى العين)
قال السيوطي في شرح قول ابن مالك

فبلا اجعل الثلاثي اذا صغرتة نحو قذى في قذى

وهو ما يسقط في العين والشراب (و) قريب من ذلك ما (في
 الأساس) اي في كتاب اساس اللغة (في عينه حوار وعائر اي غمضة
 تمض منها) قال في المصباح اغمضت العين اغماضا وغمضتها تغميضا
 اطبقت الاجفان وقال ايضا والكحل يعض العين بحدته اي يلدغ
 مضيقا فحاصله (بالفارسية بهم امدن مزكان چشم وبسته شدن مزه ما
 از درد و سوزش و گرد امدن چرك در چشم) اراد الشاعر انه لم ينم في
 تلك الليلة لانه كان فيها كذى العائر الارمد وهذا المعنى هو المراد من
 قول علي ع في خطبته المعروفة حيث يقول صبرت وفي العين قذى (و)
 بما ذكرنا ظهر ان (باتت له ليلة من الاسناد المجازي) لانه اسند ما
 بنى للفاعل اعني باتت الى الرمان اعني ليلة فهو (كصام نهارة) وقام
 ليله (فانه لا التفات في البيت الاول) يعني في كاف الضمير من ليلتك
 في البيت الاول (عند الجمهور) لانهم يشترطون في النقل ان يكون بعد
 التعبير بطريق اخر وضمير الخطاب في ليلتك ليس كذلك لان امره
 القيس لم يعبر عن نفسه قبل ذلك بطريق من طرق الثلاثة حتى يكون ضمير
 الخطاب في ليلتك المعبر به عن نفسه التمدد عندهم .

(وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفان)
 اما البيت الاول فالالتفات فيه في قوله ليلتك والنكته فيه انه لما ورد
 عليه خبر قتل ابيه غلق واظهر الجزع بحيث اوجب له الشك في نفسه
 هل هو هو او غيره فالتفت فاقام نفسه مقام مكروب وحاطه متوجعا
 له بقوله تطاول ليلتك واما البيت الثاني فالالتفات فيه في قوله بات
 والنكته فيه انه لما زاد عليه الغلق واظهر الجزع غاب عن نفسه فنزل
 نفسه منزلة الغائب فاخبر عن حاله بقوله بات واما البيت الثالث

فالاتفات فيه في قوله جائني والشككة فيه انه لما تنامي جزعه افاق
ورجع اليه عقله فصرف قبح ما هو فيه من الغلق واظهار الجزع وخيل
له ان هناك من يستلذه سبب ما هو فيه فخطابه بخبرا عن السبب على
وجه الاعتذار واظهار الحزن بقوله وذلك من نباء الخ

(وقول صاحب الكشف قد التفت امرء القيس ثلاث التفاتات
في ثلاث ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه) اي
لمذهب صاحب الكشف ان كان توزيع الالتفاتات الثلاث عند صاحب
الكشاف على الابيات الثلاث على النحو الذي مر من مذهب السكاكي .
(فان قيل) لا نسلم ان توزيع الالتفاتات عند صاحب الكشف
على النحو الذي مر من مذهب السكاكي فانه (يجوز ان يكون) عند
صاحب الكشف (احدها) اي (ح) الالتفاتات الثلاث (في بات)
فانه عبر فيه عن نفسه بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق الخطاب
في ليلك (والاخران في جائني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في
ليلك والاخر باعتبار الانتقال من العيبة في بات او يكون الثاني) من
الثلاث (في) الكاف من قوله (ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى
الخطاب لان الكاف في) لفظ (ذلك للخطاب) كما سنبينه عن قريب
(و) الالتفات (الثالث في جائني باعتبار الانتقال من الخطاب) في
ذلك الى التكلم في خبرته (فيصح ان فيه) اي في قول امرء القيس
(ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا) فمن اين علم ان التوزيع
عند صاحب الكشف مثله عند السكاكي حتى يصح ان يقال ان مذهب
السكاكي موافق لمذهبه لم لا يجوز ان يكون التوزيع عند صاحب الكشف
على النحو المذكور الذي يوافق مذهب الجمهور .

(فالجواب عن) التوزيع (الاول ان الانتقال اما يكون من شيء)
اي من طريق (حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من
الخطاب في ليئك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جائي الامن الغيبة
وحدھا) فليس ههنا ثلاث التباينات على مذهب الجمهور حتى يقال ان
مذهبهم موافق لمذهب صاحب الكشف .

(و) الجواب (عن) التوزيع (الثاني انه لا نسلم ان الكاف في)
لفظ (ذلك خطاب لنفسه) اي لنفس امرء القيس (حتى يكون المعبر
عنه) في بات وفي ذلك وفي جائي (واحدا بل هو) اي الكاف في
ذلك خطاب لمن يتلقى منه) اي من المتكلم اي من امرء القيس (الكلام
كما في) الكاف من لفظ ذلك في (قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد
ذلك ثم توليتهم من بعد ذلك حيث لم يقل) جل جلاله (ذلكم) لان
المخاطب والمتلقى منه جل جلاله الكلام هو رسول الله ص وليعلم ان
اصل هذا البحث مع الجوابين ذكره المصنف في آخر بحث الالتفات
ولعلنا نورد بعض كلامه في المباحث الاتية .

(فائدة) اعلم ان اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر
واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك
بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب
ايضا خمسة والخمسة الاخيرة تسعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى
فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلًا من ضرب خمسة في خمسة
هذا بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصلًا من
ضرب ستة للاشارة في ستة للمخاطب تقول ذاك ذاكما ذاك ذاكما

ذاكن وهكذا تقول في الاربعة السمية اعني دان ونان وتا واولاء فتحصل من ذلك ان اسم الاشارة لبيان حال المشار اليه من حيث الافراد والتذكير وفروعهما والكاف لبيان المخاطب ومن يلقى الكلام من المتكلم فوجه افراد اسم الاشارة وجمع كالمخاطب في قوله تعالى حكاية فذلك الذي لمثني فيه ان المشار اليه فيه هو يوسف ع والمخاطب نساء مصر ووجه تشية اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى فذاذك برهاتان ان المشار اليه فيه اثنان وهما اليد البيضاء والعصا والمخاطب واحد وهو موسى ع ووجه جمع اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون ان المشار اليه هو المؤمنون والمخاطب هو رسول الله ص فتدبر وافهم واعتصم .

(مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن رسول عيسى ع حبيب التجار (وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون) الشاهد في قوله ترجعون حيث اتى به (مكار ارجع) اذ مقتضى الظاهر والماسب لقوله وما لي لا اعبد ان ياتي بعمل المتكلم فعدل عنه الى فعل المخاطب اعني ترجعون .

(فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه) اي حبيب التجار (حتى يكون المعبر عنه واحدا) بل ترجعون خطاب لقومه لان المقصود كما يظهر من سياق الآية وعظمهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون من الخطاب في ترجعون فليس فيه الالتفات من التكلم في وما لي لا اعبد الذي فطرني الى الخطاب في ترجعون لان من شرائط الالتفات كون المعبر عنه واحدا وهو مفقود في الآية فلا شاهد فيها (قلت نعم) يشترط في الالتفات ذلك الاتحاد ونسلم ان ترجعون ليس خطابا لنفسه بل

هو خطاب لقومه كما ذكرت (ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد)
الذي فطرني ايضا قومه (المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي
فطرکم كما سيجيء) في الباب الثالث في بحث التعريض حيث يقول
ونظيره اي ونظير لثن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام
المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
اي وما لكم لا تعبدون الذي فطرکم بدليل واليه ترجعون اذ لو لا
التعريض لكان المناسب لسياق الاية ان يقال واليه ارجع انتهى وقد
نقلنا بعضا منه فيما سبق في بحث وضع المظهر موضع المضمحل لقصد
الاستعفاف فراجع فانه لا يحلو من فائدة في المقام .

(فالمعبر عنه في الجميع) اي في جميع الضمائر المذكورة في الاية
(هو المخاطبون) يعني قومه الدين اراد ان يحصهم .

(فان قلت حينئذ) اي حين اذ كان المعبر عنه في الجميع هو المخاطبون
(يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر) فلا التفتات فيه (و)
ذلك لان (الالتفات يجب) فيه (ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر)
لانه من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك ظاهر .
(قلت لا نسلم ان قوله ترجعون) وارد (على مقتضى الظاهر) وذلك
(لان الظاهر) كما اشير اليه في اوائل الباب الاول قسمان احدهما ما
هو اصل المراد والواقع حقيقة وثانيهما ما هو اسلوب الكلام وصوغه
وشكله وصورته وقوله ترجعون وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى
الثاني لان الظاهر بالمعنى الثاني (يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام)
وصوغه وشكله وصورته (بل) من المستحسن ان (يجرى) الجزء (اللاحق)
من الكلام (على سنن) الجزء (السابق) منه ومن هنا جعلوا المشاكلة

والتقنية والسجع والموازنة من المحسنات البديعية ويأتي تفصيلها في الفن الثالث انشاء الله تعالى والسنين جمع سنة بمعنى الطريقة والسيرة كغرف وغرفة .

(وهذا الخطاب) في ترجعود (مثل التكلم في قوله) اى امر القيس (من نبأ جائي) في ان كلا منهما وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول ففي كل واحد منهما التفتات على كلا المذهبين كما سيصرح بعيد ذلك .

(وقد قطع المصنف) في الايضاح (بانه) اى من نبأ جائي (وارد على مقتضى الظاهر) لانه بعد ما فرغ في الايضاح من امثلة اقسام الالتفات قال ما هذا نصه واما قول امرء القيس تطاول ليملك بالاثمد فذكر الابيات الثلاثة ثم قال فقال الرعشى فيه ثلاث التفتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان على تفسيره في كل بيت التفتاة .

لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفتات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم انتهى .

والى هذا المنع اشار التفتازاني بقوله (وزعم) المصنف (ان) الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا) القيد اعني قوله عند السكاكي (مشعر بانحصاره) اى الالتفات (فيه) اى في خلاف مقتضى الظاهر (عند غير السكاكي) لانه المفهوم من القيد المذكور (وفيه) اى فيما قطع المصنف وزعم (نظر) وذلك (لان) مثل ترجعون وجائي في الاية والبيت (اى كل ما لم يجر على سنن

الجزء السابق أى تغير فيه أسلوب الكلام (الالتفات عند السكاكي وغيره)
أيضا (فلو كان) مثل ترجعون وجائي (واردا على مقتضى الظاهر)
نظرا الى انه موافق لاصل المراد والواقع حقيقة (لما انحصر الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الاختلاف
بينه وبين غيره) وحينئذ يلزم ان يكون القيد المذكور لغوا (ثم الحق انه)
اى الالتفات (منحصرا في خلاف مقتضى الظاهر) عند الجميع لانه كما
تقدم انفا من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك
ظاهر (و) الحق (ان مثل ترجعون وجائي من) اقسام (خلاف المقتضى
على ما حققناه) من ان الظاهر يقتضي ان لا يعبر أسلوب الكلام بل
يجري اللاحق على متن السابق وقد اوضحناه نحن بما لا مزيد عليه
والله الحمد وله الشكر والمنة على التوفيق لفذلك .

(و) مثال الالتفات من التكلم (الى القية قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك) لان لفظ رب اسم مظهر وقد تقدم انه طريق القية
فجعل (مكاننا) والفائدة في خصوص هذا الالتفات ان في لفظ الرب
الحث على فعل المأمور به اعنى الصلاة التي هي من افضل العبادات لان
المربي الحقيقي يستحق العبادة .

(و) ان قلت كيف يصح ان يستعمل لفظ الجمع اعنى لنا في الله
الواحد الاحد حق يقال انه عدل منه الى لفظ الرب .

قلت (قد كثر في الواحد من المتكلم) استعمال (لفظ الجمع تعظيما
له لعددهم) اي المتكلمين البالغاء عربا كان او غيرهم المتكلم (المعظم كالجماعة
ولم يجيء ذلك) الاستعمال (للغائب والمخاطب في الكلام القديم) اي
كلام من يستشهد بكلامه في اثبات القواعد وقد تقدم المراد منه في

اوائل الكتاب في الفرق بين الشواهد والامثلة (وانما هو) اي محي.
ذلك للغائب والمخاطب من (استعمال المولدين) اي المحدثين وقد
تقدم المراد منهم هناك وتقدم هناك بعض الكلام بما يفيدك ههنا فراجع
ان شئت (كقوله)

ياي نواحي الارض ابني وصالحكم واتم ملوك ما المقصودكم نحو
حيث استعمل ضمير الجمع في الواحد (تعظيما للمخاطب وتواضعا
من المتكلم) حفظا للادب (و) مثل الالتفات (من الخطاب الى التكلم
قول علقمة بن عبيدة طعابك اي ذهب بك قلب) وقوله (في الحسان
متعلق بطروب قال المرزوقي معى طروب في الحسان له طروب في طلب
الحسان ونشاط في مراودتها) فحاصل المعنى قريب بما قيل بالعارسية
مسلمان دلم خوشكل پسند ^{هم} وندندان خو شكل مثل قدم
(بعيد الشباب اي حين نوى الشباب وكاد يصرم) اي ينقطع (عصر
حان مشيب اي زمار قرب المشيب واقامه على الهجوم يكلفني ليلي فيه)
اي في ياء المتكلم في يكلفني الشاهد لانه (التيمات من الخطاب في
طعابك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وعاقل يكلفني ضمير القلب ويلي
مفعوله الثاني والمعنى يكلفني ذلك القلب ليلي ويطالبني بوصلها) هذا
كله على رواية يكلفني بالياء التحتية (وروى بالتاء فوقاية) وذلك
اما (على انه) اي تكلفني (مسند الى ليل والمفعول) الثاني (محذوف
اي شدائد فراقها او على انه) اي تكلفني (خطاب للقلب) وحينئذ
مفعوله الثاني القلب (فيه) اي في تكلفني اي في صديقه المستتر
(التيمات اخر من القبية) اي من الاسم الظاهر اعنى القلب المذكور
في البيت الاول (ال الخطاب) باسمير المستتر (وقوله طعابك فيه

اللتفات آخر عند السككي لا عند الجمهور) فان مقتضى الظاهر طحاوي
 اى الاتيان بضمير المتكلم فعول من ابتدائه الى ضمير الخطاب (وقد
 شط اى بعد وليها اى قريبا) حاصل المعنى ان ايلم قرب ليل صارت
 بعيدة لامور اوجبت ذلك وبين تلك الامور بقوله (وعادت عواد بيننا
 وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون) وزنه في الاصل (فاعلت
 من المعادة) اى من باب المفاعلة مشتق من العداوة اصله عادت
 تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء
 الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه بعد الاعلال فاعت واما عواد
 فهو جمع عادية بمعنى الصارف عن الفى والمانع من حاصله بالقارسية
 (كرفتارى هاى روزكار) والخطب اى الامر الشديد ينزل على الانسان
 (كان الصوارف والخطوب صارت قعادية) لانها تمنعه من قرب ليل
 ووصلها .

(ويجوز ان تجعل) كلمة عادت مشتقة (من عاد يعود) بمعنى
 وجمع يرجع (اى عادت عواد وعوائق) اى الموانع التى (كانت تعول)
 اى تصير حائلا (بيننا الى ما كانت عليه قبل) من صيرورتها حائلا .
 (و) مثال الالتفات من الخطاب (لى الغيبة قوله تعالى حتى اذا
 كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم) (و) مثال الالتفات (من الغيبة
 الى التكلم قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان
 ساقه والى الخطاب ممالك يوم الدين اياك نعبد) والشاهد في هذه الامثلة
 واضح لا يحتاج الى البيان (وذكر صدر الافاضل في) كتاب (ضرام
 السقط) شرح ديوان المعرى (ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب
 بالكلام في الحالين) اى حال قبل العدول وحال بعد العدول (واحدا

كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من سبب الظاهر فهو (اى الله جل جلاله) بمنزلة المخاطب به (اى بما قبل هذا الكلام) (لان ذلك) اى ما قبل هذا الكلام (يجرى من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير) .

تحي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح

اختي يا فداك امي وامي بسبب منك انك ذو ارتياح

(فانه ليس من الالتفات في شيء) مع انه عبر عن الخليفة اولو بطريق الغيبة وثانيا بطريق الخطأ - (لان المخاطب بالبيت الاول امرته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة) وهذا عكس قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستمقرى لذنبك فتبصر .

(فهذا) اى تفسير صدر الافاضل (اخص من تفسير الجمهور) لانهم لم يشترطوا وحدة المخاطب في الحالين (فقول ابي العلاء)

هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك

(فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم الى الغيبة في اسم الاشارة اعنى (اولاك) بالقصر (بمعنى اولئك) بالمد (وهو) اى صدر الافاضل (قال انه) اى قول ابي العلاء اولاك ليس التفاتا بل هو (احزاب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم) فانه (وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت) اى الذى يتلقى من ابي العلاء البيت لما مر اننا من ان الكاف في اسماء الاشارة لبيان من يتلقى من المتكلم الكلام .

(وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام

بجملة مستقلة متلاقية (اى مناسبة (له) اى الكلام (فى المعنى على طريق المثل او الدعاء لو نحوهما) من الايقال والتكميل ونحوهما بما ياتى فى باب الايجاز والاطباب والمساواة فالمثل (كما فى قوله تعالى) جاء الحق (وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) فان قوله تعالى ان الباطل كان زهوقا كما ياتى فى الباب المذكور جاز مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال وهو بمنزلة التاكيد لما قبله وقريب من ذلك قولهم بالفارسية (باركج بمنزل نميرسد) (و) الدعاء نحو (قوله ثم اعرفوا صرف الله قلوبهم) .

قال فى الكشف صرف الله قلوبهم دعاء عليهم بالتحذلان وبصرف قلوبهم عما فى قلوب اهل الايمان من الانشراح انتهى .

(و) كما (فى) الفقرة الثانية من (كلامهم قسم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر) فانها بمنزلة الدليل والبرهان للفقرة الاولى من كلامهم (و) كما (فى) كل واحد من البيتين من (قول جرير)

مضى كان الحيام بدي طلوح سقيت الغيث ايها الحيام

اتمى يوم تضقل عارضها بفرع بشامة سقي البشام

فجملة سقيت الغيث فى البيت الاول وسقى البشام فى البيت الثانى جملة دعائية لان الدعاء بالسقي معروف عند العرب لان الماء لا سيما اذا كان غيثا اهم شي عندهم ووجه ظاهر .

(و) المعنى (الثانى ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلجه شيء) كان وقع فى ذهنه ان ذلك المعنى امر غريب صدر منك فيريد ان يستل سببه فتلفت الى كلام) اخر ومعنى ثان (يزيل) هذا الكلام والمعنى الثانى (اختلجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة)

فلا صرمة يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفولنا فنسكارمه
(كانه لما قال فلا صرمة يبدو) وقع موضع تعجب فلان كون هجر
الحبيب وقطعه كما ياتي في الباب المذكور مطلوباً للمحب امر غريب
يتعجب منه الناس لانه خلاف ما عليه سائر العشاق والمحبين (قبل له)
اي للشاعر (وما تصنع به) اي بهجر الحبيب (فاجاب) وبين السبب
(بقوله وفي اليأس راحة) واذا ظهر السبب بطل المحجب وقريب من
ذلك قوله

فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غش من سيني
والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني
وقريب منه ما قيل بالفارسية

دشمن دوست نما هر چه کند ترويم است
حکم خاموش نشين چون سک خاقل گير است
مدعي گر برخاست نيغ کشيد هيج مگو
که تو را کم على تير تراز شمشير است

(ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق) اي في كل موقع
من مواقفه (ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر كان احسن
تطرية اي تجديدا) هذا اذا كان التطرية بالياء (واحداثا) هذا اذا
كان بالهمزة فعلى الاول ماخوذ (من طربت الثوب) اذا عملت به
ما يجعله طريا كانه جديد من قيل ما يسمى في زماننا بالكوى والاطو
وعلى الثاني ما خوذ من طره عليه اذا ورد على الشي بعد ما لم يكن
(لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء) اي للاستماع (اليه اي
الى ذلك الكلام) الذي نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر لان في كل

جديد لذة ومن هنا قال الشاعر بالفارسية

مطرب خوشنوا بگو تازہ بتازہ نوبنو

بادہ دلکشما بجو تازہ بتازہ نوبنو

باصنمی چو لعبق خوش اشین بحدونی

بوسه ستان بکام از او تازہ بتازہ نوبنو

(وقد يختص موافقه بلطائف) الباء داخلة على المتصور وهذا من مقابلة الجمع بالجمع نحو ركب القوم دانهم أى ركب كل واحد منهم دابته المختصة به وإلى هذا المعنى أشار بقوله (أى قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة) ونكتة (ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام) وقد يبا بعضا منها في ضمن الاشارة المتقدمة وقال بعضهم لا يجب ان يختص كل موقع من مواقع الالتفات بلطيفة كما توهمه الشارح والا لاوجب ذلك ان لا يكتفى به الالتفات باللطيفة العامة وهذا اقرب الى ظاهر المتن بقية لفظة قد فتأمل

(كما في سورة الفاتحة وان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد) بقوله الحمد لله الدال على انه مستحق لجميع المحامد سواء على ما تقدم في اول الكتاب من كون اللام في الحمد للاستغراق وكان ذلك الذكر صادرا (عن قلب حاضر) لا غافل فحينئذ (يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه أى على ذلك الحقيق بالحمد) لان من كان حاضرا للقلب وذاكر النفس اذا انتقل الى قوله رب العالمين الدال على انه مالك للعلمين ومريهم لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى قوله الرحمن الرحيم الدال على كونه متعنا على الخلق في الدنيا مؤمنا كان او كافرا كما قال بالفارسية

ای کریمی که از خزانه غیب کبر وترسا وظیفه خورداري
دوستا برا کجاکی محروم توکه بادشمنان نظر داري

وعلى المؤمنين خاصة في الآخرة تتضاعف قوة ذلك المحرك وإلى
ذلك أشار بقوله (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
قوى ذلك المحرك إلى أن يؤل الأمر إلى خاتمتها أي خاتمة تلك
الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة أنه أي ذلك الحقيق
بالحمد مالك للأمر كله في يوم الجزاء لأنه احتيف مالك إلى يوم الدين
على طريق الاتساع) .

اعلم أن الاتساع في الظروف على ثلاثة أقسام الأول الاتساع من
حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الأصلي وغيره وهذا هو المراد في رد
من استدلى على جواز تقديم خبر ليس عليه بتقديم معموله في قوله تعالى
إلا يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم حيث أجيب عن ذلك باتساعهم في
الظروف والثاني الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي
الحقيقي والمجازي نحو في ذمتي دين والثالث الاتساع من حيث الإله
بأن يستعمل مع إله الظرفية أي مع لفظة في وبدونها وهذا هو المراد
في المقام فلذلك قال (والمعنى على الظرفية أي مالك في يوم الدين
والمفعول أي مفعول مالك (محذوف للتعميم) لما يأتي في الباب الرابع
من أن حذف المفعول قد يصيد التعميم فالمعنى كما في المتن أنه تعالى
مالك للأمر كله في يوم الجزاء (فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في
القوة الإقبال عليه أي على ذلك الحقيق بالحمد) والتوجه إليه (و)
يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الخطاب) أي خطاب ذلك
الحقيق بالحمد (بتخصيصه بغاية الخضوع) بقوله إياك نعبد إذ معناه

كما يجيء في الباب الرابع فنخصك بالعبادة (و) بتخصيصه بطلب
العون أي (الاستعانة) منه (في المهمات) بقوله وإياك نستعين اذ منناه
كما يجيء هناك فنخصك بالاستعانة .

(والباء في تخصيصه متعلق بالخصب تقول مخاطبته بالدعاء اذا
دعوت له مواجهة) حاصله ان الخطاب يتعدى الى المفعول الثاني بالباء
(والمعنى) أي معنى قوله وكلما أجرى الى قوله والخطاب بتخصيصه
بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات انه (يوجب ذلك المحرك ان
يغاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة
وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات
منه لا من غيره ونعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة) أي من
عدم تقيدها بمفعول أي من حذف المفعول والتقدير إياك نستعين في
جميع المهمات والامور هذا على ظاهر المتن من تقييد الاستعانة بالمهمات
(و) لكن (الاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة) أي إياك
نستعين في اداء العبادة (و) حينئذ (يكون اهدنا بياناً للمعونة) التي
تطلب من الله في اداء العبادة (ليتلائم الكلام) أي يتناسب جمعه
الاربع حيث وقع إياك نعبد بياناً للحمد وإياك نستعين طلباً للاعانة
على العبادة واهدنا بياناً للمعونة ويتلاحق الجمل الأربع التي اشتملت
عليها هذا السورة فعلى هذا يكون حذف مفعول الاستعانة لمجرد الاختصار
لوجود القرينة عليه (و) حينئذ (يكون العبادة له لذاته) تعالى
وتقدس (لا وسيلة الى طلب الخواص والاستعانة في المهمات) فان ذلك
لا يناسب الاخلاص .

(قاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات) أي الالتفات في إياك

نعبد (هو أن فيه) أي في هذا الالتفات (تنبيها على أن العبد إذا
 اخذ) أي شرع (في القراءة يجب أن تكون قرائته) من حضور القلب
 (على وجه يجد من نفسه ذلك المعرك المذكور) حتى يكون ممن يعبد
 الله بما وصى به رسول الله ص حيث يقول يا أبا ذر أعبد الله كأنك
 تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك وفي بعض نسخ الحديث كما قال
 ميرزا أبو طالب في آخر البهجة المرضية فإن كنت لا تراه فإنه يراك .
 (هذا) الوجه (الذي ذكره المصنف) في بيان اللطيفة (جار على
 طريقة المفتاح وطريقة الكشف هو أنه) أي العبد (لما ذكر الحقيق
 بالحمد) بقوله الحمد لله (وأجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم
 عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالنفت) من الغيبة (وخوطب ذلك)
 الحقيق (المعلوم المتميز) بتلك الصفات (فقل إياك يا من هذه صفاته
 نعبد ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له لأجل ذلك التميز الذي
 لا يعق العبادة إلا به) أي لأنه بسبب ذلك التميز (لأن الخطاب) كما
 بين في بحث الضمائر (أدخل في التميز وأعرف) من الغيبة (فيه)
 أي في التميز (فكان تعليق العبادة به) أي بالخطاب (تعليق بلفظ
 التميز) بتلك الصفات (ليظهر) ذلك التعليق (بالعلية) لأن تعليق
 الحكم بالوصف مشعر بالعلية فيكون كدعوى الشيء ببيته وبرهان .
 (ويمكن) بيان اللطيفة بطريقة أخرى وهي (أن يقال إن ازدياد
 ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميظه) (و) ازدياد
 العلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس) أي نفس العبد غير
 الغافل (إلى الذات الحقيق بالمادة فكلمها أجرى عليه صفة من تلك
 الصفات العظام ازداد ذلك) الرضوح والتميز والعلم (وقد وصف ذلك)

الحقيق بالعبادة (اولاً بانه) رب العالمين اي (المدير) والمربي (للعالم
واهلك وثانياً بانه) الرحمن اي (المنعم بانواع النعم الدنيوية و)
الرحيم اي المنعم بانواع النعم (الاخرية لينتظم لهم) اي اهل العالم
(امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد) كما قيل بالفارسية
ابرو بادومه وخورشيد وقلك دركارتد

تاتو ناني يكف اري وبفقلت نفودي
همه از بهر توسر كشته وقرمان بردار

شروط انصاف نبا شد كه تو فرمان نبری

(وثالثاً بانه) مالك يوم الدين اي (لعالم الغيب) اي يوم الجزاء
(واليه) اي الى ذلك الحقيق بالحمد (معاد العباد) فسبحان الذي
بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون (فأنصرفت النفس) اليقظي لا
التائمة الحمقاء (بالكلية اليه) اي الى ذلك الحقيق بالحمد (لتناهي
وضوحه وتمييزه بسبب هذه الصفات) بحيث لما مثل عليه الصلاة والسلام
اترى ربك قال ع كيف اعبد رباً لم اره لو كشف الغطاء ما ازددت
يقيناً

چشم دل باز كن كه ان بيني انچه نديدني است ان بيني
محمد ديدم وموسى شنيدم شنيدم كى بود مانند ديدم

(فنحوطب) ذلك الحقيق بالحمد (تنبها على ان من) اي الذى
(هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزاً عن
سائر الذوات حاضراً في قلبه) اي في قلب العبد بحيث يراه ويشاهد
حال العبادة) بل في جميع الحالات كما قال عليه الصلوة والسلام
مانظرت الى شيء الاورابت الله قبله ومعه وبعده كما قال بالفارسية

هرکيا هي که ارزمين رويد و حده لاشريك له گويد
برک درختان سبزد نظر هو شيار

هر ورقى دفتر يست معرفت کرد کار

لهم اعين لا يبصرون بها اني الله شك فاطر السموات والارض (وفيه)
اي في هذا الالتفات والمخاطب (تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان
تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراها ولا يشك في (ماسواه)
بعينه لو وقع فلذة كبده في القليب او اخرج السهم من رجله لا يلتفت ولا يشعر الا
بمد الفراغ من تلك العبادة اللهم زدني علما وعملا والحقني بالصالحين
بحق محمد وآله البررة المتجبين امين امين يا رب العالمين .

(ولما ابخر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام)
اخر (منه) غير الاقسام التي تقدمت في قوله فيوضع المضمر موضع
المظهر الى ما (وان لم تكن) هذه المدة .

(من مباحث المسند اليه يقال) استطرادا (ومن خلاف مقتضى
الظاهر تلقى المخاطب) هذا من اضافة المصدر الى المفعول والعامل
وهو المتكلم محذوف اي تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقبه) ذلك
المخاطب من ذلك المتكلم (بحمل كلامه) اي بسبب حمل المتكلم
كلامه اي كلام المخاطب (على خلاف مراده) اي على خلاف مراد
المخاطب الذي صدر منه الكلام اولا (والباء في بغير للتعدية وفي
بحمل للسببية والمعنى) اي معنى المتن (ومن خلاف مقتضى الظاهر
ان يلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام) اولا (بغير ما يترقبه
هو) اي المخاطب (بسبب حمل) المتكلم (كلام المخاطب على خلاف
ما اراده) المخاطب (تنبيها له) اي للمخاطب (على انه اي ذلك

الغير) الذي هو خلاف مراده (هو الاولى بالقصد والارادة) اي الاولى بان يقصده المخاطب ويريده (كقول القبطي للحجاج وهو على ما قيل كان من روساء العرب وقصعائهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على امير المؤمنين (ع) ونقل انه كان جالسا في بستان مع جماعة من اخوانه في زمن الحصرم اي العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج لعنه الله فقال القبطي اللهم سود وجهه واقطع عنقه واستقي من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له انت قلت ذلك الكلام فقال نعم ولكن اردت العنب الحصرم فلم يقبل الحجاج هذا منه (وقد قل الحجاج له حالكون الحجاج متواعدا اياه لاحملك على الادهم يعني القيد هذا مقول الحجاج) ووعده واما (مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب) فاسم (هذا) مقول قول القبطي فابرز وعيد الحجاج) بالشر (في معرض الوعد بالخير) .

قال في المصباح وعده وعدا يستعمل في الخير والشر ويعدى بنفسه وبالباء فيقال وعده الخير وبالخير وشرا وبالشرا وقد اسقطوا لفظ الخير والشر وقالوا في الخير وعده وعدا وعده وفي الشر وعده وعيدا فالمصدر فارق واوعده ايعاده وقالوا اوعده خيرا وشرا بالالف ايضا وادخلوا الباء مع الالف في الشر خاصة والتخف في الوعد عند العرب ككذب وفي الوعد كرم قال الشاعر .

واني وان اوعدته او وعدته لمخلف ايعادي ومنجز موعدى
ولتفاء الفرق في مواضع من كلام العرب اتحل اهل البدع مذاهب
لجهل باللغة العربية انتهى .

(و) الشاهد انه اي القبطي (ثناء) اي الحجاج (بغير ما

يترقب بان حمل القبمثرى (الادهم في كلامه) اي الحجاج (على
الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم
اليه الاشوب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد
الحجاج انما هو القيد فنبه (القبمثرى الحجاج) على ان الحمل على
الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من من كان مثل الامير
في السلطان) اي في الغلبة والسلطة (وبسطة اليد فبعدير بان يصعد
اي بان يعطي المال ويهب) فهو (من الاصفاد) اي من باب
الافعال (لا ان يصعد اي يقيد ويوثق) فهو (من صفده) اي من
الثلاثى المجرد بخلاف الاول فانه كما قلنا من المزيد فيه .

قال الراغب في المفردات الصفد والصفاد النسل وجمعه اصفاد
والاصفاد الاغلال قال الله تعالى مقرئين في الاصفاد والصفد العطية
اعتبارا بما قيل انا مغلول اياديك واسير نعمتك ونحو ذلك من الالفاظ
الواردة عنهم في ذلك .

وقرب من ذلك ما في الكشف في سورة ص وهذا نصه الصفد
القيد وسمى به العطاء لانه ارتباط للنعيم عليه ومنه قول علي (ع)
من برك فقد اسرك ومن جفاك فقد اطلقك ومنه قول القائل غل يدا
مطلقها وارق رقبة معتقها وقال حبيب ان العطاء اسار وتبعه من قال
وقيدت نفسي في ذراك محبة ومن وجد الاحسان قيذا تقيدا
وفرقوا بين الفعلين فقالوا صفده قيده واصفده اعطاه كوعده اوعدده
انتهى .

واما النكته في ذلك الفرق فقال بعض المحققين ان صفد للقيد وهو
ضيق فناسب ان تقلل حروفه الدالة عليه واصفد للاعطاء المطلق المطلوب

فيه الكثرة فتناسب فيه كثرة الحروف انتهى والاصل في ذلك ما هو المعروف عندهم من ان كثرة المبنى تدل على كثرة المعنى غالبا وسياتي بيان المناسبة بين الالفاظ والمعاني في الفن الثاني قبيل بحث المجاز انشاء الله تعالى .

(وقال له الهجاج ثانيا انه اى الادمم حديد فقال لان يكون حديد اخير من ان يكون بليدا فعمل الحديد ايضا على خلاف مراده) فان الهجاج اراد بالحديد ما يتخذ من المعدن وهو معروف فعمله القبحى على ذى الحدة اى حسن الجرى وسريع السير فقال الهجاج لاصوانه احملاه فلما حملوه قال سبعان الذى سخر لاهدم الاية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم فنصنع منه الهجاج فقد سخر الهجاج بهذا الاسلوب من الفصاحة حق تجاوز عنه والا فالهجاج ومن يعذوه ليس بمن يتجاوز عن سلط عليه بسهولة ولو كان بيده زعامة وشاغلا مقام الائمة فقد نقل في سفينة البحار عن المسعودى انه قال ان الهجاج كان يخبر عن نفسه ان اكثر لذاته سفك الدماء وارتكاب امور لا يرتكبه غيره الى ان قال واحصى من قتله صبرا سوى من قتل في عساكره وحروبه فوجد ماء الف وعشرين الفا ومات وفي حبه خمسون الف رجل وثلثون الف امرأة منهم مئة عشر الفا مجردة وكان يحبس النساء والرجال في موضع واحد ولم يكن للحبس ستر يستر الناس من الشمس في الصيف ولا من المطر والبرد في الشتاء وكان له غير ذلك من العذاب وذكر انه ركب يوما يريد الجمعة فسمع ضجة فقال ما هذا فليل له المحيوسون يضجون ويشكون ما هم فيه من البلاء فالتفت الى ناحيتهم وقال اخسروا فيها ولا تكملون فيقال انه

مات في تلك الجمعة ولم يركب بعد تلك الركبة .

وعن تاريخ ابن الجوزي كان سجنه حائطا محوطا لاسقف له فاذا اوى المسجونون الى الجدران يستظلون بها حر الشمس رمتهم الحرس بالحجارة وكان يطعمهم خبز الشعير مخلوطا بالملح والرماد وكان لا يلبث الرجل في سجنه الا يسيرا حتى يسود ويصير كأنه زنجي حتى ان غلاما حبس فيه فجاءت اليه امه بعد ثلاثة ايام تتعرف خبره فلما تقدم اليها انكرته وقالت ليس هذا ابني هذا بعض الزنج فقال لا والله يا اماء انت فلانة بنت فلانة وابي فلان فلما عرفت شقة شقة كان فيها نفسها ويحكى عن الشعبي انه قال لو اخرجت كل امة خبيثها وفاسقها واخرجنا الحجاج بمقابلتهم لعليتناهم .

قال ابن حلكان وكان مرفقه بالاكلة وقعت في بطنه ودعا بالطبيب لينظر اليها فاخذ لحما وعلقه في خيط وسرجه في حلقه وتركه ساعة ثم اخرجته وقد لصق به دود كثير وسلط الله تعالى عليه الزمهرير فكانت الكوائين يجعل حواء مواقد مملوءة نار وتدنى منه حتى يحرق جلده وهو لا يحس بها الى ان مات عليه لعائن الله انتهى .

وكان هو لمة الله عليه ثمرة من ثمرات الشجرة الملعونة في القرآن والشجرة تنبي من الثمرة وانما اطنبت الكلام هنا وان كان خارجا عن وضع مانع فيه لامرين احدهما لان يعتبر العاقل ويتنبه الغافل ولا يغتر بما يرى من نعيم الدنيا وسلطانها بيد بعض الغفلة واتباعهم ويقول بلسان المتكلم او الحال .

كجما من شكرا ين نعمت كذارم كه زور مردم از ادى نذارم
والثاني ان يرضي العاقل وان كان يهينه من هو عن نفسه غافل لما

روي عن رسول الله (ص) انه قال وب اشعث اغبر ذى طمرين
مدفع بالابواب لو اقسم على الله لا يره اى يدفع عند الدخول على
الاعيان والحضور في المجالس ولا يترك ان يلج الباب فضلا عن ان يحضر
ويجلس فيما بينهم لو اقسم على الله لا يره اى لو سئل الله تعالى شيئا
واقسم عليه ان يفعله لفعله والطمر الثوب والاشعث المخبر الراس المتفرق
الشعر كذا في السنية وبعضه ما في حديث القدسي عدى اطلق
اجملك مثل .

(او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل غير ما يتطلب)
التعاطب هو الطلب مرة بعد اخرى (بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى
غير ذلك السؤال تنبها) من المجيب للسائل (على انه اى ذلك الغير
اولى بحاله او المهم له) لعدم اهليته لجواب ما يستل او لعدم الفائدة
فيه بالسبة اليه فالاول اى الاول بحال السائل لعدم اهليته لجوابه
ما يستل (كقوله تعالى يستلونك عن الاهلة) جمع الهلال (قل هي
مواقيت للناس والحق) هذا هو الشاهد .

وقد روى ان جمعا من الامصار (سئلوا عن السبب في اختلاف
القمر زيادة النور ونقصانه حيث قلوا ما زال الهلال يبدوا دقيقا مثل
الخيوط ثم تتزايد قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود
كما بدء لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الفرض من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم
من المزارع والمتاجر) اى ازمة زراعاتهم وتجاراتهم (ومحال الديون)
اى ازمة حلول الديون (و) زمان (الصوم وغير ذلك) بما لا بد
من معرفة زمانه (و) كذلك الاهلة بحسب ذلك الاختلاف (معالم

للحج يعرف بها) بالاهلة (الكس وقته) اى وقت الحج (وذلك)
اي انما اجبوا ببيان الغرض لا السبب (للتنبيه على ان الاولى والايق
بعالهم ان يسئلوا عن الغرض لاعت السبب لانهم ليسوا بمن يطلعون
بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به) اى بذكر
السبب (غرض) وفائدة .

اما السبب فقالوا ان القمر جرم اسود مظلم ونوره مستفاد من
نور الشمس فاذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها
لحيلولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله شيء منها
فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعظا كالقوس ثم كلما ازداد البعد
من المسامته ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا اخذ القمر في القرب
من الشمس في سيمه كان الاتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل
جميعا ومن هذا البيان يظهر الوجه في المثالين المعروفين عند اهل الميدان
كل قمر منخسف وقت الحيلولة بالضرورة ولا شيء من القمر بمنخسف
وقت التربيع بالضرورة .

(و) الثانى اى المهم للسائل اعدم الفائدة فيما سئله بالنسبة اليه
(كقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فملوا الدين
والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون)
فانه قد روى ان عمرو بن الجموح جاء الى النبي (ص) وهو شيخ
كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من اموالنا (فاجبوا ببيان المصارف
تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها) اى عن المصارف (لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها و) اشير في الجواب الى ان (كل ما فيه
خير فهو صالح لانفاق فذكر هذا عن سبيل التضمن دون القصد)

لان في ذكر الخير كما قلنا اشارة الى ان كل مال نافع صالح الاتفاق (ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفرح) وانما كان صوابا لان الاية التي وقع فيها فصعق ليس فيها لفظ اليوم بل نظامها وفتح في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض والاية التي وقع فيها ففزع يوجد فيها لفظ اليوم ونظامها هو المذكور في المتن وييهما فرق اخر وهو ان الاول نفع فيها بلفظ الماضي وفي الثانية كما في المتن ينفخ بلفظ المضارع .

(وهذا) اي التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي للتنبيه المذكور (في الكلام لاسيما في كلام الله تعالى اكثر) من ان يحصى ومثله التعبير بالمستقبل بلفظ اسم الفاعل (للتنبيه المذكور) كقوله تعالى وان الدين لواقع (اي ليقع) ونحوه التعبير عنه باسم المفعول (ايضا للتنبيه المذكور) كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر) .

فان المعنى على الاستقبال وذلك يقتضى التعبير عنه بالفعل المضارع الموضوع للاستقبال لاسم الفاعل او اسم المفعول فالتعبير بكل واحد منهما على خلاف مقتضى الظاهر .

(فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع) بالبناء للمفعول (من غير تفرقة) بين الفعل واسم

الفاعل والمفعول من حيث الدلالة على الاستقبال .

(إلا أن دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه)
 أي على الاستقبال (بحسب العارض فبالجملة إذا كان معناه) أي
 معنى كل واحد من اسم الفاعل واسم المفعول (الاستقبال) كما في
 الآيتين (يكون واردا على مقتضى الظاهر) فليتا من خلاف مقتضى
 الظاهر .

(قلت لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل
 مجاز) اتفاقا (وفيما هو واقع كالحال حقيقة) أيضا اتفاقا (وكذا)
 أي حقيقة في (الماضي عند الأكثرين) .

قال الهروي في الكفاية في أول بحث المعتقد أنه اختلفوا في أن المحدث حقيقة
 في خصوص ما نلبس بالمبدء في الحال أو فيما يعمه وما انتضى عنه على
 أقوال بعد الاتفاق على كونه مجازا فيما يتلبس في الاستقبال انتهى (فتزيل
 غير الواقع) أي الدين أي الجزاء بعد الحساب يوم القيمة في الآية
 الأولى واليوم أي يوم القيمة في الآية الثانية (منزلة الواقع والتعبير
 عنه) أي عن غير الواقع (بما هو موضوع الواقع) أي باسم الفاعل
 في الآية الأولى وباسم المفعول في الآية الثانية (يكون على خلاف
 مقتضى الظاهر) حاصله أن استعمال اسم الفاعل والمفعول في المستقبل
 مجاز وعلى خلاف مقتضى الظاهر في مصطلح هذا الفن إذ مقتضى الظاهر
 أن يعبر عن كل معنى بما وضع له وقد بينا أن اسم الفاعل واسم المفعول
 لم يوضعا للاستقبال ولذلك اتفقوا على مجازيتهما فيه .

(وإن شئت) إن تطلع على الفرق بين التعبيرين أي التعبير باسم الفاعل
 والمفعول والتعبير بالفعل (فوازن بين قوله تعالى إن الدين لواقع وذلك

يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس
 لتعثر) وتطلع (على الفرق) بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل
 المضارع لانه موضوع للاستقبال اى لما لم يقع في الحال والعدول الى الوصف
 اى اسم الفاعل واسم المفعول انما هو للتنبيه على انه محقق الوقوع لان
 الوصف كما قلنا موضوع وحقيقة فيما هو واقع في الحال فتأمل .
 (ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر) ما يسمى في هذا الفن
 با (لقلب وهو) نظير العكس في علم المطلق والنسبة بينهما عموم
 وخصوص مطلق لان العكس على ما بين في المنطق تبديل طرفي القضية
 لاغير والقلب اعم من ذلك لانه كما قال (ان يجعل احدا جزاء الكلام)
 سواء كان طرف القضية ام لا (مكان الاخر والاخر مكانه) ولا يذهب
 عليك انه لم يرد بذلك مطلق وصح احده الاجزاء في موضع الاخر
 والاخر في موضعه والا يلزم ان يكون مطلق تقديم شيء على شيء من باب
 القلب وليس كذلك بل اراه ان يجري حكم احد الاجزاء على الاخر
 وحكم الاخر عليه (وهو) اى القلب (ضربان احدهما ان يكون
 الداعى الى اعتباره) اى الى اعتماد القلب في الكلام (من جهة
 اللفظ) اى من جهة القواعد النحوية التى تجري في الالفاظ (بان
 يتوقف صحة اللفظ) نظرا الى تلك القواعد (عليه) اى على اعتبار
 القلب في الكلام (و) حينئذ (يكون) اعتبار القلب في (المعنى)
 اى في معنى الكلام (تابعا) لاعتبار القلب في لفظ الكلام (كما اذا
 وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله) .
 قفى قبل التفرق يا ضباها ولايك موقف منك اللوداعا
 قفى نادى اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا

ففى قوله ولايك موقف منك الوداعا قلب (اي ولايك موقف الوداع موقفا منك) فاعتبر ان موقف كان فى الاصل منصوبا خبرا لكان وان الوداع يحذف مضاف كان فى الاصل اسما لكان فيجعل كل مكان الاخر واجرى عليه حكمه من الاعراب اي رفع موقف الذي كان منصوبا ونصب الوداع المحذوف المضاف الذي كان مرفوعا والداعى الى اعتبار ذلك انما هو القواعد اللغوية لما سيأتى فى الباب الثالث فى بحث تنكير المسند من ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس فى كلام العرب فتأمل .

(و) الضرب (الثانى ان يكون الداعى اليه) اي الى اعتبار القلب (من جهة المعنى لتوقف صحته) اي صحة المعنى (عليه) اي على اعتبار القلب (و) حيث (يكون) اعتبار القلب فى (اللفظ تابعا) لاعتباره فى المعنى اذ لا داعى من جهة القواعد اللغوية الى اعتبار القلب فى الفاظ الكلام اذ لا يتوقف صحته على اعتباره فيه .

(نحو عرضت الناقة على الخوض والمعنى) مقلوب اذ المراد منه (عرضت الخوض على الناقة لان المعروض عليه ما يكون له ادراك يعيل به الى المعروض او يرغب عنه) .

قال ابن هشام فى الباب الثامن القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه فى الشعر الى ان قال قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكى والزحشرى وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفى كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عرضت الخوض على الناقة مقلوب وقال الاخر لا قلب فى واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول الزحشرى فى الاية انتهى .

وقال المحقق هناك قال ابو حيان لما ذكر كلام الزمخشري في يوم
يعرض المجرمون على النار لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح
انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحاصل عليه وليس في
قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة
على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان هذا كلام ابي حيان
وقال تلميذه الشيخ بهاء الدين السبكي لم يتفرد الزمخشري بجعل
عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهرى وغيره وحكمته
ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه
قد يقبل وقد يرد وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار
ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون
فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمحتاج الذي يتصرف فيه
من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القتاتل
على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود
قل عرضت العود على النار وهذا الذي قلنا غير ما قاله شيخنا وغير
ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الآية قلب معنوي ولا شذوذ
فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه انتهى .
(ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو
ذلك) فان الاصل فيهما ادخلت الراس في القلنسوة والاصبع في الخاتم
(لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظهر لكونه لما كان
المناسب) والمعتاد (هو ان ياتي بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك
بالمظهر نحو الطرف وهما) اي في نحو عرضت الناقة على الحوض
والمثاليين للآخرين ونحوهما (الامر بالعكس) وذلك لان المعروض عليه

اعني الناقة في مثال المتن يونى عند المعروض اعني المحوض وكذلك
الظرف اعني القلنسوة والخاتم في مثالي الشرح يتحرك نحو المظروف
اعني الراس والاصبع (قلبوا الكلام) هنا (رعاية لهذا الاعتبار)
المذكور اي كون الامر فيها بالعكس وبعبارة اخرى قلبوا الكلام هنا
تنبيها على ان الامر في امثال الامثلة المذكورة على عكس ما هو المناسب
والمعتاد في المعروض والمعرض عنه والمظروف والظرف فتدبر جيدا .
(واما قوله

فانك لا تبالي بعد حول اظي كان امك ام حمار
لقد لحق الاسافل بالاصالي وماج اللوم واختلط النجساد
اي ذهب السود من الناس وانصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا
على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان بهم) .
اي من الناس (امجينا) اي ردي الاصل (كان ام غير هجين)
اي شريفا وقريب من ذلك ما قيل بالنارسية .
دنيا بكان وناكسان راضى وشد

كوساله خليفة كشت وخر قاضي شد

اسب تازي شده مجروح بزرير بالان

طوق زرین همه در کردن خرمن بینم

(فقل انه قلب من جهة اللفظ) اي من جهة القواعد اللغوية
التي تجري في الالفاظ كما تقدم ذلك في قوله ولايك موقف منك
الوداعا (بناء على ان ظي مرفوع بكان المقدر) الذي يفسره المذكور
(لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل) في غير الهزة من اداة الاستفهام
واجب اذا كان في حيدما فعل وفي الهزة (اول) كما بين ذلك في

باب الاشتغال من علم للنحو (لصار الاسم) أي اسم كان المقدر
يعني ظي (نكرة والخبر) أي خبر كان المقدر يعني امك (معرفة)
وقد تقدم انما ان ذلك ليس في كلام العرب فوجب القول بالقلب
منك الوداعا لئلا يلزم ما ليس في كلامهم .

(و) ان قلت ان لفظة ام ههنا متصلة فيجب ان يليها احد المستويين
والاخر الهمزة حتى يحصل المعادلة بينهما فان قدر بعد الهمزة فمل لم
يليهما المستويان فلم يحصل المعادلة بينهما .

قلت (يحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة
بالترام حذف الفعل لوجود المنفرد) يعني كان المذكور (وبانه) أي
الفعل المقدر (غير مقصود لوجوده كعدمه فالمقصود) انما هو (المذكور
بعد الهمزة) و (هو ظي لا الفعل العامل) فيه وهو معادل لما وقع
بعد ام (اذ الواقع بعد كليهما حينئذ الاسم فيحصل المعادلة الى هنا
كان الكلام في قول من زعم انه قاب من جهة اللفظ .

(و) لكن (الحق) خلاف ذلك وهو (ان ظي مبتدئ) مجرد
عن العوامل اللفظية لا اسم لكان المقدر (و) حينئذ جملة (كان
امك خبره) أي خبر ظي لا امك وحده والجملة نكرة فلا يلزم منه
محذور كون المبتدئ نكرة والخبر معرفة حتى يستشكل بان ذلك ليس
في كلامهم فتأمل .

(و) ان قلت كيف يجوز كون ظي مبتدئ وهو نكرة وقد قالوا
ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تقدم .

قلت (صح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد) الاستفهام أي (الهمزة)
فهو (نحو ارجل في الدار ام امرئة وحمار عطف على ظي) وانما

قلنا ذلك مع انه لاشبهة في ان الاولى والارجح كما اشربا انفا دخول
الهمزة على الفعل كما بين ذلك في باب الاشتغال في علم النحو (لان
دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يحصى وسيجىء) في الباب
السادس في بحث (الاستفهام) التصريح بانه لم يقبح ازيد قام كما
قبح هل زيد قام فان المتحصل من ذلك .

(حسن قولنا ازيد قام هل ان يكون زيد مبتدء) لا فاعلا لقام
مقدرا (بخلاف هل زيد قام) فانه وان لم يكن ممتنعا لاحتمال ان
يكون زيد فاعل قام المقدر لكنه كما ياتي هناك قبيح باتفاق النحاة
ويا تي تحليل القبح هناك مستوفي انشاء الله تعالى (فعينئذ لا قلب فيه
من جهة اللفظ لان اسم كان) المذكور لا المقدر اذ لا مقدر حينئذ
(ضمير والضمير معرفة كما يقال زجكم شريف كان اباك) فليس فيه
محذور ما ليس في كلامهم من كون الاسم نكرة والخبر معرفة هذا ولكن
في كلام الرضي في باب الافعال الناقصة ما يشعر بكون الضمير في كان
في البيت نكرة لانه قال ما حاصله ان الضمير في كان راجع الى مسكر
يعنى علي فيكون مسكرا ثم قال ورد ذلك بان الضمير الراجع الى النكرة
معرفة بدليل وقوعه مبتدء نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة
لصح وصف ذلك الضمير ثم قال ان الضمير اذا عاد الى نكرة محتمة
بوجه فهو معرفة نحو جائي رجل فضربته لانه خصص بتقديم المسند
والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امرئة انتهى ملخصا .

(نعم فيه قلب من جهة المعنى) لتوقف صحته اي المعنى عليه اي
على القلب (لان المخير به في الاصل) اي في المعنى (هو الام والمعنى)
المقصود من الكلام (اظليا كان امك ام حمارا) فالاصل نصب ظليا

ليكون خبرا لكان ودرج امك ليكون اسما لكن والمقتضى لذلك ليس القواعد اللغوية أصحة الكلام بحسبها من دون القول بالقلب فيه بل المقتضى له المعنى لتوقف صحته عليه .

وذلك (لان المقصود) من الكلام (التسوية بين ان تكون امه ظيبا وان تكون حمارا) وبعبارة اخرى المقصود من الكلام الاخبار عن الام بمساوات كونها ظيبا او حمارا لا الاخبار عن الظبي والحمار بكونهما مساويين في كونهما اما له (فافهم) فان الفرق بين المعنيين واضح جلي وان شئت توضيحا ازيد فعليك بمراجعة بحث تعيين المبتدء والخبر في المعنى والصمدية وسياتي الكلام في ذلك في بحث تنكير المسند ايضا انشاء الله تعالى .

واعلم ان الاقوال في القلب ثلاثية الأول ما اشار اليه بقوله (وقبله اي القلب السكاكي مطلقا) اي سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا (اينما وقع) اي سواء وقع بين الفاعل والمفعول نحو قطع الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار او بين المبتدء والخبر وقد تقدم مثاله او بين المشبه والمشب به كما في تشبيه المعكوس نحو الاسد كزيد ولذلك قيل ان القلب ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من فن المعاني ويمكن ان يعد من فن البيان لانه يوجد في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان ويوجد ايضا في فن البديع كما ياتي في الخاتمة في السرقات الشعرية في غير الطاهر من الاخذ والسرقة على ما ياتي بيانه هناك انشاء الله تعالى هذا وقد يقال ان قوله اينما وقع تفسير لقوله مطلقا بالمعنى الذي بينا من انه مقبول سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا وقد يقال معناه انه مقبول ولو اوهم خلاف المراد كما

ياتي في قوله ثم انصرفت الخ .

(وقال) السكاكي (انه) اي القلب مطلقا (بما يورث) أي يعطى
اي يوجب (الكلام ملاحه) اي حسنا وزينة وذلك لان القلب في
نفسه حسن ومقبول وان تضمن اعتبارا لطيفا فهو احسن وهذا نظير
ما قيل في الخط

خط حسن جمال مره ان كان لعالم فاحسن

(و) لانه اي القلب (يشجع عليه كمال البلاغة) فان الكامل
في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا والقلب قسم من اقسام التصرف
(و) لانه اي القلب يوجب (اس الاتباس) بشهادة اللفظ بقربة
التواعد اللغوية او بشهادة المعنى بقربة الذوق السليم والفهم المستقيم
على حسب ما بينا كل واحد منهما انما (ويأتي في المعاورات) محو
جعلت الحزف طينا ونحو الأمثلة المتقدمة (وفي الاشعار) كالاشعار
المتقدمة والانية (وفي التبريل) قال ابن هشام في القاعده العاشرة
من الباب الثامن قال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة ذرعهها سبعون
ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنى فتدل وقد مضى تاويلها وقال الجوهري
في فكان قاب قوسين ان اصله قايي قوس فقلب التثنية والافراد وهو
حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسبته اي طرفه وله طرفان
فله قايان لا اذا فسر بالقدر واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قرء
قار وقيد وقدر فلا قلب وما يبعد هذا القول ان المراد حينئذ ان مسافة
محمد بن جبرئيل ع مقدار قوس الا مقبضا انتهى .

وللتعبير بقاب قوسين معنى دقيق اخر مذكور في اقسام المعاهدة

عند العرب ومن اراد الاطلاع عليه فليتبّع .

(و) الى القول الثاني اشار بقوله (رده) اي القلب (غيره اي غير السكاكي مطلقا) اي سواء تضمن اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد ملاحظة القلب المحوج الى التنبيه الى الاصل او لم يتضمن وسواء اوهم خلاف المقصود ام لا وذلك لان الكلام المقلوب بظاهره يدل على عكس المطلوب والمخاطب قد لا يتنبه فيقع في الخطاء وذلك خلاف المقصود من وضع الكلام .

(و) اختار المصنف القول الثالث وهو ان (الحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قول كقوله اي قول روية ومعه اي مفاضة) وهي الارض التي لا ماء فيها ولا بيت سميت مفاضة تفاؤلا بان السالك فيها يفرّج بمقصوده او بالانجاء من المهالك والا فهي مهلكة وذلك بطريق ما قيل بالفارسية بر عكس هند نام زوكي كافور (مغيرة متلوة بالغيرة) لانه ماخوذ من اغبر الشيء اذا تلون بالغيرة وهي لون التراب وقد يفسر مغيرة بمملوكة من الغيرة فعينئذ الغيرة بمعنى الغبار فتأمل .

(ارجائه) اي (اطرافه ونواحيه) وجوانبه وهو (جمع الرجا مقصورا) واما الرجاء بالمد فهو انتظار شيء محبوب يحصل في المستقبل مع تهيّة اسباب وجوده (كان لون ارضه سمائه) والدليل على هذا الحذف انه لا مناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه لون الارض بها (وهذا معنى قوله اي لونها فالصراع الاخير) اي كان لون ارضه سمائه (من باب القلب) اذ مقتضى الظاهر ان يشبه السماء في اغبرارها بالارض لان الارض اقوى من السماء في هذا المعنى (والمعنى)

حينئذ (كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه) وقريب من هذا المعنى قوله بالفارسية

زسم ستوران دران پهن دشت

زمين كشت شش آسمان كشي هشت

(وفي القلب) في المصراع الاخير (من المبالغة ما ليس في تركه) اي في ترك القلب (لاشعاره) اي القلب (بان لون السماء قد بلغ في الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة) مع ان الارض اصل في ذلك فبولغ وجعل السماء اصلا والارض فرعاً وهذا هو الاعتبار اللطيف الذي تضمنه هذا القلب .

(والا اي وان لم يتضمن اعتباراً لطيفاً رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من فيه نكتة تقتضي) اي تقتضي العدول (خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال) وهو عبارة اخرى عن خروج الكلام عن البلاغة وقد تقدم انه حينئذ يلحق بأصوات الحيوانات التي تصدر من محالها كيف ما اتفق .

(وهو) اي القلب غير المتضمن اعتباراً لطيفاً (على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يتوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي) عمر ابن سليم الثعلبي (يصف ناقته بالسن) بكسر السين وفتح الميم اسم مصدر من سمن يسمن من ياب تعب اذا كثر لحم الحيوان وشحمه واما السمن بفتح الحرفين فهو ما يعمل من لبن البقر والغنم والمراد هنا هو المعنى الاول فتنبه (فلما ان جرى سمن عليها) اي على الناقة (كما طينت من من طينت السطح بالفدن اي القصر السباع اي الطين المخلوط بالتبن) ويقال له بالفارسية (كاه كل) قال في الزهر لا يقال

سباع إلا اذا كان فيه تبن والا فهو طين والشاهد في قوله بالفدن السباع فان فيه قلب (و) ذلك لان (المعنى كما طينت الفدن بالسباع) يعني كان الفدن في المعنى نائبا للفاعل لقوله طينت المبني للمفعول وكان بالسباع مفعولا بالواسطة له فقلبا وعكسا اي جعل الفدن مفعولا بالواسطة والسباع نائبا للفاعل والالف في اخره للاطلاق .

وحاصل معنى البيت تشبيه الناقة في سمنها بالفدن اي بالتقصر المطين بالسباع حتى صار امس لا حفرة فيه (وجواب لما قوله بعده) اي بعد هذا البيت .

امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظر ان لن نستطاعا
(ولقائل ان يقول انه) اي القلب (يتضمن من المبالغة في سمن الناقة) التي شبهت بالفدن المطين (ما لا يحصى) قولنا كما طينت الفدن بالسباع) لان القلب يدل على عظم السباع وكثرته حتى صار كانه الاصل فغلبه سمن الناقة بذلك فيدل القلب حينئذ على عظم السمن وكثرته حتى صار الشحم واللحم لكثرته كالاصل للمعلم والى ذلك اشار بقوله (لايهامه ان السباع قد بلغ من العظمة والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والfdن بالنسبة اليه) اي الى السباع (كالسباع بالنسبة الى الفدن) وسيجيء في الفن الثاني في بحث التشبيه عند قول المصنف وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به زيادة توضيح لذلك انشاء الله تعالى .

واما القسم (الثاني) من قسمي القلب غير المتضمن اعتبارا لطيفا فهو (ان يتضمن) القلب (ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد) اي في كونه مردودا (كقوله) .

لا يركنن أحد الى الاحجام يوم الوعي متخوفا للحمام
فلقد اراني للرماح درشة من عن يميني مرة واماني
حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان الجاسي
(ثم انصرفت وقد اصبحت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام)

قوله لا يركنن من الركون بمعنى الميل والاحجام بتقديم الحاء المهمة على اجيم التأخر عن الشيء كما في المصباح والمراد به هنا التقاعد عن الحرب والتأخر عنها والوعى قال في المصباح الجلبة والاصوات ومعه وغى الحرب وقال ابن جني الرغى بالمهمة الصوت والجلبة وبالمهمة الحرب نفسها انتهى .

والحمام بكسر الحاء الموت والدربة على وزن الصبيغة او الدربة على وزن الرمية كما في مفردات الراقب ما يحتمل عليه الطعن بالرمح وتحدر الدم كثرة وحاصل معنى المراد من الايات الثلاثة كما ياتي ان الاقدام على الحرب ليس بعلة للحمام اي الموت ولا التقاعد منها بعلة للخلاص من الموت والى هذا المعنى اشار السعدي في قوله بالعارسية (اي طالب روزى بنشين كه بخورى واى مطلوب اجل مروكه جاربرى) وقريب من هذا المعنى قوله ع

اي يومين من الموت افر يوم ما قدر ام يوم قدر

واما الشاهد فهو في البيت الرابع في قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (و) ذلك لان (المعنى) المراد منهما (قارح البصيرة جذع الاقدام) بناء (على انه) اي قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (حال من الضمير) البارز (في) قوله (انصرفت) لان الاضافة فيهما لفظية لا توجب تعريفا (ولم اصب) ماخوذ من اصاب السهم او السيف اصابة

وهو هذا (بمعنى لم اجرح) اي لم يصني السهم او السيف حتى اجرح (وذلك) اي كون المعنى المراد ما ذكرنا (لان الجذوة حادثة السن) اي العمر (والقروح قدمه) اي السن (وتناهيه) حاصل معنى الجذوة في الاصل بالفارسية (جوان يودن) والقروح (پير يودن) والمراد في المقام لازم المعنيين والمراد من الاول بالفارسية (بي باك وتو اما يودن) ومن الثاني انديشه كردن وهو شمد يودن فتدبر جيدا .

(فالمناسب) للمقام (وصف الراي والبصيرة بالقروح بعكس ما ذكر في البيت) ووصف الاقدام والاعتحام في الممارك) وميادين الحروب ، الجذوة) بعكس ما ذكر ايضا في البيت (كما يقال اقدام غر) قال في المصاحح الر بالكر العنلة وقال ايضا غر الشخص يغر من باب صرب غرارة بالفتح هو غار وغر بالكر اي جاهل بالامور عاقل عنها وما غرك ففلا من باب قبل اي كيف اجترأت عليه واغتررت به ظننت الا من فلم اتحفظ انتهى .

ومنه قوله تعالى ما عرك بربك الكريم وفي الوسائل كتاب الحج باب استعجاب استعادة الاخوان والاصدقاء والالفة بينهم وقبول العتاب عن علي بن ابي طالب ع قال سمعت رسول الله ص يقول المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم وخير المؤمنين من كان مألقة للمؤمنين ولاخير فيمن لا يالف ولا يؤلف ،

(و) كما يقال (راي محرب) بفتح الراء ماخوذ من جربت الشيء تجريباً اي اخبرته مرة بعد اخرى والتجربة اسم مصدر منه (فليس في هذا القلب) اي قلب القارح والجذع اي تقديم الجذع وذاخير القارح (اعتبار لطيف بل فيه) اي في هذا القلب ضرر معنوي

اذ فيه (ايهام لعكس) المعنى (المقصود) اذ المعنى المقصود كونه في حال الانصراف من الحرب قويا في الاقدام وتام البصيرة في الحرب . الى هنا كان الكلام في بيان كون هذا القلب في البيت متضمنا لما يوهم عكس المقصود (واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة) وقارح الاقدام (حال من الضمير) المستتر (في لم اصب) لا من الضمير البارز في انصرفت كما توهم (لانه) اى لان الضمير في لم اصب (اقرب) من الضمير في انصرفت (و) ليس معنى لم اصب لم اجرح كما توهم بل (معناه لم الف) اى لم اوجد فهو (من اصبت الشيء) بمعنى (الفيتة ووجدته) لا من اصبت بمعنى جرحته بالسهم او السيف كما توهم والبقى في لم اصب راجع الى الحالين اى قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (اى لم الف) ولم اوجد (بهذه الصفة) اى بهاتين الحالين (بل وجدت بخلافها) اى بخلاف هذه الصفة اى وجدت (جذع الاقدام قارح البصيرة) (وليس معناه) اى معنى لم اصب (لم اجرح) كما توهم (لان ما قبله) اى ما قبل البيت الرابع (من الابيات) الثلاثة التي نقلناها نحن (يدل على انه) اى الشاعر (جرح وتصدر منه الدم) بحيث خضب بما تصدر من دمه اكناف سرجه وعنان لجامه فكيف يمكن ان يكون معنى قوله لم اصب لم اجرح (ولان فحوى كلامه) اى مضمون كلامه ومعنومه (الدلالة على انه) اى الشاعر (جرح ولم يمت) وانما قال هذا الكلام (اعلاما) وتنبها (بان الاقدام) والانتحام في المعارك (ليس بعلة للحمام) والموت (وحشا) وترغيبا (على ترك الفكر في العواقب) اى عواقب الحروب والمعارك (و) حشا على (رعض الشحرز خوفا من المعاطب) اى الامكنة

الموجبة للهلاك قال في المصباح عطب عطبا من باب تعب ملك واصطبت
بالالف للتعدي والمعطب بفتحين موضع العطب والجمع معاطب انتهى
(كذا في الايضاح وفيه) اي فيما في الايضاح (بحث لان قوله) اي
قول الشاعر (وقد اصببت اي جرحتها يصلح) ان تكون (قرينة على
ان) قوله (لم اصب بمعنى لم اجرح) وذلك لاتحادهما في الملة فالاول
جعلهما متحدا في المعنى ايضا (واما جملة) اي جعل لم اصب (بمعنى
لم الف) اي لم اوجد (فلا قرينة عليه) اي على جعل لم اصب بمعنى
لم الف (مع ما فيه) اي في جعل لم اصب بمعنى لم الف (من قبل
النظم) اي تقطعه اي صيرورته قطعة قطعة وذلك بسبب جعل لفظين
متحدين في المادة مختلفين في المعنى فالاول جعل لم اصب بمعنى لم اجرح
كما جعل اصببت بمعنى جرحت (ودلالة الكلام) اي الايات الثلاثة
المتقدمة (على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك) اي لا ينافي جعل لم
اصب بمعنى لم اجرح (لانه) اي الشأن (١٣١) جعل جذع البصرة (وقارح
الاقدام (حالا من) الضمير المستتر في (لم اصب) فيتوجه النفي
الى الحالين وحينئذ (صار المعنى لم اجرح في هذه الحال) اي في حال
كونه جذع البصرة وقارح الاقدام (بل جرحت) بالبناء للمفعول
حال كونه على عكس ذلك اي (جذع الاقدام قارح البصرة) .

هذا كله بناء على ان جذع البصرة وقارح الاقدام حال اما من
الضمير البارز في انصرفت كما قال الايضاح او من الضمير المستتر في لم
اصب كما قال المجيب ولكن التحقيق (على انه) اي الشأن (لما جملة)
المجيب (بمعنى لم الف فالانصب) بهذا المعنى (ان يجعل جذع البصرة)
وقارح الاقدام (مفعولا ثانيا) لقوله لم اصب (لا حالا) ومفعوله الاول

الضمير المستتر الذي ناب عن فاعله (لانه) اى جعل جذع البصرة وقارح الاقدام مفعولا ثانيا (احسن نادية للمقصود) اذ المقصود من الكلام انه لم يوجد جذع البصرة قارح الاقدام .

(ثم انصرفت وقد نلت ما اردته من الاعداء) اى ظفرت بهم (ولم ينالوا) اى الاعداء (ما اراد وامنى) اى لم يظفر واى (وانا) ثابت حين الانصراف من المعركة (على بصيرتى الاولى لم يبدل ندم فى الاقتحام) فى المعركة (ولا غلب فى اختياري) وارادتى (التطرق والانصراف بل قد صار اقدامى فى الحرب قارحا لطول عمارتى) المحروب (وتكرر مبارزتى) للابطال وشجعان الرجال فى ميادين القتال . كما انى ايضا قد نلت ما اردت من التوفيق والعناية من الله ذي الجلال فى هذا المجال .

فلنكتف بهذا القدر من الكلام والقليل والقال لان الزائد منه خارج عن مقتضى الحال والحمد لله الكبير المتعال وصلى الله على خير خلقه محمد واله خير ال وقد تم بمون الله وحسن توفيقه هذا الجزء الثالث وخرج من السواد الى البياض فى العاشر من شهر صفر الخير من شهور السنة التاسعة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها الالف صلاة وتحية بجوار مولانا ومولى الكونين على ابي الحسين سلام الله عليه وعليهما وانا العبد المذنب المحتاج الى عفور به الغنى محمد على بن مراد على المدرس الافغانى والحمد لله اولا واخرا .

هذا الاسطر ساقطة بين السطر الثالث والرابع من ص ٢٨٢ من
الجزء الثالث .



بل وجد على العكس لانه وجد حالكونه على العكس هذا ولكن
قال الرضى ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وان كان ما يفسر
به اعنى الفى متعديا الى مفعولين وهذا نظير مررت بزيد حيث لم يتعد
بنفسه وان كان ما يفسر به اعنى جاوزت متعد يا بنفسه .

الى هنا كان الكلام فى الجواب الذي ذكره الخطيب فى الايضاح (و)
لكن (الجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى وهو ان جذع البصرة)
وقارح الاقدام (حال من الضمير) البارز (فى انصرفت) كما فى
الايضاح (و) لقلب فى البيت لان (جذوع البصرة عبارة عن انه)
اى الشاعر بعد انصرفه عن الحرب (على بصيرته التي كان عليها اولا)
اي حين الاقدام ودخول المعركة (لم يعرض لذاته ندم فى الاقتحام)
ودخول المعركة (ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام) .

وبعبارة اخرى كان انصرافى عن الحرب حالكونى قوى البصيرة فهم
جاهل بقوى الحرب ولم يؤثر فى بصيرتى الجراحات التي اصابتنى والدماء
المنحدرة منها .

(وقروح الاقدام عبارة عن انه) اى الشاعر (طالت ممارسته
للعروب) فلا قلب فى البيت (وذلك) اى كون معنى البيت عند
المرزوقى ماذكر (لانه) اى الامام المرزوقى (قال المعنى) اى معنى
البيت .



مرکز تحقیقات کتابخانه و اسناد ملی